الحوار العربي الكردي

وثائق مؤتمر القاهرة مايو ١٩٩٨

الجهات المشاركة

- اللجنة المصرية للتضامن
- الاتحاد الوطنى الكردستانى
- الحزب الديمقراطى الكردستانى
- أحزاب وشخصيات كردية اخرى
- أحزاب ومراكز ثقافية وشخصيات مصرية وعراقية وعربية

اعداد وتقديم:
عدنان المفتي

الحوار العربي الكردي

الكتـــــــاب: **الحوار العربي الكردي**

إعداد وتقديـــم: **عدنان المفتي**

الطبعـــــــة: الأولى ١٩٩٩

النــاشــــــــر: مكتبة مدبولي ٦ ميدان طلعت حرب ـ القاهرة

تليفون: ٥٧٥٦٤٢١ ـ فاكس: ٥٧٥٢٨٥٤

التجهيزات الفنية: «زهران» للخدمات الإعلامية والدعاية والإعلان

تليفون: ٣٣٧٧٦٧٨ ـ ٤٣٢٠١٧٧

رقــم الابــــداع:

الترقيم الـــدولي:

الحوار العربى الكردى

وثائق مؤتمر القاهرة مايو ١٩٩٨

الجهات المشاركة

اللجنةالمصرية للتضامن

الاتحاد الوطنى الكردستانى

الحزب الديمقراطى الكردستانى

أحزاب وشخصيات كردية أخرى

أحزاب ومراكز ثقافية وشخصيات مصرية وعراقية وعربية

إعداد وتقديم

عدنان المفتى

مكتبة مدبولى

١٩٩٩

عن الحوار العربي.الكردي
وهذا الكتاب

احتفلنا منذ سنوات في اللجنة المصرية للتضامن بذكرى مرور ٨٠٠ عام على معركة (حطين) التي قادها صلاح الدين الأيوبي وحرر بها القدس من أيدي الصليبيين.. وأشاد الجميع ببطولة هذا القائد الكردي الأصل الذي قاد جيوشا من العرب والأكراد، وأقام في مصر دولة أعادت المذهب السني بعد سيادة المذهب الشيعي في عهد الدولة الفاطمية.

عشنا في مصر مئات السنين لانفرق بين العرب والأكراد.. كانت طبيعة الشعب المصري التي تحتضن أبناء القوميات الأخرى وتنسجهم في نسيج الشعب المصري هي السمة الغالبة.. ولذا كانت متابعتنا لمأساة الشعب الكردي من بعيد.

نقرأ كلمات الزعيم الهندي (جواهر لال نهرو) عندما قال (استغرب كيف أن الأتراك الذين ناضلوا من أجل حريتهم يقمعون بهذه الوحشية؟ الأكراد الذين يناضلون من أجل الهدف نفسه ـ أي الحرية.. كما هو غريب أن تتحول قومية أعلنت احترامها لحقوق الإنسان إلى قومية عدوانية بهذا الشكل.. وأن يتحول نضالها من أجل الحرية إلى محاولة لاستعباد الآخرين).. ونسمع عن المآسي التي يتعرض لها الشعب الكردي الذي استقر في عدة دول ولم تتح له الظروف التاريخية أو السياسية تشكيل دولة تضم قوميته.

ولكن المشكلة الكردية لم تفرض نفسها على حياتنا السياسية.. فقد كان للأكراد رواق في الأزهر الشريف، وأول صحيفة كردية صدرت في مصر في ٢٢ أبريل ١٨٩٨م باسم (كردستان)، وعدد من الشخصيات المصرية تعود إلى

أصول كردية.. وعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو استقبل الرئيس جمال عبد الناصر الزعيم الكردى مصطفى البرزانى عام ١٩٥٨م كما استقبل الزعيم جلال طالبانى عام ١٩٦٣م بعد وقوف الأكراد فى العراق ضمن الشعب العراقى موقفا مسانداً لشعب مصر خلال العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦م.. وبث من القاهرة إذاعة باللغة الكردية عام ١٩٥٧م كانت لسان حال المناضلين الأكراد.. وكان هذا تأكيداً لصحة وسلامة العلاقات بين القومية العربية والقومية الكردية.

ولكن هذه العلاقات الفريدة التى تميزت عن علاقات الاكراد مع القوميات الأخرى تعرضت لنكسة شديدة بعد الحرب العراقية الإيرانية، وحرب الخليج.. فقد تعرض الأكراد فى كردستان العراق إلى مآس شديدة اثقلت قلوبنا ودفعتنا إلى محاولة الإسهام فى عودة الأمور إلى نصابها وتلاحم القوميتين العربية والكردية كما كان الأمر على مسار التاريخ، تجنبا لآلام القتال ونزيف الدماء، وتحاشيا لدخول القوى الأجنبية من ثغرات الخلاف.

ونبتت فكرة الحوار العربى الكردى الذى يمكن خلاله توضيح الأمور وإظهار الحقائق وتأكيد الصلات التاريخية وفتح صفحة جديدة من التعاون والتضامن بين العرب والأكراد.

كنا نؤمن بأنه لايمكن أن ينبت خلاف بين أبناء القومية العربية الذى مازالوا يناضلون ضد الاستعمار الاستيطانى الإسرائيلى من أجل تحرى الأرض العربية المحتلة فى فلسطين وسوريا ولبنان، والذين يواصلون التفاوض منذ مؤتمر مدريد لتحقيق سلام شامل وعادل.. وبين أبناء القومية الكردية الذين وقفوا مع نضال شعوب الأمة العربية على مدى التاريخ، والذين يناضلون اليوم من أجل حقوقهم الديمقراطية المشروعة.

وبعد اتصالات نشطة ومكثفة مع الحزب الديمقراطى الكردستانى، والاتحاد

الوطنى الكردستانى أمكن عقد أول ندوة للحوار العربى الكردى فى القاهرة فى ٢٧ و٢٨ مايو ١٩٩٧م.. فى قاعة تحمل اسم (صلاح الدين) فى أحد فنادقها الكبرى.

ودار حوار موضوعى هادف ارتفع إلى مستوى التقدير السليم للظروف التى تعيشها المنطقة وأوضح عن رغبة أكراد كردستان فى وحدة العراق ووضع أسس جديدة لاستمرار علاقتهم مع عرب العراق فى إطار وطن قومى واحد.. كما أوضح أيضا عن رغبة العرب فى احترام حقوق الأكراد وثقافتهم القومية.

وكانت هذه هى الخطوة الأولى فى طريق نأمل أن يصل بنا إلى هدفنا المشترك فى توحيد التعامل بين القوميات المختلفة التى تعيش فى المنطقة على أسس ديمقراطية توفر التعاون فى مواجهة التغيرات العالمية المتسارعة.

والجهد الذى قام به الاستاذ عدنان المفتى أحمد المساهين البارزين فى إقامة هذا الحوار بتقديم هذا الكتاب لجماهير الأمتين العربية والكردية.. هو جهد يستحق التحية والتقدير، ويضيف إلى المكتبة العربية والكردية مرجعاً يؤكد الأخوة والعلاقة التاريخية بين العرب والأكراد.

أحمد حمروش

رئيس اللجنة المصرية للتضامن

المقدمة

قبل سنوات عديدة، وعبر صديق فرنسى مشترك، كان لقائى الأول مع الأستاذ أحمد حمروش رئيس اللجنة المصرية للتضامن. كان ذلك اللقاء فى خريف عام ١٩٩٤م وفى باريس، ولازلت أستعيد لحظاته الأخيرة بالود، وبتلك الروح المصرية الدافئة التى سبق أن سمعت كثيراً عن أصالتها فى الجمع بين الطيبة والصراحة. كما أن حمروش شخصية مصرية معروفة خارج بلادها أيضا، كسياسى وطنى تقدمى، وكأحد الضباط المصريين الذى فجروا ثورة يوليو ١٩٥٢م بقيادة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، مكلفاً بمهمات جريئة عشية الثورة تلك فى مدينة الإسكندرية. وأيضا عرفته كاتباً فى مجلة روز اليوسف إضافة إلى مقالاته المتميزة فى الصحف العربية ومؤلفاته العديدة.

لكن ما جعلنى أحس بأن معرفتنا ببعضنا قديمة، دراسته الجيدة بالقضية الكردية. فقد عمق هذا الأمر علاقتنا منذ البداية وعززها سبق التقائه مع شخصيات سياسية كردية بارزة من قبل. ولاحظت مع تشعب حديثنا أن فصولا رئيسية أخرى لهذه القضية. لاسيما الأكثر راهنية منها لم تسمح له فرصة معرفتها بشكل واف. من بينها تفاصيل الأحداث التى مرت بها كردستان العراق بعد اتفاقية الجزائر الموقعة بين إيران والعراق فى عام ١٩٧٥م وحرب الخليج الثانية فى ١٩٩١م إلى انحسار ملموس عموماً ليحل محلها الإغفال، وحتى التشويهات أحياناً لأسباب مختلفة. لكن سؤالا كان قد تبلور لدى منذ زمن سرعان ما راح يدعم حديثنا المتشعب ذاك، وهو لماذا يغيب اهتمام مصر بما يتعلق بكردستان العراق؟

وكما لو أنه كان ينتظر السؤال، بادرنى باقتراح بدا هو الآخر بلوره منذ زمن

عندما قال على الفور: «ما رأيك بعمل ندوة للحوار العربى الكردى فى القاهرة، تطرحون من خلالها قضيتكم كما هى، ونناقشها معاً بما يخدم العرب والأكراد؟».

على الفور أيضا رحبت بالاقتراح متحمساً، كما أبديت رغبتى واستعدادى للمجئ إلى مصر لتوضيح موقفنا بحقائقه الخاصة ومنطلقاته الواقعية المتمحورة إجمالاً حول فكرة جوهرية هى أن القضية الكردية قضية شعب يناضل من أجل حقوقه القومية المشروعة التى هى ليست على حساب حقوق أى شعب آخر. فهو لايدعو إلى الانفصال عن العراق أو إلى تقسيمه وغيرها من المزاعم التى دأب على ترويجها عدد من الجهات الإعلامية والسياسية وكل من منطلقاته الخاصة. كما أبلغته طموحى الشخصى أن أعلن من القاهرة وباسم الشعب الكردى وقواه السياسية فى كردستان العراق بأن الكرد يدعون إلى وحدة الأراضى العراقية مع التأكيد على أن الجميع ينبغى أن يتعايش مع الواقع بما فيه الحكومة الإقليمية فى كردستان العراق.

هكذا ولدت فكرة الحوار العربى الكردى، وهذه هى الثمرة التى اتفقنا أيضا على أن نبذل كل جهد من أجل أن تتحقق. وبينما عاد الأستاذ حمروش إلى القاهرة متحمسا لتحقيق المشروع. سارعت من جانبى إلى إجراء اتصالات بالسيد جلال طالبانى الأمين العام للاتحاد الوطنى الكردستانى الذى أعرب فى الحال عن ترحيبه وتأييده لإنجاح الفكرة، كما اتصلت بالسيد هوشيار زيبارى عضو المكتب السياسى للحزب الديمقراطى الكردستانى الذى لم يلبث أن أبلغنى تأييدا ودعماً مماثلا من رئيس الحزب السيد مسعود البارزانى.

وكاد انعقاد ندوة الحوار العربى الكردى يتحقق مبكراً لولا تعرض المنطقة من جديد لأحداث هددت بكارثة إضافية، وذلك عندما قامت السلطات

العـراقية بـتحـريك قوات عـسكرية كـبيرة جنوبا باتجـاه الكويت فى أكتـوبر / تشـرين الأول ١٩٩٤م، قـابلها الإعـلان عن حشـد قوات إضافـية أمريـكية فى الخليج والتلويح باسـتـخدام القـوة ضد العـراق وصدور القـرار رقـم ٩٤٩ من مجلس الأمن يقـضى بمنع العراق من تحـريك قواته البرية نحـو الجنوب ويؤكد على استمرار حظر تحليق الطيران العـراقى فوق جنوب البلاد. فهذه التطورات، لاسيمـا وأن قرار مجلس الأمن اتخـذ استنادا إلى البند السـابع من مـيثاق الأمم المتحـدة الذى يجيز إمكانية تنفـيذ فورى لاسـتخدام القوة، اقتـضت التريث فى الجهـود المبذولة آنذاك لإقـامة الندوة فى حـينه مما أفضى إلى تأجـيل الموعد إلى وقت لاحق.

واسـتـعادت الجـهود نشـاطهـا من جديد إثر زيارة السـيد جلال طـالبانى إلى القـاهرة فى أوائل مايو / أيار عـام ١٩٩٧م تلبـية لدعـوة رسـمـية من الحكومـة المصرية التى التقى خلالهـا: وزير الخارجية السيد عمرو مـوسى وعدد من كبار مـسئولى الدولة ورجال الفكر والثقافـة. فقد كان من نتائج الـزيارة بداية علاقة جديدة وحـمـيمـة مع جمهورية مـصر العربيـة تمثل أحد جوانبـها بقرار إقـامتى بشكل دائم فى القاهرة ممثلا للاتحاد الوطنى الكردستانى.

ورغـم أن القتال الذى دار بين الحزبين الرئيسـيين فى كردسـتان العراق شكل عقـبة أسـاسية جـديدة أعاقـت التـقدم سـريعا باتجـاة عقد النـدوة، إلا أن اتفاق الجـانبيـن على وقف إطلاق النار فى نهـاية نوفـمبـر / تشـرين الأول ١٩٩٧م، وانتقـالهما إلى خـوض مباحـثات من أجل إحلال السـلام فى كردسـتان، فتح الأفق من جديد لتحقيق تلك الأمنية التى ظلت شاخصة وأكثر فأكثر ملحة لدى حمـروش ولدى، وكذلك لدى عـدد من الشـخصـيات الكردية والمصـرية صار يتـزايد مع مرور الأيام، حـتى جاءت مـبـادرة اللجنة المصرية لـلتضـامن بتنظيم

اجتماع فى الثانى عشر من شهر مارس / آذار ١٩٩٧م حضره أيضا ممثل الحزب الديمقراطى الكردستانى السيد عمر بوتانى، تقرر فيه تشكيل لجنة تحضيرية للحوار العربى الكردى برئاسة حمروش وعضوية نائبى رئيس اللجنة المصرية للتضامن وزير الصحة الأسبق الدكتور حلمى الحديدى، والأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان وزير الإعلام الأسبق السيد محمد فائق، وكذلك أعضاء اللجنة السادة أحمد نافع نائب رئيس تحرير جريدة الأهرام ونبيل زكى نائب رئيس تحرير جريدة الأخبار والصحفية المعروفة إنجى رشدى والكاتبة والصحفية السيدة درية عونى. كما ضمت اللجنة عن الجانب الكردى العراقى ممثلى الحزبين.

وفى الاجتماع الأول للجنة التحضيرية الذى عقد فى الخامس والعشرين من الشهر نفسه، توسعت اللجنة لتشمل كلا من الدكتور سعد الدين إبراهيم رئيس مركز ابن خلدون، والدكتور رفعت السعيد الأمين العام لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى والباحث فى الشئون الكردية السيد رجائى فايد.

القرار الآخر كان تحديد يومى ٢٧و٢٨ من شهر مايو / آيار ١٩٩٨م موعداً تحتضن فيه القاهرة تحقق الأمنية التى بدأت نطفة فى باريس، وتعبر عن جوانب منها النصوص التى يضمها هذ الكتاب الذى أردنا له أن يكون وثيقة أولى ستليها وثائق ندوات ودراسات لاحقة لاشك ستساهم فى إرساء علاقات عميقة بين شعوبنا قائمة على التفاهم والاحترام المتبادل والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الكردى، ورعاية المصالح المشتركة والله الموفق.

عدنان المفتى

القاهرة ـ نوفمبر / تشرين الثانى ١٩٩٨م

الأعداد للندوة

كانت مراحل عمل اللجنة التحضيرية للإعداد لندوة الحوار العربى ـ الكردى على النحو التالى

أ ـ الاجتماع الأول ٢٥/ ٣/ ١٩٩٨م

ـ ناقش الحضور موضوع الحوار وتحديد هدفه بالتأكيد على أهمية العلاقات التاريخية بين الكرد والعرب ومن أجل حل القضية الكردية داخل العراق، وكذلك للبحث فى مجالات التعاون الفكرى والثقافى بين العرب والكرد. وتم تحديد المحاور كما يلى:

١ ـ العلاقات التاريخية بين العرب والأكراد

٢ ـ كردستان العراق ـ الحاضر والمستقبل

٣ ـ الرؤية العربية ـ الكردية لقضايا السلام واستقرار المنطقة

ـ وقد تقرر تحديد يومى ٢٨،٢٧ / آيار ـ مايو ١٩٩٨م موعداً لعقد الندوة فى قاعة صلاح الدين بفندق شيراتون القاهرة.

ب ـ الاجتماع الثانى ٢٩/ ٣/ ١٩٩٨م

ـ ناقش الحضور موضوع تحديد أسماء المشاركين فى الحوار وتقرر ما يلى:

١ ـ يحدد كل من الاتحاد الوطنى الكردستانى والحزب الديمقراطى الكردستانى (١٠) شخصيات من أعضائه وأصدقائه، إلى ذلك فقد وجه السيد حمروش الدعوة بصفته رئيساً للجنة التحضيرية واللجنة المصرية للتضامن دعوة لكل من السيدين جلال طالبانى ومسعود بارزانى لحضور الندوة.

٢ ـ تقوم اللجنة المصرية للتضامن بدعوة الشخصيات المصرية ،وقد تم تحديد بعض الأسماء.

٣ دعوة وفد من لجنة التضامن العراقية، والاتصال بممثل العراق لدى جامعة الدول العربية لنفس الغرض.

٤ دعوة شخصيات من المعارضة العراقية وقد تم تحديد أسماءها باتفاق الجميع.

٥ ـ توجيه الدعوة لشخصيات من دول عربية.

جـ ـ الاجتماع الثالث ٤ / ٤ / ١٩٩٨م

كرس لدراسة رد الحكومة العراقية السلبي ـ حيث اطلع السيد حمروش نتيجة اتصالاته بالسيد نبيل نجم، وقرأ للحاضرين رسالة السيد صلاح المختار، رئيس اللجنة العراقية للتضامن الذى أكد فيها رفض الدعوة، بل الاعتراض على إقامتها فى القاهرة معتبراً عقدها تدخلاً فى الشئون الداخلية العراقية!.

وبعد مناقشة مستفيضة، قررت اللجنة التحضيرية الاستمرار فى الإعداد للندوة وإجراء اتصال آخر مع ممثل الحكومة العراقية فى القاهرة والاستعداد لإرسال وفد إلى بغداد للاجتماع باللجنة المصرية العراقية وبمسئولين آخرين لإقناعهم بالحضور. إلا أن الرد كان سلبياً واعتبر الموقف الرسمي العراقى فى المقاطعة نهائيا.

د ـ استمرت اللقاءات الثنائية مع رئيس اللجنة المصرية للتضامن ومع أعضاء اللجنة التحضيرية لمتابعة الإجراءات الإدارية والفنية، وعقدت أربعة اجتماعات أخرى للجنة التحضيرية فى ٢١ / ٤، ٢٩ / ٤، ١٠ / ٥، ٢٦ / ٥ / ١٩٩٨م.

كرست محل الإشكالات وتجاوز العراقيل التى واجهت عقد هذه الندوة، سوف يلمسها القارئ الكريم من خلال قراءة هذا الكتاب. لكن الإرادة الخيرة هى التى انتصرت أخيراً، ورغم بعض النواقص الذى لايخلو منها أى عمل جاد ومهم، فإن الندوة نجحت وحققت أهدافها، وفى المقدمة أنها جاءت فى القاهرة، عاصمة مصر والعرب، وعاصمة أولئك الذين ينشدون الحرية والعدالة ومستقبل أفضل لشعوبهم.

كلمة السيد/ أحمد حمروش رئيس اللجنة المصرية للتضامن ورسالة السيد مسعود البارزانى رئيس الحزب الديمقراطى الكردستانى

سيداتى وسادتى

نرحب أولاً بالأخوة الأكراد الذين تجشموا مشاق السفر وحضروا إلى القاهرة فى ظلّ ظروف صعبة، ومن دول مختلفة.. ونشكر جميع السادة الذين قبلوا المشاركة فى هذا الحوار الذى يعتبر فى هذه المرحلة ضرورياً وهاماً.. ونعتبر أيضاً أنه جاء متأخراً إلى حد ما.

اعتادت اللجنة المصرية للتضامن أن تقيم حوارات مختلفة.. الحوار العربى السوفيتى الذى أقيم منه أربع جولات، ثم الحوار العربى الروسى الذى نعد له هذا العام، والحوار العربى الصينى الذى أقيم فى بكين والقاهرة وجولته الثالثة هذا العام أيضاً فى الصين. والحوار العربى العربى الذى أقيم بالتعاون مع منتدى الفكر العربى فى الأردن، وأقيمت جولته الأولى فى العام الماضى بالقاهرة، وجولته القادمة فى عمّان هذا العام.

الحوار إذن هو أحد أساليب اللجنة المصرية للتضامن للتعرف على الحقائق وتقريب وجهات النظر عن طريق الصلات المباشرة مع المفكرين والمثقفين والسياسيين وهو أمر يمكن أن يتم بين الدول أو ما بين القوميات والشعوب، ولا يمكن أن يتردد أحد فى قبوله طالما يستهدف إضاءة الحياة بأنبل القيم التى توفر السلامة والعدالة والديمقراطية.

وفكرة الحوار العربى-الكردى نبتت من الواقع الذى نعيشه المنطقة وللظروف القاسية التى تعرض لها العراق بعد غزو الكويت وحرب الخليج. حيث فرض الحصار عليه، وانحسرت سلطة الدولة عن الشمال والجنوب وعانى الشعب الكردى معاناة شديدة لا تتناسب مع دوره التاريخى الذى وقف فيه إلى جانب الأمة العربية فى معاركها ضد الاستعمار العالمى والصهيونية التوسعية.

وأصبح واجباً على اللجنة المصرية للتضامن المعبرة بتمثيلها الواسع عن الرأى العام المصرى أن تعقد هذا الحوار من منطلق الحرص على وحدة العراق الذى يجمع داخل حدوده الشعبين العربى والكردى كما نص على ذلك دستور الدولة، وهو ما يتميز به العراق عن

الدول الأخرى التى يعيش فيها الأكراد.

دعونا إلى هذا الحوار مع التنظيمين الرئيسيين فى العراق. الحزب الديمقراطى الكردستانى والاتحاد الوطنى الكردستانى مؤمنين بأننا نتحاور تحت شعار وحدة العراق الذى تتأكد وحدته الوطنية بالتآخى العربى الكردى.. لأنه لم يعد هناك مجال فى هذا العصر لإنكار حقوق القوميات والأعراق.. ولأن هذا التآخى يشكل ضمانة قوية للسلام والأمن والاستقرار والازدهار إدراكاً لأهمية بناء علاقات صحية وسليمة ومثمرة بين العرب والأكراد بادرت اللجنة المصرية للتضامن بالدعوة لهذا الحوار فى وقت تحاول فيه قوى خارجية أن تتلاعب بمصائر الأكراد وتقرير مصيرهم ضمن ترتيبات تدبر لهذه المنطقة لكى تفرض عليها من خارجها دون مراعاة للمصالح الحقيقية للشعبين العربى والكردى.. ومن هنا ينبعث القلق والحذر الذى يصل إلى مصر.

ومصر ليست بعيدة ولا غريبة عن القضية الكردية. فمصر منذ عهد صلاح الدين الأيوبى الذى نجتمع اليوم فى القاعة المسماة باسمه وهى ملاذ لأحرار الأكراد من مختلف الجنسيات... وفى مصر صدرت أول جريدة كردية فى ٢٢ إبريل ١٨٩٨م أى قبل قرن كامل، ومنها صدرت الكتب التى تبحث عن تاريخ الأكراد وكردستان ونضالات الكرد فى الثلاثينيات والأربعينيات، وفى عهد الثورة المصرية تم حوار عربى كردى بين جمال عبد الناصر وعدد من زعماء الأكراد، وتأسست فى القاهرة إذاعة كردية عام ١٩٥٧م لعبت دوراً فى توعية الجماهير . وتأكدت هذه العلاقة بحرص مصر الثابت على وحدة العراق عرباً وأكراداً.

ولا شك أن الأكراد قد تعلموا دروساً هامة من خبرتهم النضالية الطويلة من أهمها الا يسمحوا لقوى خارجية باستخدامهم لضرب الوحدة العربية الكردية ، أو لتعويق المسيرة المشتركة.. ومنها أيضاً الإدراك بأن إشعال الصراع بين العرب والأكراد يضعف العرب والأكراد على السواء.. كما أننا نؤمن فى مصر بأن القومية العربية يجب أن تكون حركة مناهضة للنعرات القبلية، والغطرسة الإقليمية، والاستعلاء القومى، والتعصب الطائفية وأنها يجب أن تتيح لكل قومية فى الوطن العربى الكبير وعلى امتداد الشرق الأوسط كله

أن تتنفس وتزدهر وتتحرك بإرادتها وتمارس حقوقها فى إطار الديمقراطية كاملة.. لأن القومية العربية ليست عنصرية أو طائفية أو عدوانية أو ضيقة الأفق. بل هى قومية تحترم القوميات الأخرى حرصاً على وحدة التراب الوطنى ضمن كيان الدولة الوا حدة التى يمكن أن تتعدد فيها القوميات والأعراق والأديان.. والتى يصبح فيها ذلك عامل قوة وليس عامل ضعف، ومصدراً للخصوبة والثراء الفكرى وتنوع الثقافات.

واللجنة المصرية للتضامن ليست بحاجة إلى التأكيد على أن الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان هى أدوات تسوية المشكلات القومية.. وأن الحلول السلمية للصراعات القومية هى الأساس الذى يجب أن تنهض عليه العلاقات بين الشعوب.

سيداتى وسادتى

إن الحوار العربى الكردى هو حوار مفتوح لكل أصحاب الأفكار والآراء المؤمنة بأن الأخوة العربية الكردية هى حجر الزاوية فى إقامة استقرار الأمن والسلام، وفى درء خطر التدخلات الأجنبية، وفى إقامة حضارة كبرى فى هذه المنطقة تشكل امتداداً لحضارتنا العربية وتراثنا المشترك على مر الأجيال.

ولن تكون هذه الجولة الوحيدة فى الحوار.. ولكنها الجولة الأولى التى تتبعها بإذن الله جولات تثرى أفكارنا بمزيد من الحقائق، وتوسع أفق معرفتنا بالقضايا المشتركة، وتوثق صلاتنا من أجل مستقبل أفضل.

وما من أحد يطلب الحقيقة، ويمكن أن يدير ظهره للحوار.. وما من إنسان يريد أن يضىء الحياة بأنبل القيم وهو يعمل على إطفاء شعلة هذا الحوار.

أطيب التمنيات بحوار موضوعى هادف يرتفع إلى مستوى التقدير السليم للظروف التى تعيشها المنطقة وما تتعرض له من تدخلات أجنبية وأطماع صهيونية، وما يفرض ذلك من تركيز على القضايا الرئيسية، والتزام بالمواقف المبدئية وحرص على الموضوعية... ولا شك أننا سوف نقبل على هذا الحوار الذى يتم لأول مرة، نقبل عليه بصدر رحب وفكر مفتوح بعيداً عن الجمود والتعصب أو المهاترة ومحاولة تصفية الحسابات.. فنحن لا نجتمع

اليوم لاجترار مرارة الماضي.. ولكننا نجتمع لمحاولة كتابة صفحات المستقبل في عراق واحد ينعم فيه العرب والأكراد بالتعاون والتآخي والسلام.
وأعرض على حضرتكم الرسالة التي وصلتنا من الأخ مسعود البارزاني.

رسالة السيد مسعود البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

من مدينة صلاح الدين في كردستان العراق أبعث إليكم بأعمق مشاعر الود وأحر وأجمل تحياتي. كما أحيي ومن صميم قلبي ومن خلالكم مصر الشقيقة شعباً ورئيساً وحكومةً، وأعبر عن جزيل الشكر و عظيم التقدير للجهود المخلصة التي بذلتموها لتفعيل فكرة نبيلة طالما راودتنا جميعاً، وكانت لفترة طويلة أمنية حية تجيش في الصدور.

لقد كنت أتمنى أن أكون، اليوم، بين حضراتكم فأنال شرف المشاركة في هذه الندوة البناءة لولا أن المشاغل والظروف الخارجة عن إرادتنا قد حالت بكل أسف، بيني وبين تحقيق هذه الأمنية العزيزة.

إنني إذ أحييكم وأحيي الدوافع الشريفة لمبادرتكم إنما أشد على أيديكم وأساند جهودكم الخيرة الهادفة إلى الإسهام في صياغة جديدة للعلاقة بين العرب والكرد. صياغة تبنى على التفاهم المشترك، وتعتمد أسساً واقعية رصينة تمد العلاقة وطرفيها بالقوة والمنعة وتكون عامل خير ينعكس إيجابياً لمصلحة الأمتين والمنطقة بأسرها حاضراً ومستقبلاً.

إنكم أيها الأخوة الأعزاء تضطلعون بمهمة صياغة معادلة جديدة كان من الواجب إيجادها منذ أمد بعيد، معادلة لو تمت صياغتها في حينها لوفرت علينا وعلى شعوب المنطقة الكثير من المآسي والويلات والخسائر البشرية والمادية، وكان من شانها أيضاً أن توفر للعراق العديد من ا لمكاسب والخير والسلام والتقدم. وأعني بذلك معادلة تعايش الشعبين العربي والكردي في العراق في محبة ووئام، معادلة تمنح الكرد في كردستان العراق

بحقوقهم القومية المشروعة من جهة وصيانة، وترصين الوحدة العراقية على أساس الود والتفاهم والقناعة، لا القسر والقهر والقمع، من جهة أخرى.

لقد آن الأوان لرؤية الحقائق والتعامل معها بإيجابية وموضوعية بأسلوب التفاهم والتحاور البناء.. واليوم يضع شعبنا الكردى. وأعتقد شعبنا العراقى برمته ثقتهم الكاملة فى صدق نواياكم ونبل دوافعكم وعمق إخلاصكم للأهداف المعلنة والمرجوة من حواركم هذا، الذى أتمنى له كل نجاح وتوفيق وسداد.

فبارك الله جهودكم وسدد خطاكم والسلام عليكم،،،

أخوكم

مسعود البارزانى

كلمة السيد جلال الطالبانى
الأمين العام للاتحاد الوطنى الكردستانى

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الجمع الكريم يسرنى ويشرفنى أن أمثل أمامكم لأحييكم بحرارة باسم الكرد متمنياً لندوتكم هذه النجاح والخير الجزيل لما فيه تعزيز وتمتين الأخوة التاريخية الخالدة بين الشعب الكردى والشعب المصرى الكريم المضياف وأمته العربية المجيدة.

ويحتم الواجب أن أستهل كلمتى بتقديم الشكر الجزيل والعرفان بالجميل، الشكر الجزيل للجنة المصرية للتضامن وعلى رأسها الأستاذ أحمد حمروش على الجهود المضنية التى بذلتها لتهيئة هذه الندوة، والشكر الجزيل والعرفان بالجميل للشعب المصرى العظيم ورئيسه الكريم محمد حسنى مبارك وحكومته على السماح بعقد هذه الندوة على أرض الكنانة الطاهرة وفى قاهرتها المجيدة. مصر التى كانت مهداً للحضارة الإنسانية، فالإسلامية فالعربية، ومنارة ثقافية وسياسية هادية لشعوب شرقنا بما فيها الشعب الكردى الشقيق التاريخى للأمة العربية المجيدة، والذى تغور جذور علاقاته الصميمة والحميمة معها عميقةً

فى التاريخ وتزدهر منذ دخولها فى الإسلام الحنيف وحتى يومنا هذا.

هذه العلاقة التى عمدت بالدماء المصرية والكردية الممتزجة منذ عهد صلاح الدين الأيوبى، وبالدماء العربية الكردية المختلطة فى عصرنا الراهن وذلك دفاعاً عن الإسلام والعروبة عموماً، ومصر وسوريا وفلسطين والعراق خصوصاً.

فلا عجب أن تكون مصر ملاذاً للمرابطين والمجاهدين وعلماء الدين والمناضلين الكرد على مر العصور والدهور. ومن ثمار ومحصلات هذا الموقف المصرى النبيل أوجز الأهم كالآتى:

١ - أن الأزهر الشريف خصص ومنذ عهود رواقاً للأكراد تخرج منه الكثير من علماء الدين الأكراد.

٢ - فى القاهرة صدرت فى نيسان ١٨٩٨م الجريدة الكردية الأولى باسم كردستان وباللغتين التركية والكردية، وقد احتفل المثقفون والصحفيون مع جماهير شعبهم بالذكرى المئوية (يوم الصحافة الكردية) وهم يسبحون بذكر مآثر مصر الخالدة وأفضالها على الأكراد، وفى مصر -والقاهرة بالذات- صدرت الطبعة الأولى لكتاب القضية الكردية وكتاب تاريخ الكرد وكردستان فى الثلاثينيات، وكتاب نضال الأكراد فى الأربعينيات والطبعة العربية لأقدم كتاب عن التاريخ الكردى كتب منذ حوالى الأربعمائة عام باسم (شرفنامة) وطبعت على نفقة وزارة المعارف المصرية فى عهد الثورة.

وكان الرئيس الخالد جمال عبد الناصر يولى هذه العلاقة اهتمامه الخاص. فقد أمر بفتح إذاعة كردية فى القاهرة لاستنهاض وتوعية الجماهير الكردية عام ١٩٥٧م رغم الاحتجاجات التركية والشاهنشاهية الإيرانية والملكية العراقية. ووافق على استقبال وفد كردى عام ١٩٥٧م للتنسيق النضالى مع مصر، كما استقبل عام ١٩٥٨م وفداً كردياً رفيع المستوى برئاسة المرحوم الجنرال مصطفى البارزانى ضم العديد من القادة والشخصيات الكردية كالأستاذ إبراهيم أحمد والمناضلين العقيد ميرحاج أحمد والمقدم نورى أحمد طه والشيخ صادق البارزانى والشيخ عبد الله البارزانى، وكان لى شخصياً شرف اللقاء بالرئيس الخالد جمال عبد الناصر عندما كنت رئيساً للوفد الكردى المتفاوض مع الحكم

البعثى الناصرى الذى أعقب إسقاط حكم المرحوم الجنرال عبد الكريم قاسم.

فقد أدخلت وبإلحاح شديد من القادة العراقيين البعثيين، وبسرعة لم تمهلنى حتى تبديل ملابسى الكردية الوطنية بالملابس المدنية ضمن الوفد العراقى الرسمى والشعبى الذى قدم إلى مصر للمشاركة فى عيد الوحدة المصرية السورية. وقد طلب رئيس الوفد العراقى من الرئيس الخالد استقبالنا والاستماع إلينا وبذل جهوده الخيرة للمساعدة على حل القضية الكردية فى العراق. معذرة أيها الأخوة للاسترسال فى هذا الموضوع لما فيه من عبر ودروس مفيدة سنذكرها فيما بعد.

فلقد استقبلنا الرئيس الخالد واستمع إلينا باهتمام شديد ونصحنا بالعودة إليه بعد الرجوع من الجزائر حيث أخذنا الأخوة البعثيون معهم للاجتماع بالرئيس أحمد بن بيلا والاستماع إليه.

وفى اللقاء الثانى مع سيادته أدركنا تعاطفه مع الشعب الكردى وحقوقه ورفضه المطلق للقتال كحل للقضية الكردية مع النصح للقيادة الكردية بالحذر واليقظة من مخططات الشاه الإيرانى وحلفائه، التى كانت معادية للعرب وللأكراد معاً- وكما برهنت الوقائع فيما بعد.

وأثناء مباحثات الوحدة الثلاثية قدمنا بتوقيعى وباسم القيادة الكردية والوفد المفاوض مذكرة شرحنا فيها تأيدنا للخطوات الوحدوية المنشودة ومطالبنا منها. ودعونا نستمع إلى أحد القادة الناصريين هو الدكتور جمال الأتاسى يروى لنا عن هذا اللقاء وانطباعات الرئيس عبد الناصر.

(وكان فى رفقة الوفد بعض القادة الأكراد وعلى رأسهم جلال الطالبانى. وخلال مباحثات الوحدة وفى اللقاءات التى كانت تجرى على هامشها طرح جلال الطالبانى التصور التالى.. إذا كنتم تريدون إقامة اتحاد جمهوريات كصيغة للوحدة الثلاثية بين مصر والعراق وسورية فإن مطالبنا كوطنيين أكراد هى أن يكون لنا حكمنا الذاتى ضمن المناطق الكردية فى إطار الوحدة الثلاثية، أما إذا كنتم ستقيمونها جمهورية عربية واحدة فنحن نريد لو تصبح المنطقة الكردية إقليماً رابعاً بين أقاليم هذه الجمهورية) ويستطرد الدكتور الأتاسى قائلاً " ولقد كان الرئيس عبد الناصر كما علمت مرتاحاً لمثل هذا الطرح لما فيه من تطلعات

استراتيجية ومنظور مستقبلى يتفق مع تطلعاته ومنظوره" ولقد ظل الطالبانى وإخوانه بعد ذلك على علاقات طيبة مع مصر عبد الناصر.

" إن الوحدة لم تقم لا كاتحاد جمهوريات ولا كجمهورية عربية واحدة. وفى الواقع فإن المسألة الكردية لم تعترض سبيلها فى شىء" ويواصل الدكتور الأتاسى قائلاً " لقد ظل عبد الناصر مع كل ما وقع من تقلبات فى مواقف الآخرين، حريصاً على أن يظل العراق متماسكاً فى وطنيته وموحداً، وظل يسعى بكل إيجابية ليكون هناك وفاق عربى كردى فيه، ولكنه ظل فى الوقت نفسه يؤيد حق الشعب الكردى فى الحصول على حقوقه. بل وعندما عادت الصراعات تنفجر دامية فى العراق ظل يعمل للوفاق الوطنى والقومى فيه. وعندما قام اتفاق السلام بين الأكراد والبعث فى ١١ آذار ١٩٧٠م على أساس الاعتراف بمبدأ وجود قومية كردية وحقها فى أن يكون لها حكمها الذاتى أو استقلالها الإدارى فى كردستان فى العراق، وقف عبد الناصر دافعاً إليه ومؤيداً، وكذلك كتبت أنا يومها مؤيداً، ولو أن بعض القوميين الغفل أو التابعين للأنظمة وقفوا يندون بالإجراء العراقى ووصفوه بالتفريط فى حق القضية العربية".

ومما هو جدير بالذكر أيضاً أن الرئيس عبد الناصر وافق على طلبنا بتعيين الشهيد شوكت عقراوى مندوباً للثورة الكردية فى مصر، رافضاً فيما بعد جميع المحاولات التى بذلها المشير عبد السلام عارف والوزراء الناصريون العراقيون لإخراج المندوب الكردى أو تحديد فعالياته فى القاهرة. وظل يندد وبحضور المشير عبد السلام وغيره من القادة العراقيين بتجدد القتال وبالحرب وسيلة لحل المشكلة الكردية.

وبعد رحيل الرئيس عبد الناصر حضرت أربعينيته فى القاهرة حيث استقبلنى المرحوم الرئيس محمد أنور السادات الذى أبدى حرصه الشديد على تنفيذ اتفاقية آذار ووحدة الصف الوطنى الكردى، وبذل كل الجهود لمنع تكرار مأساة اقتتال الإخوة فى العراق.

وبعد تجدد القتال فى العراق حضر سكرتير الحزب الديمقراطى الكردستانى إلى القاهرة حيث أبلغ بحضورى من قبل وزير الشؤون العربية فى رئاسة الجمهورية وباسم المرحوم الرئيس محمد أنور السادات رفض مصر القاطع للحرب وسيلة لقمع الثورة الكردية

وبحرص مصر الشديد على الحل السياسى و السلمى للقضية الكردية.

وفى شباط ١٩٧٥م أبلغنى الرئيس السادات عن طريق المرحوم الأستاذ أحمد بهاء الدين، وكان قد حل رئيساً لتحرير الأهرام بعد إخراج الأستاذ محمد حسنين هيكل منها باستعداده لاستقبال وفد كردى رفيع المستوى فى القاهرة، وتم أخذ الوفد معه إلى مؤتمر القمة العربية المزمع عقده في المغرب وطلب حلاً عربياً للقضية الكردية فى العراق. وقد استقبل فيما بعد الأستاذ سامى عبد الرحمن وأبلغه بالاتفاق الإيرانى العراقى. ثم أمر بفتح أبواب القاهرة أمام اللاجئين السياسيين الأكراد الذين يفضلون البقاء فى الخارج بعد اتفاقية الجزائر المعروفة.

أيها الأخوة الأفاضل لقد أطلت عليكم فى شرح جوانب من العلاقات المصرية (العربية) الكردية التى عاصرتها شخصياً وذلك كى نستخلص منها الدروس والعبر اللازمة من الموقف المصرى العربى النبيل كالآتى:

أولاً: إن الالتجاء للقاهرة لإيجاد حل عادل للقضية الكردية في العراق-ناهيك عن الحوار العربى الكردى فيها- ليست "مؤامرة استعمارية وصهيونية" معادية للعراق ووحدته الوطنية كما يحلو للبعض ترديدها. بل هو محاولة وطنية مخلصة وجهد وطنى صائب وصادق لاتخاذ واختيار المسار الوطنى العراقى والقومى العربى المؤدى إلى إنقاذ الأخوة العربية الكردية. حجر الزاوية فى الوحدة الوطنية العراقية-وإنقاذ العراق من المشاكل المستعصية التى تستنزف قواه وطاقاته ولإيجاد المخرج السليم للأزمة الوطنية فيه. وبالتالى فهو تمتين للوحدة العراقية وتأكيد على حرصنا وإخواننا المصريين الأكارم على العراق واستقلاله وكيانه الوطنى الموحد.

نقول ذلك وقلوبنا تنزف دماً وألماً، ونفوسنا تستفيض عتاباً ولوماً أخوياً على مواقف بعض القوميين العرب (ومنهم بعض الناصريين) الذين ينكرون على إخوانهم الكرد الذين شارك الكردى شعبهم الأمة العربية المجيدة طوال التاريخ الطويل المشترك بينهما فى الضراء دون أن ينعم معها فى السراء، ينكرون عليهم حتى حق الالتجاء إلى الحوار الأخوى فى أكبر عاصمة عربية هى قلب العروبة النابض بالحق والحقيقة، ليتدارسوا مع إخوانهم

القوميين العرب والتقدميين العرب والإسلاميين العرب (لا مع الإمبريالية والصهيونية!) وفي حوار أخوي هادئ وموضوعي وبعيداً عن تبادل الاتهامات بل (وحتى الشكوى من المظالم التي تعرضنا لها وما أكثرها) ليتدارسوا في كيفية صيانة وتعزيز الأخوة العربية الكردية، والوصول إلى فهم مشترك للقضايا التي تهم الجميع. وفي المقدمة منها تعزيز الوحدة العراقية وسد المنافذ بوجه مؤامرات الأعداء والطامعين في أرض العراق وثرواته ومياهه.

إذن يصح القول بأنه يخطئ من يظن بأن معاداة ندوة الحوار العربي الكردي تخدم العراق ووحدته الوطنية وخلاصه من الحصار والمشاكل التي يعاني منها. كما يخطئ من يتوهم بأن معارضة الحوار العربي الكردي الأخوي الجاد والموضوعي الهادف تسهم في إعادة المارد الكردي إلى القمقم الذي خرج منه الآن وإلى الأبد. بل على العكس فإن معارضة الحوار العربي الكردي تسهم في توسيع شقة الخلاف والشرخ الموجود. ومع الأسف الأشد في صرح العلاقات الكردية العربية في العراق، وتؤدي فيما لو نجحت في إبعاد العرب والكرد عن بعضهم البعض، وإلى فتح المنافذ والمسالك أمام الأعداء المشتركين، وكذلك إلى دق أسفين في علاقة الشعبين، وتمهد لدفع القضية الكردية ومشاكلها وشجونها وشؤونها (بديلاً عن العاصمة العربية الكردية) إلى عواصم أخرى لا تكن أوساطاً حاكمة فيها إلا الحقد التاريخي الدفين للأمة العربية والعداوة الصريحة للحقوق وللدول العربية فضلاً عن التحالف الاستراتيجي المعادي للأمة العربية وسائر شعوب شرقنا.

ثم لماذا يجوز ويبارك الحوار والتعاون (ويعتبر حلالاً زلالاً) مع الأعداء المشتركين للشعبين مع الغاصبين لحقوق الأمتين الشقيقتين والطامعين في أراضيهم وثرواتهم ومياههم، بينما يعتبر حراماً ووبالاً أن يتحاور الإخوة الكرد والعرب فيما بينهم بأسلوب حضاري مستلهمين التاريخ المشترك والماضي التليد لهما وروح العصر وفق مثله ومقاييسه الشائعة في الحرية والمساواة الحقيقية وحقوق الإنسان و الديمقراطية وحق تقرير المصير، وكل ذلك بهدف تعزيز العلاقات التاريخية العربية الكردية، وتمتين الوحدة الوطنية في العراق.

ثانيا: إن الشعب الكردى لم يطلب ولا يطالب بالانفصال عن العراق ولا بالافتراق عن مسيرة الاتحاد أو الوحدة العربية. رغم أنه يملك شأن سائر شعوب الأرض حقه فى تقرير المصير. ولا بأس أن أوجز أدلة قاطعة: ففى أثناء مباحثات الوحدة الثلاثية وآنئذ كنت رئيس الوفد الكردى المتفاوض مع الحكم العراقى بينت فى مذكرة رسمية قدمتها القيادة الكردية وأكدت عدا ما ذكره الدكتور الأتاسى نصن ما يلى:

«ثانياً: نوضح لكم أن الشعب الكردى لا يقف فى يوم من الأيام بوجه إرادة الشعب العربى فى نوع العلاقة التى يقيمها بين أجزائه وحكوماته. ومن دواعى اعتزاز الشعب الكردى أن وجد الفرصة ليكون له شرف المساهمة فى تسهيل الصعب من موضوع العلاقة المراد إيجادها بين سائر أجزاء الوطن العربى عامة والدو ل العربية المتحررة خاصة أياً كان نوع تلك العلاقة ومداها" كما أن الأحزاب الكردستانية الأساسية والجادة لم تحمل يوماً شعار الانفصال عن العراق، بل على العكس نادت دائماً بالاتحاد الاختيارى، والوحدة الوطنية، وعبرت باستمرار عن قناعتها بأن حفظ وتعزيز الوحدة العراقية يتطلبان الإرادة الحرة والديمقراطية وتوفير حقوق الإنسان وإيجاد المساواة الحقيقية فى الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية والإدارية وغيرها. حتى إن المطالبة بحق تقرير المصير كانت مشروطة باختيار الاتحاد الحر مع الشعب العراقى ضمن الوحدة العراقية والكيان العر اقى المستقل.

وأخيراً وليس آخراً. فعندما جرت الانتخابات للمجلس الوطنى الكردستانى بعد انسحاب العراق الطوعى من المدن الرئيسية، وفى ظل وجود الحماية الدولية فقد أقر وبالإجماع أن الشعب الكردى يفضل البقاء ضمن العراق الديمقراطى الموحد ورفض الانفصال، وتم اختيار الفدرالية كأحسن وأصوب حل للعلاقة مع الحكومة المركزية. والحقيقة أن الفدرالية ظهرت فى التاريخ لتوحيد الأقاليم المتعددة والمختلفة للأمة الواحدة أحياناً كالأمة الألمانية، وفى الدول ذات القوميات المختلفة والمناطق المتنوعة كالولايات المتحدة وكندا فى العالم الجديد وبل جى كا وسويسرا والنمسا وأسبانيا فى أوربا والهند وباكستان فى آسيا.

فالفدرالية إذن توحد ولا تفرق وتقوى الوحدة الوطنية ولا تضعفها بعكس مزاعم المغرضين.

ثالثاً: إن إقرار الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردى ليس إقراراً بحق عادل لشعب شقيق للأمة العربية المجيدة فحسب. بل هو أيضاً تعزيز للوحدة العراقية وحل صائب ودائم لمشاكلها وأزمتها المستعصية منذ حقب من الزمن.

رابعاً: إن الحرب والحملات العسكرية والقمعية لم تنجح فى ذلك ولم تساعد على إنقاذ العراق من مشاكله القومية والوطنية بل تعقد الأمور وتعرض الوطن ووحدته للمخاطر، وتفتح المنافذ أمام التدخلات الأجنبية المعادية للعرب والأكراد. لذلك يجب تحريمهما معاً. واللجوء بدلاً عنهما إلى الحوار العربى الكردى الجاد والصادق، وإلى توفير الديمقراطية وضمان حقوق الإنسان والمساواة الحقيقية.

والشعب الكردى لم يرفض ولن يرفض الحوار الجاد والقائم على الأسس المذكورة مع الحكم العراقى من أجل حل ديمقراطى متفق عليه للقضية العادلة.

وكانت مصر على الدوام مع الوفاق الوطنى فى العراق وضد الحل العسكرى. وذلك حرصاً منها على الوحدة العراقية ومصالح العراق الحقيقية.

خامساً: إن اللجوء إلى الإخوة العرب عموماً ومصر خصوصاً لحل الخلافات الداخلية بما فيها القضايا العراقية أمر مشروع وواجب يتطلبه الإيمان بالمصير العربى الواحد أولاً والاقتناع الجدى بمفهوم الأمة العربية الواحدة ثانياً، وإدراك ضرورة وأهمية أبعاد التدخلات الأجنبية المعادية فى العلاقات العربية الكردية ثالثاً.

فكيف بقضية الشعب الكردى الذى نصت على وجوب حقوقه الاتفاقيات التى ضمنت تأسيس الدولة العراقية والاعتراف باستقلالها منذ عهد الانتداب البريطانى وعصبة الأمم. مروراً بتأسيس الجامعة العربية التى خير أول أمين عام لها المرحوم عبد الرحمن عزام باشا الشعب الكردى بين ا لبقاء ضمن الاتحاد العربى أو حق تقرير المصير وصولاً إلى القرار الدولى الصادر من مجلس الأمن تحت رقم ٦٨٨ وهكذا فإن القضية الكردية تبحث فى المحافل الدولية، وباشتراك وموافقة العديد من الأحزاب العربية الحاكمة والمعارضة وتصدر قرارات دولية حولها. آخرها القرار الصادر من مجلس الاشتراكية الدولية المنعقد فى ١٨و١٩مايو١٩٩٨م فى أوسلو وبمشاركة الحزب الوطنى الديمقراطى المصرى الحاكم

ومنظمة التحرير الفلسطينية والعديد من الأحزاب العربية في المشرق العربي ومغربه. وهاكم نص ذلك القرار: تأكيداً لقناعته (مجلس الاشتراكية الدولية) بأنه لا يمكن إيجاد سلام حقيقي ودائم في المنطقة (منطقة الشرق الأوسط) دون الأخذ بالحسبان القضية الكردية يرى لذلك من الضروري للمجتمع الدولي أن يركز حول هذه القضية، ويضغط على الحكومات المعنية لتشرع هذه الحكومات في إصلاحات ديمقراطية وجوهرية، ولتختار الحل العادل السياسي والسلمي والمتفاوض عليه لضمان وتحقيق الحقوق المشروعة للأكراد وضمن حدود كل دولة معنية.

نعم أيها الأخوة إن القضية الكردية تبحث في أوسلو وفي أكبر تجمع للأحزاب المؤثرة في العالم والحاكمة في دول مهمة كفرنسا وبريطانيا ومصر وإيطاليا. إذن أوليس من الأفضل وفي خير العروبة (حتى بمنظور عربي بحت) أن تكون مصر وحدها (وفي قاهرتها التي تعتبر قلب العروبة ومركز حضارة وثقافة الأمة العربية المجيدة) المكان المناسب للحوار العربي الكردي حول هذه القضية التي أصبحت دولية ومثارة في العالم وفي الهيئات والمجالس الدولية الهامة والمؤثرة ؟ عل ماً بأن حوارنا هذا لا يقتصر على إيجاد حل للقضية الكردية وحدها. بل يشمل العمل لتمتين الوحدة الوطنية العراقية وبحث العلاقات التاريخية العربية والكردية وزيادة التفاهم العربي الكردي وإبداء الأراء والملاحظات اللازمة لتعزيز التآخي والتلاحم الكفاحي العربي الكردي ضد الأعداء المشتركين ومن أجل مصيرهما المشترك ومنافعهما المشتركة.

سادساً: إن التأييد العربي لنضال وحقوق الشعب الكردي يعزز الأخوة والعلاقة التاريخية بين الكرد والعرب، ويزيد تعلق الكرد بهما وبالوحدة الوطنية العراقية. كما يزيل المخاوف والهواجس في نفوس الكرد ويقوي تلاحمها النضالي. وأكثر من ذلك يقول المجاهد الجزائري المعروف ا لرئيس أحمد بن بيلا في بيان له: إن قضية الشعب الكردي الذي يكافح من أجل التحرر والتقدم وتقرير مصيره تستحق من القوى العربية والإسلامية كل عطف وتأيد لكي يبقى هذا الكفاح جزءاً من كفاح الشعوب الإسلامية ضد الإمبريالية والهيمنة الأجنبية، ومن أجل التحرر والانعتاق من عبودية الغرب، وبناء عالم جديد. إن

وحدة شعوبنا الصلدة لا يمكن أن تؤسس إلا على أساس حرية الاختيار والسماح بتعددية سياسية وثقافية واسعة. هذه التعددية التي ستكون غنى وقوة لبلداننا بينما تؤدى الحلول القسرية والقمعية إلى تعميق التناقضات وإهدار طاقات شعوبنا.

سابعاً: لا يمكن ولا يجوز لصق تهمة معاداة العرب والقومية العربية بكل من يطالب بحقوق الشعب الكردى المشروعة. بعد الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس أحمد بن بيلا، انبرى الأخ القائد معمر القذافي. وهو من أخلص ا لقادة العرب للقومية العربية والوحدة العربية للدفاع وللمطالبة بحقوق الأمة الكردستانية أكثر بكثير مما تطالب بها الأحزاب الكردستانية. معبراً عن قناعة مبدئية بأن ذلك يقدم الحلول للمشاكل العربية وليس لإثارتها فقد قال بالنص ما يلى: " الحقيقة أننى لا أستطيع لأننى عربى أن أتحايل على الحقيقة. أنا عربى طبعاً وتهمنى وحدة التراب العربى ووحدة الأمة العربية والقضاء على أعدائها وعلى المشكلات التى تواجهها. ولكن هذا لا يجعلنى أتجاهل الحقيقة وأتحايل على الحقيقة وأتصرف عنصرياً واستعمارياً. فالأكراد لهم أرض: أرض كردستان والأكرا د لهم أمة: الأمة الكردستانية، وهى أمة شقيقة يجب أن تحترم. أنا ضد التنكيل بهم وضد اضطهادهم وضد تشتيتهم فى العالم. وأنا أؤيد كفاح الأكراد لا لمعاداة الأمة العربية والإيرانية والتركية أو أية أمة أخرى. أنا معهم فى سبيل جمع شتاتهم وإقامة أمة كردستانية تأخذ مكانها فى الشرق الأدنى إلى جوار الأمة العربية والأمة الإيرانية والأمة التركية. وتكون أمة حليفة لهذه الأمم. وليس هنا أى مبرر للتنكيل بالأكراد" ويواصل الأخ القائد معمر القذافى سياسته الكردية الصريحة وإعلانها بحضور رؤساء الدول العربية والإيرانية والتركية. فهل يمكن اتهام الرؤساء عبد الناصر وبن بيلا والقذافى بمعاداة الأمة العربية بسبب مواقفهم الإنسانية من الشعب الكردى؟!.

ونحن نجتمع هنا فى القاعة التى تحمل اسم القائد الإسلامى الكردى صلاح الدين الأيوبى لنشرع فى حوار عربى كردى جاد ومسؤول بين نخبة خيرة من الأحرار والمثقفين والمفكرين والمناضلين العرب والكرد حرى بنا أن نطمع فى أن يتواصل ويتوسع ويتكامل هذا الحوار فى ندوات قادمة. حرى بنا أن نستلهم روحية جهاد صلاح الدين، روحية

التصدى المشترك للأعداء، والتلاحم المصيرى بيننا وروحية وحدة جهاد ومصير الشعوب الإسلامية عموماً، والشعبين الشقيقين العربى والكردى خصوصاً، وختامها فى هذا المجال مسك أيضاً روحية ومفهوم الآية القرآنية الكريمة: بسم الله الرحمن الرحيم { يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم } صدق الله العظيم.

نعم أيها الأخوة فقد خلقنا الله عز وجل جلاله شعوباً متعددة لنتعارف ولنتعاون ونحترم بعضنا البعض لا أن نعادى أو نتنكر للحقوق المشروعة أو نغتصبها من بعضنا البعض.

أيها الأخوة الأفاضل

لقد أتيناكم من جبال كردستان ووديانها الفواحة بعبق شهدائنا المظلومين -وهم مئات الألوف- لنعمل معكم وبهذه الروحية الإسلامية والإنسانية لتكون هذه الندوة فاتحة عهد جديد فى العلاقات العربية الكردية، عهد تتبادل فيه الآراء والملاحظات والإرشادات والانتقادات الأخوية. هادفين إلى تجديد وتوسيع التفاهم العربى الكردى والإكثار من تبادل المعلومات عن الأوضاع والمشاكل والسعى المشترك لإيجاد حلول صائبة وعادلة لها. كل ذلك من أجل الحفاظ على الأمة وتطوير العلاقات العربية الكردية وتعزيز وتمتين الوحدة الوطنية العراقية، وإزالة المخاوف فى النفوس بأن ينسانا إخواننا العرب فى محنتنا، وأن يسدل ستار النسيان حتى على علاقاتنا التاريخية التى نعتز بها ونفخر. ويجهل الجيل الجديد رسوخها فى التاريخ المعاصر وعظمتها وأمجادها،حتى يمحى من ذاكرة التاريخ المعاصر وشباب هذا الجيل إسهامات الكرد مع أخوتهم العرب فى الدفاع عن ديار الإسلام أو الوطن العربى، وخدمات الأماجد من الأكراد للحضارة والثقافة العربية المعاصرة، وفيهم من ظهر على أرض الكنانة الطاهرة وفى القاهرة العزيزة نفسها كالشيخ محمد عبده، وأمير الشعراء العرب أحمد شوقى وداعية الإصلاح ورائده قاسم أمين وغيرهم الكثير من العلماء المسلمين والكتاب والأدباء والفنانين والسياسين الخادمين للأمة العربية فى مصر وسائر بلدان الوطن العربى.

إنا أتيناكم بقلوب وعقول مفتوحة وصافية ومطهرة من إرادة الحقد والانتقام والشماتة لا نتهم ولا نتهجم، بل ندعو بصوت هادئ رزين المعنيين أن تعالوا إلى سواء السبيل، سبيل الحق والأخوة الصادقة معربين فى نفس الوقت عن الاستعداد للاستماع إلى انتقاداتكم لنا وملاحظاتكم علينا، وجاهزين للجواب على استفساراتكم واعتراضاتكم. ولا نطمح من ذلك كله إلا فى تفهمكم لقضيتنا العادلة ولمواقفنا الحقيقية من القضايا العربية التى شاركناكم معاركها ومنازلاتها مقدمين معكم التضحيات والقرابين آملين تبادل المودة والمساعدة. نعم لا نطمح إلا فى تعزيز التلاحم الكفاحى العربى الكردى ضد الأعداء المشتركين والأخطار التى تهددنا معاً، جئناكم وجئنا مصرنا العزيزة على قلب كل كردى واع، وكلنا أمل فى أن مصر المعطاء وبرئيسها الكريم وشعبها المضياف الودود ستستمر وتظل كما كانت ملاذاً لأحرار الشرق ومنهم إخوتكم الكرد ونصيراً لهم ولقضاياهم العادلة والمشروعة، ورائدة دوماً فى جمع الشمل وتحقيق الوفاق الوطنى فى كل بلد عربى وعلى نطاق الأمة العربية، وذلك بتثبيت القيم الإسلامية والديمقراطية والعروبية الحقة والله نسأل أن يحفظ لنا جميعاً مصرنا العظيمة ملاذاً ونصيراً لأحرار الشرق.

وشكراً جزيلاً ومجدداً لشعب مصر المضياف ورئيسه الكريم وحكومته ولجنة التضامن ولكم جميعاً أيها الأحبة، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة السيد سامى عبد الرحمن
رئيس وفد الحزب الديمقراطى الكردستانى

بسم الله الرحمن الرحيم

أيتها الأخوات والأخوة الكرام يسرنى بل ويشرفنى أن أحييكم باسم وفدنا ونيابة عن الرئيس مسعود البارزانى أجمل تحية، ونعبر عن خالص شكرنا وعميق امتناننا لجهود مصر العربية وللرئيس محمد حسنى مبارك على إتاحة هذه الفرصة التاريخية لعقد ندوة الحوار العربى الكردى على أرض الثقافة فى القاهرة. وأن أقدم كبير تقديرنا وعرفاننا للأستاذ

أحمد حمروش رئيس لجنة التضامن المصرية وللسادة أعضاء اللجنة التحضيرية لإطلاق هذه المبادرة التاريخية وللجهود العظيمة التى بذلتموها لهذه الندوة.. ندوة الخير والمحبة والسلام.

إن هذا الامتنان والتقدير تعبير عن مشاعر الحزب الديمقراطى الكردستاني والأحزاب المؤتلفة معنا، وعن مشاعر الجماهير الكردستانية. وأخص بالذكر الحضور حزب العمل المستقل الكردستاني، الاتحاد الإسلامى الكردستاني، الحركة الشعبية الكردستانية، الاتحاد القومى الديمقراطى الكردستاني ورئيس برلمان كردستان العراق الذى تفضل بالحضور إلى هذا المؤتمر.

أيها الأخوة الكرام.

لقد جئنا بقلوب مفعمة بالمحبة والاشتياق والأمل والرجاء. وإن مبادرتكم الكريمة لتجديد الحوار العربى الكردى أثارت فى صفوف شعبنا أحاسيس وتطلعات طيبة عميقة وكبيرة. فقد سعدنا ولم نستغرب الدور الريادى البناء لمصر فى هذا المجال، ونعتبر هذا الحوار مسعى صادقاً لمساعدة العراقيين عرباً وكرداً وأقليات لحل معضلة استعصت على الحل منذ عقود. فما أحوجنا إلى المشورة والعون الصادقين لاكتشاف أساليب وطرائق تفضى إلى حل هذه المعضلة الكبيرة والمزمنة.

السادة الأفاضل..

اسمحوا لى أن أشير إلى بعض الحقائق التاريخية الثابتة، ومنها أن الكرد أمة تعيش منذ فجر التاريخ على أرضها بجانب أمم الشرق الأوسط الأخرى. وقد تمازجت مع الأمة العربية منذ فجر التاريخ. حيث اعتنق الكرد هذا الدين الحنيف السمح وبقوا متمسكين به ومدافعين عنه بحماس منقطع النظير، وانخرطوا إلى جانب إخوتهم العرب فى بناء الحضارة العربية الإسلامية حتى برز منهم علماء أفذاذ مثل ابن الأثير وابن خلكان وأدباء فطاحل مثل الزهاوى والعقاد وأحمد شوقى.

إن الحوار العربى الكردى مستمر عبر التاريخ بأشكال مختلفة وصور شتى ورمزه الخالد هو صلاح الدين الأيوبى، وتجدد الحوار العربى الكردى فى ا لعصر الحديث وبلغ أوجه فى

لقاء الزعيمين الخالدين جمال عبد الناصر ومصطفى البارزانى عام ١٩٥٨م بعد ثورة ١٤ تموز المجيدة. وقد كان عبد الناصر يؤكد دوماً على حل القضية الكردية فى العراق على أساس الاستجابة لحقوق أحفاد صلاح الدين المشروعة ضمن الوحدة العراقية.

وأقولها للتاريخ أنه عندما استقبلنى الرئيس الراحل محمد أنور السادات فى نهاية شباط عام ١٩٧٥م موفداً من قبل مصطفى البارزانى، عبر المرحوم السادات عن رغبة عارمة فى أن يساهم فى إيجاد حل سلمى تفاوضى للقضية الكردية، ولكن يبدو أن الأحداث كانت تسير بسرعة لم تتح له فرصة القيام بمساعاه الخيرى ذلك. وبهذه المناسبة الطيبة لا يسعنا إلا أن نشيد بمواقف الأخ القائد معمر القذافى المبدئية والإيجابية الثابتة إزاء القضية الكردية. وفى هذه الأيام ـ كما سبقنى المتحدثون الأفاضل ـ احتفلنا بالذكرى المئوية لصدور أول جريدة كردية وهى (كردستان) وإنها لدلالة لها مغزى كبير أن عددها الأول صدر فى القاهرة من قبل الأكراد البدرخانيين.

فلا غرابة بل هو أمر طبيعى أن يتجدد الحوار العربى الكردى فى القاهرة عاصمة مصر التى تحمل ليس هموم شعبها، بل هم الأمة العربية بأسرها، وأن يسعى أبناؤها بطاقاتهم الخلاقة ومكانتهم الرفيعة بين العرب والمسلمين ولدى الكرد خصوصاً بالإسهام بتقديم الحلول لإحدى أهم مشاكل العراق والمنطقة.

أقول فى جملة واحدة: إن معاناة إخوتكم الكرد أكبر وقل نظيرها فى العصر الحديث، ولا يمكن أن يقارن بها إلا معاناة الإخوة الفلسطينيين. ومن ناحية أخرى فإن بقاء القضية الكردية دون حل قد ألحق أفدح الأضرار بالعراق سياسياً واقتصادياً ومعنوياً وعسكرياً.

فى عصرنا هذا. عصر ما بعد تحرير الشعوب والتكوين الأممى، عصر التوجه الديمقراطى وحقوق الإنسان يناضل الشعب الكردى بالعراق من أجل التمتع بحقوقه القومية والديمقراطية وإدارة شؤونه الداخلية بنفسه. والكل يقر بأن لهذا الشعب لغته المتميزة والتراث الحضارى الذى يمتد إلى كافة مناحى الحياة وهو يعيش على أرضه المعطاءة منذ آلاف السنين. ويلتزم شعبنا بالوقت نفسه بالوحدة العراقية وتعزيزها، وحل المشكلة على أساس الفيدرالية ضمن الدولة العراقية. أى أن هناك حاجة ماسة لإيجاد التوافق بينها وبين

ثابتين. ثابت تمتع الكرد بحقوقهم من جهة، وثابت الحفاظ على الوحدة العراقية من جهة أخرى.

أكرر أن ثمة حاجة ماسة إلى إيجاد توافق بين هذين الثابتين.

لقد استخدم العنف بجميع صوره وأقسى أشكاله لقمع الشعب الكردى وحمله على التخلى عن حقوقه وهويته. وقد أسفر ذلك عن ويلات رهيبة وكوارث مفجعة هزت ضمير الشعوب، ولكن العنف لم يؤد إلى حلول. وفى هذا السياق نؤكد على أمر هام. وهو أننا رفضنا رفضاً قاطعاً فى كافة مراحل نضالنا أن يكون هذا الصراع صراعاً بين العرب والكرد، بل أكدنا أنه صراع بين الكرد وبين الحكومات المتعاقبة التى كثيراً ما لجأت إلى قمع الشعب العراقى برمته.

ينبغى أن نقر أن العنف والعنف المقابل قد فشلا فشلاً ذريعاً فى حل المشكلة. من ناحية أخرى نحن نعيش فى عصر تعلو فيه الدعوة لحل المشاكل عن طريق الحوار واحترام حقوق الإنسان والتوجه صوب الديمقراطية وقبول التعددية والتمتع بحق تقرير المصير. تعلو هذه الدعوات على دعوات اللجوء إلى العنف والقمع والقتال. وما أحوجنا نحن العراقيين شعباً وحكومةً وأحزاباً عرباً وكرداً إلى استشراف روح عصرنا هذا. بل الالتزام به حينما نبحث فى إيجاد الحلول لمشاكلنا. وبغية المساهمة فى جعل النقاش هادفاً نرى من الضرورى الإشارة إلى المواضيع الانحرافية أو العقدية الرئيسية فى شأن حل القضية الكردية فى العراق لكى نستثمر الوقت الثمين للأساتذة الأفاضل على أحسن وجه وهى:

أولاً: إقليم كردستان العراق. إننا نرى من الطبيعى أن يشمل الإقليم المناطق المعروفة تاريخياً وجغرافياً بالمناطق الكردية، وكذلك ديموغرافياً قبل محاولات تغيير الواقع الديموغرافى والتى حصلت فى حياة هذا الجيل.

ثانياً: صيغة التمتع بالحقوق القومية.. لقد أقر برلمان كردستان العراق وبالإجماع. وهذا رئيسه الجالس بينكم، أقر الفيدرالية صيغة لعلاقة الكردستان بالحكومة العراقية المركزية.. والفيدرالية ليست بدعة، بل صيغة دستورية للإدارة وحل المشاكل القومية ولتحقيق الوحدة الوطنية. وهى صيغة مناسبة لحل المشاكل بين الدول التى تحتوى على قوميات متعددة.

فعلى سبيل المثال لا الحصر الولايات المتحدة وألمانيا وسويسرا وبلجيكا والهند وباكستان، ولا نذهب بعيداً. الإمارات العربية المتحدة جميعها فيدرالية، وبريطانيا فى طريقها إلى إقامة برلمان ذا صلاحيات واسعة فى أقاليم سكوتلندا وأيرلندا وويلز لحل مشاكل تاريخية مستعصية.

ثالثاً: التوجه الديمقراطي. فى هذا المجال ينبغى أن نكون واقعيين. فلا نتوقع نحن العراقيين حدوث معجزة توجد لنا نظاماً ديمقراطياً سويسرياً. لكن من حقنا أن نطمح إلى توجه ثابت نحو الديمقراطية والتعددية، وإلى ضمان الحريات الفردية والخروج من الأطر المتصدئة التى تقف عائقاً أمام إنجاز أى تقدم للعراق والسير بالبلاد على طريق الإصلاح ولتكن تدريجية.

غنى عن البيان أن المسألة الديمقراطية تهم العراق والعراقيين جميعاً، ولا مراء أن التوجه من هذا القبيل من شأنه توفير الأرضية لإنهاء معاناة شعبنا العراقى وإنهاء الحصار عنه، ولا شك فى أن حل القضية الكردية فى العراق وحل المشاكل الجانبية عموماً سيحرر طاقات هائلة من قيودها وانشغالاتها الداخلية المدمرة لتصب فى العمل الإيجابى البناء.
وبهذه المناسبة السعيدة نؤكد ونجدد التضامن التام والكامل مع الشعب الفلسطينى الشقيق والأمة العربية المجيدة لتحقيق أهدافنا العادلة والنبيلة وفى مقدمتها تحقيق السلام العادل والشامل القائم على قرارات الأمم المتحدة واتفاقيات مدريد وأوسلو القاضية بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضى العربية المحتلة، وتخصيصاً الضفة الغربية والجولان وجنوب لبنان وتشكيل الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

وأخيراً إننا على ثقة تامة بأن هذا المؤتمر سيؤدى خدمة طيبة لحقوق الشعب الكردى والوحدة العراقية وللأمة العربية. وهو ليس موجهاً ضد أى طرف، ونأمل أن تكون منطلقاً لحوارات عربية كردية كثيرة.
وأختتم كلمتى هذه بشعارنا الذى يطبق فى كافة امتحانات الزمن الا وهو ((عاشت الأخوة العربية الكردية)) والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وقائع جلسة العمل الأولى

العلاقات التاريخية العربية الكردية

رأس الجلسة:

السيد محمد فائق

رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان

السيد جلال طالبانى

الأمين العام للاتحاد الوطنى الكردستانى

العلاقات العربية الكردية منذ فجر التاريخ إلى اليوم

ورقة مقدمة من : درية عونى . كاتبة صحفية مصرية . باحثة فى الشئون الكردية

رغم الحوار، لم تتشابك العلاقات بين الشعبين العربى-الكردى عبر التاريخ إلا لفترات محددة ومتباعدة، يمكن حصرها فى ثلاث فترات: الأولى: أثناء الفتوحات الإسلامية، والثانية: قبيل انهيار الإمبراطورية العثمانية ونشأة دولة العراق الحديث، والثالثة: منذ نشأة دولة العرا ق إلى اجتياح الكويت فى أغسطس ١٩٩٠م.

المرحلة الأولى تمتد منذ السنوات الأولى لهجرة الرسول (صلى الله عليه وسلم) حتى نهاية الدولة الأيوبية..

تؤكد عدة مصادر تاريخية عربية معتمدة أن أول اتصال للشعب الكردى بالجيش الإسلامى كان سنة ١٨ هجرية تقريباً ـ أى بعد أن فتح المسلمون مدينة حلوان وتكريت فى العراق.

يقول محمد الألوسى فى تفسيره الشهير (روح المعانى):

(كان من بين أصحاب الرسول (صلى الله عليه وسلم) صحابى كردى جليل يدعى "كابان").

وبمراجعة ابن الأثير (ويقال إنه من أصل كردى) والجاحظ نجد عشرات من أسماء علماء الكرد رواة الحديث النبوى.

تقول دائرة المعارف الإسلامية: إن أكثر من ست حكومات كردية حكمت المنطقة الإسلامية، أهم هذه الحكومات هى الدولة الأيوبية. هذه الدولة أقامت كياناً عربياً-إسلامياً تحت قيادة وحكم أسرة كردية المنبت والأصول. تلك الدولة يعتز بها كل عربى كمأثرة من مآثر تاريخه. وكملحمة من ملاحم نضال أمته. أسها صلاح الدين يوسف الأيوبى. ولد صلاح الدين فى تكريت عام ١١٣٨م ولكن عائلته تركت هذه المدينة ليلة ميلاده واستقرت فى بعلبك لبنان حيث قضى صلاح الدين طفولته وشبابه. أخذ صلاح الدين الخلافة على مصر بعد موت الخليفة نور الدين. وكان عمه شيركوه قد هزم الفاطميين، كان ذلك

عام ١١٧١م.

حكمت الدولة الأيوبية مصر وليبيا والشام والحجاز واليمن، حرر صلاح الدين القدس بعد أن انتصر فى معركة حطين على الصليبيين عام ١١٨٧م، والتى كانت محتلة منذ عام ١٠٩٩م. مات صلاح الدين فى دمشق عام ١١٩٣م حيث يوجد قبره.

كان نضال الأيوبيين ومن سبقهم من الحكام الكرد جنباً إلى جنب مع العرب وباسم الإسلام، ولم يتحيزوا لكرديتهم. وكانوا يتمتعون بثقافة عربية إسلامية.

قليل من العرب يعرف ما قدمه الشعب الكردى وأمراؤه وقادته وعلماؤه فى مختلف مراحل التاريخ الإسلامى من خدمات وتضحيات كبيرة فى سبيل الدفاع عن الحضارة الإسلامية والثقافة العربية. يكفى أن نذكر القائد الكبير مؤسس دولة آل عباس "أبا مسلم الخراسانى" وهو من رجال الكرد المعروفين. كانت بلاد الكرد فى العصر العباسى حصناً منيعاً للخلافة فى وقوفها أمام تيار الروم المتا خمين للبلاد الإسلامية على طول نهر الفرات. ولهذا نرى كردستان ملأى حتى الآن بالقلاع والحصون التى يطلق عليها الكرد اسم " القلاع الأمامية للإسلام "

الفترة الثانية: قبيل انهيار الإمبراطورية العثمانية، حينما كان العرب والكرد مع القوميات الأخرى فى خندق واحد ضد طغيان الحكام والباب العالى فى الأستانة. لقد اشتد نضال الكرد بعد سقوط آخر إمارة كردية شبه مستقلة داخل الإمبراطورية العثمانية عام ١٨٤٧م وبدأت مرحلة الاحتلال العثمانى المباشر واضطهاد الكرد.

طيلة الحكم العثمانى أرسل الباب العالى كثيراً من الشخصيات الكردية إلى البلاد العربية، وخاصة مصر، ممثلين له فى كثير من المجالات. انصهر كثير منهم فيها على مدى الأجيال. وتوجد فى مصر عشرات من الأسر، وكذلك فى كثير من الدول العربية، مازالت تذكر أنها من أصل كردى وتحمل أسماء كردية، فى مصر مثلاً نجد سلالة عائلات تيمور وبدرخان والمار دينى والخربوطلى والكردى ورستم وخورشيد ووانلى والقلماوى إلخ.

حسب مقابلة مع ولى العهد الأمير محمد على كان قد أجراها عباس محمود العقاد فى مجلة المصور فى سبتمبر ١٩٤٧م قال فيها إن الأسرة المالكة وعلى رأسها محمد على

الكبير كـانت من أصل كردى ولد فى (قولة) ولكن أسر ته من ديار بكر. (العـقاد كتب أن أمه كردية).

مهـما كـانت صحـة ذلك، فإنه من المؤكـد أن الكرد فى الإمبـراطورية العـثمانيـة كانوا معجبين باسـتقلالية محمد على الكبير. وكان "كور" باشا أميـر سوران (كردسـتان العراق) قد عرض عام ١٨٨٣م على إبراهيم باشا عقد معاهدة معه ضـد الـسلطان والباب العالى.

كان "كور" ومـعه عدة أمراء أكراد لهم نظرة اسـتقلالية. وقد سـاعدت مصر العـثمانية الأكراد فى إقامة صناعة أسلحة فى رواندوز (كردسـتان العراق).

صـدرت أول صحيفة كردية، باللغة الكردية، عام ١٨٩٨م فى القاهرة باسـم "كردسـتان" صـــدر العـــدد الأول مـنهــا فـى ٢٢/ ٤/ ١٨٩٨م ومنذ ذلك الـوقـت أصـــبح كل ٢٢ إبريل/ نيـــان عيـداً للصحـافة الكردية، وقـد احتفل الكـرد هذا العام بمرور مائـة عام على صدور أول جـريدة كردية، وأقيم تمثـال فى الـسليمانيـة لمقداد بدرخان مـؤســس أول جريدة كردية تخليداً لذكراه.

المرحلة الثالثة: بعد تفكيك الدولة العثمانية كان الكرد، مثل باقى القوميات يتطلعون إلى تأسيـس كـيان لهم. بنود اتفاقـية سيـفر التى وقعـها الحلفاء فى ١٠/ ٨/ ١٩٢٠م فى فـرنسا، المتـعلقة بالشـعب الكردى تنص على تعـهد دولـى ـ ولأول مرة فى تاريخ الشـعب الكردى الحديث ـ على إعطائه ا لحق فى الحكم الذاتى لمدة سنة، ثم الحق فى تكوين دولتهم المـستقلة على قسم من كردسـتان العـثمانية. فى نفـس الوقـت كان الشـيخ محمـود الحفيـد قد أعلن عن قيام كردسـتان مـستقلة فى منطقة الـسليمانية التى انتخب حاكـماً أو ملكاً عليها. ولكن لعدة أسـبـاب منهـا الخلافات الـكردية الكردية بين القادة، وأيضـاً غيـاب الحنكة الـسيـاسيـة لدى القيادة الـكردية فى تعاملها مع الإنجليز، وعـدم الإلمام بكل الأبعاد الاسـتراتـيجية للتـغيرات الجذرية فى المنطقة. ومن أهمها اكتـشـاف كمـيات هائلة من البترول فى منطقة كركوك. قمع الطيران البريطانى وبوحشية هذه الاستقلالية التى تزعمها قائد كردى.

أنشئت دولة العراق من ولايتى البـصرة وبغـداد العربيتين وولاية الموصـل الكردية وتوج عليـها فـيـصل بن الحسـين، أى شـخص من خارج العـراق، ملكاً فى أغـسطس ١٩٢١م.

أصدرت الحكومة البريطانية والعراقية بياناً عام ١٩٢٢م يؤكد حق الشعب الكردى فى الحكم الذاتى وتشكيل حكومة محلية. حسمت عام ١٩٢٥م مشكلة ولا ية الموصل التى كانت تركيا الكمالية تطالب بها. انتهى الانتداب البريطانى على العراق عام ١٩٣٠م.

هنا يجب أن نذكر أن العرب عامة، وعرب ولايتى البصرة وبغداد لم يطالبوا مطلقاً بضم ولاية الموصل (وهى كردستان الجنوبية ما عدا مدينة الموصل وهى عربية) إليهم.

فالعرب والكرد هم ضحية تقسيم المنطقة حسب مخطط سايكس-بيكو، وحسب وعد بلفور. كان النضال العربى داخل الإمبراطورية العثمانية يهدف لإقامة كيان عربى موحد من المحيط إلى الخليج. ولكن الإنجليز والفرنسيين قسموا الأرض العربية إلى ٢١ دولة. وضاعت فلسطين بأكملها (ربما ينقذ ١٣٪ منها)

أما كردستان فقد كرس تقسيمها إلى أربعة أجزاء، نصفها فى تركيا، ثلثها فى إيران والباقى فى العراق وسوريا.

بعد أن قاوم الجند دمجهم فى العراق دخلوا فى خندق واحد مع الحركات الوطنية والتقدمية العربية ضد الحكم الملكى الذى أطيح به فى يوليو تموز ١٩٥٨م.

بدأت من أوائل الستينيات الخلافات بين الأنظمة العراقية فى بغداد والحركات القومية الكردية التى تطورت بسرعة، إذ كان قد أنشئ حزب كردى عام ١٩٤٦م (الحزب الديمقراطى الكردستانى) أو (البارتى) الذى ترأسه الزعيم مصطفى البارزانى وتتابعت الحروب، وتخللتها فترات قصيرة من التفاهم و الإخاء العربى الكردى مثل اتفاق آذار مارس ١٩٧٠م الذى ينص على الحكم الذاتى فى كردستان، واستمرت هذه الحالة إلى اجتياح الكويت فى أغسطس ١٩٩٠م وقيام الانتفاضة الكردية فى مارس/آذار ١٩٩١م.

طيلة هذا الصراع الطويل الدامى الذى دام أكثر من ثلاثين عاماً ساندت كل الأنظمة العربية. إلا نظاماً واحداً هو العقيد معمر القذافى ـ الحكومات العراقية المتالية، معنوياً وأحياناً عسكرياً. وأسدل الإعلام العربى ستاراً حديدياً من التعتيم الكلى على كل ما يدور فى العراق من حروب وتهجير وإبادة مثل حلبجة فى مارس ١٩٨٨م وعمليات الانفال أو الدفن لأكثر من ١٨٠٠٠٠ كردى (مائة وثمانين ألف) أحياء على ثلاث مراحل: الأولى فى

ربيع ١٩٨٧م، والثانية فى ٢٥ أغسطس ١٩٨٨م بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية مباشرة، والثالثة بعدها بأشهر قليلة.

العجيب أن كثيراً من المثقفين العرب الذين أتيحت لهم الفرصة أن يحيطوا بما حدث، لم تصدر منهم، إلا نادراً، أصوات تندد بهذه الجرائم ضد شعب لم يهدد فى يوم من الأيام الشعب العربى (علماً بأن الصحافة العالمية قد كتبت عن هذه الجرائم).

أكثر من ذلك، ساهم الرئيس الجزائرى، هوارى بومدين ووزير خارجيته عبد العزيز بوتفليقة بمساندتهما الحاسمة للنظام العراقى عندما تنازل عن السيادة العربية الكاملة على شط العرب لإيران (٦/ ٣/ ١٩٧٥م)، التى لم تنجح لمدة قرن على فرض سيادتها عليه، مقابل إبادة الحركة الكردية والشعب الكردى بعد أن أقفلت إيران حدودها أمام الأكراد الذين حوصروا بين حدود ثلاث دول معادية لهم.

هذا الوضع التصادمى بين الحكومات العراقية المتتالية من جهة، والقيادة الكردية من جهة أخرى، والذى دام نصف قرن، انتهى إما نهائياً أو مؤقتاً باجتياح الكويت فى ١٩٩٠م. ومنذ أكتوبر ١٩٩١م أصبح ٧٠٪ من كردستان العراق منفصلاً إدارياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً ولغوياً عن الدولة العراقية. هذا الكيان له مؤسساته ويقع تحت حماية دولية Provide comfort (اسم على غير مسمى). تكرس هذا الوضع بعد فشل المفاوضات بين حكومة بغداد والأحزاب الكردية التى دامت من إبريل إلى أكتوبر ١٩٩١م فى الوصول إلى اتفاق. فقد قررت الحكومة العراقية سحب الإدارات وقطع الرواتب وفرضت حصاراً اقتصادياً على المنطقة، بالإضافة إلى الحصار الدولى مما خلق فراغاً حاولت القيادة الكردية ملأه بإجراء انتخابات محلية.

إذن هناك تباعد وتجاهل بين الشعبين العربى والكردى عبر التاريخ. من وجهة نظرى. أى أنه ليس هناك أى مبرر موضوعى، سواء تاريخياً أو جيوسياسياً أو استراتيجياً لهذا الوضع. بل بالعكس لو ألقينا نظرة موضوعية نابعة من التمعن فى التاريخ وجغرافية المنطقة لوجدنا أن ما يجمع بين الشعبين يفوق بكثير ما يفرق بينهما. وأنه ليس هناك ما يمنع من أن يكونا حليفين استراتيجيين بإمكانهما معاً الحد من هيمنة أى قوة على المنطقة وزعزعة

استقرارها.

الشعب العربي كان عبر التاريخ، من قبل ومن بعد الخلافة الإسلامية وإلى الآن فى تنافس مع الشعوب التركية والفارسية على تزعم المنطقة. فى حين أن القومية العربية والقومية الكردية لم تتصارعا أو تتنافسا فى يوم من الأيام. وكان الكرد كما رأينا، من أوائل من اشترك بجانب العرب فى الفتوحات الإسلامية.

كما أن الشعب الكردى لازال تحت وطأة الحكم المركزى فى تركيا، التى قام فيها الكرد بعشرات الثورات الدامية، ومنذ ١٩٨٤م يخوضون حرباً أهلية ضد النظام العسكرى التركى يقودها حزب العمال الكردستانى. كذلك إيران التى لم تتوقف فيها أيضاً الثورات التى نجحت إحداهن فى التوصل إلى إقامة أول جمهورية كردية فى العصر الحديث، وهى جمهورية مهاباد فى عام ١٩٤٦م والتى سرعان ما أخمدت بوحشية من قبل حكومة طهران فى عام ١٩٤٧م.

سياسة تركيا وإيران المعلنة والمتبعة تعتمد على محو هوية الشعب الكردى وإنكار حقوقه المشروعة.

كان الرئيس عبد الناصر أول زعيم عربى فى العصر الحديث الذى تفهم البعد الاستراتيجى للمشكلة الكردية. وقد بارك فكرة الحكم الذاتى ضمن الوحدة العراقية. وكان يحث حكام العراق على إيجاد حل سياسى لهذه المشكلة.

وقد استقبل عبد الناصر فى ١٩٥٨م الزعيم الكردى مصطفى البارزانى فى القاهرة فى طريق عودته من الاتحاد السوفيتى إلى العراق بعد ثورة ١٤تموز/ يوليو١٩٥٨م. وفى ١٩٦٣م استقبل عبد الناصر جلال الطالبانى. وكان للحركة الكردية ممثلون فى القاهرة: الدكتور فؤاد معصوم(من ٧٣ إلى ٧٥) ومن قبله المهندس شوكت عقراوى رحمه الله (فى الستينيات) وقد سمح عبد الناصر فى ١٩٥٧م بتأسيس إذاعة كردية فى القاهرة.

وقد كتب الأستاذ أحمد بهاء الدين رحمه الله فى مجلة المصور فى إبريل ١٩٧٠م، عن الاتفاق العربى الكردى فى آذار/ مارس١٩٧٠م تحت عنوان " الرد العربى-الكردى على إسرائيل" (وهو عنوان له اليوم بعد ٥٠ سنة على النكبة وتعثر مسيرة السلام ـ له مغزاه)

قائلاً: (هذه القومية العزيزة الملتحمة مع العرب عبر القرون والتى ساهمت فى التراث العربى الإسلامى مساهمات ثقافية وفنية وعسكرية ومادية-ألم يكن صلاح الدين كردياً؟- هذه القومية العزيزة، كان اختياراً كبيراً للقومية العربية أن تجد صيغة عصرية تعيش بها معها فى إطار واحد، إطار حر خلاق وليس إطارا ضيقا مختنقا).

وقد أكد غيره من المفكرين والسياسيين العرب أنه ليس هناك أى تعارض أو تصادم بين الطموحات القومية العربية والقومية الكر دية، حتى عندما كان هناك مشروع للوحدة العربية، لم يقف الكرد ضده ولم يطالبوا بالانفصال، بل أكدوا على أن العراق جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، ولكنهم طالبوا بإيجاد كيان كردى داخل هذه الدولة الوحدوية، وأكدوا أن أى تكتل عربى هو قوة لهم.

يعيش حوالى ٦ مليون كردى داخل الحدود السياسية العربية فى العراق وسورية ولبنان، أغلبهم يتكلم العربية. وقد ساهم مثقفوهم فى إثراء الثقافة والفن.. إلخ، نذكر منهم أمير الشعراء شوقى والعقاد وتيمور وبلند الحيدرى وسليم بركات.. إلخ.

ثروات كردستان العراق هى أيضاً قوة للاقتصاد العربى فالثروات المعدنية، كالبترول والمائية الغزيرة فى كردستان. يكفى أن يتذكر العرب أن منابع دجلة والفرات اللذين يرويان العراق وسورية ينبعان من كردستان تركيا التى لم تتوان عن حجب المياه عن العراق وسورية بواسطة السدود العملاقة التى شيدتها على الأرض الكردية فى الجنوب الشرقى.

والآن تركيا تشيد المحطات النووية فى هذه المنطقة بمساعدة إسرائيل.

كردستان العراق وثرواتها، عندما يستتب السلام ستكون فى حاجة إلى الخبرة والسواعد العربية لإعادة بنائها وتنمية ثرواتها بعد سنوات عديدة من الحرب واستعمال الأسلحة الفتاكة على أرضها.

ولهذا، ولكل ما قلته فإن هذا الحوار الذى ينعقد فى القاهرة يكتسب أهمية كبيرة، ونرجو أن يخلق واقعاً أو أرضية إيجابية ومشتركة بين الشعبين وتطويرها. وهذا من أجل خدمة طموحاتهم المشتركة فى تحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان بهدف استقرار المنطقة.

الدكتور جمال رشيد
أستاذ التاريخ القديم فى جامعة بغداد سابقاً
الخلفية التاريخية للعلاقة العربية الكردية

فيما لو اقتنعنا بالحقيقة التاريخية التى تشير إلى كون الكرد الفيليين المعاصرين الذين طردت الأنظمة العراقية مئات الآلاف منهم إلى إيران واستولت على أملاكهم هم أحفاد (البهليين) سكان طيسفون والمدن الرئيسية فى العراق أيام الساسانيين. فالعلاقة السياسية بينهم وبين العرب لابد وقد ظهرت بطبيعة الحال منذ نشوء إمارة الحيرة التى سكنها المناذرة وراء نهر الفرات عند منعطفه نحو دجلة، واقترابه منه على مسافة خمسين كيلومتراً تقريباً خلا ل القرن الرابع الميلادى. أما فى شمال الجزيرة الشامية فاستقرت الغساسنة فى نفس الفترة تقريباً. وكانوا بلا شك فى احتكاك مباشر مع مملكة كوردوينى التى حالفت الرومان منذ القرن الأول قبل الميلاد. وكان العرب فى العراق حتى القرن السابع الميلادى يشكلون أقلية اثنية تا بعين سياسياً للإمبراطورية الساسانية. وعندما دخل المسلمون العرب سلوقية انهارت مؤسسات هذه الإمبراطورية عام ٦٣٧م (أو١٦هجرية) ثم توجهت قوات الخليفة عمر بن الخطاب بقيادة عياض بن الغنم نحو الجزيرة وشهرزور فاتحة الطريق أمام تغلغل بدو العرب إلى قلب الوطن الكردى، ثم انتشروا فى مقاطعات حلوان ونهاوند وميل وآميد وقردى التى تحولت مسميات بعضها بناء على المفهوم القبلى العربى إلى ديار ربيعة وديار بكر وديار مضر. ومما لاشك فيه أن أبناء المجتمع المثرائى والزرادشتى، وحتى المسيحى الكردى قد رفضوا بطبيعة الحال ذلك التحول الروحى المفاجئ الذى دعا إليه السادة الأوائل من المسلمين. وخاصة فى إقليم الجبال والأهواز. ثم قاوموا سياسة القمع الدينى والعنصرى التى مارسها الأمويون والعباسيون فى بلادهم، تلك الظاهرة التى يشهد عليها بجانب الأخبار ومدونات الكنائس أغلب كتاب الحوليات والتأريخ من العرب والكرد المسلمين. بعكس ما يحلو للبعض تصويرها بصورة غير واقعية. ففى الكامل فى التاريخ يحدثنا ابن الأثير عن حرب عبد الله بن حمدان مع كرد الكلالية فى شهرزور

ويبلغنا ابن العبرى أخباراً طريفة عن الثورة التحررية للكرد فى جزيرة ابن عمر أيام حكم الخليفة العباسى المأمون الذى أرسل قائده الحسن لمحاربتهم فى طور عابدين. كما يشير أيضاً إلى العصيان الكردى الذى قام عام ٨٤٢م فى بلاد قردو زمن الخليفة المعتصم. وبالرغم من تلك المواقف السلبية المؤقتة، فإن الأمراء وزعماء التشكيلات السياسية الكردية كآل روند فى أذربيجان، وأبناء شداد ابن قرطق فى بلاد الثغور وجتره ومروانيى ميافارقين ثم الأيوبيين فى كل من سورية وفلسطين ومصر أخذوا يمثلون منذ أواسط القرن العاشر الميلادى الدعامة الرئيسية للقوة السياسية الإسلامية. وذلك فى مرحلة تعتبر فى الحقيقة من أهم صفحات التاريخ الكردى. وبما أن التشكيلات السياسية فى البلاد الكردية تميزت إسلامياً بنوع من نظام الممالك الطائفية التى ظهرت إلى الوجود منذ العصر الفرثى، وتلقب أسيادها بكنية الأمراء بدلاً من الملوك. فإن العلاقات السياسية فيها كانت قد تحولت نحو الإقطاعية الأوليكارشية العسكرية التى استمرت تقاوم مظاهر الاضطهاد العرقى بصورة أشد منذ أن غزا السلاجقة شمال وادى الرافدين، وجعلوا موطن الكرد معبراً لجحافل قبائلهم المتوجهة نحو الأناضول.

جلبت هجرة القبائل البدوية المغولية -التركية-التترية نحو جنوب غربى آسيا فى الواقع نتائج وخيمة لعملية التطور الحضارى التى كانت تشهدها البلاد الكردية بعد انتصار الشداديين والمروانيين على قوى الكفر فى بلاد القبق والأناضول والأيوبيين على الصليبيين فى بلاد العرب. وقد حاولت الذهنية البدوية فى قبائل أواسط آسيا أن تبيد الصرح الحضارى الإسلامى الذى بناه الكرد فى بلاد المسلمين أثناء تغلغل شرائحها من الأغوز والآق قوينلو والقرة قوينلو إلى أذربيجان وشمال وادى الرافدين وسوريا مهدمين فيها أغلب قواعد الحياة الحضارية ومراكز الفكر والمدارس والفن والأسس التى قامت عليها الإمارات المستقلة الكردية ـ لا تنفيذاً لشريعة دين كما أتى بها العرب أو لتطبيق منهج فكرى كما كان يحلوا لألكسندر المقدونى، أو لتخطيط سياسى معين كما مارسه الإنكليز والفرنسيون، وإنما كانت مظاهر هذا الغزو رغبة انطلقت من الأطماع الفكرية البدوية فى ابتلاع المراعى الغنية وأموال الشعوب المستقرة المغلوبة على أمرها فى كل من خراسان

وأذربيجان وأرمينيا وكوردا نيا وآسيا الصغرى إلى أن شملت أقطار أوروبا الشرقية في وقت متأخر. وكان من الطبيعي أن يجعل خانات الأغوز، فيما بعد، من أنفسهم في ديار المسيحيين حماة الإسلام، ومنذ هذه الفترة أصبحت العلاقة بين الكرد والعرب كشعبين مسودين في إطار الوحدة العثمانية مبنية على التآلف وا لاحترام المتبادل، وقد ظهرت علاقات قوية وصلت إلى حد القرابة بين القبائل الكردية الرعوية والبدو العرب. وقد اشترك العنصران في نضال سياسي مشترك ضد الأحكام الجائرة للعثمانيين ومشاعر حكامهم الاستعلائية. وتعتبر المرحلة الواقعة فيما بين القرون ١٢-١٨ الميلادية من أخطر مراحل التاريخ الكردي التي شهدت انكماش السلطات السياسية للإمارات الكردية والتأخر الذي أصاب التطور الاجتماعي والثقافي الكردي كادت أن تؤدي إلى تفكك الوحدة القومية الكردية، ومن أحضان هذا الواقع نشأت القومية الكردية كاحتجاج مضاد لمظاهر غزو الأوطان ونهب الأموا ل. وقد زاد في الطين بلة الصراعات العثمانية-الإيرانية المذهبية التي تمثلت بعديد من المعارك على الأرض الكردية منذ نهاية القرن الخامس عشر حتى أدت إلى تقسيم كردستان بموجب معاهدة قصر شيرين عام ١٦٣٩م رغم محافظة بعض الإمارات الكردية على استقلالها حتى نهاية القرن التاسع عشر.

مقترحات القاهرة

تقرير مصير الجنوب الكردستاني في إطار العالم العربي.

في الوقت الذي واجه البريطانيون مقاومة كردية مسلحة شديدة عند استقرار تنظيماتهم الإدارية في كردستان الجنوبية، وبعدما سقط ضباطهم السياسيون ككابتن ـ ولي وماغدونلد وبل وسكوت وبرسون وغيرهم ـ قتلى بيد الكردي فرضت هذه الحالة على السلطات البريطانية في بغداد أن تصدر مرسوماً خاصاً يتعلق بما سمي بتحسين النظام الإداري في هذا الجزء من الوطن الكردي، ونشر هذا المرسوم كبيان صادر من المندوب السامي بتاريخ ٦مارس ١٩٢٠م مشيراً فيه إلى أنه " سيتم إدار ة لواء الموصل كجزء متكامل من العراق حيث تشكل مناطقه الكردية الواقعة تحت إشراف الضابط السياسي البريطاني كياناً خاصاً. أما المناصب الإدارية الدنيا فقد تشغله الكرد أو العرب الناطقين باللغة الكردية "

وفي بريطانيا بعد أن عين ونستون تشرشل وزيراً للمستعمرات عام ١٩٢١م استحدث دائرة الشرق الأدنى في وزارته التي أشرفت على أعمالها نجوم الاستخبارات البريطانية في بلاد الشرق الأوسط الأدنى. وأول عمل قامت به هذه الدائرة الجديدة هو عقد مؤتمر برئاسة تشرشل في القاهرة فيما بين ١٢ آذار لغاية الثلاثين منه العام ١٩٢٠م من أجل وضع أسس السياسة البريطانية في البلاد العربية وكردستان الجنوبية، وشارك في أعماله رؤساء الإدارة البريطانية في العراق وفلسطين وشرق الأردن، ومصر وكبار الضباط في القوات البريطانية المسلحة المتمركزة في الشرق الأوسط، وكذلك خبراء مهرة من شبكة الاستخبارات الإنجليزية مثل لورنس، ونوئيل، والرائد يانغ، وغير ترود بل وغيرهم.

نوقش في هذا المؤتمر المسألة الكردية في كردستان الجنوبية والجنوبية الغربية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأنظمة العربية التي أزمع البريطانيون والفرنسيون إقامتها في كل من العراق وسوريا وأنيطت بدائرة الشرق الأدنى المسؤولية الكاملة عن السياسة الكردية. وجاء في مذكرة هذه الدائرة أن وضع الكردستان السياسي يجب أن يكون مرتبطاً على الأغلب بحكومة بريطانيا أكثر من ارتباطه بسلطة الانتداب. ولا ينبغي ضم الأراضي الكردية إلى الدولة العربية التي افترض تشكيلها في ميزوبوتاميا، وعلى الحكومة تأييد مبادئ " الوحدة والقومية" الكردية بتلك الدرجة التي تكون ممكنة. وبعد الاستماع إلى آراء خبراء شبكة الاستخبارات البريطانية التي لخصها تشرشل الذي كان يرأس الجلسة مع ما دارت في النقاش من أحاديث وافق على مشروع قيام " دولة كردية حاجزة بين تركيا والعراق" لتدافع بإخلاص عن المصالح البريطانية، وأيد فكرة تشكيل مجلس برلماني وجيش محلي في كردستان الجنوبية. كما أشار إلى أن بريطانيا عملت الكثير لتأييد العرب، ولكن لا ينبغي الاستخفاف بحقوق الكرد. ورأى وزير المستعمرات البريطاني أنه من الأفضل أن تتقارب كردستان والعراق تحت إشراف المندوب السامي وتشكلا معاً في المستقبل دولة واحدة، ومع ذلك فقد أشير في التقرير الختامي إلى أن المؤتمر توصل إلى استنتاج مؤداه إن كل محاولة لوضع المناطق الكردية عنوة تحت إشراف الحكومة العربية ستصطدم لا محالة "بالمقاومة" ويجب وضع كردستان تحت إشراف المند وب السامي المباشر، وأن تتم إدارتها

بصورة مستقلة عن العراق قبل أن يتمكن الكرد من الإدلاء برأيهم، عندئذ سيغدو ممكناً تأليف التشكيلات الكردية تحت قيادة الضباط الإنكليز، فهي ستدافع عن الحدود أفضل من الجيش العربي. وفي هذه الصورة ظهر تناقض بين محتوى بنود معاهدة سيفر وجوهر هذه الفكرة التي حددت مصير كردستان الجنوبية في القاهرة تحت إشراف بريطاني بعيداً عن قضية استقلال كردستان الشمالية، وكان الهدف في الواقع تخلياً فعلياً عن ضم الأراضي الكردية الجنوبية المستدركة في سيفر إلى الدولة الكردية المستقلة التي أزمع إقامتها في كردستان الشمالية، وهو بالتالي كان دعماً لفكرة إلحاقها بالحكومة العربية التي قررت بريطانيا إقامتها في القسم العربي من العراق كمملكة منتدبة من قبلها.

لذلك ولكي تعطي شرعية دولية للمملكة العراقية على أساس الحل العادل للقضية الكردية في إطارها، وأسرعت معها بريطانيا، يوم ٢٤كانون الثاني من عام ١٩٢٢م في إصدار بيان مشترك في سبيل الحصول على الاعتراف الرسمي بها لتغدو عضوة في عصبة الأمم.وجاء في البيان ما يلي:

"..إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية وحكومة العراق تعترفان بحقوق الكرد القاطنين ضمن حدود العراق لتأسيس الحكومة الكردية في المناطق التي يؤلف الكرد فيها الأكثرية المطلقة. ونرجو من العناصر الكردية المختلفة أن تصل فيما بينها بأسرع ما يمكن إلى اتفاق من شأنه تعيين شكل الحكومة التي يرغبون فيها وحدودها، وأن يبعثوا بممثلين رسميين إلى بغداد للمداولة بشأن علاقاتهم السياسية والاقتصادية مع حكومتي بريطانيا والعراق".

ومع ذلك فقد كتب تشرشل يوم ٢٧تموز ١٩٢٢م رسالة إلى المندوب السامي البريطاني في العراق السير برسي كوكس مشيراً فيها إلى أن البيان الذي سيصدر حول قانون الانتخابات في العراق يجب أن يتضمن توضيحاً لسياسة كل من الحكومة البريطانية والملك فيصل المتعلق بعدم وجود النية لديهما حول إرغام شعب كردستان الجنوب ليكون خاضعاً للحكومة العراقية أو يبقى خارج حكمها ضد رغباته، وإصرار الشعب الكردي على معاملته بشكل منفصل فإن البديل المقترح لحل هذه المشكلة هو إقامة حكم ذاتي محلي في كردستان تحت إشراف بريطانيا. وفعلاً بطلب من الملك جورج صدر بيان بريطاني-عراقي

مشترك لقيام حكومة محلية كردية بشرط أن لا يتضمن إعلان قيام تلك الدولة الانفصال السياسي أو الاقتصادي للمناطق الكردية عن العراق، وكان الغرض من هذه الالتفاتة تطمين الحكومة الكمالية وتشجيعها لكي توقع معاهدة لتحديد حدود تركيا الحديثة مع العراق على أساس خط بروكسل. ومع كل هذه التطمينات البريطانية، فقد صنف المندوب السامي في بغداد (ببرقيته المرقمة ٨٠٤ والمؤرخة في تشرين الثاني ١٩٢٢م) الوطنيين الكرد المطالبين بتنفيذ هذه التعهدات وعلى رأسهم الشيخ محمود الحفيد ضمن العناصر المتطرفة والجاهلة في حين كان سيتحسن الموقف حسب رأيه على أساس تشجيع العناصر المعتدلة لكي تتقدم بمقترحات معقولة إذا ما صدر بيان يتضمن اعتراف حكومتي العراق وبريطانيا بحقوق الكرد القاطنين في كردستان الجنوبية الذي سيكون له التأثير الفاعل على كسب الكرد إلى جانب سلطة الاحتلال كما سيكونون سلاحاً فعالاً لمجابهة النشاطات التركية التي تعاني منها الإدارة البريطانية حالياً ولمقاومة أية هجمات خطيرة محتملة حسب قوله.

واستمراراً مع تنفيذ الخطة ذاتها ودعماً للمعاهدة البريطانية-العراقية في ٣٠نيسان ١٩٢٣م أصدر مجلس الوز را ء العراقي برئاسة عبد المحسن السعدون بياناً في ١١تموز من نفس العام أكد للشعب الكردي ما يلي:

١ - أن الحكومة العراقية لا تنوي أن تعين أياً من الموظفين العرب في المناطق الكردية ما عدا الفنيين منهم.

٢- وانها أيضاً لا تنوي إرغام سكان المناطق الكردية على استخدام اللغة العربية في مراجعاتهم الرسمية، ومع كل هذه التطمينات لم يحس أبناء الكرد ببادرة جدية لتطبيق فحوى هذه البيانات في حين بدأت الطائرات البريطانية تقصف أولئك الذين طالبوا بالإسراع في تنفيذ هذه الا لتزامات الدولية ووصفوهم بالمتمردين والعصاة والخارجين على القانون. أما في لوزان المدينة السويسرية التي تقرر فيها مصير كردستان قاطبة، فكان يوم الثالث والعشرون من كانون الثاني عام ١٩٢٣م يوماً متوتراً في عمل المؤتمر الدولي الذي عقد فيها. إذ كان مكرساً برمته للمسألة الكردية وقد أكد كوير زون وزير الخارجية البريطاني أمام وفد حكومة أنقرة بدون أن يستشير أي كردي جنوبي إلى أن سكان ولاية

الموصل يرغبون العيش في الدولة العراقية الموحدة، وأشار إلى أن البريطانيين وعدوا شعوب البلاد بتحريرهم من النير التركي مؤكداً على أن الكرد عاشوا على الدوام "حياة مستقلة" ولم يفرض الأتراك إشرافاً فعالاً على كردستان الجنوبية أبداً. كما أضاف قائلاً " أن جميع معلوماتنا تبين أن الكرد وتاريخهم المستقل وعاداتهم وتقاليدهم وطباعهم يجب أن يكونوا عرقاً يتمتع بحكم ذاتي "، وأكد كيورزون الذى أقام مدة في كردستان على أن " أننا نقرر حكماً ذاتياً محلياً مع جهاز إداري ومدارس باللغة الكردية ". وبالرغم من استغلال الأتراك من جانبهم الحجة الكردية كورقة رابحة للحصول على ولاية الموصل واعتراف رئيس وفدهم المفاوض عصمت إينونو بأصله الكردى بهتاناً، وذلك لكي يقنع المؤتمرين بعدم رغبة الكرد بالانفصال عن تركيا مع نفي وجود قضية كردية في تركيا وأنه يمثل الكرد كما يمثل الترك، إلا أن أهم انعطاف في جوهر هذه القضية كان نحو حصر حلولها ضمن مسألة ولاية الموصل التي كان موقف بريطانيا فيها قوي.

وعندما خسرت تركيا في نزاعها مع بريطانيا حول كردستان الجنوبية أدارت جدالها منذ أواخر نيسان١٩٢٣م نحو عدد الأشهر اللازمة لبلوغ الاتفاقية الأنكلو-تركية حول تحديد الحدود بين العراق وتركيا، فكان الاتفاق تسعة أشهر، وبعد انقضاء هذه المدة يرفع النقاش إلى عصبة الأمم للنظر فيها. وهكذا لم يتضمن نص معاهدة الصلح في لوزان الموقعة في ٢٤تموز عام ١٩٢٣م بين دول الحلفاء وتركيا أي ذكر للاستقلال الكردى أو الحكم الذاتي ولا للكرد وكردستان على العموم، وكان هذا السلوك ضربة خطيرة لطموحات الأمة الكردية وتعقيداً للقضية الكردية بصورة أكثر.

وجدير بالإشارة هنا إلى أنه في يوم ٢٥ من تشرين الأول عام ١٩٦٦م، وبعد أن أعلن عبد الرحمن البزاز، رئيس الوزراء العراقي يوم ٢٩حزيران من نفس العام بنود القانون الاثنى عشر المتعلقة بتطبيق نوع من الحكم اللامركزي في المناطق الشمالية الكردية، أكد مستشار وزارة الداخلية العراقي السابق والمتخصص في الشؤون الكردية س.ج. إدمونس C.G. Edmonds في ندوة أقامتها له الجمعية الملكية البريطانية ضمن محاضرة ألقاها حول الموضوع على الشرعية الدولية لحق الكرد لتأسيس دولتهم المحلية بكردستان الجنوبية،

وأشار في مقدمة محاضرته إلى أن القضية الكردية في العراق ليست من القضايا المعقدة التي يستعصى حلها، وأنه في حالة إمكان إقناع هيئة الأمم المتحدة بالتدخل فإن لوسيط محنك كل مقومات النجاح في مهمة إحلال السلام. وأوضح في النقطة الأولى من الوثائق الرئيسة ذات الصبغة الدولية في التاريخ الدستوري لمطالب الكرد في العراق على أنه في عام ١٩١٨م اعترفت الحلفاء بالأماني القومية لأقليات الإمبراطورية العثمانية ضمن النقطة (١٢) لمنهاج الرئيس ولسون للسلام العالمي حيث أشير فيها إلى أن الأقليات الغير التركية في الإمبراطورية العثمانية (ومن ضمنهم العرب أيضاً.. ج. ر.) يجب أن تتاح لها فرصة حقيقية حرة لممارسة استقلالها بعيدة عن كل تدخل وتأثير. ونصت المادة ٢٢ من دستور عصبة الأمم على سبيل تحقيق هذه الإتاحة بإيجاد نظام الانتداب. وبعد ما سرد ملابسات التنكر لبنود معاهدة سيفر واستبدالها ببنود لوزان أشار في النقطة الثانية من محاضرته إلى أن عصبة الأمم قررت في النهاية إعطاء ولاية الموصل إلى العراق مشروطاً ب:" أن يؤخذ بنظر الاعتبار مطاليب الكرد وأن يعين موظفين من القومية الكردية (أو العرق الكردي) لإدارة أمور بلادهم وتصريف أمور القضاء والتدريس في المدارس، وأن تكون اللغة الكردية لغة رسمية في كافة هذه الدوائر والمؤسسات " أما في النقطة الثانية، فقد أكد إدمونس على أنه في عام ١٩٣٢م، وعند انتهاء الانتداب البريطاني وقبول العراق في عصبة الأمم، أعلنت الحكومة العراقية هذه المبادئ من جديد في بيان رسمي أعطى له قوة الدستور وأودع إلى المنظمة العالمية واعتبر بذلك وثيقة دولية.

وبالإضافة إلى هذه الوثائق الدولية، فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية بصفتها الدولة المنتدبة والحكومة الملكية العراقية، كما يقول إدمونس في نقطته الرابعة، أصدرتا في فترات مختلفة بيانات رسمية متضمنة اعترافات بحقوق الكرد مقرونة بوعود قاطعة لتنفيذها، ولكن مع الأسف، فقد أعلنت أكثرية هذه البيانات والوعود وصرفت للتغلب على ظروف حرجة ومواقف صعبة سرعان ما طواها النسيان بمجرد ظهور الحاجة إلى المصالحة.

وقد أورد إدمونس بياناً واحداً من هذه البيانات أذيع عشية مفاوضات لوزان في كانون

الأول عام ١٩٢٢م الذى يشير إلى " أن حكومة صاحبة الجلالة البريطانية وحكومة العراق تعترفان وتقران بأن للكرد حقوق للمعايشة داخل الحدود العراقية، ولهم الحق فى تأسيس حكومة كردية داخل هذه الحدود وتؤمل الحكومتان أن تتوصل الأطراف الكردية المعنية إلى الاتفاق فيما بينها على شكل هذه الحكومة والحدود التى يرغبون أن تمتد إليها، وأن يرسلوا مندوبين مفوضين إلى بغداد لمناقشة علاقاتهم الاقتصادية والسياسية مع حكومة صاحبة الجلالة البريطانية والحكومة العراقية ". وعلى رأى هذا المتخصص البريطانى فإن هذا البيان كان:

١ - هاماً وجازماً خاصة فإن استعمال جملة (الحكومة الكردية) كان أبعد مدى من (الحكم الذاتى داخل الجمهورية العراقية).

جملة (الكرد الذين يعيشون ضمن الحدود العراقية) بدلاً من الكرد الذين يعيشون ضمن ولاية الموصل العثمانية.

دعوة الكرد إلى تحديد الحدود التى يرونها مناسبة للحكومة الكردية.

بصرف النظر عن إمكانية تطبيق أكثر من واحدة من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالقضية الكردية، كما قال إدمونس فى محاضرته، فإن لهيئة الأمم المتحدة بالنظر إلى هذه الوثائق التى سردها وبصفتها وريثة طبيعية لعصبة الأمم وجب الاهتمام بالحالة الحاضرة للقضية الكردية وعلى صعيد التوسط على أقل تقدير.

أكراد العراق بين النظام الدولى الجديد والنظام العالمى الجديد

د. نادية الشاذلى

صاحب تفكك الاتحاد السوفيتى وسقوط جدار برلين، بعث وإحياء النعرات القومية فى كثير من الدول التى كانت ترتبط أيديولوجياً وسياسياً بموسكو. وانتفضت الأقليات العرقية واشتعلت ثوراتها كنار فى الهشيم لتحرق النسيج الاجتماعى فى تلك الدول، تنادى بحق تقرير المصير أو الحكم الذاتى أو الاستقلال الناجز. ونال بعض هذه المجموعات الاثنية مطلبه، فى حين أن البعض الآخر ما يزال فى صراع مع الحكومات المركزية.

قبل ذلك بعدة عقود، كانت الأمة الكردية تتوق إلى الشىء ذاته، وكان سكان المناطق الكردية فى حالة من الغليان، نتيجة ما يعانون من صنوف التفرقة والقهر والاضطهاد. فقد تعرضت الحركات الكردية للقمع من قبل بريطانيا العظمى أولاً، ثم من قبل حكومات العراق وتركيا وإيران لاحقاً. ففى أثناء حقبات تاريخية متعددة، قامت مواجهات عنيفة بين الشعب الكردى والسلطات المسيطرة، تم إخمادها بعمليات حربية وإبادة جماعية، أو بتحريض عشيرة على أخرى، أو بالاغتيالات السياسية، والتى طاولت حتى الناشطين فى أوربا، أو بإبعادهم وإعادة استيطانهم، كما حدث فى جنوب شرق تركيا وشمال العراق وغرب إيران.

يكشف لنا التاريخ أن استراتيجيات ونستون تشرشل والشاه محمد رضا بهلوى وأيضاً ريتشارد نيكسون والعراق وإسرائيل وتركيا متشابهة إلى حد التطابق فى محاولة تصفية القضية الكردية، وإخضاع الشعب الكردى -منفردين أحياناً وبالتواطؤ أحياناً أخرى- لما يحقق مصالحهم.

النظام الدولى الجديد وتبعاته على مصير الأكراد:

من سخرية الأقدار بالنسبة للشعب الكردى، أن يرتبط ما سمى بالنظام الدولى الجديد بعد الحرب العظمى الأولى، والنظام العالمى الجديد بعد حرب الخليج الثانية بقضيته، ارتباطاً عضوياً مباشراً، حيث إن الأول قرر مصيره عام ١٩٢٠م، فيما أثر الثانى عليه

عام ١٩٩١م.

ففى العاشر من أغسطس/ آب عام ١٩٢٠م وقع وفد من الحلفاء المتصرين معاهدة "سيفر" مع ممثلى الحكومة العثمانية، نصت المادة ٦٤ على إعطاء الشعب الكردى حق المطالبة بدولة مستقلة، بعد تقديم طلب بذلك لعصبة الأمم خلال مدة سنة، كما نصت على أن استنبول يجب عليها الامتثال لهذا القرار والتنازل عن أية مطالبة لأراضى منطقة كردستان التى كانت تقع ضمن أراضى الإمبراطورية العثمانية.

وقيل إن بريطانيا قاومت هذا المشروع خوفاً من أن يتخذ الاتحاد السوفيتى موطئ قدم لنفسه ثم يمد نفوذه ويهيمن على الدولة الحديثة الضعيفة فى بدء نشوئها، أو أنها عارضت هذا المشروع خشية رد فعل الدول العربية التى قد تستاء من إقامة دولة كردية مستقلة على حدودهم.

أما التحليل من منظور السياسة الواقعية المبنية على عوامل مادية وعملية لا تقبل الجدل-لا على عوامل نظرية أو أخلاقية- فيشير إلى ما يلى: استناداً إلى الوثائق البريطانية الرسمية التى نشرت عام ١٩٩٢م فقد اكتشف النفط بكميات هائلة فى منطقة كركوك التى يسكنها الأكراد، فأراد البريطانيون وضع أيديهم على منابعه فى وقت كانوا فيه ينوون إنشاء المملكة العراقية تحت انتدابهم بولاياتها الثلاث-الموصل وبغداد والبصرة.

وعندما انتفض الشعب الكردى ضد سياسة الأمر الواقع الذى حاول البريطانيون فرضه، قرر وزير الطيران آنذاك ونستون تشرشل، مهاجمة الأكراد بالطائرات. وتكشف الوثائق البريطانية الرسمية أن تشرشل سلك هذا السبيل لأن استخدام الطائرات أقل كلفة من إرسال حملة عسكرية لاحتلال مناطق الأكراد، وأيضاً لإتاحة الفرصة للطيارين التدريب على التهديف، ولاختبار الأسلحة الحديثة كالنابالم والقنابل المؤجلة الانفجار وصدرت الأوامر للطيارين بأن لا يميزوا بين المقاتلين الأكراد والمدنيين العزل منهم عند القيام بالقصف العشوائى، وبهذا الأسلوب الوحشى، تم قمع الثورات والانتفاضات الكردية فى العشرينيات والثلاثينيات.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن رئيس أركان الطيران فى ذلك الوقت، سير هيوج ترينشارد

أصدر أوامره بأن تخفى تقارير العمليات العسكرية أعداد القتلى والمصابين من المدنيين، والكميات الهائلة من القنابل والمتفجرات المستعملة، ومدى الوحشية التى تتعرض لها المدن والقرى الكردية على أيدى المهاجمين، وذلك تجنباً لاستنكار الرأى العام البريطانى لهذه السياسة، وخشية أيضاً من أن يؤدى هذا العمل إلى طلب البرلمان التحقيق مع المسؤولين حول المذابح المرتكبة، مما سيقود إلى إحراج الحكومة. وقدر تشرشل عند التخطيط لتلك العمليات أن تدمير المدن والقرى الكردية سيؤدى إلى تشريد الآلاف من الأهالى الذين سيتعرضون للأخطار نتيجة الظروف الطبيعية القاسية فى الجبال، والجوع والعطش وتفشى الأوبئة مما سيجبر شيوخ العشائر الكردية على الانصياع لمطالب لندن وهى نفس الاستراتيجية التى اتبعها النظام العراقى بعد سبعين سنة ضد الشعب الكردى، والتى نفذتها إسرائيل ضد سكان جنوب لبنان فى يوليو/ تموز ١٩٩٣م إبريل/ نيسان ١٩٩٦م.

أما الهدف الآخر، وهو اختبار الأسلحة الحديثة، فقد طبقته الولايات المتحدة عند ضرب أهداف عراقية أثناء عملية "عاصفة الصحراء" عام ١٩٩١م.

ونتيجة لهذه العمليات، وبسبب تقاطع الحدود عبر الأراضى الكردية، تجزأت مناطق الأكراد التى تتميز بخصائص جغرافية، ولهم تاريخ وثقافة قومية، بين أربع دول هى: تركيا، العراق، إيران وسوريا، يتعرضون فيها حتى هذه الأيام إلى القمع والممارسات اللاإنسانية.

استنتاجات:

١ - منذ أن تشكلت الجبهة الكردستانية عام ١٩٨٨م، لم يكن ضمن بنود الأجندة آنذاك، إثارة موضوع المطالبة بدولة كردية مستقلة، إنما كان الاتفاق ينص على إسقاط النظام العراقى وتمتع الأكراد بحكم ذاتى حقيقى مع عدم إغفال الحق فى تقرير المصير، بل اقترح رؤساء الفصائل الكر دية الأخذ بمبدأ إقامة الفيدرالية فى عراق له مؤسسات ديمقراطية حقيقية، وإن قيادات الأكراد العراقيين يطالبون بما يتماشى مع الحقائق "الجيوبوليتيكية" وإحداها أننا نعيش فى منطقة محصورة، على الرغم من أن قواتنا من البيشمركه لها تاريخ طويل فى الصراع المسلح، فحقيقة الأمر أن العنف ضد مصلحتنا وقد يؤدى إلى تدميرنا. وظهر هذا التوجه فى مشروع تمهيدى تداولته وناقشته الدوائر الكردية وبعض أحزاب

المعارضة العراقية عام ١٩٩٢م. ومن قراءة المسودة يمكن استنتاج أن الأكراد حريصون على الموازنة بين سيادة واستقلال العراق مع التمسك بتاريخهم وثقافتهم وتقاليدهم. وتظهر أيضاً أنهم متمسكون بإنشاء مناطق تتمتع بالحكم الذاتي داخل نطاق جمهورية رئاسية ديمقراطية دستورية فيدرالية، يتمتع مواطنوها من الرجال والنساء من جميع الاثنيات والأديان بحقوق متساوية، لها نفس العاصمة والعلم والنشيد الوطني والعملة والجنسية. وعند التدقيق في المسودة يمكن لنا أن نستشف أن الأكراد ليسوا على استعداد أن يستمروا في العيش في منطقة غير نامية تحت حكم مركزي قوي. وخلال السنوات الأخيرة اقتربت الكثير من الأحزاب الديمقراطية والليبرالية وبعض القوى القومية من هذا المفهوم، وأقرت في برامجها هذا الحق ودعت إلى إقامة العراق الديمقراطي الفيدرالي.

٢- إن إقامة كيان كردي مستقل أو تمتع الأكراد بحكم ذاتي حقيقي، تعارضه وتقاومه الدول الإقليمية، إيران وتركيا وسورية، بسبب تخوفها من انعكاس ذلك وتأثيره على أوضاع الأقلية الكردية فيها. والدليل على ذلك أن وزراء خارجية الدول الثلاث منذ اقتناعهم الأول في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٢م، يؤكدون في أعقاب كل اجتماع بأن حكوماتهم تقف ضد المساس بسيادة العراق أو تقسيمه. وكان البيان الرسمي المشترك الذي صدر في أعقاب اجتماعهم الأول قد نص على أن عدم الاستقرار في منطقة الأكراد بالعراق هو بسبب غياب السلطة في شمال البلاد. وقد جاءت هذه الاجتماعات الدورية بعد أن أجرى الأكراد في العراق انتخاباتهم لأول برلمان في العام المذكور.

أما معارضة الدول الكبرى لإقامة كيان كردي مستقل فيعود إلى عوامل جيوستراتيجية وجيوبوليتيكية، منها موقعه بالقرب من دول آسيا الوسطى، وأن ملاصقته لعدة دول قد تشكل خطراً عليها بسبب جذبه لبقية الأكراد في المنطقة وفي أوربا، وبالتالي قد يتطور هذا الكيان إلى قوة إقليمية نتيجة كثافته السكانية، وامتلاكه لمعادن طبيعية استراتيجية كالنفط بكميات وافرة واليورانيوم إلى جانب النحاس والفوسفات والكروم والحديد وا لفحم والفحم الحجري.

٣- ثبت بالوقائع والأحداث أن وحدة الحركة الكردية ضمانة أكيدة لحصول الشعب

الكردى على حقوقه سواء فى وقت السلم، أم أثناء الكفاح المسلح المشترك ضد الحكومة المركزية التى تقاوم وتعارض منحه تلك الحقوق، وإن كثرة الانقسامات والانشقاقات داخل الحركة يفسح المجال أكثر للتدخلات الإقليمية والدولية فى شؤون كردستان العراق، وهذا ما تسعى إليه أيضاً الحكومة المركزية كما حصل فى السابق، ويحصل الآن ودخول القوات العراقية إلى أربيل فى آب/ أغسطس١٩٩٦م خير دليل على هذا. وكذلك محاولات إيران وتركيا المتكررة للتأثير على هذا الطرف الكردى أو ذاك أثناء الاقتتال بين الحزبين منذ اندلاعه عام ١٩٩٤م وحتى يومنا هذا.

٤- إن الحركة القومية الكردية فى العراق جزء من الحركة التحررية الكردية فى المنطقة وحل هذه القضية مستقبلاً يجب أن يرتبط بحل سياسى، حين تتمتع الدول التى يشكل فيها الأكراد أقلية قومية بحكم ديمقراطى يمنح الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية لكافة الأقليات. إن قومية بلد ما لا يمكن أن تكون متحررة أو إنسانية إن كانت تضطهد قومية أخرى داخل حدودها. فالأكراد الذين قاتلوا سنوات طويلة منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى وقدموا الآلاف من الضحايا، نالوا البعض من الحقوق التى سعوا إليها عن طريق العنف أو أثناء فترات سياسية سلمية، بصدور قانون الحكم الذاتى لمنطقة كردستان عام ١٩٧٤م، إلا أن حكومة البعث العراقى سرعان ما تنكرت لهذه الحقوق انطلاقاً من تعصبها القومى غير المبرر، وشنت الحرب ضدهم مجدداً فى مطلع ذلك العام، بل وزادت من اضطهادها وقهرها للأكراد فى أغسطس/ آب عام ١٩٨٨م بمجزرتى حليجة والأنفال، وتدمير قراهم تدميراً شاملاً تجاوز عددها الأربعة آلاف قرية. ورغم ذلك فقد نجح الأكراد بعد انتفاضة مارس/ آذار ١٩٩١م فى إقامة المؤسسات الشرعية والتمتع بالحريات العامة السياسية والثقافية والاجتماعية فى حدود تجربة ديمقراطية وليدة، نالت إعجاب وتقدير المجتمع العربى والدولى على الصعيد الشعبى، وإلى حد ما على صعيد الحكومات والمؤسسات الإنسانية والسياسية. إلا أن هذه التجربة سرعان ما تعرضت لهزة أثرت إلى حد كبير على قضية ا لشعب الكردى فى الأوساط العالمية نتيجة الممارسات الخاطئة التى تمثلت كتجربة بما يلى:

- الأخذ بمبدأ "المناصفة" في البرلمان والحكومة، بل وعلى صعيد التعيينات في دوائر الإقليم، والذي لجأ إليه الطرفان الكرديان، الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، كحل مؤقت للخلافات التي ظهرت بعد الانتخابات، يتعارض والديمقراطية التي تحفظ الحق للطرف الخاسر بالمعارضة أو العكس.

- إن عدم فسح المجال للأحزاب الأخرى الكردية وغيرها بالتمتع بحق المشاركة في الانتخابات إلا وفق نظام نسب القوائم، تجربة غير عملية تؤدي إلى ترسيخ وتعاظم نفوذ الفصيلين الكبيرين، وإفراغ العملية الديمقراطية من مضمونها في وضع جديد كوضع كردستان الحديثة التجربة.

- استحواذ الحزبين الكبيرين على واردات الإقليم وحرمان ميزانيته منها وما سببه من عجز في المدفوعات لرواتب الموظفين، وتأثر قطاع الخدمات وتوقف المشاريع الائتمانية وإصلاح البنية التحتية، وإعادة بناء القرى المهدمة، وتوفير مستلزمات العيش للمواطن الكردي.

- قيام الطرفين المتنازعين بالاعتداء على حقوق الإنسان من قتل وتعذيب للأسرى والذي جاءت به بيانات الدفاع عن حقوق الإنسان في الإقليم مؤخراً ونشرتها بعض الصحف العربية والأجنبية.

- اتباع سياسة الكسب الحزبي الضيق لكلا الطرفين المتنافسين على السلطة في الإقليم وذلك عن طريق كسب الأرض والإنسان والمال، وبالترغيب أو الترهيب دون النظر إلى رفاهية الشعب الكردي ككل.

- تعطيل المؤسسات الشرعية، وخصوصاً البرلمان والحكومة عن أداء واجباتها، بل وتشكيل حكومتين. الواحدة في أربيل والأخرى في السليمانية.

- استمرار حالة اللاحرب واللاسلم القائمة حتى الآن نتيجة الاقتتال العبثي بين الحزبية ومنذ أكثر من أربع سنوات.

النتائج السيئة المباشرة على حركة المعارضة العراقية في كردستان العراق وخسرانها قاعدة هامة ومتقدمة لمقاومة النظام العراقي من جهة ومن جهة أخرى خسران هذه المعارضة

لقوتين رئيسيتين من قوى المعارضة.

وفى الختام ونتيجة كل ما ذكر آنفاً، فإن قضية الشعب الكردى إن أريد لها الاستمرار كقضية شعب وكيان، إنما تقع مسؤوليته أولاً وقبل كل شيء على عاتق القوى الكردية برمتها، وخصوصاً الحزبين الكردستانيين الكبيرين الديمقراطى والاتحاد الوطنى. لذا يجب إنهاء الأوضاع غير الطبيعية التى تمر بها كردستان حالياً، وعقد المصالحة الوطنية، وإشراك كل الفصائل والشخصيات التى يهمها الشأن الكردستانى فى تحمل المسؤولية، ووضع القضية فى مسارها الصحيح من أجل أن تحصل على الدعم والتأييد من كافة القوى الدولية على الصعيدين الرسمى والشعبى.

مداخلة الدكتور محمد السيد سعيد
نائب رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام

أود فقط أن أبرز ثلاث نقاط أساسية.. النقطة الأولى هى تحية اللجنة المصرية للتضامن على هذه المبادرة الهائلة بكل مقياس. لأن هذه المباردة تحسم صراعاً فكرياً ونظرياً يدور فى هذا البلد وغيره من البلاد العربية حول الموقف الديمقراطى من قضية الأقليات القومية. ويبدو أن حالة عدم الأمان وحالة الانكشاف الشديدة جعلها تسلم روحها وأحيانا عقلها للموقف الفاشى بمبادرة من قضية الأقليات القومية. وبالتالى فإن مجرد انعقاد هذه الندوة بمبادرة من اللجنة المصرية للتضامن هو انتصار ملحوظ للموقف الديمقراطى من قضية الأقليات القومية فى إطار الولاية الإقليمية للدول العربية.

فى اللحظة الراهنة نرى أن الإفلاس السياسى لايؤدى فقط إلى هدم العلاقة بين الشعوب العربية والقوميات الأخرى، لكنه أيضا يهدم مصالح الأمن العربى بشكل أساسى من خلال الدفع فى النهاية باتجاه الحل الانفصالى. حقيقة أيضا إن هذا الموقف الفاشى يتفق مع الموقف الفاشى الشيوعى والموقف الفاشى الصربى ويكرس الكيل بمكيالين.. فنحن ندعو إلى استقلال ذاتى وموسع لأخوتنا فى كوسوفو، وندعو أيضا لنفس الموقف فى

البوسنة والهرسك، ولكن نحن ننكر على الشعب الكردى حق تقرير المصير وحقه فى أوسع صورة ممكنة من الحكم الذاتى. هذا الموقف كما قلت يتفق مع الموقفين الفاشيين التركى والعربى.

أود أن أؤكد أن هذا الموقف الفاشى بتأكيده على الحل الإمبريالى لهذه القضايا القومية إنما يحدث ضرراً شديداً بالمصالح القومية العربية، مثلما يحدث هذا الضرر بالشعوب المستقلة مثل الشعب الكردى وشعوب جنوب السودان، حيث أدينت اللغة واستخدم العنف واستخدمت الأسلحة الكيماوية مثل ما حدث فى حليبجة.. نحن إذن بصدد قضية نتمنى أن تجد طريقها لتحقيق دولى، إذ هناك أقول حول عمليات دفن جماعى لعشرات الآلاف من الأكراد نود أن نفضح هذا الموقف والمطالبة بتحكيم عربى دولى.

نقطة أخرى هى أننا فى القاهرة وفى هذا الحوار لابد وأن نتحدث باسم الحكومة المصرية، ونريد أن تبدد أى وهم يشجع فى الذهنية الفاشية والتآمرية وهو أن الموقف المصرى يتجه لإضعاف العراق من خلال التأكيد على حق الشعب الكردى فى تقرير مصيره، هذه النظرية فاسدة. ونحن كمصريين نقوم بأدوارنا فى هذا المؤتمر وغيره باعتبارنا جزء من إنجاز ديمقراطى إنسانى قومى يقتضى على الصعيد العربى مواجهة الاتجاه الفاشى القومى، بمعنى آخر إن الموقف فى لجنة التضامن لايعتبر تنافسا مصرياً عراقياً على أى صعيد من الأصعدة، بل نتفق مع الشعب العراقى بكامله وبكل أقسامه باعتبار أن العراق هو أهم ثانى دولة عربية ومساهمة فى الثقافة العربية. وبهذا المعنى فإننا نستبعد كلية كل المزاعم التى تحاول تشوية هذا الرأى.

النقطة الثالثة. أعتقد أنها مهمة جداً كبداية للحوار، وهى وجوب التميز بين التشخيص والتكيف السياسى للعلاقة العربية الكردية باعتبار أنها علاقة بين قوميتين متآخيتين متشابهتين بما يحمل معنى حق تقرير المصير وبين المواقف التفاوضية. فالموقف التفاوضى يمكن أن يتكيف وفقاً للمعطيات الخاصة لكل مرحلة تاريخية، وبهذا المعنى لايمكن أن نقول إن هناك حل ديمقراطى نهائى دفعة واحدة للقضية الكردية، إنما نتحدث عن أفق تاريخى لتصور هذا الحل، قد يبدأ من وضعية معينة وقد يقل بدرجة ما أو يزيد عند

الطموحات الكاملة للشعبين العربى والكردى فى العراق.

على سبيل المثال، الحل الفيدرالى أنا أطالب به، لكن لا أعتقد أن هذا الحل يسمح بولاية كردية مهما كان الحكم الذاتى موسعاً أو صلاحياته موسعة. هناك مثلاً ملكية الثروات القومية الكربية فى إطار الإقليم (الكردستانى) والذى ينبغى تحديده وفق مفاوضات تقوم على التكافؤ. على سبيل المثال ما حدث فى دستور نيجيريا عام ١٩٧٩م. فالفيدرالية النيجيرية بلغت فيها الثروة النفطية فى الشرق ملكاً لحكومة الفيدرالية باعتبارها نظرياً تعبيراً عن حق كل الشعوب النيجيرية فى السيادة على مقدراتها. بهذا المعنى يجب حدوث قدر من المرونة فى الموقف الكردى من قضية كركوك، والمرونة تسمح بحل سريع للقضية الكردية وحق تقرير المصير. ولكنه يفتح أيضا أفقاً واسعاً ويساعد ليس فقط فيما يحدث فى هذه اللحظة الزمنية، إنما يندرج صعوداً فى الحقوق القومية للشعب الكردى وفقاً للمعطيات بالعراق بعد الدمار الهائل على يد، أولا: الحكومة الفاشية القائمة حالياً فى بغداد، وعلى يد الإدارة الأمريكية بعد ذلك.

كلمة السيد محمد على السباهى
شخصية عراقية مستقلة

١ ـ إن هذه التجربة نموذج لتجارب أخرى لمستها عند الكثيرين من الضباط العراقيين العرب فى إدراكهم للشعب العراقى وقضيته. والفارق بين تجربة وأخرى هو طول الفترة التى يستغرقها كل منهم فى التوصل إلى القرار السليم.

٢ ـ آمل أن تكون هذه التجربة أساساً يبنى عليه الأخوة العرب قناعاتهم فيبدأون من حيث انتهى إخوتهم فى العراق الذى ينفرد بين الدول العربية كافة فى هذه المشاركة العربية الكردية الصورة فى الخمسينيات.

٣ ـ الدكتور شاكر خصباك وضع كتاباً قيماً عن الأكراد بين العامين ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨م ويقول فى مقدمة الكتاب (شخصية الكردى ومميزاته الحضارية ما تزال غامضة المعالم فى

أذهان الكثيـرين منا نحن العرب. حتى الذين أصابوا قسطاً طيباً من الثقافة. وهذا وضع مؤسف فى بلد يبلغ فيه الأكراد خمس السكان على الأقل).

والأستاذ الدكتور على الوردى الذى ألف الكتب الاجتماعية عن العراق ووضع نظريات فى شخصية الفرد العراقى و(طبيعة الشعب العراقى) يعتذر عن أن دراسته لاتشمل الأكراد. لأن المعلومات المتوفرة لديه لاتساعد على إعطاء رأى علمى.

وإذا كان هذا حال الأساتذة المتخصصين فلايتوقع أن يكون حال ملازم حديث التخرج فى العام ١٩٥٦م إلا أدنى من ذلك. وهكذا كان حالى عندما بدأت معرفتى بالكرد وكردستان.

٤ ـ فى العاملين ١٩٥٦ و ١٩٥٧م بدأت صلتى بالأكراد فى كركوك وراوندوز رأيت ما أثار بينى وبين نفسى حواراً. رأيت مواطنين لغتهم مختلفة، وأزياؤهم مختلفة، وتقاليدهم مختلفة، وعندما كانت تصل وجبة من الجنود الملتحقين بخدمة العلم لأول مرة كانت قضية تدريبهم مشكلة لأنهم لايعرفون العربية، ولأن المعلمين والمدربين عرب لايعرفون الكردية.

القضية الأخرى كانت جغرافية المنطقة، الجبلية الوعرة والجميلة، لن أنسى منظر (كلى على بك) عندما رأيته أول مرة، فقد وقفت مبهوراً أمام ذلك المضيق، الشق الهائل بين جبلى كورك وهندرين زلذخين، الداخل فيه لايرى من السماء إلا بقعا صغيرة، ولايسمع إلا هدير الوادى.

لقد أثارت القضيتان حواراً صامتا أعترف بأنى لم أصل لشئ واضح، فقد ظلت الأسئلة دون أجوبة.

٥ ـ فى العام ١٩٥٨م قامت ثورة ١٤ تموز، بعد ست سنوات من ثورة ٢٣ يوليو وخمسة أشهر من قيام الجمهورية العربية المتحدة. ولاحظت فى قرارات الثورة الأولى أمرين:

ـ تشكيل (مجلس السيادة) الذى يمثل السلطة العليا من ثلاثة أشخاص، اثنين من العرب والثالث كردى هو الأستاذ خالد النقشبندى.

ـ وورد نص فى دستور الثورة يقول (العرب والأكراد شركاء فى هذا الوطن) وكان لابد من حوار أعلى صوتاً، ولابد من البحث عن أجوبة لأسئلة مهمة. ماذا يعنى تسمية عضو كردى فى مجلس السيادة؟ هل الأكراد شعب أم أقلية؟

ولم يكن مقنعاً الجواب بأنهم أقلية. فالإجراءان المذكوران يشيران لأكثر من ذلك والجواب بأنه (شعب) يستلزم البحث عن ماهيته ومقوماته.

٦ ـ فى العام ١٩٦١م بدأت الثورة الكردية وتصدت لها الحكومة، وحدث ما أثار عندى حواراً ذاتياً أقوى من السابق بكثير. فقد قرأت فى التقارير اليومية التحاق عدد من الضباط الشباب بالثورة. لماذا يترك الملازم الذى تخرج قبل سنة رتبته التى أجهد نفسه سنين طوالا ليحصل عليها؟ لماذا يترك الرتبة وما تعطيه من امتياز اجتماعى واقتصادى ليعيش فى الخطر بين الجبال والوديان «الضباط أكثرهم من عوائل فقيرة والراتب مهم لهم ولعوائلهم» فكيف يتنازل هؤلاء الشباب؟ لماذا؟

وعدت لنفسى عندما كنت معتقلاً فى العام ١٩٥٩م لأننى قومى وحدوى، والحكومة لها رأى آخر، وفى المعتقل أحلت على ما كان يسمى (قائمة نصف راتب) وكنت ملازماً أيضا. وفى المعتقل تحقيق وتعذيب. وقتها وضعت قناعاتى الوحدوية فى كفة ميزان. وفى الكفة الأخرى رتبتى العزيزة وحريتى الشخصية وحياتى أيضا. ووجدت أن الكفة الأولى راجحة فتحملت الاعتقال والتعذيب والتقاعد وهيأت نفسى لتقبل المزيد.

ألا يمكن أن يكون هؤلاء الضباط الشباب قد ناقشوا الأمر كما ناقشته أنا فى العام ١٩٥٩م؟ وأنهم توصلوا إلى النتيجة التى توصلت إليها؟ وأنهم ـ لذلك ـ قرروا الالتحاق بالثورة وتقبل المخاطر الناجمة عن ذلك؟ لابد أن كفة شعبهم وثورتهم رجحت على كفة مصالحهم الشخصية كما رجحت عندى فى العام ١٩٥٩م.

٧ ـ فى العام ١٩٦٣م سقطت حكومة عبد الكريم قاسم وقامت حكومة البعثيين. وأعلنت الهدنة أو وقف القتال الذى استؤنف بعد قليل.

وفى تلك السنة أعلنت مصر موافقتها على فتح مكتب الحركة الكردية فى القاهرة. وفتح المكتب فعلاً، وكنت فى زيارة لوزير تربطنى به علاقات كانت ـ حتى ذلك الوقت ـ

جيدة. أخبرنى بقرار فتح المكتب وأنحى باللائمة على الراحل الكبير عبد الناصر، وختم كلامه بعبارة سوقية متداولة فى بعض محلات بغداد. فوجئت مساء نفس اليوم فى الإذاعة ببيان يتضمن نفس الكلام الذى سمعته فى الصباح. مختوماً بنفس العبارة السوقية إياها.

ولكنى وقفت وقفة طويلة أمام قرار الراحل الكبير الذى لايمكن المس بموافقة القومية، وسلامتها وصدقها، ولايمكن التشكيك بحرصه على العروبة ومصالحها وعمله الدؤوب على تعزيزها لمجرد الإساءة لجهة ما فذلك ليس شأن الراحل الكبير.

إذن لابد أن يكون قد اقتنع بالشعب الكردى وبحقوق معينة.

وفى هذا العام أيضا نقلت إلى الملحقية العسكرية فى طهران حيث تسنى لى أن أعرف المزيد.

وفى هذا العام أيضا سقطت حكومة البعثيين وقررت الحكومة الجديدة وقف القتال.

٨ ـ فى العام ١٩٦٤م تسلمت برقية من بغداد تطالب الإيرانيين بوقف القتال. ذهبت إلى الاستخبارات الإيرانية ووجدت العقيد محمد فرزام الذى يتكلم العربية بطلاقة وأخبرته، فسألنى غاضباً كيف توقفون القتال دون مشاورتنا؟

وأجبته غاضبا ما علاقتكم بالموضوع وهذه مسألة داخلية؟

فرد على بهدوء لو لم تكن لنا علاقة بالموضوع لما كنت أنا ممثل الجيش الإيرانى فى مركز الحركات المشترك الذى شكلتموه فى كركوك، وكان معنا ممثل للجيش التركى أيضا.

ثم تابع: إذا استُؤنف القتال مرة أخرى فلن نساعدكم.

وعندما غادرت كنت قد عرفت أن الأكراد موجودون لافى العراق فقط. بل فى إيران وتركيا أيضا، وأنهم نفس الشعب الذى قسم بين هذه الدول دون أن يحظى بالكيانات السياسية الشكلية التى حظيت بها الدول العربية فى سايكس بيكو.

٩ ـ فى العام ١٩٦٤م التحقت بكلية الأركان مقبولاً فى السنة الأولى. وكان القتال بين الحكومة والأكراد قد استُؤنف بشدة، وفى نهاية السنة الدراسية الأولى فى العام ١٩٦٥م قدمت إدارة الكلية موضوع (الحل الجذرى لمشكلة الأكراد فى العراق) كأطروحة اجتياز للسنة الثانية.

كان معنا اثنان من ضباط الركن المصريين اشتركاً في الأطروحة، وكتب البعض حلولاً عسكرية. وكتب آخرون حلولاً عسكرية ـ سياسية، ورفضت أنا مناقشة الحل العسكري.

لقد اجتهدت في البحث للحصول على مصادر البحث، وكان أهمها (خلاصة تاريخ الكرد وكردستان للواء محمد أمين زكي) وضعته بجانب (تاريخ العراق السياسي الحديث لعبد الرازق الحسني) فاتضحت أمامي أمور مثيرة. واستجمعت معلوماتي السابقة منذ العام ١٩٥٦م فاتضحت الأمور أكثر، وحاولت الاتصال بأحد العسكريين الأكراد والذين توثقت صلتهم بالثورة فتحفظ. وكان محقاً. ولكن أحالني إلى عالم كردي ديني كان إماماً لأحد الجوامع في بغداد هو السيد علاء الدين سجادي، ولكن الرجل كان متحفظاً أيضا.

لقد رفضت الحل العسكري منذ البداية على أساس:

إما أن الأكراد مواطنون عراقيون. فهل يجوز التعامل معهم بالدبابة والمدفع. وإما أنهم مواطنون غير عراقيين فيكون الوجود الحكومي في مناطقهم وجود احتلال، وبما أنهم مواطنون عراقيون فسأهمل الحل العسكري.

واتضح لي من تلك الدراسة المعززة بالتجربة العلمية منذ العام ١٩٥٦م أمور كثيرة:

أ ـ أن الأكراد شعب قائم بذاته، ليسوا عرباً ولا إيرانيين ولا أتراكاً.

ب ـ يمتلكون مقومات الثقافة القومية التي يملكها أي شعب آخر.

ج ـ أن وجودهم ضمن العراق الحديث منذ عام ١٩٢١م أوجد علاقات وثيقة متعددة الجوانب بينهم وبين العرب والمواطنين الآخرين. مما لايسمح بالانفصال وتشكيل دولة مستقلة. كما أن ظروف المنطقة لاتسمح بذلك. وعليه فإن الحد الأدنى الذي يجب الإقرار به هو نوع من (الحكم الذاتي) يلبي الطلبات الوطنية الأساسية للشعب الكردي.

د ـ لقد استقلت دول كثيرة في إفريقيا (بين العامين ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥م) ولم تكن لشعوبها تلك المقومات القومية التي يمتلكها الشعب الكردي. كما أن اليهود أعلنوا دولة في فلسطين وليسوا شعباً. فلا ينبغي الاستغراب أو الاعتراض على التطلع الكردي القومي لأكثر من الحكم الذاتي.

١٠ ـ لقد أثارت تلك الآراء في ذلك الوقت مناقشات حادة واعتراضات عنيفة، كان

أطرفها اعتراض أحد الضباط قائلا: (إذا كان الضابط العربي يقول هذا الكلام فماذا يقول الكردى؟) وقلت له: لقد أجبت على سؤالك. فعندما يقول العربى والكردى نفس الكلام تنتهى المشكلة، وهذا هو الحل الجذرى المطلوب.

١١ ـ بعد التخرج من كلية الأركان عدت إلى العمل فى كردستان فى السليمانية وما حولها، وكان كل ما رأيته وسمعته يؤكد صحة ما توصلت إليه من تلك الأطروحة التى فازت بدرجة (جيد)، وصارت هى القاعدة التى أتعامل بها مع الشعب الكردى وقضيته، وتلاشت الصورة الغامضة التى تحدث عنها الدكتور خصباك أواخر الخمسينيات والدكتور الوردى أوائل الستينيات، وحلت محلها صورة غاية فى الوضوح لشعب شقيق ومسلم يثير الإعجاب بقوته على العطاء وشجاعته ودأبه وقابلياته.

قرأت موضوعاً فى الصحف المحلية كتبه أحد شيوخ العشائر العربية يدعو فيه إلى (حق تقرير المصير للأكراد) فسبحان مقلب القلوب.

١٢ ـ إن القاعدة الذهبية للفكر القومى ـ كما أرى ـ هى أن البشرية استقرت على مجتمع الأمة منذ مدى غير منظور فى التاريخ. وهذا أمر لايحتاج إلى دليل فهو قائم مشهود، وغيره الذى يحتاج إلى دليل، وهذه القاعدة نفسها تلزم أصحاب الفكر القومى باحترام القوميات الأخرى تدليلاً على احترامهم لقوميتهم نفسها. ويعجبنى بهذا الصدد قول لكارل ماركس لايذهب بعيداً عن هذا المعنى رغم رأيه المعروف فى القومية والطبقة (إن الشعب الذى يضطهد شعباً آخر لايمكن أن يكون حراً) وعلى نفس القاعدة فإن أول قومية يجب علينا ـ نحن العرب ـ احترامها هى قومية الشعب الكردى الشقيق والجار والمسلم الذى شاركنا فى ضرائنا دائما ولم نشركه فى سرائنا إلا لماماً.

١٣ ـ سمعت من عدد من الإخوة العرب، وقرأت فى بعض الصحف أن هناك من يقاوم الإقرار بأية نسبة فى إثبات الذات للشعب الكردى بدعوى أن ذلك تمهيدا لإسرائيل ثانية ـ وهو رأى أو موقف غريب يدل على الجهل أو على تعمد الإساءة.

أذكر هنا اثنين من كبار اليهود الذين قرأت لهم، هما الدكتور أحمد سوسو اليهودى العراقى الذى أسلم، ووضع كتاباً قيماً فيما يقرب من الألف صحفة عن (العرب واليهود

في التاريخ) وسيجموند فرويد عالم التحليل النفسي المعروف الذي كتب (موسى والتوحيد) وخلاصة رأيهما أنه لم يكن هناك شعب اسمه (شعب إسرائيل) عندما بدأ موسى دعوته في مصر. فقد ذاب إسرائيل وأبناؤه في المجتمع المصري النشط والفعال خلال أربعة قرون، وأن موسى نفسه لاعلاقة له بسبط لاوى أو غيره. بل هو مواطن مصرى وربما كان قريباً للبلاط الفرعوني.

فالكيان الذي يسمونه (إسرائيل) نشر في عالم اليوم، وتفصيل ذلك ليس هذا المكان مكانه ولا هذا الأوان أوانه، ولكن علينا أن نقر بأنه له مجال مقارنة ـ بأية حال من الأحوال ـ بين هؤلاء المستوطنين الغربيين وبين الشعب الكردى العريق القائم على أرضه والمتمسك بها بشجاعة وصبر لامثيل لهما.

١٤ ـ لم يعد الآن كثير الأهمية البحث عن أصل الشعب الكردي وتاريخه. فهذه مرحلة انتهت، وأصبح معروفاً أن هذا الشعب ينتمي إلى المجموعة الآرية. وأن تاريخه موغل في القدم، وأن اسم (الكرد) نصا ورد في الكتابات اليونانية القديمة عام ٢٠٠٠ ق.م. وأن اللغة الكردية لغة قائمة بذاتها وليست فرعاً من لغة أخرى.

المهم هو الواقع المشهود في الناس وفي الأرض، والذى يشير بنفسه إلى تاريخ عريق لايخطئه المراقب اللبيب.

أرجو في هذا المجال أن أعرض اقتراحاً بأن يستضيف الأكراد المشاركون في هذا الحوار إخوتهم العرب المشاركين للاصطياف في كردستان أسبوعاً أو أسبوعين يتسنى لهم خلالها دراسة الأمر على الطبيعة (فتطمئن قلوب بعد إيمانها) فلعل الأساتذة المشرفين على الندوة سيعقدون دورتها القادمة في كردستان.

مداخلة القس إبرهيم عبد السيد
راعى كنيسة مارى جرجس فى المعادى. القاهرة

فى ٢٢ / ١ / ١٨٩٨م أى منذ أكثر من قرن كامل ـ صدرت أول جريدة كردية فى مصر، وتوالت بعدها الإصدارات التى تتناول تاريخ الأكراد ونضالهم فى الثلاثينيات والأربعينيات.

وقد برز فى التاريخ المصرى والعربى المعاصر أسماء أكراد بارزين كانت لهم أدوراهم الكبيرة فى مجالات نضالية كثيرة. من بينهم الإمام محمد عبده وقاسم أمين وعباس محمود العقاد وأحمد شوقى أمير الشعراء والعائلة التيمورية، بل يذهب عدد من الباحثين إلى أن محمد على باشا الكبير مؤسس مصر الحديثة كان من أصل كردى ومن قبله القائد صلاح الدين الأيوبى الذى قاد الجيوش العربية والكردية التى تصدت لحرب الفرنجة المسماة خطأ بالحروب الصليبية. لأن الصليب منها برىء، وقد تم على يديه تحرير القدس وأسس الدولة الأيوبية مما ساهم فى بلورة مشاعر القومية الملتهبة والمتلهفة للحرية وحب الاستقلال، والتصدى للظلم والقهر والمطالبة بحق تقرير المصير للشعوب.

ـ وفى عهد الرئيس الأسبق جمال عبد الناصر توثقت العلاقات النضالية بين الحركتين القوميتين العربية والكردية، وتأسست فى مصر أول إذاعة كردية عام ١٩٥٧م التى لعبت دوراً هاماً فى توعية الجماهير العربية، وتواصلت العلاقات الحميمة بين زعماء الحركة الكردية والقيادات المصرية.

والشعب الكردى الذى يزيد عدده الآن عن الأربعين مليوناً تعرض خلال تاريخه للقهر والمؤامرات الاستعمارية الشرسة. فلم يعد له كيان واحد. بل تحول إلى تجمعات مبعثرة تتراوح حسب بعض التقديرات بين ٢٥ مليوناً فى تركيا التى أنكرت عليهم هويتهم الكردية، وأسمتهم أتراك الجبل، وخمسة ملايين فى العراق ومثلهم أو أكثر فى إيران وكذلك الكرد الموجودون فى كل من سوريا ولبنان وباكستان وأذربيجان وأرمينيا وغيرها

من البلدان. وصار للأكراد من يمثلهم في كثير من العواصم العربية ومن بينها القاهرة كالاتحاد الوطني الكردستاني في مصر وفي غيرها من العواصم.

وقد لعبت القوى الاستعمارية دورها في تشتيت الأكراد على النحو المأساوي القومي كما ذكرنا، والذي يتنافى وأبسط حقوق الإنسان في الاستقرار، ويتعارض تماماً مع حق الشعوب في تقرير المصير مما دفع المنظمات الدولية إلى مطالبة المجتمع الدولي للوقوف إلى جانب الشعب الكردي ومناصرته للحصول على حقه في الحياة.

وتروواحت المطالبات الدولية في حل هذه المشكلة بين: النظام الفيدرالي للكيانات الكردية والنظم الحاكمة بالدول التي تتواجد بها، والحكم الذاتي لهذه الكيانات الكردية وتلك الأنظمة الحاكمة، إلا أن غياب الديمقراطية في تلك الدول بدد كل الجهود التي بذلت لإقرار الحلول التي ترتضيها كل الأطراف. الأمر الذي تمخض عنه المزيد من القهر للشعب الكردي والعنف والقتال المتبادل وسفك الدماء.

- وقد ظلت مصر في عهود الرؤساء الثلاثة جمال عبد الناصر وأنور السادات وحسني مبارك تؤكد موقفها المتعاطف مع الأكراد في مطالبتهم بتقرير المصير، والحرص في تحقيق السلام وتحقيق الوحدة الوطنية للدول التي يقيم الأكراد على أراضيها مع الحفاظ على الحقوق القومية الكردية في إطار ترسيخ الديمقراطية التي تتطلب دعم كل جهد يبذل في هذا السبيل انطلاقاً من إيمانها الراسخ بمبادئ حقوق الإنسان.

وقضية الأكراد هي قضية الأقليات عموماً في كل مكان وزمان، وهي قضية ترتبط بالديمقراطية. وهي القضية التي تحجب فيها حقوق الأقليات حين تتوارى شمس حقوق الإنسان.

- إن الوعي العربي بقضية الأكراد. بل وقضايا الأقليات عامة يتسم بالاستعلاء القومي والديني، ولا يعترف بوجود الآخر لهذا يتم التلاعب بقضايا الأقليات التي يتم توظيفها بمعرفة كل طرف حسبما يهواه ويرى فيه تحقيقاً لمصالحه. كما أن العامل الجغرافي يقف عائقاً دون تحقيق الدولة الواحدة للأكراد.

ولهذا فإن مناقشة قضية الأكراد تدول حول محاور ثلاثة:

١ ــ المشكلة على مستوى الدول التى يعيشون فيها.

٢ ـ المشكلة على مستوى كل دولة من الدول التى يعيشون فيها.

٣ ـ المشكلة الكردية فيما بين الفصائل المختلفة منهم.

فرغم عدالة القضية الكردية وحق الأكراد فيما يطالبون به إلا أن لمشكلتهم أبعادها الكثيرة التى كانت بعض أسبابها ترجع إليهم، وكانت نتائجها الحالية هى من صنعهم.

والحل الوحيد ـ فى رأيى ـ للقضية الكردية. بل ولكل قضايا العالم المعاصر هو الديمقراطية فإذا كانت الديمقراطية مطلباً بعيد المنال داخل الدول نفسها فى ظل الظروف الراهنة فعلى الأكراد أن يواصلوا نضالهم لتحقيق الديمقراطية فيما بين فصائلهم ومد جسور التفاهم بينها وبينهم وبين حكومات الدول التى يقيمون على أراضيها وشعوبها ولو بالموافقة على الحد الأدنى من حقوقهم حقنا للدماء مع استمرارهم فى شرح قضيتهم لكل مهموم بقضايا مصائر الشعوب وحقوق الإنسان.

مداخلة الدكتور أحمد صبحى منصور
مدير رواق ابن خلدون. القاهرة

أهلاً بكم فى مصر. بودى أن أعلق تعليقات سريعة حول بعض النقاط.

الحضارة الإسلامية هى حضارة إنسانية أقيمت حول ووفق الفكر الذى كان سائداً وأضافت إليه وشاركت حضارات أخرى، وأضافت لها. ثم بعد امتداد رقعتها شارك فيها كل عناصر السكان بها ومنهم الأكراد. كل ذلك فكر إنسانى شارك فيها جنباً إلى جنب الأكراد والعرب والفرس والبربر والهنود وغيرهم.

النقطة الثانية، الأكراد لى المواطنة فى الدول العربية الإسلامية تمتعوا بمواطنة كاملة. فالكرد فى مصر الإسلامية تمتعوا بالمواطنة الكاملة. بينما المصرى القبطى كان يتمتع أو لايتمتع بسبب أنه كان يعامل معاملة أهل الذمة.

هذا وفق ما كان سائداً فى العصور الوسطى وما يجب أن نتخلص منه الآن. فمن

وجهه نظر إسلامية إن ذلك كان يخالف ما كان عليه الدستور فى الدولة الإسلامية والسنة والقرآن الكريم.

النقطة الثالثة، الأكراد وتناقض المواطنة مع ظهور الدولة القومية فى العصر الحديث.

حينما نهض العرب مع سقوط الإمبراطورية العثمانية ساروا فى نهضتهم على نفس التاريخ الأوروبى فى تكوين الدولة القومية مثلما فعلت أوربا بالقرن الثامن عشر حين بدأنا نحن بالدولة القومية مع كم لايستهان به من التخلف بحيث إننا تجاهلنا وجود عناصر أخرى غير عربية فيما يسمى بالوطن العربي. ومن هنا بدأت معاناة غير العرب. خاصة أنهم كانوا متمتعين بالمواطنة الكاملة، وأيضا لأن الدولة القومية ينتهى بها الأمر أن تتركز فى شخص حاكم واحد مؤله يمثل الشعب والأرض والفكر والقومية ومن يخرج عن سلطانه فهو خائن لبلده وقوميته وعروبته.

هذا الفكر القومى عندما بدأ فى الانصهار جاء الفكر السلفى الذى يسمى بالتطرف، ومع هذا التغيير لاتزال المشكلة الكردية مشتعلة بغض النظر عن التوجهات المدفوعة. فالمشكلة الكردية لاتزال موجودة بالعراق حيث الحكم القومى العربى، ومازالت فى إيران حيث الحكم القومى الدينى، ومازالت فى تركيا حيث الحكم القومى العلمانى، وعلى هذا فإنه بغض النظر عن كل ما يدفع فإننا نعيش مشكلة كردية تتأجج بسبب عاملين فى رأيى:

١ ـ أننا نحتاج فترة تحول ديمقراطى تبدأ بحكم استبدادى صريح إلى حكم إسلامى لكنه استبدادى كما فى إيران. إلى حكم يدعى الديمقراطية لكنه استبدادى أيضا كما فى تركيا.

٢ ـ خصوصية المشكلة الكردية ذاتها. فالأكراد باعتبار أن لهم وجود جغرافى وتاريخى وثقافى فى أماكن عاشوا عليها منذ الآف السنين بثقافة ولغة وحضارة، ويمكن أن نشبههم مع الفارق بالنوبيين فى مصر، لكن خصوصية المشكلة الكردية أن الأكراد هم قوم مناضلون بطبيعتهم يلجأون سريعاً للقتال. ومن هنا كان وجودهم شوكة فى جانب العراق وتركيا وإيران، وربما سوريا فيما بعد. لكن النضال هو الخصوصية الكردية التى تختلف فيها الحالة الكردية عن غيرها. هذه الخصوصية إيجابية طالما توجه أساسا إلى الدفاع عن

القضية الكردية وحق الأكراد فى أى مكان ودولة يكون لهم وجود وجدانى. وعلى هذا فخصوصية النضال محمودة ومشكورة عندما تتوجه للدفاع عن حقوق الأكراد، لكنها سرعان ما تتوجه لشئ مؤسف وهو سرعة الاقتتال بين الكرد أنفسهم. وهنا نتمنى أن نصل إلى حل سريع كى نجتث كل ما يدفع إلى الشقاق الكردى حتى تجتمع كل القلوب نحو حل المشكلة الكردية.

وأقول: إن الحل النهائى هو فى ثقافة المواطنة، ليست المواطنة على أساس الدين لأنها حتى لو كان ذلك فإنها تفسر بمذهبية دينية، لكن المواطنة على أساس حقوق الإنسان وحقوق كل طائفة فى أن تؤمن بثقافتها.

مداخلة الدكتور حامد محمود عيسى
أستاذ جامعى، مصر

الحقيقة إن هذا الحوار تأخر كثيراً فعلى ما أتذكر أول من طالب بهذا الحوار كان المرحوم مصطفى البارزانى فى عام ١٩٤٣م طالب بمفاوضات مع الحكومة العراقية وبحوار عربى كردى. لكن العرب وقتها لم يكونوا يملكون الحرية فى هذا الموضوع. لأنهم كانوا خاضعين للاستعمار البريطانى والأنجلو فرنسى.

العلاقات العربية الكردية غير مرتبطة بأشخاص، ليس بصلاح الدين ولا غيره. إنها علاقات قديمة وأزلية.

الشعب الكردى هو أقرب ما يكون للشعب العربى وأقرب جار له، الكرد يعيشون على أرضهم كردستان، وكردستان لايعترف بها سياسياً أو دولياً ولا الخرائط والبعض يسأل نحن لم نسمع عن دولة كردية، والرد أن الأكراد هم عناصر آرية جاءوا من شرق إيران فى القرن السادس قبل الميلاد، واستقروا فى المناطق الجبلية التى نعرفها الآن بكردستان. وهى تعنى الأرض التى يعيش عليها الأكراد وتعدادهم يفوق العناصر الأخرى التى تعيش على نفس الأرض.

والعلاقات العربية الكردية تحتاج لأيام للحديث عنها. ولى كتاب اسمه المسألة الكردية فى الشرق الأوسط منذ أعوام. لكن ما أريد أن أقوله إن جميع المصادر والمراجع الرسمية تؤكد حق الكرد فى المنطقة التى يتواجدون فيها. وأنا أقرأ عليكم تقرير لجنة الموصل عام ١٩٢٥م بعد أن زارت كردستان على الطبيعة. فالأمم المتحدة أصدرت قرارا فى ١٧ يونيو ١٩٢٥م من (أ و ب و ج) والفقرة (ج) تقول (فى جميع المصادر الجغرافية منذ الفتح العربى حتى تاريخ تحقيق اللجنة عام ١٩٢٥م لم تعتبر ولم توصف ولم تظهر الأراضى المتنازع عليها كجزء من العراق. ولم يكن اسم العراق مألوفا عند سكان ولاية الموصل. كما أن مدينة كركوك بناها أكراد. وكانت المنطقة موطن الكوتيين الذين سكنوها قبل نزوح العرب لجنوب العراق) واقترحت اللجنة بأنه لو أخذ بالنواحى الجغرافية لوجب إنشاء دولة كردية، أما لو أخذ بالنواحى الاقتصادية فقد أوصت اللجنة بضم الموصل للعراق. ولدى الأكراد الحق فى جميع الوثائق ى صدرت عن جميع المنظمات الدولية منذ عصبة الأمم أو من الحكومة العراقية فى كل عهودها. المشكلة أنه لم تكن هناك دولة اسمها كردستان وهذه ليست مشكلة الأكراد فقط. بل العرب أيضا والشعوب الموجودة بالشرق الأوسط، فالقومية بمعناها الحديث لم تظهر إلا بالقرن التاسع عشر. وهنا بدأت الثورات الكردية للمطالبة بحقوق الكرد فى كردستان. المطلوب منا أننا كعرب مقصرون فى حق الكرد والكرد مقصرون فى حق أنفسهم ولا أحد يفهم من هم الأكراد. المشكلة مشكلة إعلام بين العرب والأكراد، ويجب أيضا تصفية الخلافات بين الكرد أنفسهم ومن يطالب بحقه يجب أن يأخذ حقه مهما طال الزمن وشكراً.

مداخلة الأستاذ أحمد طه
عضو مجلس الشعب المصرى

مرحباً بالأصدقاء والضيوف الأعزاء. الكلمة التى قالها أحد المتحدثين أن الصراع الثانوى فى العالم العربى أصبح هو القاسم. وهو الشئ الرئيسى الآن الذى يحكمنا وتلك قضية طرحت فى مصر سنة ١٩٧٨م بعد الاتفاقية المشئومة. وكان لى الشرف إلى اليوم أن أحمل الرقم (١) من ١٣ نائب مصرى كان لهم شرف رفض هذه الاتفاقية المشئومة. وأقول لقد نبهت لوجود مخطط استعمارى يهدف لتعريب الصراع فى الشرق العربى.

وهذا يحدث الآن، ولايحتاج إلى شرح. ليست قضيتنا كشعوب أن نخطط للحكومات وأن نقرر ماذا تصنع تلك الحكومات. فكثير منهم (مع احترامى للقلة) لايستحقون أن نمد أيدينا لهم حتى نعتبر أن القضية فى أيديهم. وإننا من الممكن أن نفضحهم ونقدم التحليلات على ذلك، لكن ما نحتاجه الآن هو العودة إلى الفترة التى كانت فيها الجماهير العربية هى بالفعل القوة الأساسية الضاربة فى العالم العربى.

أنا أرجو الآن شيئاً واحداً هو أن القضية الكردية تكون مدخلا، وبداية لنعود مرة أخرى لإحياء قوة الحركة الجماهيرية العربية، وأن نكتفى من الكلام وأن نحمل السلاح مرة أخرى ونقوم بدورنا الحقيقى التاريخى والوحيد الذى يمكن أن يحقق أهدافنا.

كلمة عزيز محمد
السكرتير السابق للحزب الشيوعى العراقى

جئنا إلى القاهرة، التى يطلق عليها بحق قلب العروبة النابض، نحمل معنا قضية شعب مضطهد لعقود من السنين، شعب يعيش منذ القدم جاراً للعرب، أخوته فى الدين وفى كثير من مظاهر الثقافة والحضارة وأوجه التطور والمصير، متشابكاً فى تطوره ونضالاته مع شعوبهم.

جئنا إلى هنا حاملين تطلعات شعبنا الكردى يحدونا الأمل الكبير أن تلعب مصر بساستها ومثقفيها -وكما عهدنا سابقاً- دوراً رائداً فى تفهم قضية شعبنا ومظلوميته واستيعاب مطاليبه القومية المشروعة. إننا نعتز ونفتخر على سبيل المثال لا الحصر بكون أول جريدة كردية وهى المسماة (كردستان) صدرت قبل مائة عام بالضبط من هنا، من القاهرة، وقبل خمسين عاماً انطلقت من القاهرة أيضاً وعبر موجات الأثير إذاعة كردية عززت فى نفوسنا مشاعر التضامن الصادق مع مصر بالذات، ومع عموم نضال الشعوب العربية فى سبيل التحرر والاستقلال الوطنى والتقدم.

ولا يسعنا إلا أن نتذكر ونذكر بالتأثير الإيجابى المنعش لتعاطف فقيد العروبة القائد الكبير جمال عبد الناصر مع القضية الكردية العادلة.

وكذلك المواقف التضامنية والتأكيد الصريح الو اضح، الذى يعلنه قائد ليبيا الأخ معمر القذافى لحق الشعب الكردى فى تقرير مصيره وإقامة دولته على أرض وطنه.

جئنا إلى هذا الحوار مع الأشقاء العرب بقلب مفتوح، متحسسين ومدركين أهميته اليوم بالذات، فى توطيد التعاون والتعاضد بين شعبينا، وفى السعى إلى بلورة رؤية مشتركة لمستقبل علاقاتهما تستند إلى الإقرار بالتعددية، وإلى الاعتراف المتبادل والنظرة الإنسانية المتكافئة.

لقد عانى الكرد فى العراق من تعسف وحيف شديدين على يد الأنظمة المتعاقبة بما اتسمت به سياساتها من استعلاء وتمييز قوميين إزاء أبناء القومية الرئيسية الثانية التى تشكل نسيج المجتمع العراقى، وبالضد من الشراكة الاختيارية التى نص عليها الدستور وكفالته لحقوق الشعب الكردى القومية.

لقد مارس الحكام المتعاقبون فى بغداد ولسنوات طويلة سياسة القوة والحرب ضد الكرد متوهمين أن بإمكانهم القضاء على الحركة الشعبية المطالبة بالحقوق القومية، وكانت الأوقات القليلة والقصيرة التى دخلت فيها القضية الكردية إطار الحوار التفاوضى مع الحكومة المركزية فى بغداد كانت فى الغالب أشبه بفترات هدنة بسبب عدم جدية الحكام الذين ما كانوا يدخلون المفاوضات إلا لأسباب ضاغطة ناجمة عن أوضاعهم الداخلية

وبسبب من عجزهم عن إحراز انتصارات عسكرية حاسمة، وبأمل الالتفاف عبر المفاوضات على الحركة الكردية وإركاعها. ناهيكم عن تأصل نزعة الاستبداد لديهم إلى جانب نزعة الاستعلاء القومي. سواء تجاه حل القضية الكردية سلمياً أو في إدارة شؤون البلد ككل.

وفي الوقت نفسه مارس بعض العرب ضد الكرد سياسة إعلامية خاطئة مضللة زوروا فيها أصلهم وتاريخهم القومي وجغرافيتهم وثقافتهم، وشوهوا كذلك كفاحهم المشروع ووصل الأمر في بعض الأحايين حد تناول القضية الكردية بتشنج بالغ ينسجم مع المواقف العدائية من جانب الحكومة العراقية. حيث صورت هذه القضية وكأنها بعبع يهدد الأمن القومي العربي، ولم يتردد بعض من القوميين العرب وبكل أسف عن أن يعقدوا تشبيهاً خاطئاً وظالماً بين الوجود الإسرائيلي وحق الشعب الكردي في تقرير مصيره وكأن الشعب الكردي طارئ على أرض كردستان التي يقطنها منذ الأزل، ويلتصق بها إلى حد الهيام الموغل في القدم. وهناك البعض الآخر الذين ينتمون إلى تيار الإسلام السياسي فهؤلاء لم ينظروا إلى الكرد إلا باعتبارهم مسلمين عليهم أن يمتثلوا للمقاييس الدينية التي يتصورها هذا البعض سواسية مع الأقوام الأخرى. وإذا ما امتد حديثهم إلى الانتماء القومي والحقوق القومية فإنه يأتي هامشياً وبشكل فضفاض غير محدد وأجدني مضطراً للإشارة هنا إلى الممارسات البشعة التي قامت بها الحكومة العراقية ضد شعبنا الكردي في أواخر الثمانينيات وحاولت التستر على بشاعتها وإثمها بإطلاق تسمية دينية الطابع عليها ونعني (الأنفال) المقتبسة من القرآن الكريم . نعم ليست نادرة هي الحالات التي استغل فيها الدين وأسيء إليه لصالح الاستبداد القومي والسيطرة على الشعوب الأخرى.

وفي المقابل لابد أن نشير إلى مواقف كفاحية مشرفة مع القضية الكردية من جانب بعض الأوساط العربية، وبالذات الحركة الديمقراطية في العراق ككل، وقد تبنت سياسة تفانت في سبيلها وزكتها الحياة إذ اعتبرت حل هذه القضية وبصورة سلمية عادلة ركناً هاماً في النضال من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية في البلاد مؤكداً على نيل الشعب الكردي حقوقه الثقافية والسياسية في إطار عراق ديمقراطي موحد.

ونستذكر هنا، أن إعلان بيان آذار (مارس) التاريخى فى عام ١٩٧٠م كان عرساً حقيقياً فى بغداد وسائر المدن العراقية فى المناطق العربية والكردية على حد سواء. فقد كان يمثل إنجازاً هاماً وتتويجاً للنضال الزاخر بالتضحيات الذى خاضه الشعب العراقى بعربه وكرده تحت شعار (الديمقراطية للعراق والحقوق القومية للشعب الكردى) وشعبنا العراقى يدرك تماماً أنه كلما كانت تبرز بوادر إيجابية معينة تجاه القضية الكردية كانت ترافقها بعض مظاهر الانفتاح على الديمقراطية فى الحياة السياسية عموماً، والعكس صحيح أيضاً. فهما وجهان لعملة واحدة.

وفى ما يخص الكرد أنفسهم خاصة فى التاريخ المعاصر فالأمثلة لا تحصر على المواقف التضامنية لحركتهم القومية مع القضايا المصيرية العربية كقضية فلسطين وحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وإقامة دولته الوطنية المستقلة، والتضامن مع الشعب المصرى فى أيام العدوان الثلاثى على مصر، والتضامن مع الشعوب العربية ضد العدوان الإسرائيلى فى ١٩٦٧م وإعلانها (الحركة القومية الكردية) إيقاف القتال ضد الحكومة العراقية آنئذ والتضامن، مع الشعب الجزائرى ضد الاستعمار الفرنسى من أجل نيل استقلاله. كذلك التضامن مع الشعب اللبنانى ضد العدوان الإسرائيلى وغيرها من المواقف المشهودة كما لم يتوان الكرد فى إبداء تعاطفهم مع الوحدة العربية بالرغم من إحساسهم بإهمال العرب لمسألتهم القومية. وعلى الصعيد الثقافى لا أظن أن هناك حاجة للتذكير بإسهامات الكرد فى إغناء الثقافة العربية فى مختلف جوانبها الإبداعية والفكرية.

واليوم نحن نقف على أعتاب قرن جديد، وبعد أن شهدت السنوات الماضية تغيرات عالمية وإقليمية هائلة يجدر بالبعض الغالب من العرب أن يظهروا أصالة موقفهم المعلن بتأييد حق الشعوب فى تقرير المصير والتحرر والاستقلال. فما داموا قد اتخذوا ويتخذون موقف الدعم لنضال الشعوب فى جنوب إفريقيا وناميبيا مثلاً، أو فى البوسنة وكوسوفو الألبانية وغيرها. لابد أن يقفوا الموقف نفسه إزاء نضال أمتنا الكردية ويعلنوا الاستعداد للإقرار بحقوقنا وهى شقيقتهم فى الضراء والسراء منذ القدم.

إن تحقيق الانعطاف فى فهم واستيعاب المسألة الكردية بأبعادها القومية والإنسانية

وإحداث تغيير معين فى وجهة نظر الغالبية العربية إزاءها على أساس الاعتراف بوجود الكرد ووطنهم كردستان انطلاقاً من مبادئ حقوق الإنسان وقواعد الديمقراطية سيؤدى إلى تعزيز أخوة الكرد والعرب، وبما يخدم المساعى المشتركة للأمتين لمواجهة التحديات القائمة.

وهنا نشدد على أن الحرص على وحدة العراق وسيادته يتفاعل بشكل حيوى مع تأمين الحقوق القومية للشعب الكردى، وهو ما يتجسد اليوم فى شعار (الفيدرالية) ضمن عراق ديمقراطى موحد. فالفيدرالية نوع من أنواع الوحدة، ولا تعنى التجزئة بحال. إنها شكل للوحدة يقوم على التعايش الاختيارى الحر، على التضامن الأخوى والوئام القومى وبعكس ذلك فإن استمرار العلاقة غير طبيعية بين الأمتين العربية والكردية سيؤدى إلى إحداث شرخ كبير بينهما لن يستفيد منه إلا الأعداء المشتركين. لقد دلت تجارب الفيدرالية فى العديد من دول العالم على نجاعتها وفاعليتها كحل سليم لتعايش الأقوام والأعراق المختلفة ضمن إطار بلد واحد، وذلك بما يمكن أن تتيحه من الحريات الثقافية والسياسية لهذه الأقوام من تشجيعها على إدارة أقاليمها أو مناطقها بنفسها. الأمر الذى يعزز الثقة المتبادلة ويدفع بعجلة التطور إلى الأمام.

لقد اختار شعبنا الكردى هذه الصيغة كإطار لعلاقة الوئام والتآخى مع العرب والقوميات الأخرى التى يتشكل منها الشعب العراقى، وذلك بعد أن مر (وأعنى شعبنا الكردى) بتجارب مريرة حافلة بالعنف والقوة والدم، تجارب قل نظيرها، ولا تزال آثارها المأساوية مطبوعة فى حياتى.

إننا ننظر بعين الأمل إلى حوار اليوم متطلعين إلى إسهام فى بناء علاقة عربية-كردية جديدة على أسس تبادل الرأى والتفاهم وقبول الآخر والاعتراف بحقوقه واحترام إرادته وليكن هذا اللقاء فاتحة لسلسلة حوارات نناقش فيها قضايانا المشتركة ونبحث عن حلول لها بروح حضارية بناءة.

كلمة الأستاذ بهاء الدين نورى
سكرتير حركة المستقلين كردستان العراق

يسرنى أن أشترك فى هذا الحوار الذى تنظمه لجنة التضامن فى مصر، وأعتقد أنه مهما كانت النتيجة فإننا نأمل أن تكون خيراً. العمل هو فى حد ذاته عمل جيد وجدير بالتقدير والشكر. أنا كنت أحضر بحثاً بعنوان (من أجل حل سلمى ديمقراطى للقضية الكردية) لكن يبدو أن الوقت لن يسمح. لذا أقرأ منه الفقرة الأخيرة، وهى أن جميع المثقفين والساسة بعيدى النظر سواء كانوا عرباً أو تركاً أو كرداً يتوصلون إلى حل واحد. هو أن الحل العسكرى للقضية الكردية متعذر. وأن الحل السياسى السلمى هو الخيار الأفضل والمنسجم مع مصالح جميع الأطراف المعنية. بديهياً هناك من لا يروقه هذا الحل لأنهم ذوى عقليات شوفينية مختلفة، ولأنهم تجار حروب ولا يهمهم أن يقتل الأبرياء أو تنفق أموال البلاد على إشاعة الدمار ـ كما يفعل حكام بغداد وأنقرة حالياً، وبعض الحمقى من الأكراد أنفسهم، ولما يحتله هؤلاء من مواقع سياسية وعسكرية هامة فى الدول والحركات فإنهم قادرون على وضع العراقيل أمام الحل السلمى. غير أن فشلهم فى العمل المتواصل من جهة، وإثارة الحروب ضدهم من جهة أخرى قد يجبرهم على طلب الحل السلمى. وكى ينجح الحل السلمى ينبغى أن يرتكز على أسس سياسية منطقية تقر بالحقوق القومية للكرد مع مراعاة الطرف الآخر، وتأخذ بمبدأ التدرج ـ أى التنفيذ التدريجى لبنود الاتفاق عبر مرحلة انتقالية تنتهى بإجراء استفتاء عام عن طريق الاقتراع السرى المباشر، وبإشراف الأمم المتحدة والمراقبين الدوليين، ويتعهد جميع الأطراف باحترام النتائج. لقد كانت الصداقة النضالية فى العراق بين العرب والكرد متينة حتى ثورة ١٤ تموز. وبعد الثورة قويت هذه العلاقة. فالدستور المؤقت قام على شراكة العرب والأكراد فى الوطن، وكان الشعب الكردى يتطلع إلى تجسيد هذه الشراكة بإجراءات عملية تعطى الأكراد تدريجياً حقوقهم القومية المشروعة. لكن المسيرة قد انتكست بسبب تنكر عبد الكريم قاسم للديمقراطية وللتطلعات القومية المشروعة للأكراد، ومحاولة الإقطاعيين من الأكراد إعاقة

مشروع الإصلاح الزراعى. بعد سقوط قاسم وتسلم البعث ورفاقه السلطة أخذت المسألة الكردية تزداد تعقيداً يوماً بعد يوم إلى أن وصلت إلى ما نراه الآن. ولم تأت هذه التعقيدات بمعزل عن التعقيدات السياسية ككل فى العراق، فكلما زاد العداء ضد الديمقراطية ازداد تعقيد المسألة القومية الكردية، ومن هذا المنطلق يمكن فهم وجود تواؤم بين الديمقراطية والمسألة الكردية. إن التنكر لحقوق الشعب الكردى قد أفقد الثقة وعمق الهوة بين الكردى ومن يتعايش معه من العرب والترك والفرس. وليس من السهل اليوم استعادة الثقة المفقودة وإعادة بناء العلاقة النضالية السابقة ما لم يجر الإقرار من قبل الجماعة الحاكمة بحقوق الكرد القومية المشروعة بما فى ذلك حق تقرير المصير للشعب الكردى شأن أى شعب آخر وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة.

إن الطريقة المتبعة لإعادة الثقة وتعزيز العلاقات الأخوية بين العرب والكرد هو الإقرار المتبادل بالحقوق القومية المشروعة وأخذ المصالح المشتركة بين الطرفين فى الاعتبار والاستجابة للظروف والمتطلبات المستجدة وفق معايير حضارية. وإذا كانت السمة الأساسية لهذا العصر فى القرن القادم أيضاً هى النضال من أجل الديمقراطية والقانون واحترام حقوق الإنسان على صعيد العالم كله. بالأخص بلدان العالم الثالث فإن العالم العربى (خصوصاً البعض منه) أحوج من غيره للديمقراطية. فالديمقراطية هى القوة الحقيقية كأسلوب فى الحكم وأسلوب فى تكامل السلطة مع الجماهير.

إن إشاعة الديمقراطية فى البلدان العربية هى الضمان الوحيد لحل المشاكل الأساسية ومن ضمنها المشاكل الطائفية والقومية والدينية الخاصة بالأقليات.

إن العداء للديمقراطية هو الثغرة التى تتسرب منها الدسائس والمشاكل، والسبب الذى يثير الصراعات ويعقدها. وبتعبير آخر فإن هناك ترابط عضوى بين القضية الديمقراطية والقضية القومية. ففى ظروف توافر الديمقراطية يصبح من الاعتيادى أن يحل التفاهم والتفاوض محل العنف والعنف المضاد، وأن يقترع جميع الأفراد بصندوق الانتخابات لكى يكون الناخبون الحكم الفصل. وعندما تحل إرادة حاكم دكتاتورى محل إرادة الشعب والناخبين. وعندما تغيب الديمقراطية يصبح العنف والعنف المضاد أمراً مألوفاً وسنكاً

لدماء الأبرياء وتدميراً لطاقات البلاد.

إن حل المشكلة الكردية وغيرها من المشكلات هو فى أيدى الجماعة الحاكمة فى بلد ما بحيث أن تكون هناك ديمقراطية تلجأ لصندوق الاستفتاء كسبيل للحل. ويرضى الجميع بالنتائج، ولنا أمثلة فى هذا الصدد فى الماضى كانفصال جمهوريات البلطيق عن الاتحاد السوفيتى السابق، وانفصال سلوفاكيا عن التشيك وغيرها. وحينما تغيب الديمقراطية يكون هناك ما حدث فى العراق أو السودان أو تركيا أو إيران أو البوسنة أو جورجيا وغيرها.

والديمقراطية ضرورية ليس فقط لحل مشاكل الأقليات بالسبل السلمية. ولكن أيضاً لحل مشاكل البلد ذى القومية الواحدة. فالنظام الحاكم الذى لا يحترم حقوق الأقليات لا يمكن أن يحترم حقوق القومية الأساسية وهذا ما يلمسه الجميع فى العراق والسودان وتركيا وغيرها، فالديمقراطية لا تجزأ من حيث علاقتها بالقومية الرئيسية أو القوميات الأخرى.

إن الكرد والعرب، وكذلك الكرد والترك تعايشوا مع بعضهم لقرون وجمع بينهم روابط الدين وتشابكت مصالحهم المتنوعة، وإذا توفرت أرضية مناسبة لحل سلمى فإننى أعتقد أنهم يدركون المصالح المشتركة ويحرصون على العلاقة التاريخية والمصالح المشتركة ويعززون التعاون بينهم حتى إذا وجدوا فى كيانات منفصلة بعضها عن بعض. إن دعاة الديمقراطية الصادقين فى العالم العربى وتركيا وإيران والمنطقة كلها لا يزالون قلة فى المجتمع، لكنهم قوة فى المجتمع، والمسيرة التاريخية للبشرية تجرى فى صالحهم. ومن المؤكد إن النظام الديمقراطى الذى خطا أولى خطواته فى بعض الدول العربية كالأردن ومصر والمغرب وغيرها وسيسير نحو التكامل، وإن الحالة الديمقراطية فى بلدان مثل العراق هى حالة وقتية ولن تستمر طويلاً، وهذا ما يستلزم على القوى العربية والكردية والتركية والفارسية إيجاد تنسيق منظم بهدف الوصول إلى مقاومة مشتركة للدكتاتورية وحل المشكلة الكردية على أسس ديمقراطية، ومن أجل إشاعة السلم والرخاء والعلاقة الأخوية بين هذه الشعوب.

فى الختام أؤكد أننا الديمقراطيون فى كردستان العراق لا نضمر أى عداء للعرب ولا للترك ولا للفرس ولا لأى شعب آخر. بل نعترف بما لهم من حقوق ومصالح ونطلب منهم الاعتراف بما لشعبنا الكردى من حقوق مشروعة إلى حد تقرير المصير للشعب الكردى، وترك الشعب الكردى ليقرر عبر الطرق السلمية والحضارية والديمقراطية شكل العلاقة مع الشعب العربى فى العراق أو فى تركيا أو إيران أو سوريا، ولكى يترك عملنا فى هذه القاعة أثراً أقترح تشكيل أمانة لتسوية الصراع العربى الكردى تضم ممثلين عن وزارة الخارجية المصرية ومنظمة التضامن الأفروآسيوية وعن الجانب الكردى وعن المعارضة العراقية.

ثانياً: إصدار نداء من قبل المجتمعين لدعوة الرأى العام العالمى لتأييد الحل السلمى وممارسة الضغوط لتحقيق ذلك، ودعوة الحكومات المعنية فى العراق وإيران وتركيا وسوريا إلى تبنى الحل السياسى السلمى وإلى التفاوض لهذا الغرض مع ممثلى الشعب الكردى.

كلمة الدكتور محمود عثمان
شخصية كردية مستقلة، مقيم فى لندن

أيتها الأخوات.. أيها الأخوة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بداية أشكر لجنة التضامن المصرية على دعوتها لعقد هذا الحوار فى القاهرة برغم كل الضغوطات التى مورست لعدم عقده.

القاهرة عاصمة مصر وأهم مركز عربى إضافة إلى كونها مركزاً عالمياً بارزاً، وأشكر الأستاذ أحمد حمروش لدعوته لى بالحضور.

وحول العلاقات بين العرب والأكراد وإزالة الشوائب التى لحقت بها فى الماضى القريب بسبب ما عانينا نحن فى العراق من قتال ودمار وصراعات كان يمكن تلافيها لو توفرت اللقاءات والفهم المشترك والتعاون على أسس صحيحة.

وفى بحثى أركز على بعض النقاط التى تتعلق بحاضر ومستقبل العلاقة العربية الكردية بعد

مقدمة تاريخية مختصرة جداً، ولكنى سوف أترك المقدمة التاريخية لأن الآخرين تكلموا عنها كثيراً ولا أريد الاستطراد.

إن التآخى العربى الكردى حقيقة تاريخية لها مقوماتها ومعطياتها. والخلاف العربى الكردى واستخدام العنف فى هذا الخلاف يتناقض مع جدلية التاريخ ومع العلاقات بين الشعبين. وقد جاءت العلاقات نتيجة لتضحيات جسام على مر التاريخ. وقد وقفنا سوية لرد غزوات السلاجقة الخوارزميين والمغول وغيرهم. وكانت مصالح الشعبين مشتركة إلى حد كبير أثناء الحكم العثمانى والبريطانى والفرنسى وغيرها. وقد لعب الأكراد دوراً كبيراً فى بناء الحضارة الإسلامية والعربية ـ كما أسلف الإخوان الآخرون على مر التاريخ، ونذكر على سبيل المثال أشخاصاً فى مصر وقد تكلموا عنهم. لذلك فإن هذه الروابط المشتركة إضافة للدين كشفت الأرضية الكافية لتعاون مثمر لا يشوبه الاستعلاء وروح التكبر والانتقاص والرغبة فى الهيمنة والإهانة، وإنما يجب أن يستند على قاعدة أن تريد للشعب الآخر ما تريده لنفسك. وأن تكون الأخوة العربية الكردية بعيدة عن القسر والإبادة.. الأخوة التى هى متعارف عليها بين أهل الأرض وفى قواميس العالم المتحضر.

قال المرحوم عبد الرحمن عزام ـ وهو أول أمين عام للجامعة العربية: إن آمال العرب والعراق خاصة ومستقبل العراق ليس فى التوسع على حساب الكرد، وإنما بالتفاهم واحترام خيار الكرد. والرئيس الراحل جمال عبد الن اصر الذى عمل على إيجاد وفاق عربى كردى فى العراق، وأيد الشعب الكردى فى الحصول على حقوقه ضمن العراق، كتب فى رسالة إلى جمعية الطلبة الأكراد فى أوربا فى ١٥/ ١/ ١٩٥٩م فى رد لها:

إن المشكلة الكردية بحاجة إلى حل. وقد اقترحنا فى السابق ونعيده الآن، لماذا لا يعقد مؤتمر إقليمى حول هذا الموضوع بحضره الدول ذات العلاقة والأكراد فى كل الأجزاء لإيجاد حل سلمى بإشراف الأمم المتحدة. ألم يعقدوا مؤتمرات كثيرة ضد الشعب الكردى؟ ألم يعقدوا معاهدات سعد أباد وبغداد واتفاقية الجزائر وغيرها لمحاصرة واحتواء الشعب الكردى ؟ فليجربوا مؤتمراً واحداً لحل القضية الكردية فى بلدانهم.

عندما أعلنت الفيدرالية من قبل البرلمان الكردستانى فى أكتوبر ١٩٩٢م نظر إليها فى

كثير من الأوساط العربية والإسلامية بشكل سلبي. ناهيك عن إيران وتركيا اللتين حاربتا ضدها وضد هذا الكيان الكردي الإقليمي بشتى الأساليب. وقد ربط البعض هذا الإعلان بالحماية الأمريكية لكردستان وبناء المنطقة الآمنة. والحقيقة إن هذا لا أساس له من الصحة.

ففي الوقت الذي لم تكن فيه منطقتنا آمنة ولا محمية كما يتصور البعض من بعيد، وكانت تعاني وما تزال من مشاكل جغرافية وسياسية واقتصادية لا يراها الآخرون من بعيد فإن الشعب الكردي عاني أيضاً معاناة كثيرة من المجتمع الدولي والقرارات التي أتت بوحي من مصالح أمريكا ودول أخرى، وليس من مصالح الشعب الكردي وخاصة عانينا أكثر في ظل الاقتتال الداخلي في كردستان.

لقد جاءت المطالبة بالفيدرالية كتطور طبيعي للأهداف الكردية وكاستحقاق نضالي مبني على حق شعبنا في تقرير المصير.

لقد وفي الأكراد للعراق بحق المواطنة الكاملة في العهد الملكي ولم يحصلوا عليه، وجوبهنا بموجات من القتال من قبل بغداد والاستعمار الإنكليزي. ورضينا بعد ذلك بالمادة الثالثة من الدستور المؤقت بعد ١٤ تموز في عهد المرحوم عبد الكريم قاسم التي أكدت على شراكة العرب والأكراد في العراق. ولم تنفذ. بل استخدم العنف ضدنا أيضاً. ثم قبلنا بيان اللامركزية في عام ١٩٦٣م ولم ينفذه البعثيون. بل شنوا علينا حرباً ضروساً. وبعد هذا بيان ١٩٦٤م مع المرحوم عبد السلام محمد عارف، ثم بيان ٢٩ حزيران مع عبد الرحمن محمد عارف والمرحوم عبد الرحمن البزاز، ولم ينفذ أيضاً كما يجب.

وعشنا موجات جديدة من القتال المؤسف.. وبعد هذا في سنة ١٩٧٠م وبعد مفاوضات أبرمت اتفاقية آذار بين الكرد وبغداد، وكان إنجازاً كبيراً لاعترافه بحق الأكراد في الحكم الذاتي.. وهذه الاتفاقية لم تنفذ مع الأسف الشديد، ورجعنا إلى موجات تالية من القتال في ١٩٧٤م أعقبتها اتفاقية الجزائر بين حكم بغداد وحكم الشاة لمحاصرة القضية الكردية. وفي السبعينيات والثمانينيات بل وحتى في مفاوضات عام ١٩٩١م بعد تأسيس المنطقة الآمنة لم تطالب الجبهة الكردستانية بأكثر من الحكم الذاتي بالرغم من كل تلك

المآسى. إلا أن الذى لمسناه فى ۱۹۹۱م كان تراجع الحكم البعثى الواضح عما وافقوا عليه فى اتفاقية عام ۱۹۷۰ من بنود علنية وسرية، وخاصة فيما يتعلق بتحديد المنطقة الكردية ومسألة الأمن والمخابرات فى كردستان ومسح الهوية القومية والعمل داخل القوات المسلحة للكرد، وأية خطوة ولو كانت صغيرة نحو الانفتاح الديمقراطى فى العراق. كما أنهم لم يوافقوا على صلاحيات تشريعية لمجلس كردستان الإقليمى، ولا على مشاركة الكرد فى القيادة الحقيقية لصنع القرار وليس الوزارة. والأكثر من ذلك أنهم كانوا يطالبوننا علناً بالتقليل من مطالبنا عام ۱۹۹۱م لأنهم عانوا من حربين ومن مؤامرات على سلطتهم، علماً أن الحربين جاءتا بسبب سياساتهم بشكل عام، كما هى حروبهم فى كردستان واستخدامهم للسلاح الكيماوى ضدنا، وكذلك عمليات التعريب والتبعيث والتهجير القسرى، وعمليات الأنفال التى دفنوا فيها ۱۸۰ألف كردى أحياء لا نعرف أين هى قبورهم لحد الآن.

أى أنهم كانوا يطلبون منا نحن الضحية أن ندفع ضريبة ما قاموا به. وقد أدى ذلك إلى عدم الاتفاق بيننا عام ۱۹۹۱م وليس كما يقولون لم يتفق الكرد بدفع أمريكا أو غيرها. علماً بأن القيادة الكردية كانت تتحلى بمرونة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ المفاوضات.

بعد كل هذه التطورات قرر البرلمان الكردستانى تحديد الفيدرالية ـ أى جاء بعد كل هذه التطورات. بالإضافة إلى ذلك نجد فى الفيدرالية ضمانات لا نجدها فى الحكم الذاتى. خاصة ونحن بحاجة إلى هذه الضمانات مع سلطة لا تؤمن إلا بالقوة والقهر مع الأسف الشديد. إننى أتحدث عن هذه الظروف لتجاربى العملية فيها، وقد كنت فى كل الجولات التفاوضية مع الحكومات العراقية المتعاقبة تقريباً وخاصة الحكم الحالى. وقد ترأست الوفد الكردى عام ۱۹۷۰م للمفاوضات. إن عقلية وسياسات الحكم لم تتبدل لحد الآن مع الأسف. وهذا ما نلمسه لحد اليوم ونلمسه بشكل أفضل خلال ما قاموا به فى السنوات الماضية.

إننى شخصياً وبالرغم من إيمانى بأن المشاكل يجب حلها بالحوار كلما كان ذلك ممكناً، ولكننى لا أعتقد بجدوى حوارات تجرى مع السلطة من قبل فئة واحدة وبشكل ثنائى.

فهـذه الحوارات لم تنجز لحد الآن شيئاً. إن الحوار وحل المشاكل بالطرق السلمية مفيد دوماً وحتى مع السلطة الحالية برغم كل التجارب. ولكن علينا نحن الأكراد أن نكون موحدين فى هذا الحوار ونحل مشاكلنا بيننا. ويجب أن يرتكز الحوار على قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ بحضور طرف ثالث كما هو متبع فى حل مشاكل جميع دول العالم الداخلية والخارجية. حيث أثبتت التجارب عدم نجاح أى حوار ثنائى مع السلطة. خاصة إذا جرى فى نطاق ضيق أو وراء الكواليس. كما أن التجارب علمتنا أيضاً أنه بدون الانفتاح ووجود قدر من الديمقراطية فى العراق لا يمكن حل القضية الكردية سلمياً كما يجب.. ومرة أخرى أقول: لماذا لا تكون القاهرة هى المكان الذى يجرى فيه هكذا حوار ؟ ولكن هل تقبل السلطة هذا ؟ لا أعتقد فانظروا أيها الأخوة إلى رد فعلهم إزاء هذه الندوة المتواضعة التى تستهدف خدمة العراق والأخوة العربية الكردية ووحدة العراق. ورد فعلهم هذا يدل على مستوى تفكيرهم. ثم ألم تسمعوا كيف قال طارق عزيز رئيس دبلوماسيتهم مرات وعلى شاشات التلفزة منذ أشهر فقط أنهم لم يستخدموا السلاح الكيماوى فى حلبجة، وهذا كمن يقول إن الكرة الأرضية لا تدور.

أود هنا أن أشير إلى أننا فى الجانب الكردى لا ولن نبرئ أنفسنا من أخطاء فى التقدير والمراهنات. ودفعنا ضرائب باهظة. إلا أن الجانب الحكومى يتحمل مسئولية أكبر فى الموضوع.

أيتها الأخوات وأيها الأخوة.. لقد ميزنا دوماً وسوف نميز دائماً بين العراق بلداً وشعباً وبين الحكم. فنحن عراقيون ونريد كل الخير لبلادنا ونطالب دوماً برفع الحصار عنا. كما نفهم فى أحيان كثيرة إهمال المجتمع الدولى بقيادة أمريكا لقضية شعب العراق ومعاناة هذا الشعب بعربه وأكراده وأقلياته. بل ونفاق هذا المجتمع فى هذا المجال، وتأكيده فقط على تدمير الأسلحة بقرارات الأمم المتحدة وعدم الاهتمام بقرار ٦٨٨ ولا بمقترحات فاندر شتويل حول حقوق الإنسان التى تنتهك فى بلادنا على أوسع نطاق. إضافة إلى فرض كل هذه العقوبات على شعبنا وأخذه بجريرة ما قام به الحكم دون استشارة الشعب. وبهذا أعنى أننا كأكراد لا ننسى العراق وشعبه، ونريد له دوماً كل الخير والتقدم، ولسنا من النوع

الذى يسمح باستغلاله على الدوام ضد مصالح بلاده إذا توفر لنا السلام والحرية والكرامة فيها. فى الختام أشكر الإخوان الذين ساهموا فى عقد هذه الندوة.

وآمل أن تكون هذه الندوة حلقة من حلقات أخرى تستمر لإشباع هذا الموضوع الحيوى بحثاً ونقاشاً بما فيه خير العرب وإخوتهم الكرد، وتعاونهم من كل الوجوه لتحقيق أهدافهم المشروعة. وشكراً لاستماعكم.

الدكتور جليل العطية
شخصية عربية عراقية، مقيم فى باريس

على أعتاب القرن الحادى والعشرين تبدو كلمة الحوار مفتاحا لاقتحام العصر الجديد. والحوار العربى-الكردى الذى تحتضنه مصر والعروبة هو جزء من الصحوة الحضارية التى نقدمها لعالمنا الذى يعيش مرحلة العولمة، هذه الكلمة التى تعنى أساساً تحويل العالم إلى مكان واحد ذى قطب واحد. وتعنى أكثر من هذا: معاقبة الشعوب بحجة خلع أنياب حكامها الخارجين على بيت الطاعة.

لم تعد القضية الكردية ـ كما كانت أيام الحرب الباردة ـ شأناً داخلياً لا يحق لأحد مناقشته، بل أضحت واحدة من البؤر الدولية الساخنة. فالشعب الكردى يعيش فى إقليم متميز جغرافياً وإثنياً، غير أنه مجزأ بين ثلاث دول أساسية هى إيران والعراق وتركيا. يتمركز أكراد العراق فى المحافظات الشمالية: السليمانية وأربيل ودهوك، وبنسبة أقل ربما فى كركوك، وينتشر الأكراد فى العديد من المحافظات الوسطى والجنوبية.

ويقدر عدد أكراد العراق ما بين ثلاثة إلى أربعة ملايين، ويدين أغلبهم بالدين الإسلامى وأكثرهم من طائفة السنة الشافعية. ويرى (مينورسكى) أن الأكراد اعتنقوا المسيحية قبل ظهور الإسلام وانتشاره بينهم، غير أن هناك من يعتقد أنهم انتقلوا من الديانات القديمة (المانوية والزرادشتية) التى كانت سائدة فى المنطقة إلى الإسلام من دون المرور بالمسيحية.

يعيش الأكراد فى مجتمع متجانس منذ ألوف السنين، ومن حسن التوفيق أن كردستان

نجت من الغزوات الاكتساحية التى شهدها وادى الرافدين على مر الزمن.

ومن حيث التطور الاقتصادى حافظت على مستويات متقاربة منذ العصور الإسلامية فلم تشهد قفزات أو انهيارات-إلا فى مواقع محددة كانت تمارس ازدهاراً مؤقتاً على أثر قيام إمارة قومية ثم تدهور الإمارة. ورغم وجود أشكال من الملكيات الكبيرة فإن الإقطاع لم يتبلور كنظام سائد فى كردستان. بينما حافظت الروح العشائرية ضمن تقاليد سكان الجبال على مكانتها حتى اليوم.

يتميز الكردى-العراقى بالعفوية والصبر، وهى مزايا فرضتها عليه جغرافية بلاده، كما يحتفظ بنزعة استقلالية ناشئة من عدم خضوع كردستان لحكم مركزى مطلق متسلط بفضل تضاريسها الشديدة التعقيد.

ومن هنا يلاحظ علماء الاجتماع، أن المواطن الكردى لا تحكمه عقدة الخوف من السلطة، والكردى العراقى بقدر اعتزازه بقوميته، عميق الاعتزاز بعراقيته.

لقد دعا د. على الوردى-المفكر الاجتماعى البارز- الأكراد إلى دراسة مجتمعهم بعمق، وأعرب عن أسفه لعدم قدرته على القيام بهذه المهمة بنفسه لكونه يجهل اللغة الكردية ـ كما أخبرنى هو بنفسه، مستغرباً عدم تدريسها فى المدارس والمعاهد العراقية كافة كلغة ثانية إلى جانب العربية.

شارك الكرد فى كفاح الشعب العراقى من أجل الاستقلال والحرية. غير أن الحكومات المتعاقبة أهملت إقليم كردستان بشكل مخيف، وتحول هذا الإقليم إلى منفى لمن ينال غضب الحكومات المتلاحقة، ورغم كل هذا يعد العراق أول بلد يعترف بالحقوق القومية والثقافية للشعب الكردى، وذلك عندما قرر دستور العراق المؤقت الصادر فى تموز/ يوليو ١٩٥٨م: (أن الكيان العراقى يعتبر العرب والأكراد شركاء فى هذا الوطن.. ويقر الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية).

على أن المؤسف أن هذا النص الدستورى الصريح لم يجد طريقه إلى التنفيذ الحقيقى وأشعلت الانتفاضات، وانطلقت الحملات العسكرية الوحشية لتدمر إقليم كردستان وتعيث بشعبه الوديع المسالم، حتى إذا أطل ربيع ١٩٧٠م مبشراً بإعلان الحكم الذاتى.

انتعشت الآمال ببدء عهد جديد للسلم الاجتماعي وللوحدة الوطنية العراقية.

هنا أفتح قوسين صغيرين لأقول: أن برامج ومنطلقات معظم الأحزاب والتنظيمات السياسية القومية العربية تخلو من تشخيص واضح الملامح لقضية القومية الكردية وقضايا الأقليات في العراق، فهي تعمم وتغمز بعض القيادات الكردية التي تتصل بالقوى الاستعمارية أو الصهيونية دون محاولة معرفة أسباب هذه الاتصالات المرفوضة والمدانة من قبل قوى التقدم والسلم.

أما التيار الإسلامي فإن له نظرية شبه غامضة، لأنها تكتفي بالعموميات التي تدعو إلى المساواة وفق المبادئ الإسلامية. التي تؤكد عدم وجود فوارق بين العرب والأعاجم إلا بالتقوى وطاعة الله، في حين حدد التيار الماركسي والشيوعي موقفه الجريء من القضية الكردية في وقت مبكر على أساس تقرير المصير وهو ما جعل البعض يتهمون قيادة الحزب الشيوعي العراقي بأنها خاضعة لسيطرة الأكراد الذين يشكلون نسبة عالية في لجنتها المركزية ومكتبها السياسي. وبالعودة إلى النقطة الأساسية فيما تقدم، نقول أن الحكومة العراقية التي تسلمت السلطة في العام ١٩٦٨م شرعت نصوصاً لتنفيذ نظام الحكم الذاتي، غير أن هذه النصوص لم تنفذ كاملة. فحق الكرد من ناحية تحديد الحدود الإقليمية لمنطقة كردستان جاء مخالفاً لكل الحقائق العلمية. أما حقهم في اللغة فمبتر سواء في مجال التعليم أو القضاء أو غيرهما. وقد أسست الحكومة العراقية مجمعاً علمياً كردياً، ثم تراجعت عنه، وأنشأت جامعة السليمانية في إقليم كردستان ثم نقلتها إلى أربيل وهكذا انكمش استعمال اللغة الكردية في العديد من الدوائر. أما من حيث هيئات الحكم الذاتي فإن اختصاصاتها لا ترقى إلى ما تباشرها أصغر هيئة محلية من وحدات الحكم المحلي في مصر.

يرى بعض الباحثين الأكراد أن (الحكم الذاتي) لا يمثل نظاماً قانونياً صالحاً كأساس لحل المشكلة القومية ومشكلة الجماعات المتباينة في الدولة الواحدة لما فيه من عدم مساواة بين الحقوق والالتزامات المتعلقة بعنصر السلطة السياسية في الدولة وأثر انتفاضة آذار/ مارس ١٩٩١م التي أعقبت انسحاب الجيش العراقي من الكويت، وإعلان وقف

إطلاق النار إثر اتفاق (صفوان) جرت بين الحكومة العراقية الحاضرة والقيادة الكردية مباحثات من أجل تطبيق الحكم الذاتى فى إقليم كردستان وفقاً لروح القانون الصادر سنة ١٩٧٤م.

وقد بدا تماماً أن الاضطرابات والقلق كان يسود الطرفين. فالأكراد الذين هزتهم مأساة حلبجة ١٩٨٨م التى راح ضحيتها بضعة آلاف من المواطنين بالسلاح الكيماوى وأرعبتهم عمليات الأنفال والتغير الديموغرافى لمدن وقصبات إقليم كردستان، وإزالة معالم قرى ومدن وقصبات كردية كثيرة، تراوحت طلباتهم بين:

١- حكم ذاتى جذرى يعالج سلبيات وأخطاء قانون ١٩٧٤م.

٢- طرح مشروع للفيدرالية أو الكونفيدرالية.

٣- طرح مشروع تقرير المصير، ولقد عرضه بعض القادة.

هنا لا بد من إنارة المقصود بهذه المصطلحات..

أعنى: الفيدرالية والكونفيدرالية وحق تقرير المصير.

يقول علماء القانون أن (الفيدرالية هى اتحاد بين دولتين أو أكثر، أو انضمام مجموعة من الدول فى اتحاد فيدرالى تتخلى فيه الدول المنضوية إلى الاتحاد عن جزء من سيادتها واستقلالها لصالح سلطة عليا، تدير القضايا الاستراتيجية كالدفاع "القوات المسلحة" و "الشئون الخارجية-التمثيل الدبلوماسى" وميزانية الدولة وتترك الشئون الأخرى للدول المنضوية فى الاتحاد لإدارة شئونها من قبل الحكومات المحلية التى تتمتع باستقلالها عن السلطة العليا).

الشكل الآخر للفيدرالية يتألف إثر تخلى السلطة المركزية داخل دولة معينة، خصوصاً لبلد متعدد القوميات أو متلون التراكيب والتشكيلات التاريخية والإدارية عن جزء من صلاحياتها لصالح الحكومات المحلية التى تربط السلطة "الفيدرالية" العليا بعلاقات محددة حسب الدستور.

بقيام الفيدرالية الذى ينجم عن اتحاد دول أو منح صلاحيات دول مركزية لحكومات محلية، وقيام اتحاد مكون من دول أو كيانات سياسية أو قومية، تنبثق دولة جديدة ذات

سيادة تضم فى ثناياها مجموعة من الدول تحتفظ بحكوماتها الخاصة، يحدد العلاقة بينها دستور الدولة الاتحادية، وتمثل الحكومة العليا أو السلطة العليا فى الدولة الفيدرالية مختلف الدول المنضمة إلى الاتحاد الفيدرالى.

ويشتمل الدستور "الفيدرالى" عادة على طرق ممارسة الحكومة العليا لسلطاتها وعلى الميادين التى تتمتع فيها بالصلاحيات.

من أوضح الأمثلة على النظام الفيدرالى:

- الولايات المتحدة التى تتكون من (٥١) ولاية، تتمتع الولايات بصلاحيات واسعة، والملاحظ أن صلاحية الولايات فى الولايات المتحدة حسب ما ينص عليه دستور البلدان (أستراليا، فنزويلا، المكسيك، الأرجنتين).

وقد عقدت تشيكوسلوفاكيا اتحاداً فيدرالياً بين التشيك والسلوفاك بعد حوادث ١٩٦٨م وذلك ضمن إطار الدستور الجديد الذى تم تشريعه فى محاولة لمعالجة مشكلة القوميات والحكم.

- يمكن القول أن (الاتحاد التشيكوسلوفاكى) سابقاً يمثل الشكل الثانى من أشكال الفيدرالية، إذ جرى التخلى عن بعض صلاحيات الدولة المركزية إلى الحكومتين المحليتين التشيكية والسلوفاكية: فى حين اختصت السلطة العليا للدولة الاتحادية بالدفاع والأمن الخارجى والعلاقات ا لدولية وشئون الميزانية العامة.

اخيراً:

- الآن وفى ظل الو ضع اللاطبيعى المتسم بالترقب والحذر والقلق والإحباط الذى يمر به إقليم كردستان، والذى يعبث به الجار الشمالى ويغتصبه ويمزق بنيته التحتية الهشة كل يوم مما يحرج الجار الشرقى الذى يعانى هو الآخر من مشكلة أكراده. فيسعى هو الآخر لدخول الحلبة!.

- الآن والشعب العراقى فى الأجزاء الأخرى من أرض الرافدين -مهد الإنسانية ومنبع

الأبجدية- خضع لحصار شرس، حطم العراق والعراقيين، وأتى على مئات الألوف من الأطفال والشيوخ والنساء بسبب نقص الدواء وسوء التغذية والإحباط واليأس النفسي اللذين يسببهما انعدام الحريات العامة وتواصل انتهاكات حقوق الإنسان وافتقار القطر إلى مؤسسات دستورية شرعية.

ماهي آفاق المستقبل؟

أي غد للأجيال العراقية من عرب وكرد وتركمان وآشوريين ويزيديين وصابئة وأقليات أخرى ؟

وما المطلوب لتثبيت كيان القطر العراقي بحدوده الجغرافية المعروفة غير القابلة للمساومة أو الثلم أو الابتزاز..

- الآن وقد أضحى جلياً أن الاستقرار للعراق وللمنطقة لا يتم إلا بمنح الشعب الكردي حقوقه القومية والثقافية بشكل حاسم واستراتيجي يضع حداً لآلامه وأحزانه التي طالت ويعوضه عما خسره في: حكم ذاتي، فيدرالية، كونفيدرالية أو أبعد أو أقل ؟!.

قبل أن نؤكد أهمية هذه الأمور، لا بد من التفكير بحقائق ليست خافية، وهي أن الشعب العراقي اليوم غائب، مغيب، محبط، وسبب ذلك مؤامرة احتلال الكويت وما بعدها وما قبلها وما تبع ذلك من حظر فظيع مفروض عليه. وإذا أضفنا إلى ذلك ما ذكرنا من انعدام الديمقراطية والمؤسسات الدستورية، فمن المستحيل على المواطن العراقي إبداء الرأي في هذه القضايا الكبرى المصيرية. هذا المواطن الذي يعجز عن توفير قرص الخبز ويجد صعوبة في توفير ثمن الدواء أو الاطلاع على كتاب أو مطبوع (والجديد غير متوفر في المكتبات بسبب العقوبات الأمنية المفروضة). هذا المواطن لن يتمكن من التعبير عن وجهة نظره إلا إذا أصبح سيداً في بلده، مشاركاً في صناعة القرار السياسي. وهذه المعجزة لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل عراق ديمقراطي، تعددي، دستوري.

وعوداً على بدء، أقول إن الحوار الحضاري المنفتح، البعيد عن التعصب العرقي أو

المذهبي، هو سبيلنا لبناء عراق ديمقراطي موحد، يكون ظهيراً قوياً للأمة العربية والعالم الإسلامي.

فليكن هذا الملتقى الحاشد نقطة أمل جديدة لمواطنينا الذين يلاحظون عبر القنوات الفضائية ووسائل الإعلام المختلفة كيف توحدت شعوب القارة الأوروبية، دون أن تؤثر هذه الوحدة على الحقائق العرقية والأثنية لشعوبها..

لينطلق الحوار الكردي-الكردي أولاً

وليثنّ بحوار عراقي-كردي

فلنجعل الحوار أساساً لحل كل مشكلاتنا من أجل غد أفضل لأطفال العراق.. والأجيال الآتية.

جلسة العمل الثانية

كردستان العراق الحاضر والمستقبل فى إطار وحدة العراق

رئيس الجلسة:

السفير / أحمد توفيق خليل

مندوب مصر الدائم الأسبق بالأمم المتحدة

السيد / سامى عبد الرحمن

رئيس وفد الحزب الديمقراطى الكردستانى

الدكتور صلاح الدين الحفيد
عميد كلية التجارة بالسليمانية. كردستان العراق

هذه المداخلة تتطرق إلى الظلم والقهر الاقتصادى اللذين يتعرض لهما الشعب الكردى منذ إنشاء الدولة العراقية عام ١٩٢١م. ففى البداية لا بد أن أتطرق إلى جانب سياسى هام وهو أن الشعب الكردى فى ا لعراق قد قام بتأسيس كيان له بعد الحرب العالمية الأولى وقبل إنشاء الدولة العراقية. حيث بعث الشيخ محمود الحفيد بوفد إلى كفرى فى خريف عام ١٩١٨م أى فى الشهر العاشر حيث وصل زحف الجيش البريطانى إلى كفرى بعد احتلال بغداد. ففى رسالة موجهة من الشيخ محمود إلى قيادة الجيش البريطانى، يطلب فيها الشيخ تكوين دولة كردية تحت إشراف وانتداب بريطانيا ويرحب بالجيش البريطانى بهذا الصدد، فبعد مداولات قائد الجيش البريطانى مع المندوب السامى فى بغداد، أمر المندوب السامى البريطانى قائد الجيش بكفرى بالتوجه إلى الشيخ محمود فى السليمان ية وتبليغه بموافقة الحكومة البريطانية على تكوين كيان سياسى للكرد فى ولاية الموصل العثمانية (أى إقليم كردستان) الحالى. فوصل الوفد البريطانى في أواسط الشهر العاشر فى عام ١٩١٨م بقيادة ميجُر نوئيل، وفى صبيحة اليوم التالى لوصوله اجتمع مع رؤساء ووجهاء الأكراد فى المنطقة وألقى خطبة باللغة الفارسية التى كان يجيدها وأعلن باسم الحكومة البريطانية قيام كيان سياسى كردى بزعامة الشيخ محمود وبعد أيام أى فى ٢/ ١١/ ١٩١٨م وصل المندوب السامى (السيد ولسُن) بالطيارة من بغداد إلى السليمانية وأمام رؤساء العشائر ووجهاء المدينة أكد مو اف قته على تكوين كيان سياسى (حكومة الشيخ محمود) حيث أعلن شفهياً حدود تلك الحكومة من جلولاء وخانقين إلى الزاب الأعلى والأراضى المحيطة بها. ولكن الأحداث الدولية التى حدثت بعد ذلك وخاصة إنشاء الدولة البلشفية عام ١٩١٧م فى روسيا، وفضح هذه الدولة لمعاهدة (سايسبيكو) ومستجدات أخرى، غيرت بريطانيا سياستها تجاه الحكومة الكردية الفتية وحاولت بكل السبل القضاء على آمال الأكراد فى الاستقلال وسعت إلى إلحاق إقليم كردستان بالعراق،

وهكذا قضت على حكومة الشيخ محمود بالقوة، وتم أسره ونفيه إلى هندستان لمدة ثلاث سنوات، وحتى بعد إرجاعه من الهند إلى كردستان عام ١٩٢٢م وتشكيل الحكومة الكردية الثانية له، لم تجد نفعاً. ففى عام ١٩٢٥م تم رسمياً إلحاق إقليم كردستان بالعراق تحت شروط. وهى احترام إرادة الشعب الكردى والموافقة على تكوين حكومة ضمن العراق، ويسمح للشعب الكردى باستغلال ثرواته، وإدارة شئو ن نفسه ضمن الكيان العراقى.

ولكن الحكومات العراقية المتابعة لم تحترم تلك الشروط والمواثيق، بل العكس اتبعت سياسة شوفينية وقمعية ضد الشعب الكردى.

ففى غياب الديمقراطية والحوار الجاد لم يكن بإمكان الشعب الكردى المشاركة فى صنع القرار السياسى والاقتصادى، لذا فالسياسة التميزية من الناحية الاقتصادية هى التى اتبعت ضدهم منذ إنشاء الدولة العراقية، ولاحظت وأدركت الحكومة العراقية منذ إنشائها الأهمية الاقتصادية لإقليم كردستان. حيث أكد الملك فيصل الأول وحكومته باستمرار بأن إقليم كردستان بالنسبة للعراق كالرأس بالنسبة للجسد. ومع ذلك لم يحصل الشعب الكردى طيلة هذه الفترة إلا على الظلم والقهر الاقتصادى والمتمثلين فيما يلى:

١- حسب الإحصائيات والبيانات المتاحة حول الاستثمارات والبرامج التنموية، بلغ نصيب المنطقة الكردية منها أقل من (١٠٪) بالرغم من أن المنطقة تساهم بنحو ثلث إنتاج النفط المستخرج فى العراق، حيث بلغ إنتاج نفط كركوك/ كردستان فى الثمانينيات حوالى (١,٤) مليون برميل يومياً.

٢- نتيجة لهذه السياسة الاقتصادية التميزية، لايوجد برنامج تنموى خاص بالمنطقة وما تم إنجازه من هذه الاستثمارات، عبارة عن مشاريع اقتصادية محدودة، تعد بأصابع اليد، فهى عبارة عن مشروع واحد للأسمنت ومعملين لإنتاج السكائر ومعمل لتعبئة المياة المعدنية، ومعملين للنسيج والألبسة الجاهزة، فى الوقت الذى تزخر فيه المنطقة بموارد اقتصادية متنوعة لإنشاء صناعات ومشاريع اقتصادية عديدة.

٣- حرمت المنطقة من استعمال مصادر المياه المتوفرة لتطوير وتحسين الزراعة وتحديثها،

حيث تبلغ مساحة الأراضى الصالحة للزراعة نحو (٨) ملايين دونم. (٩٠٪) من هذه المساحات أراضى ديمية، فإنتاجية الدونم الواحد من الحنطة والشعير فى أفضل الأراضى الديمية لا تتجاوز (٢٥٠) كغم، فى حين فى الأراضى الإروائية أى السيحية تزيد إنتاجية الدونم عن (١٠٠٠) كغم وحسب قوانين الرى العراقية، يعتبر استعمال المياه من صلاحيات الحكومة المركزية، حيث ليس بإمكان الأكراد استعمال وإنشاء شبكات الرى واستعمال المياه الموجودة بكثرة فى إقليم كردستان لزيادة رقعة مساحة الأراضى الزراعية، لأنه بدون المياه لا يمكن أن تنهض الزراعة وتساهم فى التقدم الاقتصادى. لذا فالزراعة فى إقليم كردستان ظلت بدائية. (علماً بأن الدجلة وروافدها تمر بكردستان العراق أولاً).

٤- كما أن السياسة التمييزية لم تكتف بهذا القدر من الحرمان، بل عمدت إلى تدمير البنية التحتية للاقتصاد الكردستانى، وذلك عن طريق تدمير (٤٠٠٠) قرية و(٩) أقضية و (٣٠) ناحية. إذ بلغ مجموع المبانى المدمرة نحو (١٣٤٦٧٥) مبنى، علما بأن هذه المبانى إضافة إلى الأبنية السكنية، عبارة عن أبنية ومبانى المجتمع المدنى كالمدارس والمعاهد والمستشفيات والمساجد والمراكز الأثرية والثقافية، فضلاً عن مشاريع الإنتاج الحيوانى والبستنة. كل ذلك حسب الإحصائيات والبيانات التى تركتها الحكومة العراقية بعد سحبها الإدارات فى المنطقة خريف عام ١٩٩١م.

ففى ظل هذه الأجواء يشعر الإنسان الكردى بالظلم والقهر الاقتصادى والاجتماعى. فإعادة بناء المنطقة اقتصادياً، سوف تؤدى إلى الازدهار والنمو الاقتصادى ليس فقط لإقليم كردستان، وإنما لعموم اقتصاد العراق نظراً لتوفر الموارد الاقتصادية المتنوعة فى إقليم كردستان، فا لمنفعة والنمو الاقتصادى بعد ازدهار الإقليم يعودان للشعب العراقى بعربه وأكراده.

كلمة الدكتور عز الدين مصطفى رسول
أستاذ جامعى كردى عراقى

لا أريد إعادة شيء مما قيل عن الحوادث والأفكار والأشخاص، بل أريد أن أضيف شيئاً إلى ما لم يقله الآخرون من باب الاستدراك.

أقول إن حقوق أى شعب منوطة بالشعب ذاته، أى أن الشعب الكردى هو الذى يختار علاقاته وشكلها مع الآخرين، ونحن قد اخترنا فى برلمان كردستان بالإجماع صيغة الفيدرالية، وأن أى تراجع عنها أو تطوير لها والسير بها للأمام منوط بالشعب الكردى وبرلمانه.

وعن العلاقة بين الشعبين أقول: لم نكن -تاريخياً- فى خندقين متقابلين فى يوم ما، إلى السنوات الأخيرة حيث فرض علينا الاقتتال. نعم اشتركنا فى حركات ضد الخلافة العباسية، ولكن هذه الحركات كانت حركات طبقية اشترك فيها العرب وكانوا فى المقدمة فيها، وهى حركات نعتز بها ويعتز بها اليسار العربى قبلنا -وعن إسهاماتنا فى العمل من أجل العرب ومن أجل فلسطين بالذات (تحدث إخوان عن الشعر والشعراء)- ولى أن أضيف أن الفرق الأولى للمقاومة الفلسطينية المسلحة نظمها الشهيد إحسان كم الماز فى صفد عام ١٩٤٨م (وهو كردى من سوريا).

قدمت إسهامات كبيرة للمسيرة العربية فى حقول كثيرة -ففى حقل الحضارة، ألم نبن بغداد مع العرب معاً، فأبو مسلم الخرسانى كان داعية عباسياً وأسهم فى إنشاء الدولة، وعند قتله على يد المنصور قال عنه أحد شعراء الخلافة:

أفى دولة المنصور حاولت غدره ... ألا إن أهل الغدر آباؤك الكرد

ولم يكن أبو مسلم غادراً، بل كان مغدوراً.

تحدث الإخوان عن صلاح الدين، ونحن مازلنا نعتبر صلاح الدين رمزاً ومجداً شامخاً، وهو لم يكن بطل قتال فقط، بل إن آثاره فى القاهرة (من مساجد ومدارس ومستشفيات) تشهد على إسهامه الحضارى.

نحن لم نكن نرغب فى سفك الدماء أبداً، ودليلى على ذلك هو أن الدم الكردى لم يسفك إلا على أرض كردية، واندمج الدم الكردى بتراب (الأرض الأم) وجبال كردستان دفاعاً عن النفس. كنا فى إذاعة الثورة فى الستينيات وكلما قلنا ثورتنا المجيدة بعث إلينا المرحوم البارزانى من يؤكد على أن نقول ثورتنا الدفاعية، ولم نخرج من كردستان إلا مع جيش صلاح الدين دفاعاً عن الشرق كله.

أعود إلى ميادين أخرى: ففى حقل الفكر والثقافة -لا أتكلم عن أسماء قدمت خدمات للعرب، فذكرهم من سبقونى مع اعتزازنا بهذه الأسماء، بل أتحدث عن إنجازات كبيرة قدمناها.

فعندما نتحدث عن علم النقد الأدبى ونتنقل فى الكتب المنهجية من النقد اليونانى إلى النقد الأدبى عند العرب -وما أسميه بالنقد الأدبى العربى لغة والإسلامى روحاً- وأقول باعتزاز إن هذا العلم أنجز على يد علماء كرد: الجرجانيون (عبد القاهر وعبد العزيز وعبد القادر)، الآمدى -صاحب الموازنة بين الطائيين- ، الدينورى (بل الدينوريون فى المجالات الفكرية جميعها).

كما نعتز فى هذا المجال الفكرى بإنجازاتنا الأخرى، قاسم أمين وتحرير المرأة، عبد الرحمن الكواكبى وطبائع الاستبداد، خير الدين الزركلى (بل الزركليان وقاموس الإعلام)، محمد كرد على وخطط الشام.

وعندما نتحدث عن الشعر العربى وعن التجديد وحلقات التجديد نذكر من الكرد - العقاد، شوقى، الزهاوى، الرصافى.

أما التجديد فى الشعر العربى الحديث فيعطينا الاعتزاز بأسماء بارزة -عبد الوهاب البياتى- وهو من أم كرديه وبلند الحيدرى وحسين مردان.

وفى حقل التاريخ عرفنا ابن خلكان ووفيات الأعيان وأبناء الأثير الثلاثة، وفى مجال الفكر لنذكر الباقلانى أيضاً وأذكر الإمام ابن تيمية.

وفى مجال التصوف أذكر الرائدين المؤسسين عبد القادر الطيلانى - من طيلان غرب ومولانا خالد النقشبندى.

ولى فى هذا المجال أن أقول أيضاً - عندما أصيبت اللغة العربية بعد غزو المغول بالانكفاء والتأقلم اللهجوى، جاء الكردى ابن صيقل الجزرى فى مقاماته ليعلن أن اللغة العربية مازالت بخير.

تحدث الإخوان عما قدمته القاهرة أو ما قُدم فى القاهرة للكرد، وأضيف إلى ذلك أن أول مطبعة تحمل اسم "كردستان" نصبت فى القاهرة بجوار الأزهر، وفيها طبع فرج الله زكى الكردى كتباً كردية وعربية وقام السيد محيى الدين صبرى النعيمى الكانيمشكانى بطبع مخطوطات لامعة. وفى القاهرة وبعيداً عن الرقابة العراقية طبع كتاب (نضال الأكراد) باسم "محمد شيرزاد" وهو اسم مستعار للمرحوم زيد أحمد عثمان -والكتاب مطبوع فى العام ١٩٤٦م.

ثم كانت القاهرة مركز النشاطات السياسية والفكرية والأدبية لشخصية كردية بارزة هو الأستاذ محمد على عونى (السوركى) ومركز النشاط السياسى للمرحوم محمد حلمى.

نحن فى كردستان نعيش مع مصر أو فى مصر ليلاً ونهاراً عبر الشاشة الصغيرة. وهناك فنانون بارزون يتحدث المواطن الكردى البسيط عن كرديتهم أتحفظ من ذكر أسمائهم لاعتمادى فى ذلك على السماع وليس على التوثيق.

أريد أن أضيف أن للدكتور شاكر خصباك ثلاث دراسات قيمة عن الكرد -وليس دراسة واحدة كما ذكر، وهو عربى شهم من مدينة الحلة الفيحاء فى العراق أرجو وأتمنى أن أراكم فى كردستان ونسمع المزيد عما قدمه العرب للكرد وهذا ليس بقليل.

كلما سمعت مساساً بهذه العلاقات التى تستمر منذ ١٤ قرناً وإساءة لهذه العلاقات المجيدة استشهدت بقول القائل:

كأن لم يكن بين الحجون إلى الصفا   أنيس ولم يسمر بمكة سامر

كلمة السيد / سيد نصار
كاتب وصحفي مصرى
"القضية الكردية أمس واليوم وغداً!"

١ - مشكلة تحت الطلب

القضيــة الكردية هي مشكلة تحت "الطلب" دائمأة! تستدعى لخلق متاعب لدول المنطقة المعنية بالأكراد... وبرغم أن عدد أكراد العراق هم نصف أعدادهم فى إيران وثلث عددهم فى تركيا ولكنها الإرادة الأمريكية تساندها الإرادة البريطانية وبالمخالفة للقانون الدولى تريدها أن تكون بالعراق الآن ولا بأس من التحضير من الآن لتشمل فى مرحلة قريبة أو بعيدة حسب المخطط أو السيناريو الأمريكى المستهدف تحقيقه من خلال "أقنعتها" لإغراق المنطقة فى حروب أهلية لاستضعاف المنطقة واستنزاف مواردها والسيطرة عليها بعد تحويلها إلى "فسيفساء" تصبح إسرائيل بملايينها الخمسة إمبراطورية عظمى كماً وكيفاً..!

والصورة التى نراها الآن فى شمال العراق بين الفصيلين المتصارعين حول من تكون له زعامة كل أكراد الشمال العراقى المتنافس عليه الزعيم العشائرى أبا عن جد مسعود البرازانى والزعيم الماركسى الشيوعى سابقاً جلال الطالبانى إنما هى محاولة لتحقيق هذه الأهداف، وأى محاولة لإنهاء هذا الصراع إنما هو تعطيل لتنفيذ المخطط المقدر تحقيقه. لهذا تأتى المعارضة الساخنة من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا للعراق عند محاولته إطفاء نار الفتنة فوق أرضه وداخل حدوده ـ وهو من حقه قانونا وشرعا ـ ولكنها الإرادة الأمريكية وصواريخها الكروزية التى ضربت بها شعب العراق وفى عاصمته بغداد متحدية بذلك القانون الدولى والأعراف الدولية بحجة حقوق الإنسان الذى لاتعترف به فى فلسطين!.

٢- خلق عشوائيات دولية:

والمأساة أن دول التواجد الكردى وهى إيران وتركيا وأذربيجان وآخرين لا يدركون أن ما يجرى فوق أرض العراق قابل للتطبيق والتحقيق فوق أراضيهم، وأن اختيار العراق الآن وأولاً إنما هو بحكم ظروف ومناخ دولى مُهّد له بحرب الخليج الثانية وفى ظل

"غياب" عربي يستند إلى غريزة الثأر أكثر منها إلى العقل والحكمة. على أن ذلك لا يمكن تعميمه على كل الدول العربية بلا استثناء فقد أدركت مصر اللعبة الدولية كما فهمت مغزاها فكان موقفها المعارض للتدخل في شئون العراق ومحاولة تقسيمه شمالاً أو جنوباً، ومن هنا أيضاً كانت معارضتها لضربة الصواريخ الأمريكية للعراق.

ومع أن المشكلة الكردية هي اليوم القاسم المشترك بين أنظمة مختلفة إلى حد التناحر وأيديولوجيات متنافرة، متفقون إلى حد استحالة التوفيق. ذلك أن المجتمع الدولي مهما اختلفوا وتنافروا متفقون على عدم إقامة دولة كردية... وحتى الغرب نفسه والولايات المتحدة بصفة خاصة ضد هذه الدولة لأنها ضد مصالحها وبعض محالفاتها في المنطقة. وإن كانت مصالحها في خلق ما يمكن تسميته بالعشوائيات الدولية - إن جاز التعبير - بهدف إلى تفريخ مشاكل وبذر صراع بهدف استنزاف موارد المنطقة المادية والمعنوية.

٢ - فتش عن بريطانيا:

عندما نرى سمكتين مختلفتين حول أي شيء... فلتفتش عن بريطانيا... قول مأثور من كثرة ما فعلته بريطانيا وما أصبح معروفاً عنها في خلق بؤر الخلاف بين الدول والشعوب... بريطانيا إذاً وراء أي مشكلة حدودية في العالم، فالمقص الاستعماري البريطاني لم يترك بلداً في العالم إلا وقسمها. فانتقص من هنا وأضاف إلى هناك وبالعكس لإيجاد المبرر لنفسه فيما بعد للتدخل في شئون الأمم الأخرى. وما نراه الآن على مساحة العالم من خلافات في شبه القارة الهندية وفي جنوب شرق آسيا وفي إفريقيا من شمالها إلى جنوبها ومن غربها إلى شرقها هو من صنع المقص الاستعماري الذي عمل قصاً بالنقص أو الإضافة فوق الخارطة السياسية والجغرافية لمعظم دول العالم المتطاحنة أو المختلفة بشأن الحدود الآن فيما بينها أو حتى بمشاكلها القومية الداخلية نتيجة ما تحدثه مشاكل الأقليات وأفضل صورة وأوضح مأساة لهذا ما حدث في منطقتنا الشرق أوسطية بشأن مأساة شعب فلسطين... فهم أي البريطانيون أصحاب خلق مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي بوعدهم المشئوم "وعد بلفور" الذي قطعوه على أنفسهم ونفذوه على الطبيعة، وهم أصحاب قرار التقسيم عام ١٩٤٧م وهم أصحاب القرار ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧م وهم

أيضاً أصحاب القرار ٣٣٨ لسنة ١٩٧٣م وهم أصحاب القرار ٤٢٥ لسنة ١٩٨٢م الخاص بجنوب لبنان، وهم أيضاً الذين كانوا وراء محادثات واتفاقيات أوسلو ومؤتمر مدريد، وسوف يكونون وراء أي قرار مستقبلي يخص هذه المنطقة.

«من هنا تعتبر بريطانيا من أوليات الدول الكبرى التي اهتمت بالمنطقة الكردية والقضية الكردية بالذات.. فقد حاولت السياسة البريطانية أن تجد لها قاعدة لدى الأكراد وخاصة في العراق، وأخضعت هذه المسألة التي تلتهب بين آونة وأخرى لصالح الاستراتيجية البريطانية في الشرق الأوسط، والعراق الذي كان البترول المكتشف به حديثاً يسيل لعابهم».

٤ - محاولة إقامة دولة كردية:

لقد حاولت بريطانيا في فترات متعددة أن تقيم دولة في منطقة كردستان عندما نصت ضمن ما نصت في معاهدة "سيفر ١٩٢٠م" عقب الحرب العالمية الأولى. هذه المعاهدة التي كانت جزءاً من معاهدة "فرساي" ١٩١٩م التي كانت فيها بريطانيا وفرنسا وآخرون في جانب، وسلطان تركيا في الجانب الآخر. وقد حضر المؤتمر وفد كردي برئاسة شريف باشا... وعدت معاهدة "سيفر ١٩٢٠م" بإعطاء حق تقرير المصير لشعب منطقة كردستان إلا أن تركيا التي قبلت هذه الاتفاقية مضطرة بعد هزيمتها... عادت ورفضتها... فقد بطلت قيمتها بالانتصار الذي أحرزته القوات الكمالية على الجيش اليوناني عام ١٩٢١م ثم ألغيت السلطنة في الأول من نوفمبر ١٩٢٢م وفي يونيو ١٩٢٣م عقدت معاهدة "لوزان" التي استردت بها تركيا معظم أراضيها، وماتت قضية "الأقليات" ومن بينها قضية الأكراد والأرمن. وهكذا فإن اتفاقية "سيفر" لم تكن لها أهمية بالنسبة للأكراد غير النص على حقوقهم في اتفاقية دولية للمرة الأولى ولأن اتفاقية "سيفر" وقعت داخل مصنع لصنع الأواني الخزفية الفرنسية المشهورة في عالمنا حتى الآن فقد كان من السهل تهشمها قبل أي فازة أو مزهرية من إنتاج هذا المصنع المشهور بصناعة الخزف في فرنسا حتى الآن.

وقد تحقق لبريطانيا على أي حال أن تجعل من المشاكل الكردية وسيلة ضغط وإجبار للعراق والحركة الاستقلالية على الاستنجاد ببريطانيا للمساعدة في الحل.. فقد دعا «باولستون» القنصل البريطاني العام في بغداد حكومته لاحتلال القسم الغربي من العراق

وإبقاء «إمارة بابان» برئاسة صديقهم «أحمد بابان» وهو أخ غير شقيق للملا مصطفى البارزاني والد الزعيم الحالي مسعود البارزاني إلا أن الأكراد قضوا على هذه الآمال بقضائهم على «إمارة بابان» وبعد أن نجحت السياسة البريطانية في تركيز سيطرتها على العراق وخفوت الحركة الإستقلالية داخل العراق، أخذت تعارض تأليف دولة كردية فكتب «هارولد نيكلسون»: «إن الأكراد الذين لم يبدوا أية عزيمة ليصبحوا دولة عندما كنا نشجعهم على ذلك بدءوا فجأة يطالبون بتطبيق مبادئ ولسون الأربعة عشر لسنة ١٩٢٢م.. إن الأكراد يجب أن يصبحوا دولة في حالة موافقة لندن فقط وفيما عدا ذلك يرتكبون إثما لايغتفر..!».

واليوم وبعد أكثر من سبعين سنة ترى بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا ـ ولكن بدرجة ورغبة أقل، يحتلون الشمال العراقي تحت زعم ضرورة إيجاد منطقة «أمنية» للأكراد.. فهل يتوسع هذا الجيب الحدودي في بلدة «زاخو» شمال غرب العراق ليشمل كل منطقة كردستان الموزعة داخل حدود كل من العراق وتركيا وإيران وأذربيجان وسوريا.

هذا السؤال.. هو الذي يثير الآن مخاوف رجال القانون الدولي كما يخيف رجال السياسة من غير أصحاب النوايا الخبيثة الاستعمارية.. لو حدث ذلك فسوف يكون ذلك سابقة خطيرة ممكن أن تغير كثيراً في الخارطة السياسية والجغرافية والقومية لمعظم دول المنطقة. فضلاً عن كل دول العالم، ولن تلفت دولة من قواعد لعبة هذا التغير والتبديل سوى طبعا الدول القادرة على أن تتصدى لهذا العمل بالقوة العسكرية.. فلأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة والقانون الدولي التي يتراجع فيها مبدأ «السيادة» أمام مبدأ حقوق الإنسان وحق التدخل لحماية أقلية في دولة ذات سيادة. بل إنها المرة الأولى التي تقرر فيها مجموعة من الدول بعينها بعيداً عن الأمم المتحدة ومجلس أمنها.. إنشاء منطقة خارجة عن سلطة دولة على أراضيها، بل إنها المرة الأولى في التاريخ إذا ما استثنينا التاريخ اليوناني أو الإغريقي أو الفرعوني في بعض الحالات التي لم يسمح فيها للدولة أن تستعمل بعض أسلحتها في قمع عصيان داخلي، وتمنع من استعمال "كل" أسلحتها لسحق هذا العصيان،

وقد حدث هذا فى شمال العراق وجنوبه... حدث فى غيبة الأمم المتحدة وقانونها وبعيداً عن مظلتها وأن تظل بحجة حقوق الإنسان فى العراق المهددة أكثر من فلسطين... ولكنها الولايات المتحدة وبريطانيا اللتان تفرضان قانونهما الخاص على الشعوب.

٥- تاجر الشر

أياً كانت الأسباب فإن حركة العصيان الكردى فى شمال العراق والشيعى فى جنوبه واستناد كل منهما على الدعم الخارجى قد ساهما بعلم أو بدون علم النظام العراقى الذى أظهره العصيان بمظهر المدافع الوحيد عن كيان العراق ووحدة أراضيه وهو مطلب - إذا لم يكن عالمياً فهو على الأقل عربى قومى وطنى.. والبريطانيون لا يكلون ولا يملون من خلق المتاعب للعرب. ولهم فى ذلك التاريخ باع طويل وإن باعوا أو سوقوا جزءاً كبيراً من هذه الألعمة القذرة إلى الولايات المتحدة الأكثر قدرة منهم الآن على لعب دور "تاجر الشر ."

لقد سبق وأن حاولت بريطانيا وبالتحديد فى عام ١٩٣١م خلق حركة باسم إقامة دولة «كردية وآشورية» فى العراق مما أعطى فرصا وإمكانيات أكثر للمستمرين الإنجليز للتدخل فى شئون العراق الداخلية.. إن هذه السياسة الازدواجية أدت إلى خلق المتاعب بصورة مستمرة للدولة العراقية الغنية بالبترول والتى كافحت منذ العشرينيات من أجل إقامة حكم وطنى.. وهدف بريطانيا فى الماضى كما هو فى الولايات المتحدة الآن هو إبقاء المشكلة الكردية تحت «الطلب» للمساومة وتشتيت الكفاح المشترك ووضع العراق فوق صفيح ساخن مشغول بمشاكلهم الداخلية.. ففى ثورة العشرينيات الوطنية التى قادها رشيد عالى الكيلانى قامت "ثورة كردية" شجعتها بريطانيا لكن بعد تصفية ثورة العشرينيات شتت حركة الشيخ محمود البرزنجى الذى تزعم ثورة الأكراد وقتها!

٦- عملية «النمر» قديما وحديثا

فى يوم ١٩٦٣م اجتمعت دول حلف الناتو فى «أزمير إيران» فقررت فى دورة المجلس الدائم تنفيذ خطة سميث (عملية النمر» غرضها تقدم القوات الإيرانية باتجاه لواء السليمانية العراقى على أن تتجه تركيا باتجاه لواء الموصل العراقى. لكن يقظة الحركة الوطنية والقومية التى كانت تسود المنطقة وقتها ودور القاهرة البارز فى هذا المجال وخاصة

بين دول عدم الانحياز وموقف الاتحاد السوفييتى الذى كان من مصلحته معاداة هذا الحلف قد أفشل كل هذه الخطة التى وضعت لتفتيت العراق وسلبها إقليمين من أهم أقاليمها الشمالية، ومع ذلك وما حدث فى الماضى يتكرر الآن فى الحاضر بعد أن أصبح للولايات المتحدة موطئ قدم فوق أرض الشمال العراقى، ومع تغيير الظروف الدولية ومراكز الثقل الدولى المتواجد فى المنطقة حاولت الولايات المتحدة تكرار العملية "النمر" وإمعاناً فى التمويه أسمتها بنفس المسمية إلا أن بغداد سواء كانت على علم بالخطة من خلال بعض مواطنيها المخلصين من أكراد الشمال وعربه أو بالصدفة البحتة أفشلت عملية "النمر" الثانية والأمريكية التنفيذ بدخولها إلى مدينة أربيل خلال شهر أغسطس مستغلة دعوة مسعود البارزانى لها بالوقوف معه ضد منافسه جلال الطالبانى لتدمر الخطة فى مهدها وربما كان ذلك هو السبب الذى دفع الولايات المتحدة إلى ضرب بغداد بصواريخ كروز غير آبهة أو مراعية الرأى العام الدولى أو العربى فقد شعرت بالخزى والعار من فشل دبرته وعملت له خلال السنوات الست الماضية عقب حرب الخليج الثانية.. فالولايات المتحدة وهى تدبر المؤامرات ضد العراق مستخدمة فى ذلك ما تسميه بالمعارضة الكردية أو الشيعية لاتدرك طبيعة التناقضات أو الصراعات بين هذه الفئات ولا حتى حجمها الحقيقى.

٧ - رد فعل القاهرة:

كما أنها لم تكن تتوقع رد الفعل العربى لضربها بغداد لأسباب غير منطقية، وقد هالها رد فعل القاهرة.. فهى تعلم قيمة ذلك وتأثيره على الشارع العربى.. فقد عارضت القاهرة التدخل التركى كما عارضت التدخل الإيرانى، ولم يكن ذلك بإصدار البيانات وإنما كانت بخطوات عملية واتصالات وخطط وضعت للتطبيق عند الحاجة مما أدى إلى تراجع أنقرة عن تدخلها فى شمال العراق واكتفاء إيران بتزويد الطالبانى بالسلاح بدلا من مساعدته بالرجال.

وهكذا فشلت عمليتى «النمر» رقم (١) ١٩٦٣م و«النمر» رقم (٢) لسنة ١٩٩٦م... والسبب هو يقظة الشعب العراقى لما يدبر له وموقف القاهرة المقلب والمحرض للرأى العام العربى والدولى ضد مثل هذه المؤامراة.. ومع ذلك فالوضع مازال خطيراً فقد تعودنا منهم

عدم الاستسلام للفشل فسوف يحاولون ويكررون المحاولة، وليس من سبيل لفشلهم مرة ثالثة إلا باتخاذ مواقف ايجابية بالوقوف بجانب الشعب العراقى فى هذه المرحلة الحرجة من تاريخه وتاريخنا العربى. وإذا كنا قد وقفنا ضد العراق عندما اعتقدنا أنه حاول أن يفترس غيره فعلينا أن نقف بجوار العراق عندما يحاول الآخرون افتراسه. فليس العراق مجرد دولة عربية هامشية لا يؤدى غيابها إلى خلل فى المعادلة العربية، إنما العراق هو واحد من دول الارتكاز العربى القليلة العدد وهى مصر وسوريا والعراق والسعودية، وغيابه سوف يؤدى بالضرورة إلى خلل لا يمكن علاجه فى معادلة القوة العربية يستفيد منه أعداؤها دون شك.

٨ - أصل الأكراد:

فى الفلكلور الشعبى يروى الشيوخ لأحفادهم هذه الأسطورة قبل النوم.. كان يا ما كان فى قديم الزمان قبل ألف عام .. ملك اسمه «ازدهاك» وكان هذا الملك قاسياً كما كان ظالماً لرعيته، وكانت قوته تجد لها تعبيراً دائماً فى حيتين تخرجان من كتفيه، وكانت كل حية منهما تعيش على "مخ" شاب من الشباب كل يوم وقد عانى الناس الأمرين تحت هذا العبء، ولم يبق فى البلاد بيت أو كوخ لم يعلن حداده على ضحية له من ضحايا ذ لك الملك الظالم. وقد احتار الناس فى كيفية التخلص من هذا الظلم، فكان أن عثر الصديقان الحكيمان أرمايل وكرمايل... على حيلة من شأنها التخفيف من آلام الشعب فقد اتفقا مع طاهى الملك فكان يكتفى بـ "مخ" شاب واحد بدلاً من اثنين، فيخلطه مع "مخ" خروف ثم يقدمه إلى الحيتين الشرهتين، وكان الشخص الذى تنقذه الخدعة من بين الاثنين يرسل إلى أقاصى الجبال وقممها والسهول حتى لا يراه أحد بعد ذلك، وهكذا كان ثلاثون من الشبان يرحلون إلى الجبال كل شهر، وكلما بلغ عددهم المائتين بعث إليهم الطاهى بعدد من الماعز والغنم إلى الجبال... وما الأكراد... إلا أحفاد أولئك الشبان الذين أنقذوا من حيتى الملك الظالم "أزدهاك"..!

من هنا يأتى عشقهم وحبهم للمعيشة فى الجبال وسهولها.. هذا ما ترويه الأساطير.. لكن ما الذى يقوله التاريخ وعلم الإنسان عن الأكراد..؟

الأمر مختلف.. فالأكراد قوم لهم حضـارة ولهم لغة خاصة بهم. كما أن لهم تاريخهم المستقل ومأساتهم التاريخية تنبع من تفضيلهم أن يكونوا فى خدمة غيرهم من الأمم أكثر من أن يكونوا فى خدمة أنفسهم وتطورهم أنفسهم.

استخدمهم العرب لضرب الصليبيين. أو بمعنى أوضح هم أنفسهم فى خدمة العرب ضد الصليبيين، واستخدمهم الفرس لضرب الإغريق والروس، واستخدمهم الإسلام لضرب الساسانيين، واستخدمهم الأتراك لضرب الأرمن. وحتى عندما أتيحت لهم فرصة تاريخية لإعلان استقلال الأكراد فى عهد «كريم خان زند» مؤسس المملكة الزندية (١٧٥٢ ـ ١٧٧٩) وهو كردى الأصل، فضل أن يكون حاكما لإيران كلها بدلا من أن يكون حاكما لجيب كردى صغير داخل أو فوق أرض إيران، ونفس الشيء فعله البطل صلاح الدين الأيوبى الذى فضل أن يكون حاكماً لمصر وسوريا على أن يكون حاكماً لدولة كردية مستقلة.. ونفس الشيء مع الحاكم المصرى ومؤسس مصر الحديثة محمد على باشا وهو كردى الجذور ومن منطقة "ديار بكر" جنوب شر ق تركيا على عكس ما قدمه لنا التاريخ من أنه ألبانى من مدينة قولة..!

بعض المؤرخين يعمدون إلى تفسير التاريخ تفسيرا مغلوطا للتوصل بأحكام لا أساس لها للبرهنة على أن الأكراد من أصل سامى أو تركى، ويتخذ آخرون من القرابة بين اللغتين الفارسية والكردية حجة لاعتبار الأكراد إيرانيين أى فرساً.. فهم لا يقرون بوجود مستقل للأمة الكردية من سلالة قبائل "زاغروس" مثل القبائل (الهند-أوربية) التى حلت بالمنطقة فى الألف الثانى قبل الميلاد. وثمة الخلاف كذلك حول أصل كلمة "كرد" فالبعض يربطها بكلمة "كردخوى" القديمة التى أوردها مؤرخ ا لإغريق "كربنمون" فى حين يرجعها آخرون إلى "الكورتيين" الذين عاشوا حول بحيرة "وان" وقد كتب هذا المؤرخ عام ٤٠٠ ق.م. فى مؤلفه الشهير "أناباس" حول شجاعة "الكردخويين" ويصف بالتفصيل الحرب التى خاضها معهم وهو على رأس عشرة آلاف جندى يونانى كان يقودهم فى طريق العودة من بلاد فارس إلى اليونان... ويغلب الظن إلى أن كلمة "كرد" هى تحوير لكلمة "غورد" الفارسية القديمة التى تعنى "الشجاع"

٩ - بداية المشكلة:

في عام ١٨٥٦م أصدر السلطان العثماني عبد المجيد قرارا بموجبه أصبح جميع مواطني الإمبراطورية العثمانية متساوين في الحقوق والواجبات.. لكن ظاهرة القوميات التي خرجت من ألمانيا بدأت في الانتشار خارجها، وبدأ الأتراك الشوفينيون من أعضاء حزب الاتحاد والترقي وتركيا الفتاة باضطهاد العرب وغيرهم ومن بينهم الأكراد والأرمن، وكرد فعل ودفاعا عن النفس بدأ الفكر القومي بالإشعاع. وهذا هو السر وراء نزوح كثير من اللبنانيين إلى القاهرة حيث كان المناخ السياسي فيها أكثر تحرراً منه ليقيموا فيها المؤسسات الصحفية والثقافية وهكذا كانت الأهرام ودار الهلال ودار المعارف.

وانتهت الحرب العالمية الأولى بتوزيع الإمبراطورية العثمانية على عدة كيانات ومن بينها منطقة كردستان التي توزعت على خمس دول وهي إيران وتركيا وسوريا والعراق والاتحاد السوفيتي (أذربيجان) وكان في الدولة الواحدة من هذه الدول توجد شعوب ذات انتماءات شتى كالعربية والتركية والكردية والأرمنية، وكذلك الأمر بالنسبة للانتماءات الدينية والمذهبية بالإضافة إلى أقليات طائفية وأصبح الفكر القومي هو الوعاء الوحيد الذي يمكن أن ينصهر بداخله هذا الخليط من الشعوب والقوميات والأقليات والطوائف. من هنا أصبح الفكر القومي وراء غاية إنسانية بالإضافة إلى أنه كان مدفوعاً بمشاعر المحافظة على الوجود. وشهد الشرق الأوسط خلال هذه الفترة صراعاً حاداً بين الروس والبريطانيين والفرنسيين وتأرجح الصراع أكثر بدخول الألمان حلبة الصراع كمنافسين جدد، وأمست كردستان ملتقى العملاء لهذه الدول الاستعمارية.

وخلال الحرب العالمية الأولى عقدت بريطانيا وفرنسا معاهدة سرية في مايو ١٩١٦م حول الترتيبات المقبلة في الشرق الأوسط بعد أن تنبأت الحكومتان بهزيمة ألمانيا في الحرب وقد سميت هذه المعاهدة (سايكس ـ بيكو) نسبة إلى ممثلين دبلوماسيين لبريطانيا وفرنسا آنذاك، وتفتتت الإمبراطورية العثمانية بموجبها إلى منطقتي نفوذ البريطانيين والفرنسيين واشتملت المنطقة البريطانية (الحمراء) بصورة رئيسية على وادي الرافدين (العراق) من منطقة خانقين في كردستان الجنوبية شمالا حتى جنوب الكويت، واشتملت المنطقة

الفرنسية (الزرقاء) بشكل رئيسى على المناطق التى تعرف الآن بسوريا ولبنان وكذلك الجزء الجنوبى من تركيا (أى كردستان الشمالية والغربية) أما فلسطين فكانت منطقة (بنية) تقرر أن يكون لها كيان دولى.

وكان (زازنوف) وزير خارجية روسيا وقتها قد تلقى إشعاراً بالمعاهدة فأعلن موافقته عليها فى ٢٦ إبريل ١٩١٦م شريطة أن تلحق بروسيا المناطق الشمالية الشرقية من تركيا وهى التى تضم بشكل رئيسى الجزء الشمالى العربى من كردستان، وهكذا تم تقسيم بلاد الأكراد.

١٠.عدد الأكراد:

تقول بعض التقديرات إن عددهم فى العراق ثلاثة ملايين ونصف وعددهم فى إيران يصل إلى ثمانية ملايين. أما عددهم فى تركيا فقد وصل إلى اثنى عشر مليونا وفى سوريا ما بين ٥٠٠ إلى ٦٠٠ ألف كردى.

وهناك أعداد أخرى تصل إلى نصف المليون موزعة على أذربيجان وأفغانستان وباكستان ولبنان، ولكن بنسب غير مؤثرة. وهناك تقديرات تقول إن عددهم أقل من ذلك إلا أن عدم وجود إحصائيات يعتد بها ولايشك فى أهدافها يجعلنا نعتقد أن الرقم السابق والبالغ مجموعه مايقرب من ٢٥ مليون كردى هو رقم تقريبى كما هو رقم معقول. معتمدين فى ذلك على إحصائيات من مصادر كردية التقيت بها عندما أتيح لى فرصة لقاء الزعيم الأسطورى الملا مصطفى البارزانى وجلال الطالبانى عام ١٩٦٦م عندما التقيت بالأول فى قرية حاج عمران على الحدود الإيرانية العراقية، والثانى وأنا فى طريقى لمقابلة الأول فى محافظة السليمانية. وهكذا يشكل الأكراد ١٧٪ من سكان العراق و ١٦٪ من سكان تركيا و ١٥٪ من سكان إيران وتعتبر مدن «كرمنشاه» فى إيران والمشهورة بصناعة السجاد المعروف باسمها و«كركوك» فى العراق المعروفة بإنتاج البترول و«ديار بكر» فى تركيا ذات أغلبية كردية.

والإسلام دين غالبية الأكراد السنة يؤلفون أكثرية الأكراد، ويعيش عدد من الأكراد الشيعة فى جنوب كردستان، ويعيش فى منطقة الموصل وفى تركيا حوالى (١٠٠ ألف) من

أتباع «اليـزيدية» ويدعى نبيهم «الملك الطاووس» واليزيدية فى الأصل «الزرادشـتية» ا
كانت ديانة الشـعـوب الإيرانية إلا أن عناصر إسلامية ومـسيحية قد دخلت عليـها، ويـ
رؤسـاء الطرق الـسنية (شيوخـا) وهم يتـمتـعون بنفـوذ بين مـريديهم، والدراويش الذ
يقدمون لهم الهدايا والولاء مقابل أن يتلقوا البركة، والعالم الدينى يسمى «الملا» وهو ع
ما يلعب دوراً فى حركة التحرر الوطنى.

وبين الأكـراد تـسود لهـجات (الكـرمنجى ـ الـسورانى) إلا أن اللهـجـة الكرمنجيـة
السـائدة، ولا يـسمح للأكراد بالحديث بلغتهم أو تعليمها فى مدارس خاصة بهم أو الاعترا
بقوميـتهم إلا فى العراق وحده فـقط. حيث تعتبـرهـم تركيا أتراك من فلاحى الجـبال الذ
أعوج لسـانهم من شدة عزلتهم فوق الجبال، وتعـتبرهم إيران مجرد إيرانيين مـستغلة فى ذا
تشابه اللغة الكردية باللغة الفارسية، واعتبار اللغة الكردية لهجة من لهجات الفارسـية.

وبعـد ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨م فى الـعراق تم الاعـتراف بوجـود الأكـراد فى الدسـ
العراقى. وفى العراق وحده أسـست مديرية عامة للدراسة باللغة الكردية، وأقيمت المدار
الكردية والجـامعـات، ومنحو الحكم الذاتى وأصبح لهم مجلـس شـعبى وأصبح الكر
يتـمتع بميزة لايتـمتع بهـا العـراقى من أصل عـربى، وهو أنه يمكن أن يكون ممثلا دا
المجلس الشعبى (البرلمان الكردى) فى الشمـال، وأيضا عضـواً بالمجلس الوطنى العراقى
ومع ذلك نجد التآمر على العراق الذى أعطاهم كل حقوقهـم والمساندة للآخرين الذين
يمنحوهم حتى حق المواطنة العادلة.

١١ ـ رأى عبد الناصر فى القضية:

اهتمام مصـر بالأوضاع فى سوريا والعراق من صلب الـسياسـة المصرية. لذلك لم يـ
غريبا أن يهتم الرئيـس الراحل جمال عبد الناصر وهو زعيم القومية العربية بالمـسألة الكر
فـاسـتـقبل فى القـاهرة عـام ١٩٥٨م الزعيم الكردى الراحل المـلا مصطفى البـارزانى و
مـسعود البـارزانى وهو فى طريق عودته من منفاه الاختيارى فى الاتحاد الـسوفيتى إلى العر
بعد أن قامت ثورة يوليو ١٩٥٨م فى العراق.. وأوضح لزعيم الأكـراد المتمردين وكان
عدد من الزعمـاء على رأسهم جلال الطالبـانى قال لهم: إنه وإن كان يتعـاطف مع الحقو

القومية للأكراد والحكم الذاتى لهم إلا أنه يحذره من توسيع مطالبه إلى حد الانفصال عن القطر العراقى. فلو فتح الباب لمثل هذه الأمور الخاصة بكل أقلية فإن العالم العربى سوف يتحول إلى إمارات للطوائف والأقليات.. وخرج الزعيم المتمرد ليقلص مطالبه لتقتصر على الحكم الذاتى، وهو ما استطاع أن يحصل عليه فى بيان ١١ مارس ١٩٧٠م عندما انتهى التمرد استمر ليعود من جديد إلى تمرده إلى أن توفى فى الأول من مارس ١٩٨٩م بالسرطان ليتولى ابنه مسعود المهمة بعد صراع على الزعامة مع شقيقه إدريس لتنحصر صراعاته الآن مع جلال الطالبانى.

١٢.وبعد...!

ما نعانيه من المؤكد أنه لم ينشأ من فراغ إنما هو نتيجة قصور فى الفكر القومى العربى الذى حصر نشاطه لفكرة الوحدة القومية على عناصر الوحدة والتماثل العربى الذى حصر نشاطه لفكرة الوحدة القومية على عناصر الوحدة والتماثل فى المجتمع العربى دون النظر إلى التناقضات الداخلية فى كل قطر وسبل استيعابها على نحو لايسمح بتحويل بعضها إلى عقبات على طريق الوحدة القومية. بل ويمنع استخدامها كعناصر تفجير داخل المجتمع القطرى نفسه. فالتركيز فكريا وشكليا على الإطار العام وإهمال الجزئيات قد أدى إلى التفجير المتلاحق لهذه القضايا سواء ما كان منها متصلا بمسائل الأقليات العرقية والدينية والطائفية أو تلك المعلقة بخصوصيات معينة يتسم بها بعض الأقطار والكيانات.

ويتضح ذلك من تباين موقف بعض القوى من قضايا الانفصال فى جنوب السودان (الزنوج) وفى شمال العراق (الأكراد) فى بورصة الصراعات السياسية والعربية دون التوقف أمام الجوانب المبدئية فيها.

تعليق السيد سامى عبد الرحمن على كلمة الأستاذ سيد نصار

شكرا للأستاذ سيد نصار على حديثه. قبل كل شئ أوضح أن لجنة التضامن واللجنة التحضيرية معها وجهوا دعوة إلى لجنة التضامن العراقية، وهى ليست بعيدة عن الحكومة

العراقية، لكن مع الأسف الشديد رفضوا الدعوة. فلم يصادر أحد حقهم فى الحضور والتعبير عن رأيهم. وهم لم يحضروا رغم أنهم أعطوا الفرصة. وللأسف إن الحكومة العراقية حاولت جهدها من أجل ألا يعقد هذا اللقاء، ولكن مايشعرنا بالتفاؤل والاعتزاز إزاء لجنة التضامن المصرية أنها رفضت أن يصادر حقها فى الحوار حول قضية ساخنة مهمة مثل القضية الكردية، هناك عدد من الأساتذة الأفاضل طلبوا الكلام وأقرأ الأسماء:

د. عز الدين مصطفى رسول

د. محمود عثمان

الاستاذ عدنان المفتى

د. فؤاد معصوم

د. فؤاد حسين

ولكن أحد الأخوة المصريين طلب التعليق على بحث الأستاذ نصار قبل أن يلقى البحث فيدو أنه كان مطلعا. فإذا تسمحوا لى نيابة عنكم جميعا وحرصا على الوقت وحتى لا تتحول الجلسة إلى مجادلات طويلة أن يتفضل الأستاذ رجائى فايد ليبدى ملاحظته.

مداخله رجائى فايد

فى الواقع إن العرض الذى استمعنا إليه الآن من الأستاذ نصار هو عرض مخفف إلى أبعد الحدود عما ورد فى دراسته، والتى تم توزيعها علينا وهى دراسة ستصبح ولاشك جزءا من وثائق المؤتمر وأحد الأفكار التى طرحت فيه. لذلك فإننى أستأذنكم فى أن يكون تعقيبى على ما جاء على لسان الأستاذ نصار الآن، وأيضا على ما ورد فى دراسته.

أولا: بالنسبة لنقد الأستاذ نصار لنا لعدم تواجد الجانب الحكومى العراقى. فنحن فى اللجنة التحضيرية التى أشرف بعضويتها لم نفاتح الجانب الحكومى العراقى مرة واحدة أو مرتين أو ثلاثة. بل عدة مرات. بعض هذه المفاتحات كان عن طريق السفارة بالقاهرة وبعضها

مباشـرة للجنة العراقية للتـضامن. كنا نتمنى حـضورهم لـسماع وجهـه نظرهم وصولا إلى حدوث التـفاعل بين وجهـات النظر المتباينة. وكـان طلبـنا يواجه دائمـا بالرفض التام، ليـس هذا فحسـب، بل إن الأمر تحول إلى مـوقف تحريضى من الجانب العراقى كى يمنع الآخرين من المشاركة، ومثالا على ذلك فإن أحد الأحزاب المصرية ذات التوجه القومى اعتذروا عن عدم الحضور والمشاركة وقالوها صراحة بناء على طلب الحكومة العراقية.

لقـد كنا نـتمنى بصـدق وإخـلاص أن يشـاركنا الجـانب الحكومى العـراقى.. نلتـقى.. نتحاور.. نتـفق.. نختلف.. لايهم.. المهم هو أن نـسمع الصـوت الحكومى العراقى فى هذا المكان.. وأشكر الأستاذ نصار لأنه حقق لنا رغبتنا وجعلنا نـسمع إلى هذا الصـوت.

الأسـتاذ نصـار يتحدث عما حصـل عليه أكراد العراق من خلال اتفاقية ١١ مارس / آذار ١٩٧٠م.. صحيح حصل الأكراد على الكثيـر ولكن على الورق.. أما على مسـتوى الواقع فالأمر مختـلف تماما.. وإذا كان الأستاذ نصـار يقول أنه ذهـب إلى كردسـتـان ليوم أو يومين أو حـتى شهـر فأنا عـشـت فى كـردسـتـان العراق وفـى مدينة أربيل العـاصـمة الإقليـميـة لكردسـتـان العراق لتـسع سنوات كاملة، وأزعـم أننى عشت تلك السنوات كمثـقف قرأت وناقشت وحاورت واسـتخلصت لنفـسى من كل ذلك الكثـير. وبالنسبة لبـيان ١١ مارس / آذار ١٩٧٠م.. والذى طبق فى ١٩٧٤م فإننى أطلب من الأسـتـاذ نصـار أن نجلس سـويا بعد اللقـاء لأطلعة على مـا تحت يدى من وثائق أنا على ثقـة من أنها سـتغيـر من وجهـه نظره، وأهم هذه الوثائق هى نص مـحاضر المجلـس التشريعى لكردسـتان العراق فـى أول سـتين لكى نرى سـويا بعض الأمثلة وهى:

أولا: هل تعلم سـيادتك أن المجلس التشريعى الأول تم تشكيله بـالتعيـن بحجة ظروف المنطقـة، ومن شـروط عضـوية هذا المجلـس أن يكون العـضـو من أكراد المنطـقة وسكانهـا وبالنسـبة للقوميات الأخرى كالعـربية مثلا يشترط الإلمام باللغة الكردية، وفى ظل هذا دخل إلى المجلـس نسـبة لابأس بها من العرب البعـثيين، وبالطبع كان لهم الرأى الأعلى والغالب فى قرارات وتوصـيات هذا المجلـس.

ثانيا: تصـديقا على ما أقـول فعندما كـان يناقش أى موضوع فـإن رأى العضو البـعثى

داخل المجلس كان يؤخذ على أنه الرأى السيادى، ويصبح حينئذ الرأى الفصل فى الموضوع المطروح. وهناك بعض الحالات التى أسوقها فى هذا الصدد:

١ ـ ناقش المجلس فى إحدى الجلسات التحويل الواسع للمدارس من الكردية إلى العربية بلغ فى محافظة دهوك وحدها ٤٦ مدرسة، وللعلم فإن هذه المدارس كردية منذ عهد عبد الرحمن عارف ورئيس حكومته عبد الرحمن البزاز، وانتهت تلك المناقشة فوراً بكلمة لعضو عربى وبعثى فى المجلس.

٢ ـ عندما ناقشوا مسألة التهجير القسرى للأكراد إلى جنوب العراق انبرى أحد الأعضاء العرب البعثيين قائلا: هذه القرارات صدرت من حكومة الثورة وهى حكومة الشعب الساهرة على مصالح الجماهير، ومن حقها أن تفعل كذا وكذا لأنها الأدرى بمصالح الشعب. إلى آخر هذا الطرق. فهل يجرؤ واحد من الحضور أن يقول كلمة واحدة مخالفة لهذا الطرح..؟ الكل صمت.. وأغلق النقاش.

٣ ـ مثال آخر.. أمين عام أى أمانة بدرجة وزير.. أليس كذلك؟.. عظيم.. تعطيه الدولة السيارة المرسيدس والقصر والمخصصات المالية. لكن لنر ما هى حدود صلاحياته فى إدارة الأمانة المسئول عنها.

أمين عام الأوقاف والشئون الدينية أصدر قرارا بنقل إمام مسجد من مسجد إلى آخر فى نفس المدينة. فقالوا له هذا ليس من صلاحياتك. عليك أن تحصل على موافقة بغداد.. وزارة الأوقاف.. وفاتح وزارة الأوقاف فى بغداد التى لم توافق له على ذلك.. والأمثلة الأخرى كثيرة.

فأى حكم ذاتى هذا.. هو عظيم على الورق، أعطى حقوقا لا حصر لها للأكراد.. على الورق.. أما على أرض الواقع فالأمر مختلف.

بقيت نقطة واحدة حول مصطلح ورد فى دراستك.. أنت تصف القيادات الكردية بالمتمردين، وإذا صح ذلك فنحن الآن نتحاور مع هؤلاء المتمردين. هم ليسوا كذلك يا أخى.. فلا أظن أن هناك حوارا يتم مع المتمردين.

هم أصحاب حق وعلينا أن نساعدهم فى الحصول على حقهم فى إطار وحدة وسلامة وسيادة العراق وآسف للإطالة وأشكركم.

تصرف اعتراضى من السيد منذر الموصلى

بعد أن أنتهى السيد رجائى فايد من تعقيبه اندفع السيد منذ الموصلى معترضا على تعقيب السيد رجائى، ووصل فى اعتراضه إلى حد الاتهام بالعمالة لأمريكا حيث تساءل مندهشا كيف ينهجم المعقب على حكومة العراق وشعب العراق مجروح من الحصار الظالم.

جلسة العمل الثالثة

الرؤية العربية الكردية لقضايا السلام واستقرار المنطقة

رئيس اللجنة:

السيد / أحمد حمروش

رئيس اللجنة المصرية للتضامن

السيد / عزيز محمد

السكرتير العام السابق للحزب الشيوعى العراقى

اعتذار منذر الموصلى

فى بداية الجلسة أعلن السيد/ أحمد حمروش عن وصول ا لاعتذار التالى من السيد / منذر الموصلى على ما بدر منه بالأمس من انفعال.

السيد رئيس لجنة التضامن المصرية
تحية وبعد،

يبدو أن ضغط الأحداث بيننا كافة وما نتعرض له من محن وحالات من الإحباط بدأ ينعكس علينا جميعاً كأفراد، وهو ما ينطبق على شعوب المنطقة جميعاً بما فيهم إخوتنا الأكراد الأعزاء . لذلك بدرت بعض الأطروحات فى الجلسة المسائية أمس حادة المعنى والمبنى، وأثارت مواضيع خارجة عن جدول الأ عمال ، وخرجتُ عن المألوف وكنت أبحث الموضوع مع رئيس الجلسة. إذ انبرى لى ا لشخص المعنى بأجوبة استارتنى حقاً فعلا صوتى كردّة فعل غاضبة مما جعلنى فى حالة من الهياج لم أ عهده فى نفسى، وكان ذلك بعد انتهاء الجلسة طبعاً منوهاً أنه تحدث مثل هذه الحالات عادة. وأجدنى معتذ راً من الجميع. مع أطيب تمنياتى لكم بالتوفيق وشكراً لدعوتى لحضور هذه الندوة.

منذر الموصلى

الدكتور برهم صالح
عضو المكتب السياسى للاتحاد الوطنى الكردستانى

فى ظل انعدام الاستقرار والسلام فى هذه المنطقة خلال هذا القرن وابتلاء شعوب المنطقة بالحروب والصراعات والأنظمة الشمولية القائمة على نفى الحقوق المدنية والسياسية.

وفيما نحن على أعتاب قرن جديد، وفى خضم تحولات سياسية واقتصادية وتكنولوجية عارمة، هناك من المشاكل وتراكماتها ما يعكر آفاق الاستقرار والسلام ويهدد بالخطر تطلعات شعوب المنطقة للحاق بركب التطور والتنمية الاقتصادية والا جتماعية -وهذه المشاكل، إن لم نجابه برؤية حضارية هادفة وواضحة، قد تجعل من شعوبنا أسيرة التهميش ودوامات النزاع والصراع - ولأمد طويل.

قد لا نختلف فى تحديد القضايا الآنية والمباشرة التى تمس السلام والاستقرار الحقيقيين فى المنطقة. فالصراع العربى-الإسرائيلى والقضية الكردية بأبعادها الإقليمية وأسلحة الدمار الشامل والتنازع على مصادر المياه وضرورة توزيعها العادل يشكل محاور أساسية تهم الشعبين الكردى والعربى. لا أرى اختلافاً أو تناقضاً بين المصلحة الموضوعية للشعبين الكردى والعربى حيال أى من هذه القضايا- و لو اختلفت النخب السياسية فى التعبير والممارسات.

فلا يمكن للكردى المسلوبة أرضه، والذى يعانى الأمرين من سياسة إنكار الهوية الوطنية وعمليات التعريب والاستيطان، إلا أن يتعاطف مع معاناة الشعب الفلسطينى ونضاله من أجل حقوقه الوطنية المشروعة فإن الحل السلمى الشامل والدائم والقائم على إقرار الحقوق الوطنية الفلسطينية لا بد وأن يكون ركناً أساسياً و داعماً للتوجه الكر دى الهادف إلى منطقة آمنة ومستقرة للكل-دعنى أقول، إن هناك مصلحة كردية وعربية مشتركة فى تدمير أسلحة الدمار الشامل، وأن تكون المنطقة خالية من هذه الأسلحة الفتاكة، نحن فى كردستان العراق على دراية بآثام هذه الأسلحة وخطورتها، حيث لم

تجلب للعراق وللأمن العربى إلا المشاكل وا لشرور، وأصبحت باعث توتر وعدم استقر ار للكل، وأدت إلى إهدار ثروات شعوبنا ومواردنا وحالت دون تحقيق أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضية الكردية، سواء كانت داخل العراق وفى تماسها اليومى مع ا لعالم العربى، أم فى خارج العراق، ستبقى ذ ات تأثير مباشر وحاسم على الأمن والاستقرار فى العالم العربى-ولا يمكن تجاهل هذه القضية - فبدون حلها حلاً عادلاً قائما على الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الكردى، لن يتم استتباب الأمن والاستقرار ـ فى المنطقة ـ الوضع الكردى الملتهب فى تركيا وتداعياته السياسية والأمنية ـ ومنها على سبيل المثال لا الحصر، الغزوات التركية المتكررة لكردستان العراق، يمثل تهديداً صارخاً وخطيراً، لا لأمن الشعب الكردى فى العراق وحسب، بل أيضا للوحدة والسيادة العراقية والأمن الإقليمى والعربى.

وعلى صعيد العراق، فالكردى العراقى لم ينعم بالسلام والاستقرار خلال الثمانية عقود الماضية، ومنذ تأسست الدولة العراقية الحديثة حاولت الحكومات العراقية المتعاقبة، بوسائل مختلفة، نفى الهوية والحقوق الوطنية الكردية، ووصلت هذه المحاولات ذروتها فى شن حرب إبادة رهيبة أرادت إنهاء الوجود الكردى فى العراق، إن كان من خلال عمليات القتل الجماعى، أو عن طريق حملات التهجير القسرى والتعريب الهادفة إلى تغيير المعالم القومية والديمقراطية لكردستان العراق ـ ولم يكن حظ العربى فى العراق أحسن بكثير، فالحرب فى كردستان ـ علاوة عن الخسائر البشرية والاقتصادية الهائلة التى أوقعتها بالعراق ـ كانت سببا أساسيا لإدانة الدكتاتوريات والأنظمة الشمولية ـ فبحق أصبحت المشكلة الكردية مشكلة عراقية تمس فى الصميم الكيان العراقى والإنسان العراقى كرديا كان أم عربيا والأمن العربى الأوسع أيضا. دعنى أذكر مثالا محدداً يبين بجلاء ترابط وتوافق المعاناة الكردية والعربية فى العراق ـ وانعكاسه الهائل وتأثيره المباشر على الوضع العربى العام:

الحكومة العراقية ـ وفى محاولتها التنصل من تطبيق اتفاق آذار للحكم الذاتى، وبعد فشلها فى إخماد الثورة القومية المسلحة، ارتأت التنازل لشاه إيران فأبرمت اتفاقية الجزائر

عام ١٩٧٥م ثم ألغتها، وكان إلغاء الحكومة العراقية لهذه الاتفاقية عاملاً مهماً ـ إن لم يكن الأهم ـ لاندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية التي أزهقت فيها أرواح عشرات الآلاف من الإيرانيين والعراقيين، وأهدرت فيها موارد اقتصادية هائلة وتداعيات هذه الحرب لم تكن بعيدة عن حرب الخليج الثانية والكارثة الكبيرة التي حلت بالعراق والمنطقة وما نجم عنها من تصدع للأمن العربي والاستقرار الإقليمي. ليس من نسج الخيال، إذن نستنتج أن غياب السلاح عن كردستان العراق وترجيح العنف والقهر كوسيلة لحل القضية الكردية حمل في ثناياه الكثير من الويلات والمآسي التي لم تبق محدودة في جبال ووديان كردستان، بل تجاوزتها لتؤثر على المنطقة ككل وتؤدي بشعوبنا إلى الهاوية.

إن تداخل وترابط وتوافق المصلحة الكردية والعربية يتجلى أيضا، لأنه لايمكن حل المشكلة الكردية بدون حل المشكلة العراقية ككل، ولايمكن للكردي أن يتوقع نيل حقوقه والعيش بسلام وأمان إن لم تسد العراق الديمقراطية وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان، إن لم يستتب في العراق ـ كل العراق ـ مجتمع مدني قائم على التسامح والتعددية ونبذ العنف. هناك من القوميين الكرد من ينادون ـ وباسم المصلحة القومية الكردية ـ بحل محدود ومعزول للوضع الكردي في كردستان العراق وعدم الاكتراث بما يحدث في بقية أرجاء العراق.

هذا سراب لم يجن منه الشعب الكردي إلا الخيبة واستمرار دوامة العنف والقمع، فلايمكن أن يكون الكردي آمناً والعربي في العراق يعاني من الاضطهاد والقمع.

فالديمقراطية والمجتمع المدني في العراق شرطان أساسيان وضروريان لحل المشكلة الكردية ـ وهما في ترابط جدلي واضح، فلايمكن للعربي العراقي أن يطمح بالديمقراطية وحكم القانون دون الإقرار بالحقوق القومية الكردية والكف عن محاولات الإبادة والتهجير والتعريب.

إن هناك مصلحة كردية وعربية عراقية مشتركة ـ نعم عربية ـ على صعيد العالم العربي ككل أيضا، لإنهاء معاناة العراق وتدارك مأساته. وهذا لن يتم إلا بإعادة ترتيب أوضاع البيت العراقي وإعادة صياغة العقل السياسي بين العراقيين أفراداً وتكوينات، وبناء مجتمع

مدنى قائم على التسامح وتقبل الرأى الآخر ونبذ العنف. فالدولة المركزية القائمة على العنف والقمع والاستئثار بالسلطة أثبتت فشلها الذريع فى حل مشاكل العراق، وأصبحت مصدر خطر داهم ليس للعراقيين وحسب، بل للمنطقة ككل ـ فهناك مصلحة كردية وعربية آنية ومباشرة للعمل على إنقاذ العراق من هذه الحالة المؤسفة. وهذا يتم من خلال تبنى الديمقراطية أساسا للنظام السياسى للحكم والفيدرالية إطاراً للتعايش الكردى ـ العربى ضمن العراق الموحد الديمقراطى.

فعراق آمن مع نفسه، سيكون آمناً مع جيرانه، وسيكون ركناً من أركان الاستقرار وداعماً للسلام والأمن الإقليمى وسنداً للأمن العربى الأوسع.

كلمة الدكتور عبد الحسين شعبان
باحث عراقى، مقيم بلندن

أيتها السيدات.. أيها السادة

فى البدء أود أن أتقدم بالشكر الجزيل للجنة التضامن المصرية ورئيسها أحمد حمروش على مبادرتها الإيجابية لعقد هذه الندوة الفكرية والسياسية الهامة، وبدعوة هذه النخبة من المثقفين والباحثين والممارسين السياسيين.

لقد سبقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى بريطانيا أن عقدت حواراً فكرياً لمدة يومين فى شهر تشرين الأول ١٩٩٢م حضره خمسون مثقفاً عربياً وكردياً ومن ألوان واتجاهات وتيارات شتى. ولكن مبادرة القاهرة هى الأوسع والأهم لأنها تنعقد أولاً وقبل كل شئ فى بلد عربى طالما عرف بموقفه الإيجابى من الأكراد وبدوره الريادى على المستوى الفكرى، وبتشجيعه للحوار سبيلاً للوصول إلى الحقيقة.. من هنا تكتشف هذه المبادرة ريادتها خصوصاً، وأنها تعيد للأذهان ـ كما أشار البعض ـ صدور أول صحيفة كردية قبل مائة عام وانطلاق أول بث إذاعى قبل أربعين عاما، واستقبال الزعيم العربى الراحل جمال

عبد الناصر للزعيم الكردى الراحل مصطفى البارزانى قبل أربعين عاما، وصدور العديد من الكتب الكردية فى قاهرة المعز. سأتحدث باختصار عن خمس نقاط أساسية على ما أعتقد:

النقطة الأولى: تتعلق بالقرار ٦٨٨ والعودة الثانية للقضية الكردية إلى المحافل الدولية. لقد غيبت القضية الكردية من المحافل الدولية منذ معاهدة (سيفر) وبعدها معاهدة (لوزان) حتى عام ١٩٩١م بصدور قرار ٦٨٨ وقد نص القرار فيما نص عليه وقف القمع الذى يتعرض له الأكراد وبقية سكان العراق. واعتبار هذا القمع تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين. ولعل هذه الإشارة تعنى الحضور الثانى الجديد والفاعل للقضية الكردية على الصعيد الدولى. فضلا عن كونها تعد تطوراً مهما فى فقه القانون الدولى بإدخال موضوع التدخل الإنسانى وهدم جزء من مبدأ السيادة التقليدى الذى كان سائدا فى القانون الدولى قبل ١٩٩١م. والقضية الثانية تتعلق بمشكلة الحكم فى العراق. وباعتقادى إن الدولة العراقية منذ تأسيسها عانت من ثلاث مشاكل أساسية وحتى يومنا الحاضر.

المشكلة الأولى تتعلق بغياب الديمقراطية والنظام الدستورى، ورغم محاولة بناء تجربة ديمقراطية برلمانية بصدور القانون الأساسى للمملكة عام ١٩٢٥م إلا أن هذه المحاولة قد أجهضت وتعطلت وتعثرت بسبب ضعف ثقة الناس بها من جهة وتدخلات السلطة من جهة أخرى.

والمشكلة الثانية تتعلق بالاضطهاد والتمييز الذى عانى منه الشعب الكردى وعدم التوصل حتى هذه اللحظة إلى إيجاد حلول سلمية دائمة ومقبولة لقضيته طيلة ثمانية عقود تقريبا.

أما المشكلة الثالثة فتتعلق بالطائفية السياسية التى تجلت فى قوانين الجنسية العراقية منذ القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٤م وفى بعض الإجراءات التمييزية التى تجسدت بقرارات التهجير، والتى شملت نزع الجنسية عن أكثر من ٣٠٠ ألف مواطن عراقى قبيل وبعد الحرب العراقية الإيرانية. هذا القانون والقوانين التى تبعته أدت إلى نقص فى نظام المواطنة العراقى لفئات واسعة من السكان. كانت وما تزال تؤكد أنه دون حل هذه المشكلات الثلاث أى مشكلة النظام الديمقراطى الدستورى ومشكلة الشعب الكردى ومشكلة

الطائفية السياسية لايمكن التوصل إلى حلول مرضية ومعقولة والوصول إلى الأمان والسلام. خلال النظر إلى القضية الكردية تصارع حلان باستمرار.. الحل الذى يدعو ويرجح الخيار العسكرى، وتكمن الخلفية الفكرية لهذا الاتجاه بالاستعلاء القومى والدعوة إلى صهر الأكراد والتنكر لحقوقهم المشروعة، بل إن هناك من أعتبر أصل الأكراد من العرب الذين سكنوا الجبال.

والحل الثانى الذى انتشر بين العرب والأكراد، والذى يدعو إلى اعتماد الحل السلمى للمسألة القومية والاعتراف بحقوق الشعب الكردى المشروعة وشراكته للوطن العراقى وأخذ هذا الاتجاه بالتعاظم والتوسع بعد أن كان يقتصر على الماركسيين والشيوعيين والديمقراطيين والليبراليين، إضافة إلى تعززه داخل الحركة القومية الكردية. وعلى رغم إقرار الحكم بحقوق الشعب الكردى القومية فى بيان ١١ آذار ١٩٧٠م والذى هو بحق بيان تاريخى، أو بالمعنى القانونى أشبه باتفاقية موقعة بين قيادة الثورة الكردية برئاسة المرحوم البارزانى وبين الرئيس أحمد حسن البكر بعد فشل الحل العسكرى. يعتبر هذا البيان وثيقة قانونية وسياسية مهمة ليس على صعيد أوضاع الحاضر وإنما على صعيد أوضاع المستقبل باعتماده أساساً فى المفاوضات لأى حل سلمى لاحق للمسألة الكردية. وجرى التفاوض مجدداً على أرضية بيان ١١ آذار فى جولة المفاوضات لعام ١٩٩١م.

ومع أن الحكم الذاتى عام ١٩٧٤م فى محاولة إلقاء تبعات تجدد القتال على غير عاتقه. واحتوى قانون الحكم سعى لتوفير الأجواء، وافتعال المعارك الجانبية فإنه أصدر قانونا للحكم الذاتى على نقاط هامة إيجابية بإقرار حق الأكراد فى الحكم الذاتى، لكنه احتوى على الكثير من العيوب الخطيرة من جهة أخرى، ولكنه يبقى هو القانون الوحيد الذى يعترف للشعب الكردى من بين دول المنطقة بحقوقهم فى الحكم الذاتى.

الورقة تعالج أيضا قضية الأكراد أو البعد الكردى فى المسألة الإقليمية والدولية. وأعتقد أن الوقت لايسمح بالتوقف عند هذه القضية. سأتطرق إلى الحلول لهذه القضية فى إطار الفقة القانونى الدستورى. وقد سبقنى الدكتور سعدى البرزنجى للتوقف عند بعض هذه النقاط، ولهذا أتطرق بعجالة إلى الحلول المطروحة والتى ماتزال مطروحة لحد الآن، سواء من جانب الحكومات أو المعارضة أو من جانب الحركة القومية الكردية.

بشكل عام كان شعار الحركة الوطنية العراقية منذ ثلاثين عاماً تقريباً الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان. وبعد التوصل إلى اتفاقية ١١ آذار وعلى أساسها شرع قانون الحكم الذاتي ١٩٧٤م لكنه احتوى على الكثير من النواقص والثغرات، وفي محاولات من جانب الحكومة لتجميده وبتدخلات أدت إلى نسف هذا القانون من الناحية العلمية وتجدد القتال، ووقع اتفاق الجزائر عام ١٩٧٥م. وفيما بعد جرى الحديث عن الحكم الذاتي بعدة أشكال. مرة يقال الحكم الذاتي الحقيقي، ومرة يقال الحكم الذاتي الموسع، ومرة يقال الفيدرالية قبل الاتفاق بالبرلمان الكردستاني على الاتحاد الفيدرالي وقانونه، ومرة طرحت قضية الكونفيدرالية، ومرات طرح حق تقرير المصير كمطلب آني للتطبيق الفعلي في الحال. ومن حق الشعب الكردي مثل سائر الشعوب التمتع بحقوقه وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره. إذ إن شعوباً كثيرة خرجت لتوها من الغابات في إفريقيا وغيرها يرفرف علمهم داخل أروقة الأمم المتحدة، فما بالك بحقوق شعب يتكون من ٣٠ مليون إنسان ويعيش بين أخوة لهم في الدين وفي التاريخ المشترك وفي العلاقات التاريخية لايتمتع بحقوقه أسوة ببقية الشعوب.. والإقرار بهذا الحق ليس منة أو هبة أو هدية من أحد من الحكومات أو من المعارضات، بل هو إقرار بواقع أليم عاني منه الشعب الكردي. وإذا كان هذا الحق يعني الاتحاد الاختياري الطوعي الأخوي الذي يمكن أن يأخذ صيغة الحكم الذاتي أو الفيدرالية أو الكونفيدرالية أو أي شكل من أشكال التعبير المستقل عن كيان خاص بالشعب الكردي، فإنه يعني في الوقت نفسه حق الانفصال بما فيه تكوين كيان سياسي خاص ودولة مستقلة.

وحق الانفصال على حد تعبير لينين هو مثل حق الطلاق. إذ ليس من المعقول إشهاره بمجرد تثبيته بشكل العلاقة الاتحادية إلا إذا تعذر التراضي وأصبح العيش المشترك غير ممكنا لاسمح الله.

وأعود إلى الفيدرالية أو سمات الدولة الفيدرالية هي الوحدة. أي أنها في إطار شعب واحد وإقليم واحد وحكومة فيدرالية واحدة مع حكومات محلية والاستقلال - أي أن أعضاءها يحتفظون بجانب كبير من سيادتهم الداخلية سواء في الإدارة والتشريع والقضاء

والاشتراك، أى عن طريق المشاركة بين المركز والولايات الأعضاء. وهناك أمثلة كثيرة على الفيدرالية سبقنى عدد من الإخوة فى الحديث عنها.

أعود وأختتم بالقول إذا كنا نؤمن بحق تقرير المصير كمبدأ وهو ما تضمنه ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمى لحقوق الإنسان والعديد من الوثائق الدولية، فلماذا نقر هذا المبدأ لشعوب بعيدة ولا تربطنا بها علاقات تذكر، ولكننا نبتعد عنه أحياناً عند بحث قضية الشعب الكردى؟ أليس فى ذلك مفارقة، بل ثمة تناقض، وأستطيع القول إنه تناقض صارخ عند البعض. فهو يعترف بحق تقرير المصير لشعوب تكاد تكون مجهولة وينتصر لكل شعب مسلم وغير مسلم، لكنه يعتبر مجرد الحديث عن حقوق الشعب الكردى بخاصة حقه فى تقرير مصيره إنما هو انفصال وتقسيم وتجزئة وتفتيت كالبلقنة واللبننة والأفغنة والغسلنة.

إن الواقعية السياسية لحل المشكلة العراقية ككل بضمنها مشكلة الشعب الكردى تقتضى التوافق بإقرار شعبين متساويين فى إطار دولة تمثل قوميتين رئيسيتين وأقليات قومية أخرى كالتركمان والآشوريين التى ينبغى هى الأخرى تأمين حقوقها الثقافية والإدارية، وإلغاء التمييز الواقع عليها. وبتقديرى إن هذا الموقف هو إدراك لضرورات عملية تقتضيها عملية التطور اللاحق فى العراق. وتؤكد التجربة التاريخية للحركة الكردية والوطنية العراقية بعامة ضرورة الاستفادة القصوى من هذه الواقعية والعقلانية السياسية وقضية الشعب الكردى لايمكن حلها بدون توجه ديمقراطى برلمانى يضمن الحد الأدنى من التعددية وبعلاقات متينة مع شقيقه الشعب العربى فى العراق بعيداً عن تأثيرات القوى المتربصة داخليا وخارجيا. وإذا كان هذا الحوار اختيارا فقد كنا نتحدث قبل ذلك اضطراراً. ويمكننى أن أقول إنه اختيار واضطرار فى آن واحد. إننى أنتمى إلى الأغلبية العربية، وأنتمى إلى الأغلبية الإسلامية، وربما أنتمى إلى الأغلبية المذهبية فى العراق لكننى أشعر بنقص فى مواطنيتى بحرمان الشعب الكردى من حقوقه العادلة والمشروعة.

والسلام عليكم.

ملحوظة: المنشور أعلاه عرض مختصر للدراسة المقدمة من قبل الباحث إلى المؤتمر

كلمة السيد هوشيار زيبارى
عضو المكتب السياسى للحزب الديمقراطى الكردستانى

لقد جئنا إلى القاهرة للحوار والنظر إلى المستقبل. بلا شك نحتاج إلى الماضى لاستنباط العبر والدروس، ولكن الأهم هو الاستفادة منها، وبناء المستقبل للعلاقات العربية الكردية. جئنا هنا لا لعقد أى صفقات سياسية أو اقتصادية بل لعقد صفقة للمحبة والوئام بين الشعب العربى والكردى. ورغم أننا لا نملك الكرة السحرية لاستشراف ما سيحدث فى المستقبل من تطورات وأحداث، ولكن باعتبار الموضوع لهذه الجلسة الرؤية المستقبلية للعلاقات العربية الكردية فإنى أحب أن أؤكد على بعض الأمور. فهناك عديد من الدلائل والمؤشرات التى يطرحها الخبراء والمعلقون الاستراتيجيون فى العالم حول الصراعات القادمة. فيتوقعون أن العقد الأول من القرن القادم سيشهد صراعات وحروب عديدة ومنطقة الشرق الأوسط من ضمن مناطق الصراع، ومعظم هذه الصراعات ستكون على الموارد الطبيعية أساساً، أى على الطاقة وعلى مصادر المياه وعلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل فى المنطقة، وستبرز صراعات إثنية وعرقية فى العديد من مناطق العالم. وهذه الصراعات المسلحة والعنيفة ستنجم أساساً من ازدياد عدد السكان العالمى وقلة الموارد. والأمة الكردية تعيش فى هذه المنطقة بجوار الأمم الأخرى، الأمة العربية والتركية والفارسية. والكثافة السكانية الكردية فى نمو، وحالياً غالبية التقديرات تؤكد أن نفوس الكرد فى حدود (٣٠) مليون، وهناك نمو سكانى مضطرد أيضاً. فمن مصلحة الأمة العربية والشعوب العربية الانفتاح على الأمة الكردية وتفهم معاناتها وحقوقها وجعلها أمة صديقة وحليفة بغية تأمين الأمن والاستقرار فى المنطقة بدلاً من أن يستغل الآخرون القضية الكردية لغاياتهم وأهدافهم لتهديد الأمن القومى العربى.

كما تفضل السيد جلال الطالبانى قبل فترة فى جلسة الأمس، صدر مؤخراً قرار من الاشتراكية الدولية، وتشرفت أنا أيضاً بالحضور لتمثيل تنظيمى، والقرار عبر عن رأى (١٤٠) وفدا من مختلف قارات العالم بما فيها وفود عربية من مصر والمغرب وفلسطين

وتونس، وهذا القرار أكد على نقطة أساسية وجوهرية أنه لن يكون هناك سلام دائم وشامل فى الشرق الأوسط ما لم تؤخذ القضية الكردية بعين الاعتبار، وما لم تحل هذه القضية بأسلوب سلمى ديمقراطى تعددى والقبول بالحقوق الكردية.

هذا قرار يؤكد على نقطة، وهى أن هذه القضية ستبقى ملتهبة، صحيح أن قضية السلام العربى الفلسطينى هى من أهم أولويات المواطن العربى حالياً، إلا أن القضية الكردية أيضاً مهمة، وخاصة بسبب وضع العالم الجديد والعولمة والاتصالات وتقدم تكنولوجيا المعلومات. فمن الصعب جداً الآن التغطية على هذه القضية وعلى أهميتها.. رؤيتنا لمستقبل هذا الحوار العربى الكردى سألخصها فى الآتى:

١ - العمل أساساً على تصحيح التصورات المسبقة والقوالب الفكرية الجاهزة التى ميزت العلاقات العربية الكردية من قبل الطرفين الكرد والمثقفين القوميين العرب. أن الأكراد ما هم إلا خلاقين للمشاكل وعدم الاستقرار فى المنطقة، وأنهم يهددون الأمن القومى العربى وهم يتحالفون مع أعداء العرب، وأنهم يريدون تقسيم العراق إلى آخر هذه القوالب الجاهزة.

وهذا الأمر فى الحقيقة يحتاج لجهد كبير من قبل السياسيين والكتاب والمثقفين العرب والكرد. فهناك نقص كبير فى المعلومات، وفى معرفة القضية الكردية بحجمها ودوافعها وبوضعها الراهن.

عندما حدثت الانتفاضة الكردية عام ١٩٩١م كان عدد الصحفيين ا لعرب الذين غطوا هذا الحادث قليلا جداً قياساً بالإعلام الخارجى. كذلك عندما جرت الانتخابات الكردية الأولى لإقامة برلمان كردى إقليمى أيضاً كانت نسبة الإخوة العرب من الإعلاميين ضئيلة جداً ومحدودة. النقطة الأخرى التى نعتقد أنها مهمة هى طمأنة الكرد للعرب حكومات وشعوبا وبالممارسة العملية بأننا لا ولن نشكل أى تهديد لأمنهم الوطنى أو القومى. وبالنسبة لتحقيق الاستقرار فى العراق وفى المنطقة نحتاج للاعتراف بالحقوق القومية للأكراد وحقهم فى إدارة أنفسهم بأنفسهم ضمن الوحدة الوطنية العراقية فى صيغة الفيدرالية وفى صياغة يتفق عليها.

كما أننا نرى أن رؤيتنا للمستقبل هى الضغط باتجاه إصلاحات ديمقراطية وباتجاه التعددية والانفتاح واحترام حقوق الإنسان من قبل الأكراد أنفسهم والعرب أيضاً.

دعونى أعطيكم مثلاً بسيطاً لنرى ماذا حل بالعراق من جراء إنكار وإهمال حل المشكلة الكردية. فقد رفضت الحكومة العراقية التنازل عن بعض الحقوق للأكراد عام ١٩٧٤م واضطرت لعقد صفقة مع إيران آنذاك والتنازل عن أراض عربية بغية عدم إعطاء الحقوق المتفق عليها. وحدثت اتفا قية الجزائر، كان هذا الموضوع جذر رئيسى للحرب العراقية الإيرانية التى حدثت بعد ذلك بعدة سنوات وجلبت الو يلات على الشعب العراقى والشعب الإيرانى وامتداداتها جاءت حتى غزو العراق للكويت ونعرف ماذا حل بالبلاد لحد الآن. هذه هى فى اعتقادى النقاط الأساسية التى أرى أن أطرحها على هذه الندوة.

وفى الختام أود أن أشكر لجنة التضامن المصرية لعقد هذا الحوار ونتمنى أن تجرى حوارات أخرى سواء هنا أو فى كردستان ويتحقق السلام والوئام والمصالحة، وأن نستضيف نحن الكرد الأخوة المثقفين والكتاب العرب وشكراً..

المهندس / رجائى فايد
عضو اللجنة التحضيرية للحوار

لو تتبعنا حركة الأحداث فى منطقتنا خلال العقود الأخيرة من هذا القرن للاحظنا مدى الخطورة المتفاقمة على الأمن القومى العربى نتيجة لبقاء المشكلة الكردية بدون حل. إننا لن نجاوز الحقيقة كثيراً أو قليلاً إذا ذكرنا أن تلك المشكلة هى أحد المسببات الرئيسية للعديد من تلك الأحداث، مما تسبب فى أخطار بالغة على الأمن القومى العربى فى الماضى وبدرجة أشد من الحاضر.. أما فى المستقبل فلا يعلم حدود هذا الخطر سوى الله سبحانه وتعالى، وإن كانت كل الشواهد تؤكد على أن هذا الخطر المستقبلى إن بقيت تلك المشكلة هكذا بلا حل وفى حدود عبثية الأحداث والوقائع، فإن هذا الخطر حينئذ يكون أكبر من كل تصور..

إن معطيات الو اقع تتفاقم يوماً بعد يوم فى ظل صمت عربى مريب أحياناً وأبله فى أغلب الأحيان.

وإذا كان لتلك القضية هذا القدر من التأثير الفادح علينا وعلى أمتنا، فإن من حقنا نحن الذين فى نهاية الأمر ندفع فاتورة كل حدث.. من حقنا أن نجلس معاً نتحاور ونبحث عن سبيل للخروج بهذه المشكلة المأساة إلى حل واقعى وعقلانى وإنسانى يرضى جميع الأطراف.

والعجيب انه بالنسبة لأكراد العراق فإننا نحن العرب على اختلافنا نتفق فيما بيننا وعلى الأغلب فى أن الأكراد يملكون الشعور بالانتماء إلى الوطن الواحد والأصل الواحد والتاريخ المشترك، وتؤلف بينهم اللغة والعقيدة الروحية ووحدة المصالح القومية والأهداف الوطنية والسياسية. والأكراد حيثما كانوا أو أقاموا يعتزون بكرديتهم ويفخرون بالانتماء إليها.. هذه النظرة إلى الأكراد ترجمت إلى العديد من المواقف والنظريات... فجمال الأتاسى مثلاً يقول (.. فى شمال العراق يوجد شعب آخر غير الشعب الذى فى بغداد أو الموصل..).

وفى المقابل، فإن تصريحات الأكراد بشأن العرب والعلاقات المشتركة معهم أشبه برد التحية بأحسن منها. يقول الملا مصطفى البارزانى: (نحن نفخر بإخواننا العرب ونتوجه فى المقام الأول إلى أولئك الناس ذوى التفكير السليم الذين يدركون الحقيقة نريد من إخواننا العرب أن يعرفوا بشكل صحيح نعرجات سياسة الحكومة، هذه السياسة التى تلحق الضرر بالشعب العراقى كله عرباً وأكراداً... على أصدقائنا أن يعلموا أنه لا توجد بيننا عداوة).

وجاء فى أحد المنشورات الكردية (... نعترف ونحترم حقوق العرب ونضالهم فى سبيل الانعتاق من النير الاستعمارى، وفى سبيل نيل الاستقلال الحقيقى وينبغى علينا نحن الأكراد أن نقاتل جنباً إلى جنب مع الشعب العربى لإسقاط الرجعية والدكتاتورية والاستعمار).

ولا أريد أن أسترسل كثيراً فى ذكر المواقف والأحاديث المتبادلة التى تؤكد على هذه الحقيقة وهى: أبداً لم تكن هناك فى يوم من الأيام خصومة بين العرب والأكراد. بل إن العرب والأكراد على مر التاريخ كانوا يحاربون عدواً مشتركاً متوحدين أو فى

خطوط متوازية..

لذلك فإن السؤال المنطقى الذى لا بد أن يفرض نفسه: لماذا بقيت إذاً هذه المشكلة هكذا بلا حل حتى الآن رغم ما شكلته وما زالت تشكله من مخاطر لا حدود لها على الأمن القومى العربى وكما سيرد فيما بعد..؟.

وعندما نتحدث عن المشكلة الكردية فى شمال العراق وتأثيرها على الأمن القومى، فإننا هنا نتحدث عن حالتين:

الأولى: الصراع مع الحكومات العراقية المتعاقبة.

الثانية: الصراع الكردى-الكردى.

وسنحاول فى السطور القادمة التعرف على ما تشكله كل حالة من هاتين الحالتين من مخاطر على الأمن القومى.

أولاً: الصراع مع الحكومات العراقية المتعاقبة

إن بقاء المشكلة الكردية بلا حل فى ظل حكومات ونظم عراقية متعاقبة فى توجهاتها أدى إلى حدوث تدخلات خارجية أغلبها من دول الجوار وبالتحديد إيران وتركيا ومن دول أخرى تأتى فى مقدمتها إسرائيل... كل هذه الدول سعت بشكل أو بآخر إلى استخدام الورقة الكردية للضغط على الحكومات العراقية المتعاقبة من أجل النيل من قوتها أحياناً أو التأثير على توجهها القومى أحياناً أخرى أو لتحقيق بعض المطالب والأطماع الإقليمية فى أغلب الأحيان.. ونتوقف هنا عند بعض الأحداث كأمثلة لما نقول..

١- حلف بغداد

تعاملنا مع حلف بغداد الذى تم توقيعه بين تركيا وإيران والعراق على أساس أنه حلف استعمارى خرج إلى الوجود نتيجة لنظرية دالاس فى ملء الفراغ فى الشرق الأوسط والعمل على ربط المنطقة من خلال سياسة الأحلاف بالدوائر الاستعمارية.. وإن هذا الحلف هو لمواجهة المد القومى العربى المتنامى فى المنطقة، وفى ظل هذا الخطاب الإعلامى

والسياسي عالي النبرة غفلنا عن أن القضية الكردية كانت من ضمن أسباب قيام هذا الحلف. فقد جاء في المادة الأولى من ميثاق حلف بغداد ما يلي:

"التعاون في مجال مكافحة الحركة الديمقراطية المتنامية بما في ذلك نضال الأكراد في سبيل حقوقهم القومية".

وفي هذا السياق يقول "عصمت شريف وانلي" (... بوسعي أن أؤكد لكم أن وجود المسألة الكردية كان السبب الرئيسي لعقد حلف بغداد بين تركيا الكمالية وإيران الشاهنشاهية وعراق نوري السعيد التي توحدت كي تقمع سوية الحركة الكردية).

ولنتذكر سوياً ماذا فعل حلف بغداد في المنطقة وحجم الأخطار التي شكلها على أمنها وكم من المقدرات بذلت لمواجهة هذا الحلف ومخططاته.

٢- اتفاقية الأمن المتبادل بين تركيا والعراق

تم توقيع هذه الاتفاقية عام ١٩٨٢م وهي تعطي لكل دولة الحق في أن تطارد الأكراد داخل أراضي الدولة الأخرى ولمسافات حددتها تلك الاتفاقية..

إن هذه الاتفاقية هي التي تعطي غطاءً قانونياً لتركيا الآن كي تنتهك أراضي الشمال العراقي بين وقت وآخر لمطاردة حزب العمال الكردستاني وقواعده وسط عجز عراقي واضح، وصمت عربي مطبق ودولي مريب.

٣- مشكلة الحدود الإيرانية العراقية

هذه المشكلة بالذات هي المثل الأكثر وضوحاً في التأثير البالغ لبقاء المشكلة الكردية بلا حل على الأمن القومي العربية. ولأهمية هذا الجانب بالذات فإننا سنسترسل في شرحه وشرح أبعاده التاريخية.

- الدولة العراقية هي دولة حديثة النشأة حيث نشأت عام ١٩٢١م.

- تم إلحاق الجزء الجنوبي من كردستان وبموجب موافقة أهالي تلك المنطقة إلى الدولة العراقية عام ١٩٢٥م.

- وفي عام ١٩٣٧م وقعت إيران والعراق اتفاقية رسم الحدود بين البلدين، وبمقتضى هذه الاتفاقية، فإن شط العرب الممر المائي الهام الحيوي وقع بأكمله ضمن السيادة العراقية

إضافة إلى مساحات أخرى ضرورية وقعت هى الأخرى ضمن السيادة العراقية.

- حاول شاه إيران مراراً أن يعدل هذه الاتفاقية لتصبح السيادة على شط العرب مناصفة بين إيران والعراق، وذلك بأن يمر الخط الحدودى فى منتصف شط العرب.

- طالب شاه إيران الحكومات العراقية المتعاقبة بذلك.. لكن طلبه قوبل بالرفض من قبل تلك الحكومات.

- اعتبرت تلك الحكومات أن مجرد مناقشة هذا الأمر هو إقدام على الخيانة أما القبول فهو الخيانة بعينها.

-كانت الحكومات العراقية المتعاقبة أضعف من أن تقدم على هذه الخطوة فى مواجهة شعبها وجيشها.

- تجددت الحرب الكردية فى أوائل الستينيات.

- حدثت حالة عدم استقرار داخل العراق.

- رأى شاه إيران أن الفرصة باتت مواتية لتحديد مطالبه التاريخية.

- حاول نظام عارف أن يجد حلاً لتلك المشكلة وفشل.

- رفض الرئيس عبد السلام عارف مجرد مناقشة هذه المطالب الإيرانية.

- كان الرد الإيرانى هو استخدام الحركة الكردية كوسيلة ملائمة للضغط على الحكومة العراقية فزودت الحركة بالأسلحة الثقيلة. كما فتحت أمامها الأراضى الإيرانية للتدريب ولإقامة القواعد ومن ثم الانطلاق فى عمليات مؤثرة ضد الجيش العراقى.

- تهيأ المناخ حينئذ لإسرائيل كى تساعد الحركة الكردية من خلال إيران أو بشكل مباشر ليس حباً أو تعاطفاً مع الحركة بل نكاية فى حكومة العراق وتوجهه الاتحادى مع مصر.

- دخل النظام العراقى فى مأزق حاول أن يخرج منه بمحاولة التفاهم مع النظام الإيرانى.

- كان مطلب النظام الإيرانى باهظاً... الانفصال عن معسكر الوحدة الناصرى وإعادة رسم الحدود وتعديل اتفاقية ١٩٣٧م. وكان ذلك أكبر من إمكانيات النظام العراقى.

- فى ظل هذه الظروف ومع مرور الوقت أصبح النفوذ الإيرانى على الحركة الكردية عسكرياً واقتصادياً طاغياً إلى درجة جعلت مستقبل الحركة مرهوناً كلية بإرادة شاه إيران حتى أن اقتصاد كردستان العراق بعد عام ١٩٦٦م أصبح مندمجاً بصورة شبه تامة فى الاقتصاد الإيرانى.

- عام ١٩٦٨م وصل حزب البعث العربى الاشتراكى إلى السلطة.

- عاودت إيران من جديد المطالبة بإعادة رسم الحدود وتعديل اتفاقية ١٩٣٧م.

- رفضت الحكومة هذا المطلب رفضاً باتاً.

- مع إصرار الجانب الإيرانى على مطالبه تمت ترجمة هذا الإصرار إلى دعم هائل للحركة الكردية.

- لأول مرة تمكنت الحركة الكردية من قصف منشآت النفط فى كركوك بالأسلحة الثقيلة التى حصلت عليها من إيران وإسرائيل.

- أقدمت إيران على إلغاء اتفاقية ١٩٣٧م من جانب واحد بعد أن وجدت الصراع العربى الكردى وصل إلى هذه الدرجة.

- كان أمام الحكومة أحد خيارين:

الأول: إما أن تتفق مع شاه إيران وتحقق له مطالبه الباهظة ورفض هذا الخيار.

الثانى: أن تتفق مع الحركة الكردية و قياداتها..

ووجدت القيادة العراقية أن الحل الأخير هو الأفضل فكانت المباحثات على الجانب الكردى أسفرت عن اتفاقية وبيان ١١ مارس/ آذار ١٩٧٠م.

- لنا هنا ملاحظة على هذا الاتفاق من حيث الشكل. لقد كان هذا الاتفاق رد فعل لأحداث وظروف سياسية، ولم يكن صادراً عن اقتناع حقيقى بعدالة القضية وضرورة حلها حلاً عقلانياً إنسانياً.

- هذه الملاحظة تؤدى إلى عدم صدق النوايا فى مجال تطبيق الحكم الذاتى فقد حدد البيان بنوداً جيدة على المستوى النظرى. أما على المستوى العملى والتطبيقى، فإن الأمر أخذ بعداً آخر أفرغ تلك البنود من مضامينها. بل إنه ومنذ اللحظة الأولى للفترة الانتقالية

لسريان الاتفاق كانت النوايا مبيتة على جعل هذا البيان شكلياً تماماً.

- فعلى سبيل المثال لم يحدد بيان آذار المناطق التى يشملها الحكم الذاتى، بل ترك هذا التحديد لعبارة مبهمة (المناطق التى غالبية سكانها من الأكراد).

- وحتى يتم تحديد هذه الأغلبية كان لا بد من إجراء إحصاء سكانى، وهو ما لم يتم رغم مطالبة الأكراد به.

- تم تحديد مناطق الحكم الذاتى بقرار فوقى استبعد ما يقرب من نصف أراضى كردستان العراق فى محافظات (ديالى-الموصل-كركوك-دهوك).

- إضافة إلى ذلك فإن التصرفات والأحداث المتلاحقة التى حدثت فيما بعد جعلت بذور الشك التى كانت موجودة أصلاً تنمو وتترعرع، ومن هذه الأحداث محاولات الاغتيال الفاشلة - لإدريس البارزانى ثم الملا مصطفى البارزانى نفسه، والتى تؤكد ملابسات كل منها على ضلوع المخابرات العراقية فيها وبشكل مباشر.

- إن الشك فى نوايا حزب البعث العربى الاشتراكى تجاه الأكراد أو أى أقلية أخرى لا ينطلق من فراغ، وإنما من أدبيات هذا الحزب، بل ومن ميثاقه.

- ففى المادة السابعة من دستور حزب البعث والتى لها صفة القداسة حددت الأراضى العربية من جبال طوروس وجبال الحبشة والصحراء والمحيط الأطلسى والبحر المتوسط وجبال بشتكوة وخليج البصرة والمحيط العربى.

- هذه المنطقة لا يقطنها سوى العرب فقط، وكل من يعيش فى إطارها فهو عربى.

- طبقاً لهذا التعريف فإن دستور الحزب لا يعترف بأى أقليات أخرى فى هذه المنطقة ومن ضمنها كردستان العراق وسكانها من الأكراد.

- ظلت تلك نظرة الحزب وحكوماته التى تنجح فى الوصول إلى السلطة إلى أن صدر بيان ١١ مارس/ آذار فحدث انقلاب شامل فى المفاهيم كما يلى:

- تم تعديل ميثاق حزب البعث العربى الاشتراكى من خلال المؤتمر القطرى الثامن فى يناير ١٩٧٤م حيث تم الاعتراف بالقومية الكردية على أساس أنها جزء من الحركة الوطنية للقطر العراقى.

- تم تعديل الدستور المؤقت للعراق محدداً أن العراق يتكون من قوميتين رئيسيتين هما العرب والأكراد الذين لهم الحق فى الحكم الذاتى وفق القانون.

٤- إصدار قانون الحكم الذاتى:

- فى الوقت الذى سارت فيه الحكومة العراقية فى ١٩٧٤م بخطوات متسارعة فى تنفيذ الحكم الذاتى، فإن المنطقة شهدت نزوحاً واسع النطاق للجماهير الكردية إلى الجبال بحيث إن المدن الرئيسية كادت أن تفرغ تماماً من سكانها.

- واشتعلت الحرب الكردية من جديد فى مارس/آذار ١٩٧٤م وبصورة لم تحدث من قبل.

- تدفقت على الساحة الكردية مساعدات هائلة إيرانية فى الدرجة الأولى.. وأصبح الدور الإسرائيلى أكثر وضوحاً، هذا إذا أخذنا فى الحسبان أن هذه الفترة واكبت انتهاء حرب أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣م.

- وكانت الحرب شرسة ووجد النظام العراقى أنه على أبواب هزيمة محققة وأن الشمال الكردى على وشك الانسلاخ، ومن ثم الاستقلال عن العراق.

- وكَرَدٍّ فعل لهذه المعطيات الجديدة لم يجد النظام العراقى سوى أن يقبل بما رفضه فى السابق ورفضه أيضاً كل نظام عراقى سبقه وهو الامتثال للمطالب الإيرانية.

- وعلى هامش مؤتمر الأوبك فى الجزائر عام ١٩٧٥م وبرعاية من الرئيس الجزائرى هوارى بومدين تم التوقيع بين شاه إيران وصدام حسين على اتفاقية آذار ١٩٧٥م وتم التسليم بكل مطالب الشاه التاريخية بإعادة رسم الحدود بين الدولتين ليصبح الخط المار بمنتصف شط العرب هو الخط الحدودى الدولى.

- كل هذه المطالب تم تنفيذها للشاه فى مقابل مطلب واحد هو أن يرفع الشاه يده عن مساندة الحركة الكردية ويغلق أمامها حدوده.

- ولأننا سبق أن ذكرنا أن النفوذ الإيرانى على الحركة الكردية كان طاغياً عسكرياً واقتصادياً، وأن مستقبل الحركة مرهون كلياً بإرادة شاه إيران فإن الحركة انهارت بعد توقيع هذه الاتفاقية.

- بعد قيام الثورة وإعلانها لمبدأ ولاية الفقيه. ورفع راية المستضعفين فى الأرض أدى ذلك بطبيعة الحال إلى حدوث مشاكل داخلية للنظام العراقى.

- وصل الأمر إلى درجة النظام المسلح والقمع الوحشى للشيعة فى بغداد وبعض محافظات الجنوب، كما تم إعدام المرجع الشيعى الكبير الإمام محمد باقر الصدر وآخرين.

- مع هذا الأمر تحول الصراع السياسى بين النظامين من مجرد تراشق سياسى لفظى إلى تراشق مدفعى على الحدود بدءاً من ٤/ ٩/ ١٩٨٠م .

-كان من الممكن أن يظل الأمر هكذا لولا أن القيادة العراقية رأت أن الوضع الإيرانى بعد الثورة فى أسوأ حالاته فإيران فككتها صراعات الثورة وإعدامات القيادة العسكرية.

- وكرد فعل لموقف إيران العسكرى والسياسى أعلن العراق إلغاء اتفاقية الجزائر من جانب واحد، وتحت شعار "العراقى يتقدم" وفى ٢٢/ ٩/ ١٩٨٠م توغلت القوات العراقية داخل الأراضى الإيرانية.

- وبعدما يقرب من ثمانى سنوات حرب بشعة ضروس كلفت الجانبين أرواحاً ودماراً وخسائر مادية بشعة توقفت فى أغسطس ١٩٨٨م بالرجوع إلى خطوط اتفاقية الجزائر..

- أى أن بيان ١١ مارس/ آذار كان رد فعل.

- واتفاقية الجزائر كانت رد فعل.

- ونشوب الحرب العراقية الإيرانية كان رد فعل.

- وتوقف القتال والعودة إلى اتفاقية الجزائر هو أيضاً رد فعل.

وفى كل ذلك نجد أن السبب الكردى واضح كل الوضوح فى ظل هذه الأحداث التى:

- أضاعت أرضاً عراقية وسلمت لإيران بمطالبها.

- دمرت اقتصاد العراق وإيران بشكل عبثى وجنونى.

- الضحايا بين قتيل وأسير وجريح والتى تزيد على المليونين.

- بقاء المشكلة الكردية، بل واستفحالها ولجوء العراق إلى الأسلحة الكيماوية فى إبادة بشعة للأكراد من خلال عمليات الأنفال وحلبجة..

ألم يكن من الأفضل الرجوع إلى العقل والحكمة ؟.. فلو حدث ذلك لتجنبنا الكثير.

إن وزر عدم الوصول إلى حل عادل وإنسانى وعقلانى لهذه المشكلة والتى دفعنا جميعاً ثمنها باهظاً من أمننا القومى يتحمله نظام البعث العربى ببغداد ومن قبله كل الأنظمة الحكومية السابقة التى إن فكرت مرة فى حل لهذه القضية، فإنما يكون ذلك كرد فعل لأحداث جارية.. وكذلك تتحمله الحركة الكردية لبعض الأخطاء الكردية الفادحة التى حدثت طوال تاريخ الحركة.

ثانياً: الصراع الكردى الكردى

لن أقف طويلاً عند هذا الجزء لأنه معروف ولعل ورقة بشأنه تقدم فى هذا اللقاء ويكفى أن نقول أن هذه الخلافات والتى تحولت إلى صراعات مسلحة استقطبت دول الجوار بالذات لتناصر كل منها أحد الفصائل ضد الفصيل الآخر، وترتب على ذلك وجود أجنبى واقع ملموس فى المنطقة حتى أن تركيا أكدت بتاريخ ٧/ ٩/ ١٩٩٦م اتخاذ إجراءات خاصة بحماية مصالحها الأمنية والاقتصادية فى المنطقة وأن الظروف مناسبة لإقامة شريط حدودى أمنى داخل الأراضى العراقية على غرار الشريط الحدودى الموالى لإسرائيل فى الجنوب اللبنانى.

والحادث الأخير الذى طيرته وكالات الأنباء والذى يتضمن إلقاء القبض على أحد قادة حزب العمال الكردستانى من مسكنه فى مدينة دهوك التى هى واحدة من أكبر ثلاث مدن كردية عراقية من قبل رجال أمن أتراك، وإذا أضفنا إلى ذلك التدخلات الدولية من كل حدب وصوب وما يتردد عن وجود إسرائيلى فى تلك المناطق بشكل مباشر أو غير مباشر.. فإننا بذلك نكون أمام حقيقة هامة وهى أن الشمال الكردى العراقى والذى مازال على الورق عراقياً حتى الآن مستباح ومنتهك من قبل دوائر وجهات أجنبية متعددة.. وهل هناك خطر أفدح من ذلك على الأمن القومى العربى.

وماذا عن الغد..؟

آراء كثيرة تتحدث عن المخططات التى تجرى على قدم وساق فى مطابخ صنع القرار

فى الغرب لتقسيم الدولة العراقية إلى ثلاث دويلات.. كردية فى الشمال وعربية سنية فى الوسط وعربية شيعية فى الجنوب.

وكاجتهاد خاص قد أكون مخطئاً فيه، فإن تنفيذ هذه المخططات (إن وجدت) مستبعد.. لماذا..؟

دويلة كردية فى الشمال لها تداعياتها الإقليمية وبالذات بالنسبة لتركيا.. ثم يأتى السؤال: من يضمن ولاء هذه الدويلة أو اتجاهاتها..؟

ونفس الأمر بالنسبة لدويلة شيعية فى الجنوب وتداعياتها بالنسبة لإيران حيث تصبح امتداداً يعبر الخليج لإيران وتأثير ذلك على دول وإمارات الخليج ونفط الخليج.

الوضع القائم (فى رأيى) فى شمال العراق هو أفضل وضع على الإطلاق بالنسبة لهذه القوى.. فالمنطقة أصبحت ساحة مفتوحة أمام من يمتلك القوة.. وهم يمتلكون تلك القوة ونحن نفتقدها.

وضع غريب ولا شك تعيشه تلك المنطقة هى جزء من وطن اسمه العراق على الخارطة ووفق المواثيق الدولية، أما على أرض الواقع فلا يستطيع جندى عراقى واحد أن يدخل إليها فى الوقت الذى تدخل وتخرج القوات التركية بلا حساب ولا رقيب..

إن الخطورة بالغة على الأمن القومى العربى إذا ظللنا هكذا على موقفنا العجيب الغريب من تلك القضية، وكأن الأمر لا يعنينا مع أنه لا يعنى أحداً فى الدنيا سوانا.

لا بد من الوصول إلى حل إنسانى وعقلانى وواقعى لتلك المشكلة.. وإلا فهى الهول بعينه.

كلمة السيد/ قادر عزيز
سكرتير حزب كادحى كردستان

فى البداية أود أن أشكر جميع السادة المساهمين فى عقد هذا الحوار والتحضير له، أخص بالذكر اللجنة المصرية للتضامن الأفروآسيوى - ورئيسها السيد/ أحمد حمروش. ونأمل أن يكون هذا الحوار بداية لحوارات أخرى بين ممثلى الشعبين الشقيقين العربى

والكردى وحل قضاياهم بالحوار الذى بات اليوم أسلوباً حضارياً لحل المشاكل والمنازعات بين الشعوب والدول فى العالم.

أيتها السيدات. أيها السادة: أمس طُرِحت آراء وبحوث بناءة كثيرة من المشاركين حول العلاقة التاريخية بين الكرد والعرب وحاضر ومستقبل كردستان فى إطار وحدة العراق، واليوم وكما جاء فى البرنامج نتطرق إلى الرؤية العربية-الكردية لقضايا السلام واستقرار المنطقة الذى أعتبره موضوعاً أساسياً فى حوارنا والهدف الرئيسى الذى يُبتغى الوصول إليه خلال مناقشاتنا الحالية والمستقبلية لأن الأخطار محدقة بالجميع ولكى نتوصل إلى بلورة هذه الرؤية المشتركة لقضايا المنطقة، لا بد من الوصول أولاً إلى كيفية حل القضية الكردية فى العراق وإزالة هذه ا لقضية وعداتها، لأنه دون حل القضية الكردية فى العراق حلاً ديمقراطياً عادلاً لا يمكن تكوين رؤية عربية-كردية مشتركة لحل القضايا الأخرى، كما لن يستتب الأمن والاستقرار فى العراق والمنطقة.

لا أريد هنا الدخول فى التفاصيل، بقدر ما أريد التأكيد فى بعض النقاط التى أ عتبرها ضرورية وهامة فى هذا المؤتمر، وربما تساهم فى خلق هذه الرؤية المشتركة المنشودة.

لا يخفى عليكم أيها السادة أن شعب الكرد عاش ومنذ قرون فى وطنه كردستان وشارك إلى جانب إخوته العرب والشعوب الأخرى فى صنع الحضارة الموجودة وفى المعارك المحلية دفاعاً عن المنطقة والتاريخ يشهد على ذلك. قسم الاستعمار كردستان قسراً ودون استشارة الشعب الكردى، مثلما قسم الوطن العربى دون إرادة شعبه.

ناضل الكرد ومنذ ذلك الوقت وعديد منا ضد الانقسام، ومن أجل الحصول على وحدته الوطنية والقومية وحقه فى تقرير المصير، أسوة بباقى الشعوب فى المنطقة، واليوم مثلما يحق للشعوب الأخرى، لا سيما للشعب العربى فى التحرير والوحدة وتشكيل كيانه المستقل، لذا فإن الإرادة أن يتفهم إخواننا العرب القضية الكردية ومظلومية الشعب الكردى، ويقروا للكرد بحقوقهم المشروعة، بما فيها حقه فى تقرير المصير مثلما يقروا لأنفسهم وللشعوب الأخرى.

إن الإخوة العرب عندما يتهمون غيرهم بالازدواجية والنظر إلى قضاياهم بالمكيالين،

ينبغي أن لا يفعلوا هم ذلك تجاه إخوانهم الكرد ولا ينكروا حقوقهم المشروعة.

إن ما يهدد اليوم وفى المستقبل وحدة العراق وشعبه الذى يتحدث عنه كثيراً، ليس النضال الوطنى العادل للشعب الكردى ولا القرار الفيدرالى الكردى، بل الديكتاتورية المقيتة وطمس الحقوق والتميز القومى والاقتصادى الذى يمارس ضد الشعب الكردى فى العراق ومنذ سبعين عاماً، وقد أكدت أحداث الثلاثين سنة الماضية فى العراق أن أساليب القمع والإرهاب وتدمير القرى، وترحيل الأكراد من ديارهم واستخدام السلاح الكيماوى وعمليات الأنفال سيئة الصيت التى مارسها النظام الدكتاتورى فى العراق ضد الشعب الكردى لم يُثنِ من عزيمة الكرد فى كفاحهم ولم يحل المشكلة، بل زادها تعقيداً وأضر كثيراً بمصالح الشعبين الشقيقين وشعوب المنطقة.

لذا من مصلحة الشعبين وبعد كل هذه التجارب المريرة إيجاد حلول عادلة للقضية الكردية واعتماد الحل السلمى والاعتراف بحقوقه المشروعة. وهذا لا يمكن دون التفاهم المشترك بين ممثلى ومثقفى الشعبين ودون خلق رؤية واضحة بينهما لحل هذه القضية مثل أية قضايا أخرى فى المنطقة.

إن الشعب الكردى المعروف بكرمه ووفائه يتطلع إلى هذا الحوار ويعده فتحاً لعهد جديد بين الكرد والعرب. ولا ينسى أبداً فضل الذين وقفوا إلى جانبه وأيدوا قضيته العادلة من أمثال القادة الزعيم العربى الكبير الراحل جمال عبد الناصر والأخ القائد معمر القذافى والأستاذ الكبير أحمد بن بيلا وشرفاء آخرون.

أكرر شكرى إلى اللجنة المصرية للتضامن وإلى الشعب المصرى العظيم وحكومته التى سمحت وساعدت لعقد هذه الندوة.

كلمة الدكتور/ سعدى البرزنجى
عميد كلية القانون والسياسة - جامعة صلاح الدين/ أربيل

يشرفنى أن أقف اليوم بين أيديكم لأساهم فى هذه الندوة التى كانت أمنيتنا كحوار عربى ومنبر مشترك ليتفهم كلا الجانبين بعضهما الآخر فكان الفضل للجنة المصرية للتضامن واللجنة التحضيرية ورئيسها.

فى الحقيقة أنا لم أكتب مساهمتى وسأقتصر على بعض اللمحات عن مسألة الحقوق القانونية للشعب الكردى فى العراق وخاصة على الجانب الفيدرالى وهو ما يتداوله قطاع كبير من الشعب الكردى فى العراق، وينادى به إلى الآن وقد تبناه برلمان كردستان كما أشار السادة المتحدثون.

الفيدرالية فى العراق ليست جديدة كما يتصور البعض. فكما ورد فى بيان مشترك بين الحكومة البريطانية المنتدبة على العراق والحكومة العراقية عام ١٩٢٢م فى شهر كانون الأول/ ديسمبر. يقول البيان المشترك ((تعترف حكومة صاحب الجلالة البريطانية والحكومة العراقية بحق الكرد الذين يعيشون داخل العراق بإقامة حكومة كردية ضمن هذه الحدود. تأمل الحكومتان أن العناصر الكردية على اختلافها ستوصل بأ سرع ما يمكن إلى اتفاق فيما بينها حول الشكل الذى ترغب أن تقوم عليه تلك الحكومة، وحول الحدود التى ترغب أن تمتد إليها وأن يسمح لموفدين ذوى طابع دولى إلى بغداد للتحاور فى العلاقات الاقتصادية والسياسية مع كل من حكومة صاحب الجلالة البريطانية والحكومة العراقية)).

الأخوة المطلعون على النظم الفيدرالية والدول المركبة يعرفون أن هذا ليس أقل من الفيدرالية.

هناك وثيقة دولية وهى المادتان (٦٢ و٦٤) من معاهدة سيفر ١٩٢٠م. فالأولى تنص على حق كردستان تركيا فى إقامة حكم ذاتى حيث تتحول فى خلال سنة إلى دولة. وسمح لأكراد الموصل بالانضمام لتلك الدولة. هذه المعاهدة بدلت بمعاهدة لوزان عام ١٩٢٣م. وكان الشعب الكردى غير مستقر قانونياً فهو ليس جزءاً من الدولة العراقية حديثة التشكيل

عام ١٩٢١م ولم يتحول إلى دولة مستقلة كالقوميات الأخرى التى كانت تحت السلطة العثمانية.

فى عام ١٩٢٥م أوفدت عصبة الأمم لجنة لكردستان لتقصى الحقائق وكان تقرير اللجنة كما ذكرنا. بعد ذلك ألحقت ولاية الموصل بالعراق. وفى عام ١٩٣٢م صدر بيان من الحكومة العراقية بناء على طلب من عصبة الأمم فى ٣٠مارس ١٩٣٢م ينص على عدة التزامات من ١٦ مادة إحداها تنص على حق الموصل ومن بينها قضاء دهوك إلى محافظة ولواء كركوك والسليمانية وأربيل فى إدارة شئونهم بأنفسهم وحق استعمال لغتهم كلغة رسمية فى الدواوين والمدارس. وهذا اتفاق دولى، وأى قانون يخالف هذه الالتزامات غير قانونى، ومن حق عصبة الأمم وأى دولة فيها أن تقاضى العراق إذا خالف هذه الاتفاقية والالتزامات ولا يمكن تعديلها إلا بموافقة عصبة الأمم ويجرى اللجوء إلى محكمة دولية. ثم وكلت هذه الالتزامات إلى الأمم المتحدة التى تشكلت عقب الحرب العالمية الثانية، وذلك لأن ميثاق مجلس الأمن الدولى ينص على أن كل الحقوق والالتزامات التى كانت فى يد عصبة الأمم انتقلت إلى الأمم المتحدة والتى ينص ميثاقها على (أنه حقوق الدول محترمة طالما وفت بالتزاماتها فى الميثاق).

وبعد التفاوض مع القيادة الكردية استناداً لبنود تتضمن إقامة حكم ذاتى لكردستان العراق، وتحديد المنطقة على أساس الأكثرية السكانية وفق إحصاء ١٩٥٧م لكن الظروف شاءت بهذا الاتفاق عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣م ونشرت جريدة التآخى التى تعنى التآخى العربى الكردى، وهى جريدة الحزب الديمقراطى الكردستانى مقالاً فى ٨تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣م (إن العدوان الأخير ليؤكد مرة أخرى حقيقة أن إسرائيل كانت وما تزال دولة استعمارية أريد بها حماية المصالح الإمبريالية فى المنطقة).

مقطع آخر (إن المعركة الراهنة لتدفعنا لأن نبين مرة أخرى أن الشعب الكردى كان ولا يزال يشارك الأمة العربية فى محنتها وأمنها، ويقدم أقصى صور التضامن، والشعب الكردى الذى يمثل القومية الثانية فى العراق يقوم بواجبه تجاه مقتضيات المعركة، ويؤدى دوره الطبيعى فيما يقدمه للعراق وللمعركة). هناك مقال آخر فى ٢٠تشرين الأول/ أكتوبر

١٩٧٣م ويقول (من جانبنا فإننا نؤكد مرة أخرى على أننا فى الحزب الديمقراطى الكردستانى الذى كان يتحلى فى كافة الظروف بالشعور التام بالمسئولية، وكان يحاول دوماً إزالة الأسباب التى تؤدى إلى تصديع الوحدة الوطنية. إن الحزب والحركة التحررية الكردية عامة وعلى رأسها قائدها المناضل الملا مصطفى البارزانى يتخذون كما كانوا سابقاً موقفهم المتناسق مع الأوضاع الوطنية تاركين كافة الخلافات الطارئة وراء ظهورهم واضعين نصب أعينهم مصلحة البلاد العليا والوقوف مع الأشقاء العرب فى معركة الشرف والمصير). هذه نماذج من مواقف الحركة التحررية الكردية تجاه قضايا الأمة العربية. أود أن أقول إن الفيدرالية المقترحة كصيغة بين العرب والكرد ليست بدعة لكنها نموذج للعلاقة بين التكوينات المختلفة للمجتمع. وهى صيغة نجحت فى معظم بلدان العالم عدا الدول التى كانت تتسم بالدكتاتورية. وهناك مثال ناجح هو الحرية التى منحت لإقليم (الكيبك) فى كندا وذلك بعد استفتاء وخلال عقد واحد من زمن وصوتوا بالبقاء ضمن الاتحاد الكندى.

إذاً الفيدرالية ليست مبعثاً على الانفصال، إنما مطرقة الظلم والتعسف هى المبعث على الانفصال. أود أن أشير إلى أن قرار البرلمان الكردى فى ٩أكتوبر ١٩٩٢م هو ليس إعلاناً للفيدرالية فى العراق. فالفيدرالية عقد يجب أن يتفق عليه الأطراف الموقعة عليه والمكونة للفيدرالية. لذا عرض برلمان كردستان هو عرض من الشعب الكردى فى العراق إلى أخيه الشعب العربى فى العراق.

كلمة السيد/ طاهر البرزنجى
الحزب الاشتراكى الديمقراطى الكردستانى

لقد سبقنى السادة الأفاضل فى سرد العلاقات التاريخية بين العرب والكرد والمآسى التى تعرض لها شعبنا وما يجب أن تكون عليه عراق المستقبل وآفاق الكرد فيها.. إلا أننا نود التأكيد على جملة حقائق ضماناً للسلام واستقرار المنطقة وهى:

أولاً- الواقع المرير الذى فرضته الدول الحليفة بعد الحرب العالمية الأولى على الكرد

وحرمانهم من حق تقرير المصير وتشكيل الدولة الموحدة جعلنا نطالب بحقوقنا ضمن كيان الدولة العراقية بسبب الظروف الجيوبوليتيكية المعروفة.

ثانياً- إن محاولة تجاوز القضية الكردية وعدم الاحتراس لها إلا فى الأيام التى تنتهى فيها لم ولن تعود إلا بأفدح الخسائر على الطرفين ـ كما رأينا طيلة العقود السابقة وإلى يومنا هذا، لأن هذا النهج يخالف المنطق وروح العصر لذلك تتجلى أهمية هذه الندوة من أجل فهم مشترك للواقع الحالى ودرء الأخطار المستقبلية والتى نتمنى أن يستمر عقد هذه الندوات وتتمخض عنها توصيات وقرارات جريئة وتشكل لها أمانة عامة هنا فى القاهرة للمتابعة.

ثالثاً- إن التعامل مع قضيتنا يجب أن يكون تعاملاً عصرياً حضارياً. لا سيما ونحن على أعتاب القرن (٢١) تعاملاً يقوم على أساس الإقرار بالحقوق القومية المشروعة الذى سيكون برأينا بلا شك عاملاً إيجابياً من أجل ضمان الأمن والاستقرار فى عموم المنطقة وحرمان القوى الأجنبية المعادية من ذريعة التدخل فيها حيث نلاحظ اليوم أن الترك رغم إنكارهم لوجود الكرد فى بلادهم واعتبارهم أتراك الجبل نرى الجيش التركى يصول ويجول بأعداد هائلة داخل الأراضى العراقية منتهكة حرمتها دون أى اعتبار للقرارات الدولية بحجج واهية لا تمت إلى الحقيقة بصلة. وإننا فى الحزب الاشتراكى الديمقراطى الكردستانى نرى بأن الفيدرالية التى اختارها الكرد فى العراق صيغة عصرية تشكل العلاقة المستقبلية بين الطرفين وتضمن حقوق الكرد المشروعة وتضمن سلامة ووحدة العراق أيضاً.

وعرفاناً بالجميل فى هذه اللحظات التاريخية نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان للأخ القائد معمر القذافى لمواقفه الجريئة من القضية الكردية. كما نحيى بإجلال وإكبار جميع الإخوة الكتاب العرب الأفاضل الذين انبروا بأقلامهم الشريفة الجريئة الواعية للدفاع عن حقوقنا المشروعة وما عقد هذه الندوة ومساهماتهم الجليلة فيها إلا خير دليل على ذلك..

والسلام عليكم.

كلمة السيد/ محمد فرج عزيز
عضو المكتب السياسى للاتحاد الإسلامى فى كردستان

لا شك أن السعى لبلورة رؤية عربية-كردية مشتركة لقضايا السلام والأمن فى المنطقة تحتاج إلى توحيد الجهود والمساعى الخيرة للجميع.

ونحن نرى أن الأسس التى تجعل من تكوين هذه الرؤية العربية-الكردية المشتركة أمراً ممكناً ومحموداً، هى كثيرة وعميقة تضرب بجذورها فى عمق التاريخ وتستند منطقياً إلى حسابات جغرافية.

ولذا فإننا نؤكد هنا أن الشعب الكردى لا يرى مصالحه بالتضاد مع المصالح العربية ولا بعيداً عنها ولا على حسابها، بل يرى أن مصالحهما مشتركة.

ولم تخل أية مرحلة من المراحل المختلفة لكفاح شعبنا من محاولات جادة لإنهاء هذا الصراع وحل المشكلة عن طريق الحوار. وبما أنه هو السبيل الوحيد والأسلم لحل جميع القضايا المعقدة. وكنا دوماً نبحث وباستمرار عن إيجاد الحلول المرضية ولذلك ناشدنا ونناشد الخيرين والمخلصين بالقيام من أجل إنهاء هذا الصراع. وأخيراً بذل جمع من إخواننا من مصر الجهود المخلصة لإيجاد مخرج لرفع هذه الإشكالية. وإدراك هذه الحقيقية بصورتها الصحيحة يعتبر خطوة إيجابية ومهمة وموفقة فى طريق حل هذه الإشكالية بصورة مرضية. ونتمنى أن تعقبها خطوات أخرى مكملة لها، ومن جانب آخر إن نجاح هذه الخطوات يأتى من باب آخر وهو النجاة والخلاص من المعادلة اللعينة التى تمزق العالم الثالث بها وهى (الشىء المطلوب عمله اليوم لا نعمله ونجهله لأسباب ذاتية وغير موضوعية. وإذا أردنا إنجازه إما لا يمكننا القيام به لظروف موضوعية، أو لا جدوى من إنجازه).

إن هذه الالتفاتة الأخوية من الأخوة المصريين محل تقديرنا جميعاً.

ونحن اليوم نحمل إخوتنا فى مصر أصحاب القلم والفكر النير أن يبذلوا ما يمكنهم لفعل ما هو مطلوب اليوم، والاستمرار فى سبيل تعزيز أواصر الأخوة والصداقة بين

الشعبين الشقيقين.

لكل ما تقدم نرى العمل على تحقيق ما يلي:

- تشكيل لجنة صداقة بين الشعبين باسم (لجنة الصداقة والتعاون العربي-الكردي) يكون مقرها الرئيسي القاهرة.

- تعمل هذه اللجنة لإزالة التهم والنظرة التآمرية على الكرد.

- ونحاول إعادة قراءة القضية الكردية في العراق من جديد برؤية مشتركة وعلى أساس المصير والمصالح المشتركة.

- والعمل من أجل إقامة الندوات والسيمنارات المشتركة حول القضايا السياسية والثقافية المتبادلة التي تخدم التقارب والتآلف بين الشعبين أكثر.

- تشجيع الجمعيات والمؤسسات ورجال الأعمال العرب على المشاركة في إعمار كردستان. ومن المؤسف ألا يكون بين هذه الجمعيات في كردستان جمعية عربية رسمية أو شبه رسمية في مجالات الإعمار والإغاثة. هذا إذا استثنينا هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية والندوة العالمية للشباب الإسلامي.

- ومحاولة إدراج دراسة اللغة الكردية في أقسام اللغات في الجامعات العربية باعتبارها إحدى اللغات الشرقية الحية.

ومثل هذه الخطوات وغيرها تجعل من الحوار أمراً عملياً له ثماره. وهي من شأنها في النهاية أن تساعد على تضيق شقة الخلاف والحساسية وتعمل عل إعادة صياغة النفسية التي أرهقتها المظالم والشكوك والظنون عقوداً من الزمن.

هذا. وفي النهاية أتمنى للندوة والمشاركين التوفيق. وأرجو من الله سبحانه أن يعيننا جميعاً لكي نحقق الخير والسلام والاستقرار في هذا الجزء الحيوي من العالم.

كلمة السيد/ عبد الخالق زنكنة
سكرتير الحركة الشعبية الكردستانية

إن منطقة الشرق الأوسط كانت منذ القدم بمثابة خيمة تعيش تحتها مجموعة من القوميات لكل منها خصوصيتها ومشاركتها في الحضارة المدنية والثقافة المشتركة. وتعرضت هذه المنطقة إلى غزوات واحتلالات خارجية، وذاقت الأمرين من البطش والتهديد والقمع والقهر القومي من قبل الغزاة المحتلين، وبالذات من السلطات العثمانية التي استخدمت أساليب وأشكال مختلفة من صنوف الاضطهاد والحرمان والتمييز العنصري لشل إرادة الشعوب المطالبة بحقوقها القومية المشروعة والخلاص من الأوضاع التي تعيشها. الأمر الذي دفع بطلائع الحركة القومية والعناصر المثقفة الواعية وبالذات من الشعب العربي والكردي للنضال لتحقيق حقوقهم القومية المشروعة بما فيها حق هذه الشعوب المستقلة التي ترفض الخضوع والمذلة.

منذ بداية هذا القرن ظهرت للوجود حركات سياسية قومية منظمة تمكنت من تعبئة الجماهير المتطلعة للحرية والسلام، وخاضت نضالاً عسيراً وقدمت تضحيات جسام على هذا الطريق. وما أن انتهت الحرب العالمية الأولى وانهارت الإمبراطورية العثمانية حتى بدأت المرحلة الجديدة من تقسيم المنطقة إلى مناطق نفوذ للمحتلين الجدد وانتقلت المنطقة من هيمنة السلطات العثمانية إلى هيمنة الاحتلال الأجنبي لقوات الحلفاء المنتصرة في الحرب التي قسمت البلدان فيما بينها وفقاً لمصالحها الاستعمارية بعد عقد مجموعة من المعاهدات والمواثيق الاستعمارية.

إن الوضع الجديد دفع شعوب المنطقة إلى ممارسة أساليب جديدة للدفاع عن الوطن بعد أن تكشفت نوايا وادعاءات دول الحلفاء بالنسبة لشعوب المنطقة وحفزهم للنضال المشترك الذي أخذ يستخدم سياسة (فرق تسد) للمزيد من السيطرة على الشعوب وثرواتها القومية. وإن النضال المشترك والموحد أفشل العديد من المعاهدات والمخططات الاستعمارية، وتصاعد الشعور الوطني والقومي أكثر من ذي قبل لدى القوى والأحزاب

والتنظيمات السياسية. وبالأخص بعد الحرب العالمية الثانية إلى تشكيل جبهات معارضة وطنية ضد تلك الاتفاقيات والمعاهدات المشبوهة والمعادية لتطلعات وطموحات شعوب المنطقة، وخلق حالة متطورة من التضامن والتفاهم المشترك خاصة بين الشعبين الشقيقين العربي والكردي، وتجسد ذلك جلياً في نضالهم المشترك ضد الاحتلال الصهيوني لفلسطين والوثبة المجيدة عام ١٩٤٨م وانتفاضة عام ١٩٤٨م ومشروع أيزنهاور وحلف بغداد والعدوان الثلاثي الغاشم على مصر عام ١٩٥٦م ودعم النضال المشروع للشعب الجزائري والشعب الفلسطيني من أجل نيل حقوقهم المشروعة وحق تقرير مصيرهما. وإن التضامن القومي والوطني بين العرب والكرد أثبت للتاريخ أنه كفيل بتحقيق الأهداف المشتركة ومقاومة المخططات الاستعمارية. ولهذا فإن القوى المعادية والمناهضة لتطلعات الشعبين بدأت تعزف على وتر التفرقة وزرع الشكوك بهدف تقسيم وحدة الصف الوطني خدمة لأهدافها الاستعمارية مستعينة بظهور ثغرات وخلافات في صفوف القوى الوطنية بعد مرحلة الانتداب والانتقال إلى تشكيل الكيانات المستقلة، وتمكنت فعلاً من تأليب القوى السياسية ضد البعض وتحويل الصراع الجانبي فيما بينها إلى صراعات تناحرية كل الأنظمة غير الديمقراطية والشوفينية. تمكنت من تفجير المشا كل والخلافات وتوسيع مداها وتحويلها إلى نزاعات مسلحة أحياناً لخلق أجواء ملائمة للتدخل والضغط لتوجيه الأوضاع لخدمة مصالحها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، وتعقيد الأمور أكثر فأكثر حتى تجعل من نفسها طرفاً ووسيطاً لحل تلك المنازعات والعودة المنظمة للسيطرة ع عليها بشكل آخر.

إن الشعب الكردي هو أحد الشعوب العريقة في المنطقة منذ البداية، وبالأخص بعد الحرب العالمية الثانية وإعلان الجمهورية العراقية في العراق عام ١٩٥٨م أخذ يبذل الجهود من أجل حل قضيته القومية العادلة على أساس ديمقراطي سليم ضمن إطار وحدة العراق وشراكة ا لشعبين العربي والكردي التي أقرتها المادة الثالثة من الدستور المؤقت بعد ثورة ١٤ يوليو/ تموز ١٩٥٨م. وجسد ذلك ولفترة طويلة بشعاره المركزي: الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان العراق. ولكن للأسف الشديد فإن الأنظمة المتعاقبة على الحكم في بغداد قابلت الطموح والحق القومي المشروع للشعب الكردي بالنار والحديد

واستخدمت مختلف الأساليب والوسائل لمواجهة ذلك، وتغيير البنية السكانية فى كردستان عبر اتباع سياسة القمع والتنكيل والاضطهاد والتهجير والقتل الجماعى وعمليات الجينوسايد، والقضاء على الزرع والضرع مما دفع الشعب الكر دى للدفاع عن نفسه بمختلف الوسائل النضالية بما فيها اللجوء إلى الكفاح المسلح. ومع ذلك كان دائماً مع الحل السلمى والديمقراطى والحوار الأخوى البناء للتوصل إلى حل القضية الكردية فى إطار وحدة العراق لإبعاد التدخلات الخارجية لاستغلال هذا الصراع من جانب القوى الأجنبية المعادية لتطلعات الشعبين الشقيقين. وقد دخل فى مفاوضات عدة مرات مع الحكومة المركزية، وكانت اتفاقية ١١مارس/آذار ١٩٧٠م إحدى المحاولات الإيجابية والجادة لحل المشكلة بالطرق السلمية. على الرغم من كل المآسى التى تعرض لها الشعب الكردى من لدن السلطات العراقية ا لحاكمة فقد كان دائماً مع الحل السلمى لقضيته القومية المشروعة ولم يدع فرصة إلا وبادر بإخلاص للحوار حقناً للدماء البريئة وحرصاً على وحدة العراق. كما فعل ذلك بعد انتفاضة آذار/ مارس ١٩٩١م حيث دخلت الجهة الكردستانية فى حوار ومفاوضات لعدة شهور فى تلك الظروف الدقيقة والمعقدة بالنسبة للحكومة العراقية بعد تورطها فى حرب الخليج الثانية. وبالرغم مما أداه الوفد الكردى المفاوض من مرونة فإن حكومة بغداد أصرت على مواقفها المتعنتة السابقة ولم تعترف بالحد الأدنى من الحقوق القومية العادلة للشعب الكردى، وأكثر من ذلك لجأت إلى سحب ا لد وائر والمؤسسات الرسمية من منطقة كردستان، وقطع الرواتب عن الموظفين والمتقاعدين وفرض الحصار الثانى على منطقة كردستان، واستمرت سياستها الشوفينية باتجاه ترحيل وتهجير العائلات الكردية من مدن كردية واقعة تحت سيطرتها وتعريبها. الأمر الذى عقد الأمور أكثر فأكثر ودفعت القوى فى الجبهة الكردستانية آنذاك لملء الفراغ فى إدارة الإقليم وذلك بإجراء انتخابات المجلس الوطنى الكردستانى وتشكيل حكومة الإقليم وإعلان الفيدرالية كصيغة مناسبة فى إطار الجمهورية العراقية الموحدة والتى نالت التأييد من جميع الأحزاب الكردستانية فى العراق. وا لفيدرالية لا تعنى الانفصال بل إنها صيغة عصرية لحل مشاكل دولة مختلفة القوميات، وتعزز الوحدة الوطنية.

ومنذ ذلك الوقت فإن الجهود لا تنقطع لحل القضية الكردية بين القوى السياسية الكردستانية والحكومة المركزية، ولكن لم يتم التوصل لحد اليوم إلى صيغة مناسبة على الرغم من القناعة أن الحل السلمى والديمقراطى ضمن الإطار العراقى هو أفضل صيغة للتعايش السلمى بين الشعبين الشقيقين العربى والكردى، وتبعد العراق عن التدخلات الأجنبية ومخاطر التمزق، ودون ذلك لا يمكن أن يسود الأمن والاستقرار فى المنطقة خاصة إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار الخلافات الموجودة بين دول المنطقة، وخصوصاً الحدود والأمن والمياه وغيرها.

والخلاصة أن إيجاد حل سلمى وديمقراطى للمسألة الكردية يخدم مصلحة الشعبين العربى والكردى ويقوى أواصر الأخوة التاريخية بينهما ويجنب العراق بشكل خاص والدول العربية وشعوب المنطقة بشكل عام مخاطر جدية على الاستقرار والأمن والسلام ومستقبلها، ويرسى معالم سليمة للعلاقات الوطنية والقومية على أسس ديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والسيادة الوطنية وحق الشعوب فى تقرير مصيرها تعبيراً عن إرادتها الحرة وعلى أساس التعايش الأخوى لمواجهة المخططات المناهضة لوحدة وتآخى الشعبين العربى والكردى. والسلام عليكم..

فؤاد حسين-هولندا
مستشار فى شئون الشرق الأوسط

السيد الأستاذ/ أحمد حمروش- رئيس اللجنة المصرية لتضامن

الأخوة السادة قادة الكرد الأفاضل

سيداتى وسادتى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أود بداية أن أتوجه بالشكر والامتنان إلى الأستاذ أحمد حمروش لدعوته إياى لهذه الندوة - الحوار.. كما أولى كامل الثناء للمبادرة التى أقدمت عليها اللجنة المصرية

للتضامن لترتيب وتنظيم الحوار العربي-الكردى. آملاً أن يكون الحوار بداية للعمل الجاد بين الطرفين، وأن تكون النتائج إيجابية وتعود بالخير على العرب والكرد وجميع أبناء العراق.

أيها الحضور الكرام:

برنامج هذا الحوار يتعلق بمواضيع مختلفة والغاية المعلنة للحوار هى تبادل الآراء حول العلاقات التاريخية بين العرب والكرد وحاضر كردستان وبلورة رؤية معينة حول قضايا المستقبل فى المنطقة. إن هذه المواضيع متشابكة، لذا فإننى سوف أحدد هذه المداخلة ضمن منطلقات نظرية وفكرية، وأختار عنوان "العرب والأكراد.. والوطن العراقى" لهذه المداخلة.

الجمع الكريم:

إن الدعائم الأساسية للمجتمع العراقى تستند على العرب والأكراد كشعبين رئيسين وأقليات مختلفة كالتركمان والآشوريين... وغيرهم.

إن تواجد أى خلل بين الشعبين يعنى تواجد هزات عنيفة فى المجتمع العراقى، وإن محاولة حذف أى طرف من الخارطة الاجتماعية للعراق تعنى دفع أحد الأعمدة الأساسية للمجتمع العراقى إلى الأسفل، وهذا يؤدى إلى الانهيار. والسؤال الذى يطرح بداية هو: هل هناك خلل فى العلاقات بين الكرد وبين "ممثلى" العرب فى السلطة ؟ إن الجواب على هذا السؤال هو بالإيجاب. فهناك ومنذ تشكيل الدولة العراقية الحديثة بعد الحرب العالمية الأولى خلل واضح بين الكرد والسلطة المركزية فى بغداد. إن جزءاً من هذا الخلل يتعلق بسياسة السلطة تجاه الشعب الكردى، والجزء الآخر يتعلق بعلاقة السلطة المركزية بعموم العراق.

ولتوضيح الصورة، يجب التطرق إلى المسائل الآتية:

١ - فى بداية تكوين أو تأسيس الدولة العراقية، كان هم حكومة بريطانيا العظمى، والتى كان العراق فى ظل انتدابها، هو تقوية مركز الحكم فى بغداد من أجل الانطلاق منها للسيطرة الكاملة على عموم العراق.

٢- كان الادعاء هو أن تقوية المركز ضرورية من أجل تثبيت الحكم، والحفاظ على وحدة الوطن.... ثم هذه التقوية ليست من خلال مشاركة الجميع، وإنما استندت أساساً على إبعاد أهل الجنوب وكردستان عن المركز. وبهذا ومنذ البداية، فإن تقوية المركز كانت على حساب الأطراف. وكان المفروض أن يكون هناك توازن بين الإثنين.

٣- إن الأدوات التي استخدمت في هذه الحالة هي تقوية الجيش، وأجهزة الشرطة وبعد مدة أضيف إليها الأجهزة الأمنية والمخابرات. وبمرور الزمن أصبحت هذه الأجهزة أضخم الأدوات للسيطرة على المجتمع العراقي.

٤- الاقتصاد العراقي أصبح تدريجياً يتمركز بيد السلطة. ومع زيادة عائدات النفط بعد سنة ١٩٧٣م طغى وبصورة واضحة الجانب الأحادي على الاقتصاد والاعتماد الكلي على إيرادات النفط. وهذه الإيرادات وأوجه صرفها أصبحت بالتمام بيد السلطة وفي خدمة المركز.

٥- بعد ثبات أركان السلطة أصبح المركز "المرجعية" المفروضة الأولى والأخيرة في جميع الأمور التي تهم حياة المواطن. فالقرار يأتي من المركز، والفكر منه، وحتى التخطيط للتربية العائلية يأتي من بغداد. لقد تمت مصادرة الاقتصاد والسياسة وحتى العلاقات الاجتماعية من قبل السلطة.

وإذا علمنا أن في المركز نظاماً شمولياً يستند إلى الوحدانية في التنظيم، وإلى الفكر المطلق في التنظير والعمل فإن هذا يقودنا إلى معرفة جوانب الخلل المختلفة. فالعراق التعددي في المجتمع لا ينعكس في النظام السياسي، والعراق التعددي في المعتقدات الدينية والأفكار السياسية قد حذف !! وحل محله التنظيم الواحد، الفكر الواحد، والشخص الأوحد !!.

ومن هنا ونتيجة العلاقات غير المتوازنة بين السلطة المركزية والأطراف نبعت المسألة الكردية في العراق. فالكرد يقعون جغرافياً في الأطراف وعزلوا سياسياً في الزاوية.

لقد كانت السلطة تتحدث منذ البداية باسم العرب. وفي أحيان كثيرة كانت الحكومات العراقية المختلفة تدعي العروبة وخطاباتها السياسية تنبع من الفكر القومي العربي، ولهذا

فإن الفكر القومي العربي المتعصب والمتسلط كان يواجه المطاليب الكردية... وكان التصادم بين الأكراد وا لسلطة تصادماً مشروعاً من المنطلق الكردي، وخروجاً عن القانون والطاعة من منطلق القوميين والفئات العربية المتعصبة. إن الحوار بين الكرد والسلطة كان فى أكثر الأوقات حوار الرصاص والدم. فالأكراد أصبحوا غرباء فى وطنهم!! وحاجتهم إلى الأمن والأمان أصبحت من الأولويات فى حياتهم. وحينما يعيش الإنسان مهدداً فى حياته وفى وطنه، وعندما تقطع السلطة حبل الضمان بين الوطن وأمن المواطن. فإن الولاء للوطن يصبح مهدداً. لأن المواطن لا يحث عن الأمان فى الحدود الجغرافية للوطن، وإنما فى حدود الفئة أو المجموعة التى ينتمى إليها. إن هذه الحالة الشاذة دفعت المسألة الكردية إلى خانة الدفاع عن الوجود، ومن خلال الدفاع عن الوجود يشعر الكردى بالأمان.

إنه من حق الأكراد أن يقولوا إنهم أصبحوا ضحية التاريخ والجغرافية، ولكن بالإضافة إلى ذلك فإنهم ضمن حدود العراق أصبحوا ضحية الفكر القومي العربى، أو لنَقُل ضحية من يدعو لهذا الفكر. ولقد وقف الأكراد فى أكثر الأوقات وحدهم، يعانقون صديق الكرد فى النضال، الجبل الكردى، أمام الهجمات التى كانت تنوى إبادتهم. وكانوا يعاتبون الآخرين وخاصة المتنورين والمثقفين العرب فى العراق من عدم فهم مأساتهم وفقدان التضامن مع قضيتهم. وحينما خرجت بعض الأقلام العربية الشريفة لتكتب عن محنة الأكراد فى العراق وثمنت هذه الأقلام من قبل الأكراد المناضلين رغم معرفتهم الكاملة بان شلال الدم الكردى وجراح الضحايا كان أكبر بكثير من المواقف التضامنية لأصحاب الأقلام.

إن التحدى للفكر العربى السلطوى المتعصب هو من واجب الأكراد، ولكن تغير هذا الفكر هو من صلب مهمات المثقف العربى والمناضل العربى.

إن دخول العربى إلى الخندق الكردى يعنى تحرير النفس العربية من العقدة السلطية، وتحرير العقل العربى السياسى من الوعى المزيف، وإعطاء الفكر العربى بعداً إنسانياً. فالخندق الكردى قبل أن يكون كردياً فهو خندق إنسانى، لأنه خندق الإنسان المضطهد.

ومن هذا المنطلق نأتى أهمية الحوار المنظم بين العرب والأكراد. فهذا الحوار لا يمكن

أن يكون من أجل تعريف النفس والدخول فى متاهات التاريخ لكى يثبت الكردى أنه ليس عربياً، بل إن هذا الحوار يجب أن يكون أولاً حواراً عربياً مع النفس ومحاسبة الفكر القومى العربى المقصر تجاه الأكراد. وبالتالى تحرير العقل السلطوى لدى البعض وذلك من خلال التضامن الكامل مع الأكراد. ولكى نضع الموقف العربى أمام الواقع، فإنه من المفيد ذكر الحقائق التالية عن المسألة الكردية، والتى تتعلق بالسنوات الأخيرة:

١ - لقد أصبح للمسألة الكردية بعداً عالمياً. فسواء كان هذا البعد يحرك من قبل قوى دولية لها الذاتية فى المنطقة، كان نتيجة العطف الإنسانى العام على الأكراد... فإن هذا البعد العالمى سوف يؤثر إيجابياً على مستقبل الأكراد فى كردستان العراق.

٢ - نتيجة هذا البعد العالمى، ونتيجة حقيقة تغير العالم إلى قرية صغيرة فى مجالات الاتصال فإن مأساة الشعب الكردى أصبحت معلومة ومعروفة لدى الرأى العام فى الكثير من بلدان العالم. وعلى العموم هناك تعاطف مع هذا الشعب.

٣- نتيجة تواجد الجاليات الكردية فى جميع الدول الصنا عية، سواء كانت فى أوربا أم فى أمريكا الشمالية... وغيرها فإن هذا البعد العالمى يقوى بمرور الزمن بسبب الاحتكاك المباشر بين الكرد ومواطنى هذه الدول.

٤ - لأكراد العراق، كما لبقية الأكراد فى الأجزاء الأخرى من كردستان بعد قومى واجتماعى مع أبناء قومهم فى الجانب الآخر من الحدود.

إن هذا البعد لا ينعكس فى الشعارات والأهداف السياسية لأكثرية الأحزاب الكردستانية، ولكن هناك علاقات اجتماعية وتعاطف قومى بينهم، وخاصة على المستوى الشعبى.

إن هذه النقاط توضح أبعاد القضية الكردية عالمياً مع نقص البعد والموقف العربى فيها. ومن هنا تطرح دعوة للكتاب والمفكرين العرب للسير مع الرأى العام فى مساندة قضية الأكراد، والتعامل مع هذه القضية تعاملاً واقعياً، ومحاولة خلق بعد كردى فى الشعور العربى والفكر العربى الإنسانى.

الأخوات والإخوان الأعزاء

إن حل المسألة الكردية في العراق يجب أن يعكس أولويات الأجندة (جدول الأعمال) الكردية. ونقاط الأجندة تحتوى على الاعتراف الكامل بحقوقه ضمن الحدود العراقية، وهذا يعنى فيما يعنى توزيع أجزاء كبيرة من أسس القوة، والتى يستند عليها المركز على الأطراف، أو المشاركة التامة للأطراف في المركز. والمشاركة تكون تامة إذا كان للأكراد دور فعال فى مجرى وضع القرار والدخول والمشاركة فى الحكم.

إن الوصول إلى هذا الهدف يحتاج إلى دراسة العوامل التالية:

١- تغيير الإطار الفكرى للمركز من إطار قومى متعصب إلى إطار وطنى عراقى. وضمن هذا الإطار الوطنى يكون هناك مساحة واسعة للفكر القومى الإنسانى. سواء كان هذا الفكر عربى أو كردى.

٢- العمل من أجل خلق توازن واضح بين السلطة والوطن. فالسلطة تكون فى خدمة المواطن وليس العكس.

٣- توزيع الثروة الاقتصادية على الأطراف بالتساوى. إن الاقتصاد المؤمم المصادر من قبل السلطة لا يخدم الشعب والحريات. فالحريات الاقتصادية وتكوين مراكز اقتصادية مختلفة تؤمن عدم تقوية المركز على حساب الأطراف.

٤- إن فلسفة الأنظمة المختلفة فى المركز ونتيجة الحروب الداخلية والخارجية العديدة أدت إلى عسكرة المجتمع العراقى. إن نزع البذلة العسكرية الثقيلة عن المجتمع العراقى أصبح ضرورة، ولا بد منها من أجل خلق السلام فى الداخل وعدم تهديد الخارج. كما وأن هذه الخطوة سوف تكون بداية لمسيرة تهيئة وتكوين المجتمع المدنى.

٥- إن من الواضح أن عسكرة المجتمع العراقى كانت فى المحصلة النهائية وباءً قاتلاً للعراقيين أنفسهم، فإن عسكرة المجتمع الكردى نتيجة الحروب المستمرة ضد الشعب الكردى والمقاومة المسلحة سوف تعود بنتائج سلبية جداً على المجتمع الكردى وعلى المدى البعيد.

فمع خلع البذلة العسكرية من قبل المركز يأتى دور دفن بنادق الثوار الأكراد، والعودة إلى الحياة الطبيعية، وإيجاد المنظمات والهيئات الحرة لبنيان المجتمع المدنى الكردى.

إن القضايا العراقية والهموم العراقية هى عديدة وكثيرة، وإنه من الواجب مناقشة هذه الأمور من قبل العرب غير العراقيين. لأن المسألة العراقية أصبحت لا تخص فقط أهل العراق وحدهم. فالخبز العراقى والدواء في العراق والنفط والماء العراقى... وكل شيء يخص الحياة العامة أصبح مُدَوّلاً، وإذا كانت كل هذه الأشياء تدخل باب التدويل، فلماذا يحرم على العرب غير العراقين التحدث عن القضية الكردية ؟.

إن الشعب الكردى ينتظر من المثقفين العرب العمل الجاد لتوعية الشعوب العربية بعدالة القضية الكردية، وإنه من المهم معرفة أن الوحدة للعراق تكون ضامنة إذا كانت السلطة فى بغداد ملكاً لأبناء العراق بكل ألوانهم وأعرافهم، وإذا انفتح المجتمع العراقى على العالم، فهواء العزلة خانق، فالانفتاح والسلام والاطمئنان فى الداخل هو الذى يبعد شبح التهديد والحرب بالخارج.

وفى الختام أتمنى للحوار، مرة أخرى، نتائج عملية لصالح أبناء العراقة وشكراً.

كلمة السيد جلال الطالبانى
فى جلسة العمل الثالثة

الحقيقة أننى أعلق وبالاختصار قدر الإمكان على موضوع أعتبره هاماً جداً، وهو الرؤية العربية المشتركة لقضايا استقرار وسلام المنطقة. هذه الرؤية إذا توحدت ـ ويجب أن تتوحد ـ ستساعد على حل الكثير من المشاكل بما فيها المشكلة الكردية فى العراق، وعلى إنهاء اتخاذ مواقف عنيفة مختلفة. ونعتقد أن هذه الرؤية العربية الكردية المشتركة لسلام واستقرار المنطقة ممكنة وضرورية فى نفس الوقت، ممكنة وضرورية لأنهما تنبعان من أساس هو وحدة المصالح والمنافع بين الشعبين الكردى والعربى، وضرورة توحيد مواقفهما فى هذه المرحلة الأخيرة التى تنتقل فيها منطقتنا من القرن العشرين إلى القرن الحادى والعشرين.

أعتقد أن سلام الشرق الأوسط واستقرار المنطقة مفهوم عام لا شك، هناك فى رأيى حلان،

حل أمثل منشود وقد يكون بعيد المنال، وحلول ممكنة ومعقولة قد تكون إذا وجهت الجهود وركزت عليها ممكنة التحقيق. والقضايا التى تتطلب الحل لأجل سلام الشرق الأوسط هى فى رأيى:

١- قضية الشعب الفلسطينى الذى يجب أن ينال حق تقرير المصير كباقى الشعوب وحق العودة إلى أراضيه، والحق أن يمارس على أرض وطنه سيادته الوطنية. ولا شك أن الحل المقترح المقبول عربياً الآن هو حل قائم على سلام شامل وعادل وتطبيق القرارات الدولية ومقررات مؤتمر مدريد، و كذلك الإخوة الفلسطينيون يحاولون تحقيق اتفاق أوسلو.

لا شك أن الكثيرين يعرفون أن الشعب الكردى وقف دوماً مع الشعب الفلسطينى واشترك معه فى نضاله السياسى، وفى كل المراحل. ولا أعود للتاريخ القديم، ولكن فى العصر الحديث أيضاً وقف الكرد وتبنوا قضية الشعب الفلسطينى باعتباره قضية إنسانية عربية وإسلامية.

٢- حل النزاع العربى الإسرائيلى هو ليس مقتصراً على المشكلة الفلسطينية. ولكن هناك أراض أخرى محتلة مختلفة كمنطقة الجولان السورية. فلا يمكن أن يكون سلاماً شاملاً دون عودة الجولان لوطنها الأم، وبدون انسحاب غير مشروط للقوات الإسرائيلية من لبنان. هناك مسائل أخرى تدخل فى النزاع العربى الإسرائيلى يجب أن تحل.

٣- حل النزاعات العربية العربية. فقد أثرت كثيراً على إثارة المشاكل والإخلال بالسلام وإنهاء استقرار المنطقة. فالغزو المعروف للكويت هو الذى أدى إلى تصدع الصف العربى وإنهاء التضامن العربى وإلى إهدار جهود وثروات عربية طائلة، لذا بدون حل النزاعات العربية العربية لا يمكن أن يكون هناك مجال لتكوين رؤية عربية كردية. بل رؤية عربية لا يمكن تحقيقها.

٤- لا بد من حل القضية الكردية، فلا أمن ولا استقرار بالمنطقة باعتراف الجميع وآخرهم الاشتراكية الدولية دون حل القضية الكردية. القضية الكردية ليست قضية أقلية قومية. بل قضية أمة مقسمة قسراً، وليست مقتصرة على العراق بل مشتركة مع تركيا.

وهناك نزاعات فى كردستان إيران أيضاً. فالقضية الكردية قضية شعب تعداده بين ٣٠ إلى ٤٠ مليون، وبعض الإخوة عندما يتكلمون عن تعداد الشعب الكردى يتوجهون إلى الكتب والإحصاءات القديمة، وكأن الكرد عاجزون عن الإنجاب فيتمسكون بإحصاءات الخمسينيات والثلاثينيات والأربعينيات، وينسون ما وصلت إليه نفوسهم الآن. فالفرق كبير. لذا يجب على الأخوة أن يدركوا هذه الحقيقة. وأحد الأخوة أشار إلى أن نفوس الكرد فى العراق بين ٣-٤ ملايين. فإذا كان الأكراد فى المنطقة الكردية المدارة بواسطة الأكراد هم أكثر من ذلك الرقم. فكيف بالأكراد خارج تلك المنطقة مثل مناطق الموصل وشيخان وكركوك وخانقين، بل إن بغداد هى أكبر مدينة كردية من حيث السكان. لذلك على الأخوة فى الحقيقة أن يكونوا دقيقين فى هذه المسألة. فالقضية الكردية تتعلق بحوالى ٣٠ إلى ٤٠ مليون إنسان. فلا يمكن أن تبقى متجاهلة فى حل نزاعات المنطقة. خاصة إن أحد السياسيين قال إن الكرد مشاغبون ومثيرو المشاكل.

٥- حل الخلافات العربية الكردية والخلافات العربية الإيرانية. والخلافات العربية التركية هامة، وتدور حول المناطق المتنازع عليها مثل لواء الإسكندرونة. وهناك مشكلة المياه وهى مشكلة خطيرة جداً أرجو أن يتبه إليها كل الباحثين والمناضلين من أجل سلام عادل. لأنها ستكون المشكلة الأولى فى المنطقة فى القرن القادم. وهى مشكلة عويصة مع زيادة النفوس واحتياجات البلدان للمياه. أما الخلافات العربية الإيرانية وإن كانت قد خفت فهنالك الآن مسألة جزر الخليج وبعض المسائل بين العراق وإيران.

٦- هناك نقطة أخرى هى إنهاء أسلحة الدمار الشامل، ولكن يجب أن يكون ذلك على من يملكها. فهناك الآن تركيز مع العراق ونحن وإن كنا قد عانينا من أسلحة الدمار الشامل لكن المنطق والحق يتطلبان أن يكون هناك إنهاء لأسلحة الدمار الشامل فى تركيا وإسرائيل وغيرها أما حصر الموضوع على العرب بالقول إنه لا يجب أن يمتلك العرب هذه الأسلحة هو حصر غير عادل ومريب ومخيف. لذلك يجيب أن تنهى أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط كله، ويجب أن تكون المنطقة خالية من هذه الأسلحة أما السماح للبعض بامتلاكها وامتلاك القنبلة الذرية ومنع الآخرين منها شيء لا يمكن أن

يستمر. خاصة إذا أخذنا تغير الظروف مستقبلاً بالضرورة.

ولا بد لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة مراعاة الظروف والأوضاع الدولية المتغيرة. وهذه مسائل هامة وجدية، وكل منها تحتاج لدراسة خاصة، ولكني أكتفي بوضع عناوين لهذه المسألة، وأؤكد أن الكرد مستعدون دوماً لتوحيد الرؤية مع إخوتهم العرب لإنجاح مهمة الرؤية العربية الكردية المشتركة لسلام واستقرار المنطقة لأن ذلك من المنافع والمصالح الأساسية للشعبين الصديقين العربي والكردي، ولأن ذلك ضرورة آنية حتى لحل المشكلة الكردية في العراق. وأشكركم..

البيان الختامي

بمبادرة مشتركة من اللجنة المصرية للتضامن والحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني دعت اللجنة المصرية للتضامن لجولة من الحوار العربي-الكردي بالقاهرة خلال يومي ٢٧، ٢٨ مايو ١٩٩٨م وقد شارك فيها ممثلون للهيئات الثلاث إلى جانب شخصيات مستقلة من العرب والكرد.

وقد حققت الجولة الأولى للحوار العربي-الكردي النجاح المنشود، حيث إن الحوار جرى في جو إيجابي وأخوي وبناء. وقد ساهم جميع المشتركين في هذا النجاح.

ويقدم الجانب الكردي في الحوار الشكر والامتنان لمصر رئيساً وحكومة وشعباً، ويعتبر أن إجراء أول حوار في عاصمة عربية كبرى هي القاهرة، وفي هذه الظروف تعبيراً عن موقف مصر المبدئي من القضية الكردية، وتأكيداً للتواصل التاريخي بين العرب والكرد.

وتمتد العلاقات بين العرب والكرد إلى أعماق التاريخ ، وكانت على الدوام علاقات أخوية راسخة الجذور، وتعززت مع مرور الوقت منذ ما قبل الإسلام مروراً بعهد صلاح الدين الأيوبي، وظلت تتدعم خلال معارك التضامن والتساند ضد الاستعمار والقوى الأجنبية المناوئة لتطلعات ومصالح شعوب المنطقة من أجل الاستقلال الوطني والتحرر من الأغلال، والانطلاقة الوطنية الديمقراطية والتنمية.

وقد تدارس المشاركـون فى الحوار وضع القضية الكردية فـى العراق، والتى بقيت دون حل حـتى الآن. واتفقت الآراء على أن ثـمة ضـرورة لإيجاد توافق بـين الوحدة العـراقيـة وتعزيزها من جهة وتمتع الشعب الكردى بحقوقه القومية المشروعة من جهة أخرى.

ويؤكـد المشـاركون فى الحـوار العـربى-الكردى وقـوفهـم إلى جانب نضـال الشـعب الكردى من أجل حقوقـه القومية، ويعتـبرون التوجه نحـو الديمقراطية والتعـددية واحترام حقوق الإنســان سبيلاً لدعم الوحدة الوطنية العراقية فى إطار دولة العراق.

ويرى الجانب الكردى أن حل القضـية الكردية فى العراق على أسـاس الديمقراطية والتعددية والفيدرالية واحترام حقوق الإنســان سـوف يعزز الوحدة الوطـنية فى إطار الدولة العراقية.

ويعلن المشــاركـون فى الحوار تضـامنهم مع الطمـوحـات والأمانى القـومـية للشـعب الكردى ويحترمون إرادته الحرة.

وقد ناقش المشـاركون فـى الحوار قضايا الـسلام فى المنطقة والصـراعات الدائرة حولها. ويؤكـدون أن انـسحاب القـوات الإسـرائيلـية من كل الأراضى التى احـتلتـها فى عـدوان الخامس مـن يونيو ١٩٦٧م وإقامـة الدولة الفلـسطينـيـة وعاصـمتهـا القدس سـبيـلاً لإقرار السـلام العادل والشـامل فى المنطقة.

ويؤكد المشـاركون فى الحـوار كل الجهـود الدولية والشـعبيـة الهادفة لرفع المـعاناة عن الشعب العراقى بعربه وأكراده.

وإذ يبارك المشاركون فى الحوار كل الجهود الخيرة لتحقيق الـسلام فى كردسـتان العراق. فإنهم يناشدون الحـزبين الكرديين الرئيــين الـسعى الدءوب نحو تحقيق المصـالحة الوطنية الكردية بما يخـدم مصـالح المواطنـين فى كـردسـتـان العراق، ويخـدم الشـعب العـراقى كله ويكفل الاسـتقرار للمنطقة.

ويحيى المشــاركون فى الحـوار الروح الطيبة التى تجلت فـى هذا الحوار من جانـب كـافة الأطراف الكردية، ويرون أن هذه الروح تشكل ضماناً لتحقيق هذا الهدف النبيل.

ويوجه الجانب الكردى فى الحوار الشكر إلى اللجنة المصرية للتضامن لمبادرتها بالدعوة إلى هذا الحوار المثمر.

وقد قرر المشاركون في الحوار أن يعهدوا إلى اللجنة المصرية للتضامن تشكيل لجنة دائمة للحوار العربي الكردى بالتشاور مع الأطراف الكردية فى متابعة ما ورد من التوصيات، والسعى إلى عقد لقاءات منظمة أكثر شمولاً لتعميق هذا الحوار وتوسيع دائرته بمزيد من الأطراف العربية والكردية. على أن تبذل اللجنة جهوداً لعقد اللقاء القادم قبل نهاية هذا العام فى مكان يتم الاتفاق عليه بين كل الأطراف.

تعليق الأستاذ/ سامى عبد الرحمن

بسم الله الرحمن الرحيم

أعبر فى هذه الآراء عن وفد الحزب الديمقراطى الكردستانى والأحزاب المؤتلفة معه، وأعتقد إلى حد كبير أن هذه النقاط التى أثارها وأجاب عليها الأستاذ جلال الطالبانى. وأعتقد أن الكثيرين اتفقوا حول هذا الموضوع.

أقولها للتاريخ إن مؤتمر صلاح الدين عام ١٩٩٢م وهو أكبر مؤتمر تحضره أحزاب وهيئات وشخصيات عراقية عبر تاريخ أربعين عاماً من مشاركتى فى السياسة العراقية، وأقول دوماً إننى كنت فى المعارضة حتى عندما كنت فى الحكومة كنت فى المعارضة أيضاً. ولكن للأسف هذا المؤتمر لم تعقبه تطورات بحيث يفضى إلى عراق ديمقراطى فيدرالى يعيش فيه الشعب العراقى فى أمان واطمئنان. وفى الواقع أستطيع أن أقول وقد شاركت فى الصياغات بهذا المؤتمر. إن الفيدرالية أقرت بشكلين. فعندما عرضوا العراق أو بالأحرى عندما عرض موضوع كردستان والفيدرالية عرض بصيغة شبيهة بالتى عرضت هنا، وهى أن الشعب الكردى يرى أن الفيدرالية هى الحل المناسب للقضية الكردية فى العراق. وأن المؤتمرين يحترمون إرادة الشعب الكردى هذه. وفى الحقيقة إن هذه الفقرة الأخيرة والإخوة العرب فى المؤتمر أرادوا بهذه الصيغة مساومة أو تفاهم. والمساومة ليست عيباً فى السياسة. وعندها أؤكد أنه عندما عرض أن نعمل من أجل عراق ديمقراطى تعددى فيدرالى صودق على هذا القرار دون مناقشة تذكر، وبالإجماع. أى أن القوى

العراقية (عدا الحكومة) التى أعرفها جميعاً كانت حاضرة هناك. مثلما تفضل الأستاذ جلال البلاغ الختامى أو مسودة البلاغ الختامى تعرض رأياً. نحن ما جئنا هنا نتنازل عن رأى شعبنا بالكمال والتمام، لم نأت لنتنازل عن قرار برلماننا الذى اتخذ بالإجماع. كيف يحق لأحد يريد أن يصادر رأينا فى عرض رأى شعبنا ورأى برلماننا، ولسنا مخولين على الإطلاق فى ذلك. فهذا جاء بهذه الصيغة، واعتبر أن الأساتذة المحترمين مطلعون على القضية الكردية و تفاصيلها ـ ليس فقط التاريخية وإنما الحاضرة أيضاً. لا أتوقع مجتمعا محترما وكريما بهذا الشكل يصادر حقنا فى التعبير عن إرادتنا. إن الصيغة الواردة تقول ((نحترم إرادة الشعب الكردى الحر)). أنا أتوقع من كل إنسان بهذه القاعة أن يحترم إرادة شعبنا الحرة كما نحترم الإرادة الحرة لجميع الشعوب فى العالم.

أكرر من صميم قلبى وأعتقد أن الجانب الكردى كاملاً وليس فقط الحزب الديمقراطى والاتحاد الوطنى والأحزاب الموجودة بتوجيه الشكر والامتنان والتقدير لمصر شعباً وحكومة ورئيساً، وللجنة للتضامن العزيزة وللأستاذ الجليل أحمد حمروش على الجهود الجليلة التى بذلها والإخوة العاملين معه أشكركم جزيلاً.

تم بحمد الله

اعتراض من السيد/ على كليدار
وهو شخصية عراقية قومية ومقيم فى القاهرة

حيث احتج قائلاً : " يجب أن نوضح بأن الفيدرالية مسألة غير متفق عليها وموضع جدل داخل المعارضة، ونحن نعترض على إدراج ذلك، ولم يسألنا أحد إذا كنا موافقين أم لا، وإننا نرفض هذه الصيغة التى تؤدى إلى تقسيم العراق، حيث إن المعارضة العراقية غير متفقة على ذلك "

رد السيد جلال طالبانى على الاعتراض

وتولى السيد/ جلال الطالبانى توضيح نص الفقرة الخاصة بذلك حيث قام بتلاوة تلك الفقرة وهى كما يلى:

[ويرى الجانب الكردى أن حل القضية الكردية فى العراق على أساس الديمقراطية والتعددية والفيدرالية واحترام حقوق الإنسان سوف يعزز الوحدة الوطنية فى إطار دولة العراق].

وتساءل السيد/ جلال: البيان واضح يا أخى إنه ينص على أن تلك هى رؤيتنا نحن الكرد. فهل تحرمنا من حقنا فى هذه الرؤية وإذا كان هذا رأيك الآن وأنت فى المعارضة فماذا يكون الحال لا سمح الله لو أصبحت حاكماً ؟!!.

ثم إن غالبية المعارضة العراقية فى مؤتمر صلاح الدين وافقت على صيغة الفيدرالية وليس كما تقول.

المؤتمر الخامس
للملل والنحل والأعراق

مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية

وقائع مؤتمر الملل والنحل والأعراق
بمركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية

مقدمة:

مركز ابن خلدون هو مركز بحثى غير حكومى يقوم ببحوث ودراسات فى العلوم الاجتماعية، ويهدف إلى ربط هذه البحوث والدراسات بالسياسات العامة فى مصر والوطن العربى.

وينظم المركز مؤتمراً سنوياً للملل والنحل والأعراق، وتأخذ المشكلة الكردية أحد محاوره. وفى المؤتمر الخامس لهذا المركز الذى أعقب مباشرة مؤتمر الحوار العربى الكردى أخذت المشكلة الكردية جانباً هاماً من وقائع هذا المؤتمر، وكما يتضح فى الصفحات الآتية.

جلسة الافتتاح
د. سعد الدين إبراهيم

لأننا كنا متأكدين مما نفعله، ولأننا كنا نعرف ونعى ما يحدث، هكذا لا بد أن نعلم أبناء الأمة ما تعلمناه نحن. وأن ندعو الآخرين أن يدلوا بدلوهم فى هذا الأمر، حينما يتعلق بموضوعنا فى هذا المؤتمر. المؤتمر الخامس.. فى كل مؤتمر منذ المؤتمر الأول بدأنا نختار موضوعات وقضايا محددة لكى نسلط عليها الضوء بشىء من العمق وبشىء من التفصيل. لأن المؤتمر الأول كان عبارة عن فرشة استعرضنا فيه كل المسائل الخاصة بالملل والنحل والأعراق فى الوطن العربى الكبير، فى المؤتمرات التالية أخذنا مجموعات معينة أو شعوب معينة أو أقطار معينة وسلطنا عليها الضوء. وفى هذا المؤتمر الخامس نلقى الضوء على السودان ولبنان والعراق، ومعنا بعض أبناء هذه الأقطار الثلاثة ذوى المسئولية المباشرة فى نضال شعوبهم وقومياتهم. وقد رأينا أن يتحدثوا هم عن أنفسهم وعن همومهم دون أن ينقلها لنا وسيط، يعنى كان هدفنا منذ البداية هو أن يتحدث كل صاحب مشكلة. كل صاحب هم. كل مسألة عن مشكلته. عن همه عما ينبغى أن يقوله للآخرين وبشكل مباشر

دون وساطة د ون أن نسمع عنها من خصم، ودون أن نسمع عنها من عدو. وقد لا يعجبنا ما نسمعه. ولكن من المهم أن نسمعه مباشرة من صاحب الشأن، ومن هنا يسعدني جداً أن يكون معنا ليس فقط إخوان وأشقاء من كردستان وإنما قيادات للحركة الكردية في العراق، وبودنا أنه في سنوات قادمة نستمع أيضاً إلى الأخوة الأكراد من تركيا ومن إيران ومن سوريا. لأن هذا كان من سوء حظ الشعب الكردى أن يجد نفسه ممزقاً منذ الحرب العالمية الأولى بين خمسة بلدان. العراق-إيران-سوريا-تركيا-الاتحاد السوفيتي سابقاً، يسعدنا أيضاً أن يكون معنا أخوة من السودان الشقيق، وكان مقدراً أن يكون معنا السيد/ الصادق المهدى وهو أحد المترددين بانتظام على هذا المركز والمتحدثين في أروقته، حيث تحدث ربما أربع أو خمس مرات في السنة الأخيرة، وواظب على الحضور في كل مرة يكون فيها في مصر. إذ لا بد أن يأتي إلى مركز ابن خلدون، يسعدنا أن ينوب عنه في هذا الافتتاح في كلمات افتتاحية عامة الدكتور إبراهيم الأمين، أما من لبنان فمعنا لجنة من كل الطوائف الرئيسية رغم أنهم غير طائفيين، رغم أنهم ينتمون إلى طوائف بحكم المولد، وكلهم تجاوزوا هذا الشعور أو السلوك الطائفي المحدود لكي يشاركونا بوجهات نظرهم رغم خلفيتهم الطائفية إ لا أن توجهاتهم المستقبلية غير طائفية على الإطلاق، معنا أيضاً زميل عزيز من الدانمرك يهتم بالقضايا العربية، وسيتحدث في اليوم الأخير في الجلسة الختامية لكي يعطينا وجهة نظر من اسكندنافيا. لأن الدول الاسكندنافية تعاطفت جداً مع مشكلات هذه المنطقة من العالم وخدمت في قوات حفظ السلام واستضافت أو فتحت أبوابها لكثير من لاجئي هذه المنطقة، فلنرحب به أيضاً "يورجن سايمون"، إنما يسعدني في هذه الجلسة الافتتاحية وبعد الترحيب أن يكون معنا أحد القيادات الكردية التاريخية أ/ جلال الطالباني الذى سيشرفنا لكلمة افتتاحية، هذه ليست جلسة العمل الأولى. هذه هي الجلسة الافتتاحية التي نتعرف بها على بعضنا البعض ونكرم أو نحيي بعض القيادات التاريخية، معنا أيضاً الأستاذ/ سامي عبد الرحمن وهو من الحزب العملاق الآخر، وفي هذا الجو يستضيف المركز قيادات من الحزب الديمقراطي الكردستاني، واستضاف أيضاً قيادات من الاتحاد الوطني الكردستاني، ولكن اليوم نسعد بقدوم قيادات وأعضاء التنظيمات الكردية العريقة الموجودين معنا في القاهرة. فنحن نحييهم ونرحب بهم أيضاً في مصر ومركز ابن خلدون، ولا بد أن أقول لبعض ممن لم يكونوا في الحوار العربي الكردي أمس وأول أمس.

نحن كمركز شاركنا بشكل غير رسمى مع اللجنة المصرية لتضامن الشعوب الإفريقية والآسيوية فى تنظيم أو تخطيط لأول حوار عربى كردى أو حوار كردى مصرى وسعدنا بأننا بهذا وسعنا دائرة الحوار، ونرجو فى العام القادم وما يليه أن نستضيف هيئات أخرى ومراكز أخرى ومنتديات أخرى.. الأخوة الأكر اد والأخوة السودانيون والأخوة اللبنانيون وكل من له قضية، لأن هذا كان قدر مصر أن تستمع إلى كل من له قضية وأن تحاول أن تقدم له العون. فبعد هذا الترحيب أود من الأستاذ الكبير جلال الطالبانى أن يتفضل بإلقاء كلمته

وشكراً.



كلمة السيد/ جلال الطالباني،

أحيي بحرارة وأشكر مركز ابن خلدون على إتاحة هذه الفرصة لأتشرف باجتماعي معكم. رغم أنني لم أقدم ورقة مع الأوراق المطروحة، ولكنني أستطيع أن أقدم بعض الأفكار والملاحظات الأولية، حسب ما يدعو مركز ابن خلدون إلى مثل هذه الاجتماعات الضرورية لبحث القضية الكردية مع إخوتنا المصريين والعراقيين. آنذاك لم يكن تعريف القضية الكردية محرماً كما هو الحال الآن، إنما كان مفضلاً ومنشوداً ومقبولاً متفقا مع مسيرة التاريخ ومع تيار التطور الاجتماعي وبالتالي فإن هذه الأفكار الجديدة ستنتصر حتماً على الأفكار القديمة البالية مهما كانت الصعوبات ومهما طالت المسيرة. نحن نعمل على أن يكون هذا اللقاء عاملاً هاماً أيضاً في تعزيز التفاهم والتعارف، وبذلك نكون قد أغلقنا المنافذ أمام الجهات التي لا تريد خيراً لشعوبنا (ولكنها تستغل قضايا حقيقية موجودة ولا يمكن لسياسة النعامة نفيها أو إنكارها) (هذه القضايا التي ذكرت هنا وسواء كان ذلك) كانت في كردستان العراق شمال العراق أو في جنوب السودان أو في لبنان فكلها قضايا حقيقية موجودة تعاني منها مجتمعاتنا في هذه البلدان، وبالتالي لا يجوز للمريض أن يخفي مرضه عن الطبيب. لأن هذا الإخفاء سيؤدي إلى الموت دون المعالجة، كذلك لا يجوز إخفاء هذه القضايا الأساسية الموجودة بل يجب بحثها والعمل من أجل إيجاد حلول حقيقية ناجحة لها وفق مقاييس العصر. وهي مقاييس الديمقراطية وحقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها، هنا أود أن أؤكد على نقطتين - الأولى أن الديمقراطية لم تعد مسألة ترفيهية أو سياسية، الديمقراطية أصبحت الدواء لجميع المشاكل التي يعاني منها مجتمع الدول العربية، سبق لي أن كتبت من قبل سنين مقالة بهذا العنوان في جريدة الحياة، وذكرت فيها أن الديمقراطية هي المفتاح لحل جميع القضايا التي تعاني منها مجتمعاتنا - والنقطة الثانية: أن هذا العصر هو عصر الكيانات الكبيرة عصر الاتحادات بين الشعوب وحتى الشعوب التي لا تجمع بينها روابط قومية أو لغوية أو حضارية مشتركة، ولكن التاريخ برهن أن الوحدات القائمة على الظلم والقسر لن تدوم ولن تصمد أمام العواصف والمشاكل، وأن الوحدات أو الاتحادات القائمة على المساواة الحقيقية والديمقراطية والمنافع

الاقتصادية المشتركة هي التي تستطيع أن تبقى وتصمد وتزدهر مهما كانت المشاكل ومهما هبت عليها العواصف. والتجربة أمامنا في التسعينيات واضحة حيث الدول متعددة القوميات تنهار، ودول أخرى تزدهر وتنمو وتنصر الشعوب التي تكونها على البقاء ضمن الاتحاد الاختياري الموجود في هذه الدول. فنحن في كردستان العراق من دعاة الاتحاد الاختياري الموجود في هذه الدولة، من دعاة الوحدة الوطنية العراقية. من دعاة الكيان العراقي الدولي الواحد المستقل الديمقراطي، وعندما ندعو للديمقراطية والفيدرالية وحقوق الإنسان نعتقد أن هذه تشكل عوامل أساسية لحماية وصيانة الوحدة الوطنية العراقية، وبالتالي صيانة وحماية الكيان العراقي المستقل الذي يستطيع أن يبقى ويصمد أمام كل المصائب والأهوال.

في لقاء لنا مع الرئيس الخالد جمال عبد الناصر بدأت حديثي بما يلي قلت: " سمعت نكتة في الشارع المصري تقول إن الرئيس جمال عبد الناصر كان يمر بسيارته فرأى إعلاناً على باب أحد دور السينما (الثورة على السفينة) فرجع واستدعى وزير الإرشاد وأمره أن يصدر بياناً بأن الجمهورية العربية المتحدة تقف بجميع قواها مع الثورة على السفينة، وتعتبر العدوان عليها عدواناً على مصر، فإذا كانت الجمهورية العربية المتحدة تواقة إلى تأييد كل ثورة حتى ثورة وهمية على سفينة. فالأولى بمصر أن تؤيد ثورة حقيقية على أرض شعب شقيق، شارك الشعب العربي في الضراء ولم يشاركه للأسف الشديد في السراء " فضحك المرحوم "جمال عبد الناصر" وقال: لي أن هذه طريقة جيدة بشرط أن تدركوا كيفية طرح قضيتكم، ونصحني في الحقيقة نصائح مفيدة جداً لأننا كنا متهمين بتهم كثيرة آنذاك. فمن نصائحه أن نطرح قضيتنا على الرأي العام العربي ونقول نحن شعب صديق لكم نعيش على أرضنا معكم منذ آلاف السنين. يجمعنا الدين الإسلامي الحنيف معكم وتجمعنا روابط ووشائج عديدة ومتعددة، نبين لهم أننا لسنا ضد القومية العربية ولسنا ضد حركة التحرر العربي، ولابد من الوحدة العربية، ثالثاً نبين لهم أن مطالبنا مشروعة ومعقولة ونحن لا نريد القتال وإنما ندافع عندما يفرض علينا القتال، كل ذلك يعني أن الحوار هو ليس فقط لغة العصر. بل من مستلزمات حل القضايا العالقة في الدولة العربية، شخصياً أعتقد أن القومية العربية ذات نزعات تحررية وإنسانية كانت عليها أن تحل هذه القضايا من قديم الزمان، إذ نحن نعيش عصراً يسمى عصر تحرر الشعوب لم

يبق فى العالم إلا قليل من الشعوب التى لا تتمتع بحقوقها الكاملة فى بعض أجزاء البلدان العربية، فكيف لقومية تناضل من أجل حقوقها، ولا تستطيع دعم هذه القوميات الأخرى المناضلة من أجل نفس الحقوق، فى هذا المجال أتذكر قول الراحل العظيم جواهرلال نهرو حينما يقارن وضع الأكراد فى تركيا فيقول: إن الأكراد فى تركيا ثاروا لنفس الأسباب والأهداف التى ناضل من أجلها كمال أتاتورك (ولكنهم قمعوا أناساً يطالبون بنفس الحقوق لشعبهم وينكرونها على شعوب شقيقة وصديقة معهم) فحرى بالقومية العربية والأمة العربية المجيدة أن تسترشد بالمقولة الخالدة "الأقربون أولى بالمعروف" فنحن الأقربون إلى الأمة العربية أولى بمعروفهم من تأييدهم لشعوب تكن بعيداً عنهم ولا ترتبط بأى روابط مباشرة مع هذه الأمة المجيدة، نحن نعتقد أن الحوار مفيد جداً ونعرف أن مركز ابن خلدون تعرض إلى هجمات واتهامات باطلة لأخذه المبادرة فى هذا الميدان، ولكن ذلك شأن كل القيم والأفكار الجديدة التى تشق طريقها رغم كل الصعاب. أشكركم كثيراً على إتاحة هذه الفرصة مرة أخرى وأترك المجال للإخوة الذين أعدوا البحوث ليقدموها.. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،

كلمة أ. سامى عبد الرحمن

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الوفد الذى يضم الحزب الديمقراطى الكردستانى وممثلى الأحزاب المؤتلفة معه الذين حضروا جميعاً هنا، وباسم الرئيس مسعود البارزانى أحييكم أجمل تحية وأهنئكم بالذكرى العاشرة لتأسيس مركز ابن خلدون، وأشكركم لدعوتنا لحضور المؤتمر السنوى الخامس للملل والنحل والأعراق.. ونعم التسمية لمركزكم نسبة إلى العالم الكبير ابن خلدون مؤسس علم الاجتماع فى العالم كله. نشكر هذا المركز الكبير لاهتمامه المستمر بموضوع شعبنا الكردى الذى يصفه رئيس المركز الدكتور سعد الدين إبراهيم بالأمة العريقة والشقيقة للأمة العربية.. ما أجمل هذه الكلمات.. نعم إنها الأمة العريقة والشقيقة والصديقة الراسخة للأمة العربية. ليس بوسعى أن أشير إلى كل ما قدمه هذا المركز لخدمة

وتقدم القضية الكردية. لكن أقول إن كل ما يقدمه هذا المركز يستحق الإسناد والدعم من قبل الشعب الكردى.

أشار الدكتور سعد الدين إبراهيم إلى لقائنا الأول عام ١٩٨٠م فى لندن، وكان همه قبل ١٨ عاماً هم كبير وثقيل نابع من اهتمام خالص بالقضية الكردية، وحقيقة منذ ذلك التاريخ أتابع نشاطاته التى يبدو أنها مخصصة بالمواضيع التى على جدول أعمال هذا المؤتمر نتابعها ونثمن تقييماته الموضوعية الإيجابية البناءة.

استلمنا قبل فترة ملفاً عن القضية الكردية وقد خصه ببحث شامل معمق. أقول بوجدان مرتاح بأنه لو كتبه كردى منصف لما تجاوز ما كتبه الدكتور سعد، والملف بأجمعه خدمة كبيرة للقضية الكردية وللوحدة العراقية وللأخوة العربية الكردية.. خلال اليومين الماضيين حضرنا ندوة الحوار العربى الكردى وحضرها الحزب الديمقراطى الكردستانى والأحزاب المؤتلفة معه، وكذلك الاتحاد الوطنى الكردستانى والأحزاب المؤتلفة معه. إضافة إلى شخصيات كردية مرموقة مثل الأساتذة عزيز محمد والدكتور محمود عثمان وهم معنا فى هذه القاعة. لقد أعجبت بل فى الحقيقة فوجئت بسعة وعمق المعلومات التى أدلى بها الأساتذة المصريون فى هذه الندوة ليس واحداً أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة. عدد كبير من الأساتذة والباحثين والمفكرين فى الحقيقة.

اتفقنا على أن تعقد ندوة الحوار العربى الكردى الثانية قبل آخر هذا العام، ولكننى أعتقد وبحق أن هذا اللقاء ندوة أخرى للحوار العربى الكردى. فشكراً جزيلاً على هذه الجهود غير المعلنة. أشار الدكتور سعد الدين إلى لقائنا فى لندن بأنه كان يتوقع أن يرى شخصاً أشيب الرأس منحنى الظهر.. دكتور سعد الدين ابيضَّ شعرنا أنا وأنت وقضية كردستان وقضية فلسطين لم نجد لها حلاً، والآلاف بل عشرات الألوف من أبناء وبنات هذين الشعبين استشهدوا، وكانت آخر جملة أطلقوها عاشت كردستان وعاشت فلسطين.

أعتقد ومن صميم القلب والوجدان أنه آن الأوان أن يعى المجتمع الدولى دوره وينصف هذين الشعبين ويستجيب لحقوقهما العادلة ولمطالبهما المشروعة. وقد أصبحنا نحن الشعبين فى آخر قافلة الشعوب فى العالم وهذا ليس من العدل والإنصاف فى شىء.

ختاماً. إخوتى الأعزاء نحييكم مرة أخرى ونبارك جهودكم العظيمة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

جلسة العمل الأولى

الأكراد والأوضاع بالعراق



كردستان العراق

رئيس الجلسة:

الدكتور / إبراهيم الأمين

سياسي سوداني ووزير سابق

كلمة الدكتور/ إبراهيم الأمين
سياسى سوداى ووزير أسبق
ورئيس جلسة العمل الأولى

أولا: أنقل لكم تحيات السيد الصادق المهدى، والأخ الصادق كان حريصاً جداً على أن يلتقى ويشارك فى الحوار فى هذا المؤتمر، ولكن للأسف أنه لارتباطه ووجوده فى أبوظبى كلفنى بأن أنقل لكم تحياته واعتذاره عن عدم الحضور، حقيقة مركز ابن خلدون يمثل واجهة فكرية - لافى مصر وحدها بل فى المنطقة وفى إفريقيا وفى الشرق الأوسط، والدكتور سعد الدين إبراهيم عند دخوله اشتكى من ضيق المكان فعلق أحد الإخوة فقال المكان كبير بفكره، ابن خلدون كمركز بما يحتويه وما يطرحه بحواراته ومشاركته البناءة فى علاج المشكلة الكبيرة التى تقابل المجتع المصرى والمجتمعات العربية قطعاً أكبر بكثير من حجمه. فهو كالدماغ إذا قساه ببقية أجزاء الجسم، يمثل جسماً صغيراً نسبيا ولكن بقدراته على التفكير والخيال يكون أداؤه لوظيفته أكبر بكثير من حجمه، والدكتور سعد الدين فى رأيى يمثل نموذجاً للمثقف الوطنى المهموم بقضايا المجتمع الذى لم يستطع كعالم عنده خبرات لاحصر لها أن يحصر نفسه فقط داخل أسوار الجامعة. بل نقل القضية بكلياتها من الجامعة إلى المجتمع واستثمر ووظف عمله وخبراته وعلاقاته الواسعة فى فتح المجال لكل الإخوة لأن يأتوا إلى هذا المركز ويتحاوروا ويتحدثوا. المركز مناخ ملائم لطرح هذه القضايا، لقد تعودنا فى كل المنطقة أن نخلط الأرقام بالأرقام وكنا نعيش فى ضباب، المركز يعتمد اعتماداً كبيراً على الشفافية بأن تأتى كل مجموعة وتطرح فى حرية تامة أفكارها، وتحاور الآخرين دون الالتزام بقوميات معينة أو قرارات معينة أو أن يكون لهؤلاء محور مع مجموعة ضد المجموعة، ونطرح فى حرية تامة أفكارها وتحاور الآخرين دون الالتزام بقوميات معينة أو قرارات معينة. أو يكون لهؤلاء محور مع مجموعة ضد المجموعة الأخرى. فبهذا العمل استطاع ابن خلدون أن يحدث كما قلت تطوراً نوعياً فى هذا المجال. فعن نفسى أنا من الناس الذى استفادوا استفادة كبيرة جداً من اللقاءات التى تمت

فى المركز أعنى أن الرواق، وعلى رأسه الدكتور أحمد صبحى منصور يمثل ثروة عظيمة جداً توفر على الإنسان مجهوداً كبيراً جداً فى أن يلقى نوعاً من الكورسات المكثفة مرة فى الأسبوع يوم الثلاثاء، فقطعا إضافات ابن خلدون سواء كانت فى المؤتمرات تناقش قضايا كبيرة أو حساسة أو معقدة، أو فى توسيع معارف المهتمين بالقضايا العامة فى رواق ابن خلدون والندوات المهتمة بقضايا المجتمع قطعاً إضافة عظيمة جداً بحق أن نقف كلنا إجلالاً وتكريماً لهذا العمل الجبار. فى هذا المؤتمر فرصة جيدة لنا كسودانيين أن نلتقى بالإخوة من الأكراد والإخوة من لبنان، وحقيقة المشاكل متشابهة نستطيع فى حوار مفتوح أن نستفيد من تجارب بعضنا البعض وأن نتآزر فى أن نخاطب المستقبل بعد أن تزول الظروف غير الطبيعية التى تمر بها كل المناطق. سواء كان فى لبنان أو فى السودان أو فى العراق، ونستطيع أن نتحدث فى مؤتمرات قادمة لاعن الاستقرار والسلام بل نتحدث عن التنمية ونتحدث عن المستقبل وعن الأحلام الكبيرة التى نتمنى لها أن تتحقق فى المنطقة ككل. والسلام عليكم.

كلمة السيد / جوهر نامق
عضو المكتب السياسى للحزب الديمقراطى الكردستانى
ورئيس أول برلمان لكردستان العراق

كان يمكن ألا تتحول حقوق الشعب الكردى إلى قضية فى الشرق الأوسط، فإذا ما تسنى لهذا الشعب العريق التمتع بكيانه القومى مثل سائر الشعوب لما كانت هناك قضية ولكنها الآن قضية معقدة تثير المشاكل لأصحابها مثلما تثيرها للآخرين فى الجوار معها، أى أنها مشكلة للكرد ولجيرانهم أيضا.

فلماذا وكيف نشأت هذه القضية؟

كثيرون لازالوا يرددون بأنه لم يكن للكرد كيان سياسى ما عبر التاريخ، ولم تكن لهم دولة. وأما الحقيقة فأن الكرد سعوا دوماً منذ مئات السنين ليكون لهم موقع بين الأمم

والشعوب. فإذا ما تجاوزنا أمر أول دولة كردية في التاريخ، وهي الدولة الميدية قبل حوالي ٢٧ قرناً، فإن القرون الأخيرة شهدت إمارات ودويلات كثيرة في المناطق الجغرافية للبلدان الحالية (إيران والعراق وتركيا) حيث كانت الحدود السياسية لهذه البلدان متغيرة عما هي عليه الآن.

والكرد يعتبرون دولة صلاح الدين الأيوبي ـ بشكل ما ـ دولة كردية، طابعها العام إسلامي، مثلما أن دولة (كريم خان زند) في إيران كانت دولة كردية، وأما ولاية شهرزور، والإمارات الكردية كانت دويلات بحد ذاتها، وكانت هناك حوالي ٤٠ إمارة كردية خلال القرون الأربعة الماضية. من بينها على سبيل المثال إمارة بتليس وبوتان وبابان وسوران. جرى سحق وتدمير كياناتها سواء نتيجة الصراع الرهيب بين الإمبراطوريتين العثمانية والفارسية أو نتيجة ضعف هذه الإمارات والأوضاع الاجتماعية المتغيرة فيها.

التقسيم:

ورد اسم (كردستان) منذ زمن سحيق. وكان يطلق على المناطق التي يعتبرها الكرد وطناً لهم حتى الوقت الحاضر، وهو وطن مقسم على عدة بلدان حالياً.

يجتمع الكرد عموماً، ومعهم عدد كبير من الباحثين غير الكرد على أن مساحة كردستان تقدر بحوالي (٥٠٠) ألف كيلو متر مربع، وأن المجموع الإجمالي للكرد يقدر بحوالي ٣٠ مليون، وهم يكونون بذلك أكبر أمة على سطح هذا الكوكب لاتزال بدون كيان سياسي. وأما مساحة كردستان العراق وحدها فيقدرونها بحوالي (٧٥) ألف كيلو متر مربع، وتقدر مساحة المنطقة الخاضعة حالياً للحكومة الإقليمية الكردية بحوالي (٤٠) ألف كيلو متر مربع ـ أي أن ما يقرب من ٣٥٪ على الأقل من المناطق الكردية هي خارج نفوذ الإدارة الكردية المحلية الراهنة التي تحمي دولياً برعاية الأمم المتحدة منذ نيسان عام ١٩٩١م وأن تعداد الكرد في العراق يقدر بأكثر من ٦ ملايين، وتشكل نسبتهم إلى المجموع الأجمالي لسكان العراق البالغ ٢٢ مليونا حوالي ٢٨٪ يعيش أكثر من نصفهم في المنطقة التي هي الآن تحت الإدارة الكردية والباقي في المناطق الخاضعة للسلطة المركزية.

وأما أصل نشوء القضية الكردية فيعود إلى التقسيم. وقد جرى أول تقسيم لكردستان

فى القرن الخامس عشر، وذلك إثر اتفاق الإمبراطوريتين العثمانية والصفوية الإيرانية على تقسيم كردستان بينهما. فكان أول تقسيم محدد، بحدود سياسية، بجزئ كردستان إلى قسمين كبيرين. أحدهما خاضع لإيران حتى اليوم، والقسم الثانى خضع للخلافة العثمانية.

محطات القضية الكردية فى العراق

المحطة الأولى: إلحاق الجزء الجنوبى من كردستان بالدولة العراقية:

كان العراق الحالى عبارة عن ثلاث ولايات منفصلة تحت ظل الحكم العثمانى وهى ولاية بغداد وولاية البصرة وولاية الموصل، والولاية الأخيرة (الموصل) ضمت المحافظات الألوية التالية:

١ ـ لواء كركوك.

٢ ـ لواء السليمانية.

٣ ـ لواء أربيل.

٤ ـ لواء الموصل (بضمنها محافظة دهوك الحالية التى كانت آنذاك قضاء).

واستمر كذلك لحين انتهاء الحرب العالمية الأولى. وكان الحلفاء (بريطانيا ـ فرنسا ـ روسيا) قد عقدوا فى سنة ١٩١٦م والحرب العالمية الأولى كانت لاتزال قائمة معاهدة (سايكس ـ بيكو) المشهورة التى أتت بخارطة سياسية جديدة لتقسيم الشرق الأوسط والبلاد العربية. ولما كان الشعب الكردى يعيش فى قلب الشرق الأوسط فقد شملته المعاهدة، وهكذا جرى ثانى أسوأ تقسيم شمل الجزء الخاضع للإمبراطورية العثمانية إلى ثلاثة أجزاء أخرى. ومنها الجزء الذى ألحق بالدولة العراقية ١٩٢٥م بعد تأسيس هذه الدولة لأول مرة عام ١٩٢١م وهو الجزء الجنوبى من كردستان والذى نطلق عليه اليوم إقليم كردستان العراق.

إن التقسيم الذى أسفرت عنه معاهدة (سايكس ـ بيكو) كان السبب الرئيسى فى محنة الشعب الكردى فى إقليم كردستان تركيا وإقليم كردستان العراق، أضيفت إلى المحنة الأولى الناجمة عن التقسيم الأول لكردستان بين الدولة الصفوية الإيرانية والدولة العثمانية.

معاهدة سيفر:

عقدت هذه المعاهدة بين الحلفاء والدولة التركية، ونصت فى المادة (٦٢) على حق سكان كردستان الشمالية (كردستان تركيا) فى تشكيل دولة خاصة بهم، كما نصت المادة (٦٤) من المعاهدة نفسها على حق سكان ولاية الموصل (كردستان الجنوبية) فى الانضمام إلى تلك الدولة ـ إن أبدوا رغبتهم فى ذلك ـ إلا أن المصالح الاستعمارية قد حالت فيما بعد دون تشكيل الدولة الكردية المشار إليها. حيث حلت معاهدة (لوزان) عام ١٩٢٣م محل معاهدة (سيفر) وقد تنكرت لحقوق الكرد استجابة لضغط الدولة التركية بقيادة (مصطفى كمال أتاترك) والسياسة الدولية الجديدة آنذاك.

إلا أن الشعب الكردى فى كردستان عموماً لم يهدأ له بال فى سبيل الحصول على الاستقلال. شأنه شأن سائر القوميات والشعوب التى كانت ترزح تحت الاحتلال العثمانى. وبما أن بحثنا محصور بكردستان العراق فإننا نقتصر على إشارات إلى ثورات وانتفاضات هذا الجزء فقط.

لقد ثار الشعب الكردى بقيادة المرحوم الشيخ محمود الحفيد فى عام ١٩١٩م بعد أن كانت سلطات الاحتلال البريطانى قد اضطرت لتعيينه حكمداراً على كردستان، وإثر فشل الثورة نفى الشيخ إلى جزيرة هنجام الهندية ثم أعيد مرة أخرى حكمداراً فى عام ١٩٢٢م، ولأنه لم يرضخ للشروط. ولإصراره على تطلعاته فى تشكيل دولة كردية مستقلة فقد حصل الاصطدام الثانى مع الاحتلال البريطانى فأبعد نهائيا عن السليمانية ليعيش منفياً فى بغداد.

وموضوع إلحاق القسم الجنوبى من كردستان بالدولة العراقية الحديثة التكوين (عام ١٩٢١م) ظل معلقاً إلى سنة ١٩٢٥م فبعد أن كانت الحكومتان البريطانية والعراقية قد اعترفتا فى بيان رسمى بحق الكرد القاطنين فى العراق بتأسيس حكومة خاصة بهم، ودعتا ممثلى هذا الشعب للتفاوض حول شكل الحكومة المقترحة وعلاقاتها السياسية والاقتصادية بالحكومتين المشار إليهما أعلاه. إلا أنهما لم تترجما هذا البيان على صعيد الواقع العملى واكتفت عصبة الأمم بإلزام العراق باحترام الخصوصية القومية، واعتبار اللغة الكردية لغة

للتعليم في المنطقة الكردية.

وفي ٣٠ مارس ١٩٣٢م أصدرت الحكومة العراقية بياناً رسمياً يتضمن التزامات ذات طابع دولي اعتبرت شروطاً لقبول العراق عضواً في عصبة الأمم فمهدت الحكومة العراقية بذلك الطريق لقبولها في المنظمة الدولية المذكورة حيث قبلت فيها في شهر أكتوبر من نفس العام.

وقد احتوى البيان المذكور على (١٦) مادة بعضها ينص على وجوب احترام العراق لحقوق الكرد في الإدارة والتعليم في كل من محافظات كركوك وأربيل والسليمانية والموصل (التي كانت تضم قضاء دهوك الذي تحول عام ١٩٦٩م إلى محافظة مستقلة عن الموصل)، وظل الشعب الكردي في كردستان العراق ينادي ويناضل من أجل حقوقه القومية، وتوالت انتفاضاته وثوراته للمطالبة بتلك الحقوق، كانتفاضة بارزان الأولى عام ١٩٣١ ـ ١٩٣٢م بقيادة الشيخ أحمد البارزاني، وبارزان الثانية عام ١٩٤٣ ـ ١٩٤٥م بقيادة الزعيم الخالد مصطفى البارزاني ـ كما ساهم شعبنا في كافة نضالات الشعب العراقي من أجل الحرية السياسية والديمقراطية.. مثل انتفاضة ١٩٤٨م وغيرها وثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م ووقف مع أشقائه العرب مساهماً ومسانداً قضاياهم المصيرية.

المحطة الثانية: من ١٤ تموز ١٩٥٨م إلى مارس مارس / آذار ١٩٧٠م:

بعد نجاح ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م مرت فترة قصيرة شعر فيها العراقيون عرباً وكرداً بالارتياح، وعبروا عن تأييد قوي للثورة وبرنامجها خاصة، وأن الدستور المؤقت الذي أصدرته قيادة الثورة قد نص في المادة (٣) منه على «أن العرب والأكراد شركاء في الوطن العراقي» وكان المؤمل ترجمة هذه المادة إلى واقع عملي، ولكن ذلك لم يحصل مع الأسف فتراجعت السلطة القائمة آنذاك عن وعودها، وبرزت دعوات لإذابة الكرد أو لإنكار وجودهم القومي، وبدأت حملات قمع ضد ممثلي الشعب الكردي وقادته مما اضطره إلى حمل السلاح والدفاع عن نفسه في ثورته المباركة ثورة ١١ أيلول ١٩٦١م ضد حكم عبد الكريم قاسم بقيادة الزعيم الخالد المرحوم مصطفى البارزاني، وعقب انهيار حكم عبد الكريم قاسم في ٨ فبراير / شباط ١٩٦٣م في انقلاب حزب البعث العربي الاشتراكي

الأول في العراق استجابت الثورة لطلب إيقاف القتال وبدء المفاوضات من أجل إقرار حقوق الشعب الكردى. ولكن سرعان ما تبين أن تلك المفاوضات كانت مناورة من سلطة الانقلاب لكسب الوقت ريثما تتم السيطرة على زمام الأمور، وهكذا تراجعت عن وعودها بمنح الشعب الكردى حقوقه على أساس اللامركزية السياسية، وبدأت جولة جديدة من القتال حتى سقوط حكم البعث فى ١٨ تشرين ١٩٦٣م بأن يبدأ المشير عبد السلام عارف حيث سرعان ما بدأت جولة جديدة من المفاوضات بين الطرفين ولكن حظ هذه الجولة كان كسابقتها. حيث بدأ النظام هجوم الربيع فى عام ١٩٦٤م الذى استمر لحين الجولة الثالثة من التفاوض فى زمن حكومة الدكتور عبد الرحمن البزاز عام ١٩٦٦م رئيس وزراء العراق آنذاك، والمدنى الوحيد الذى تسلم هذا المنصب منذ ١٤ تموز ١٩٥٨م وأسفرت هذه الجولة من التفاوض عن اتفاق أعلن فى بيان ٢٩ يونيو / حزيران ١٩٦٦م تضمن بنوداً تصلح أساساً لحل القضية الكردية. ونصت هذه البنود على الدراسة باللغة الكردية وإنشاء جامعة السليمانية وإطلاق سراح المعتقلين والسجناء بسبب الثورة الكردية وتخصيص عدة مقاعد وزارية لممثلى الثورة الكردية. ولكن سرعان ما تراجعت سلطة المشير عبد الرحمن عارف (وهو شقيق عبد السلام عارف، وحل محله فى رئاسة الجمهورية بعد مقتل عبد السلام فى حادث سقوط طائرته) عن هذه الاتفاقية تحت تأثير القادة العسكريين الذين أجبروا الحكومة المدنية على الاستقالة، وشكلوا حكومة ذات طابع عسكرى.

وهكذا بدأت جولة جديدة من القتال استمر حتى بعد سقوط عبد السلام عارف فى انقلاب البعث الثانى بتاريخ ١٧ يوليو / تموز ١٩٦٨م ولحين توقيع اتفاق السلام فى ١١ مارس/ آذار ١٩٩٧٧٠م.

المحطة الثالثة: منذ توقيع اتفاق (١١ آذار) حتى انتفاضة آذار عام ١٩٩١م

وقع هذا الاتفاق وأعلن فى بيان عرف فيما بعد ببيان الحادى عشر من آذار ويعتبر بحق أهم وثيقة بخصوص الاعتراف بحقوق الشعب الكردى فى العراق. فقد نص على الحكم الذاتى لمنطقة كردستان العراق كصيغة لتمتع الشعب الكردى بحقوقه القومية، واعتبر الأكثرية السكانية الكردية بموجب إحصاء عام ١٩٥٧م كأساس لتحديد المنطقة الجغرافية

الكردية التى يشملها الحكم الذاتى. كما نص على كون اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية فى المنطقة، وعلى الدراسة لحد إنتهاء المرحلة الثانوية باللغة الكردية، وعلى إنشاء مدارس كردية فى المناطق التى لاتدخل فى منطقة الحكم الذاتى إذا تواجد فيها أكراد وكذلك تخصيص جزء من الواردات العامة لتمويل الموازنة الخاصة بمنطقة الحكم الذاتى وعلى إجراءات تمهيدية كإطلاق سراح الموقوفين والسجناء وإعادة الموظفين المفصولين بسبب الثورة الكردية، وعلى قبول الكرد فى الوظائف العامة والكليات العسكرية والشرطة بما يتناسب مع عددهم إلى مجموع سكان العراق.. إلخ. وحددت فترة (٤) سنوات كمراحل انتقالية تتم فيها تهيئة الأرضية لإصدار قانون الحكم الذاتى وتطبيقه. وكعادة كل الحكومات العراقية المتعاقبة حاولت حكومة حزب البعث التملص من هذه الاتفاقية والتراجع عن مضمونها، بعد أن شعرت باستقرار موقفها وتثبيت أقدامها فى الحكم. وهكذا تنكرت للاتفاقية وأصدرت من طرف واحد قانوناً للحكم الذاتى فى سنة ١٩٧٤م لايتضمن من الحكم الذاتى إلا اسمه فارغاً من كل محتوى حقيقى. فأدى ذلك إلى اندلاع القتال مرة أخرى بين الثورة الكردية وبين السلطة العراقية واستمرار القتال الدامى سنة كاملة تقريباً لم تستطع فيها القوات العراقية من إحراز نصر عسكرى. بل أصيبت بخسائر فادحة، وبدلاً من الاعتراف بالخطأ والعودة إلى روح اتفاقية آذار ١٩٧٠م قامت الحكومة العراقية لأجل القضاء على الثورة الكردية بالتنازل عن نصف شط العرب وعن مناطق حدودية برية إلى الدولة الإيرانية فى اتفاقية الجزائر المعقودة فى ٦ اذار ١٩٧٥م بين الرئيس صدام حسين (نائب رئيس الجمهورية العراقية آنذاك) وبين شاه إيران بتوسط الرئيس بومدين رئيس الجزائر آنذاك، وهكذا توصل النظام العراقى إلى إنهاء الثورة الكردية بشكل وقتى مقابل تنازل عن السيادة العراقية على جزء من المياه الإقليمية والمناطق الحدودية لإيران.

ولكن الثورة الكردية، رغماً عن الانتكاسة التى أصيبت بها، قد عادت إلى النشاط بعد فترة سنة تقريباً عقب اتفاقية الجزائر. وهكذا خسر العراق، نتيجة قصر نظر النظام السياسى وتعصبه الشوفينى جزءا من السيادة العراقية على أرضه ومياهه، ولم يتم القضاء على

الثورة الكردية. ثم لم تلبث السلطة العراقية أن تنكرت لاتفاقية الجزائر بعد أن شعرت بفداحة التنازل الذى أقدمت عليه فى تلك الاتفاقية واندلعت الحرب العراقية الإيرانية التى دامت (٨) سنوات، والتى أورثت الدولتين الدمار والخراب والخسائر المعروفة، ومن أسبابها الرئيسية اتفاقية الجزائر.

واستمرت السياسة القمعية للنظام العراقى الذى قام. بهدف إخضاع الكرد بالحديد والنار. فى سنة ١٩٨٨م بهدم (٤٥٠٠) قرية من مجموع (٥٠٠٠) قرية، وتحريم الحياة فيها وهذا يعنى تدمير ٩٠٪ من ريف كردستان وهُجِّرَ سكانها إلى معسكرات سكن جبرية فى المناطق السهلة. كما كان قد استعمل الأسلحة الكيماوية فى مدينة حلبجة بتاريخ ١٧٧ / ٣ / ١٩٨٨م وشنت حملات إبادة سميت بحملات الأنفال أبيد فيها (١٨٢) ألف طفل وامرأة وشيخ من سكان المناطق الريفية فى كردستان من المدنيين الأبرياء، واستمر يحكم كردستان بالقهر والقمع إلى أن حدثت انتفاضة آذار عام ١٩٩١م إثر احتلال العراق للكويت واندلاع حرب الخليج الثانية فى ١٦ / ١ / ١٩٩١م.

المحطة الرابعة: منذ الأنتفاضة عام ١٩٩١م:

كان من الواضح أن القمع الذى تعرض له الشعب العراقى عموماً والشعب الكردى على وجه الخصوص، سيدفع هذا الشعب إلى الانفجار والثورة فى أول فرصة سانحة. وجاءت تلك الفرصة، عندما خسرت القوات العراقية حرب الخليج الثانية وأجبر العراق على إنهاء احتلاله للكويت وهكذا اندلعت بشكل متزامن مع انتفاضة جنوب العراق بداية آذار / مارس ١٩٩١م انتفاضة مماثلة فى كردستان العراق بقيادة الجبهة الكردستانية وهى المظلة التى جمعت تحتها ثمانية أحزاب كردستانية وتشكلت عام ١٩٨٨م.

وفى الفترة بين ٦ ـ ٢١ / آذار / ١٩٩١م تحررت كل مدن وريف إقليم كردستان العراق تقريباً بضمنها محافظة كركوك، ولكن النظام سرعان ما استعاد بعض قوته بسبب تغاضى الحلفاء عن أوامرهم السابقة بمنع استعمال الطائرات المروحية وسماحهم للسلطة باستعادة قوات الحرب الجمهورى التى كانت محاصرة فى الكويت وتراجعهم عن التصريحات التى رافقت حرب الخليج، والتى حرضوا بها الشعب العراقى على الثورة ضد

النظام فانقضت قوات النظام على الانتفاضة فى الجنوب، ثم بدأ هجومه على الانتفاضة فى كردستان ليعيد السيطرة على المدن الرئيسية حيث التجأ أكثر من مليونى مواطن إلى الحدود العراقية مع كل من إيران وتركيا.

ولكن القوات العراقية المتقدمة باتجاه خط هاملتون اصطدمت بمقاومة باسلة بين مدينتى صلاح الدين وشقلاوة بشكل خاص. فأصيبت تلك القوات بنكسة كبيرة طلبت على إثرها الحكومة العراقية من قيادة الجبهة الكردستانية البدء بمفاوضات لإيجاد حل تفاوضى للمشكلة فقبلت الجبهة الكردستانية، رغماً عن جميع المآسى والويلات التى أصابت الشعب الكردى من هذا النظام وتحديد المنطقة الآمنة (قوات المطرقة الشارعة)، فبدأ التفاوض وفعلاً وبدأت جولة من المفاوضات استمرت من نيسان ١٩٩١م لغاية آب ١٩٩١م دون التوصل إلى حلول نهائية. وإن كان قد حصل بعض التقدم فى بعض محاور المفاوضات. ولكن شعور الحكومة العراقية بنوع من استعادة القوة جعلها تتراجع عن وعودها التى قدمتها فى البداية للجبهة الكردستانية. وهكذا توقفت المفاوضات ـ وإن لم ينقطع الاتصال بشكل نهائي. ولكن الحكومة العراقية أقدمت على سحب إدارتها وقواتها العسكرية إلى جنوب خط العرض (٣٦) تطبيقاً ـ كما يظهر ـ لقرار إقامة المنطقة الآمنة شمال العراق وهكذا حصل فراغ إدارى وقانونى، والأخطر منه هو فرض حصار اقتصادى على المنطقة ولم تر الجبهة الكردستانية بدأ من ملء الفراغ.

الانتخابات البرلمانية وتأسيس البرلمان وحكومة إقليم كردستان:

قامت الجبهة الكردستانية بإدارة المنطقة بواسطة ممثليها لفترة قصيرة من الوقت مستفيدة من هيكل الدوائر الحكومية وموظفيها الذين لم يتركوا الإقليم مع سحب الإدارات الحكومية المركزية، وكانت الجبهة الكردستانية سلطة أمر واقع (De Facto) ثم شرعت قانوناً برقم (١) لسنة ١٩٩٢م فى بداية ١٩٩٢م وهو قانون انتخاب المجلس الوطنى لكردستان العراق. ثم انتخب (١٠٥) أعضاء، وذلك فى ١٩ / ٥ / ١٩٩٢م ثم شكلت أول حكومة للإقليم حظيت بثقة البرلمان واشترك فيهما (البرلمان والحكومة) الحزبان الرئيسان الديمقراطى الكردستانى والاتحاد الوطنى الكردستانى. إضافة إلى عدد من

الأطراف المؤتلفة فى الجبهة الكردستانية.

بالرغم من الصعوبات والمشاكل الممثلة بخراب البنية التحتية لاقتصاد كردستان العراق نتيجة القتال والحروب المفروضة على شعبنا من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة، حيث ومنذ تشكيل الدولة العراقية فى بداية العشرينيات فى هذا القرن عاشت كردستان الحرب أو حالة الحرب بأجوائها وظروفها الجائرة.

وبالرغم من الحصار المزودج المفروض على أبناء كردستان، الأول حصار المجتمع الدولى للعراق ونحن جزء منه. أرضا وشعباً، والثانى حصار الحكومة العراقية الحالية فى خريف ١٩٩١م.

نقول بالرغم من كل ذلك فقد تم إجراء أول انتخابات عامة فى جو من الأمن والأمان والحرية، وبمراقبة أكثر من ٢٠٠ مراقب من جنسيات أوروبية مختلفة منهم برلمانيون وممثلوا هيئات ومنظمات تهتم بقضايا الانتخابات والديمقراطية وحقوق الإنسان وتحت أنظار مكثفة للصحافة العالمية ووكالاتها.

كانت نسبة التصويت أكثر من ٩٠٪ من مجموع من يحق لهم الإدلاء بأصواتهم.

جرت الانتخابات، وبحكم القانون على أساس الاقتراع السرى المباشر على الطريقة النسبية (القوائم) وتم تحديد نسبة ٧٪ أو أكثر كشرط لتمثيل القائمة فى البرلمان. باستثناء شرط العمر لم يكن هناك أى شروط أمام الناخب. كالقومية والدين والجنس وتم تحديد عدد مقاعد البرلمان ب ١٠٥ مقاعد منها ٥ مقاعد مخصصة للإخوة الآشوريين.

وقد تنافست ٧ قوائم على المقاعد المائة الباقية فازت قائمتان بحصولهما على نسبة أكثر من ٧٪ وهما الحزب الديمقراطى الكردستانى من جهة والاتحاد الوطنى الكردستانى وحلفاؤه من جهة أخرى. فشغلا مناصفة تلك المقاعد وتم عقد أول جلسة للبرلمان يوم ١ / ٦ / ١٩٩٢م وللبرلمان هيئة رئاسة من ثلاثة أعضاء ينتخبون فى أول جلسة هم الرئيس ونائب الرئيس وسكرتير البرلمان وللبرلمان (١٤) لجنة يتم انتخاباها من قبل الأعضاء.

للبرلمان وحده الحق فى تسمية وتكليف رئيس الوزراء ونائبه من بين أعضائه، ويؤدى أعضاء الحكومة الإقليمية اليمين القانونية أمام البرلمان بعد منحها الثقة.

وللبرلمان وحده الحق فى سحب الثقة من الوزير والوزارة ومراقبة أعمالها وتصديق الموازنة السنوية والقروض، وتحديد العلاقة القانونية بين الإقليم والمركز والتى حددها بالإجماع فى ٤ / ١٠ / ١٩٩٢م على أساس الفيدرالية. إضافة لتشريع القوانين وتجميد القوانين المنافية لمبادئ حقوق الإنسان الصادرة أو التى تصدر من المركز. وتم تشكيل حكومة الإقليم الأولى فى ٤ / ٧ / ١٩٩٢م مكونة من الحزبين الرئيسيين والأحزاب الكردستانية الأخرى.

وقد استطاعت حكومة الإقليم إعادة تنظيم وتنشيط الإدارة وإشاعة الأمل، والعمل على إعادة البناء بالتعاون والتنسيق مع المنظمات الإنسانية والهيئات التابعة للأمم المتحدة وقطعت فى ذلك شوطا بعيداً.



إحدى مناطق تجمع الأكراد

كلمة الدكتور/ فؤاد معصوم
عضو المكتب السياسى للاتحاد الوطنى الكردستانى
ورئيس الوزراء السابق لإقليم كردستان

المسألة الكردية وتشكيل الدولة العراقية:

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بموجب اتفاقية سايكس-بيكو آذار/ مارس ١٩١٦م أعلن فى تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٢٠م عن تشكيل دولة فى بلاد ما بين النهرين (ميزوبوتاميا) وسميت بالعراق، وكانت تشمل ولايتى بغداد والبصرة التابعتين للدولة العثمانية، وكلف الحاكم العام البريطانى السير برسى كوكس، السيد عبد الرحمن النقيب، بتشكيل أول و زارة عراقية فى (٢٣ آب/ أغسطس ١٩٢١م) تحت الانتداب البريطانى.
أما ولاية الموصل التى كان الأكراد يشكلون الأكثرية الساحقة فيها، والتى شغلتها القوات البريطانية بعد احتلال البصرة وبغداد.. فقد اشتد حولها الخلاف بين البريطانيين والأتراك، كما كان لسكان هذه الولاية رأيهم الذى يختلف جملة وتفصيلاً عن رأى وموقف كلتا الدولتين.

فقد جاء فى الفقرة ٢ من القرار الذى أصدره مؤتمر باريس (كانون الثانى/ يناير ١٩١٩م): اتفقت دول الحلفاء الكبرى والمحايدة، وللأسباب ذاتها، وخاصة بسبب حكم الأتراك السيئ خلال تاريخهم كله على الشعوب الرازحة تحت أيديهم، وبسبب مذبحة الأرمن الرهيبة وغيرهم من الشعوب فى الماضى القريب.. على فصل أرمينيا وسوريا، وميزوبوتاميا، وكردستان، وفلسطين، وشبه الجزيرة العربية من الإمبراطورية التركية فصلاً تاماً.

كما نصت المواد ٦٢، ٦٣، ٦٤ من معاهدة "سيفر" (١٠ آب/ أغسطس ١٩٢٠م) على حل المسألة الكردية بمرحلتين، الأولى: إنشاء كيان كردى فى القسم الشمالى من كردستان (حالياً كردستان تركيا والجزء الملحق بسوريا) والمرحلة الثانية انضمام القسم الجنوبى الذى كان يشكل القسم الأعظم من ولاية الموصل، والتى كانت تعرف سابقاً باسم ولاية

"شهرزور" إليه. إضافة إلى ذلك فإن سكان هذه الولاية لم يرغبوا فى الانضمام إلى تركيا أو إلى الانتداب البريطانى، فقد قامت حركات مسلحة وانتفاضات ضد الإمبراطورية العثمانية مثل سائر الشعوب التى كانت تناضل من أجل التحرير ثم قاوموا الاحتلال والانتداب البريطانى.

كان موضوع ولاية الموصل بين أخذ ورد بين الحلفاء، وأخيراً اعترفت بريطانيا بالكيان الكردى فى هذه الولاية، ففى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢م أصدر المسئولون البريطانيون مع الملك فيصل الأول الذى نصب على عرش العراق فى ٢١ تموز/ يوليو ١٩٢١م بياناً مشتركاً جاء فيه أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية وحكومة العراق تعترفان بحق الأكراد المقيمين داخل حدود العراق بإقامة حكومة كردية داخل هذه الحدود، وتأملان فى وصول القوى الكردية إلى تنسيق فى الأعمال بأسرع وقت ممكن حول تشكيل هذه الحكومة ومجالات نشاطاتها، وترسل وفودها ذات الصلاحية لبحث المسائل الاقتصادية والسياسية مع وفدى الحكومتين البريطانية والعراقية.

وسرعان ما أعلن عن تشكيل الحكومة، وأصبح الشيخ محمود رئيساً لها.

إلا أن سياسته لم تكن ترضى المحتلين، فالشيخ كان يطالب بولاية الموصل كلها كحق قانونى أقرته عصبة الأمم، ومن ناحية أخرى كان على خلاف شديد مع المستشارين البريطانيين فى الإدارة الكردية، لأنه كان يمارس نشاطه الوطنى المستقل، ويحاول تحجيم دورهم وتقليص صلاحياتهم، و الحد من محاولات بسط نفوذهم، الأمر الذى أدى إلى اشتباكات مسلحة بين فصائل الشيخ الثائر والقوات البريطانية، ونظراً لتفوق قوات الاحتلال عدداً وعد ة واستخدامها الطائرات، وإصابة الشيخ محمود بجراح بالغة أثناء المعارك فقد تمكن العدو من حسم المعركة لصالحه وأخذ الشيخ أسيراً، ولاتزال الصخرة التى قاتل عندها وجرح.. مزاراً يؤمه الناس فى المناسبات، وأخذت حيزاً كبيراً فى الملاحم والأغانى الشعبية الكردية.

وفى اجتماع مجلس عصبة الأمم فى ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٤م وضعت حدود مؤقتة، وهى المعروفة باسم خط بروكسل، وتشكلت لجنة لدراسة وضع ولاية

الموصل، وعبرت اللجنة فى تقريرها للأمم المتحدة عن رأيها لصالح انتداب هذه المؤسسة الدولية عليها لمدة ٢٥ عاماً، وبمقتضى ذلك يجب أن يكون للأكراد إدارتهم ومحاكمهم وأجهزتهم التعليمية والاعتراف باللغة الكردية لغة رسمية.

وبعد أن تم لبريطانيا ربط العراق بالانتداب البريطانى، وإقرار الحكومة الصنيعة فى العراق بهذه الرابطة، وبما أن ولاية الموصل غنية بالنفط ومن ضمنها كركوك.. جاء الدور للبدء بالمرحلة الثانية، فتراجعت بريطانيا والعراق عن اعترافهما بحق الشعب الكردى فى تشكيل حكومته ، واقترحت وأصرت بريطانيا ومارست الضغط على مجلس عصبة الأمم لإلحاق ولاية الموصل بالعراق، وفعلاً صدر القرار فى ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٥م واقترحت العصبة على الحكومة البريطانية وضع الإجراءات بشأن منح السكان الأكراد النظام الذى أوصى به التقرير، فأصدر وزير الخارجية البريطانى تشمبرلن، ووزير المستعمرات إيميرى بياناً أكدا فيه موافقة بريطانيا على قبول هذه الشروط.

وفى شباط/ فبراير ١٩٢٦م أعلن رئيس مجلس الوزراء العراقى فى البرلمان ببغداد:

((ينبغى علينا منح الأكراد حقوقهم، ويجب أن يكون الأشخاص المسئولون منهم، وينبغى أن تصبح لغة الأكراد الأم لغة رسمية، وعلى أطفالهم التعلم بالمدارس باللغة الكردية)).

إلا أن تلك الوعود والعهود لم تنفذ من الجانب العراقى والبريطانى، واتخذت الإدارة العراقية سياسة الدولة العثمانية، خاصة سياسة جمعية الاتحاد والترقى بالنسبة للحريات السياسية والحياة الديمقراطية وتجاه القوميات، إضافة إلى ذلك، فقد تركزت السلطة كاملة بأيدى المستشارين والمسئولين البريطانيين بدءاً من الجيش وانتهاء بالأوقاف العامة والشؤون الدينية، فالملك و مجلس الوزراء لم يكونا قادرين على إصدار قرار لا يوافق عليه المندوب السامى.

فوجد الشعب العراقى بعربه وكرده وسائر مواطنيه أنه إن تخلص من الحكم العثمانى إلا أنه يحكم الآن من دولة استعمارية، وإن أعوانها من العراقيين هم الأدوات الطيعة التى تنفذ ما يريده الأسياد.

فهنا قامت ثورات وانتفاضات وحركات مسلحة في الكثير من مناطق العراق ومن ضمنها كردستان، وبموجب القاعدة الاستعمارية لتفتيت قوى الجماهير ومواجهة وحدة موقف الشعب العراقي الرافض للهيمنة الاستعمارية ومطالبته بالحريات السياسية والحياة الديمقراطية.. جزأت الإدارة البريطانية هذه الثورات والتحركات الشعبية بوصف هذه بالكردية وأنها ضد العراق والعرب، ووصف تلك بأنها شيعية شعوبية، ومحاولة كسب العرب السنة على أساس أن الحكم القائم هو حكمهم.

ومع الأسف الشديد انطلت هذه الخطة الخبيثة على الكثير من الأحزاب السياسية والشخصيات العراقية، فسايروا سياسة السلطة في هذا المجال، بل دخل قسم منهم في مزايدات معها، حتى أن بعضهم كان يعتبر الكرد في العراق مجرد نازحين إذا ما دعت الضرورة إبعادهم إلى خارج الحدود فإن ذلك إجراء وقائي تمليه المصلحة العراقية، إضافة إلى تأييد السلطة الدكتاتورية في اتهامها الحركة الكردية المطالبة بحقوقها المشروعة ضمن الإطار العراقي.. تارة بالتبعية للسوفييت وأخرى بالعمالة للإمبريالية العالمية، وصياغة إدانات لها حسب الظروف والأجواء العامة.

نعم اعتبر بعض هؤلاء إبعاد ما يقرب من ثلث سكان العراق القاطنين على تلك الأرض منذ التاريخ السحيق من ديارهم مجرد إبعاد نازحين، أو متسللين بطريقة غير مشروعة.

ولم يفهم أبعاد هذه السياسة الاستعمارية والعنصرية إلا بعض الأحزاب اليسارية وقليل من الشخصيات الوطنية في العراق، ولم تزل هذه السياسة هي المتبعة في العراق إلى يومنا هذا، وتشكل مخاطر انقسام الشعب العراقي إذا لم يتدارك الأمر.

المسألة الكردية بعد ١٤ تموز ١٩٥٨م:

وعندما جاءت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م تنفس الكرد الصعداء، واستقبلوها بترحاب وتأييد كامل، أملاً في أن تضع حلولاً لمعضلات العراق، وفي مقدمتها المسألة الكردية، وقد نصت المادة الثالثة من الدستور المؤقت بـ" أن العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن " إلا أنه لم تنقض سنة على الثورة حتى دخلت في إشكاليات ومشاكل، وبدأت سلسلة من

الصراعات، صراع شيوعي-قومي، وصـراع وحدوي-اتحادي، وصراع ناصري-قاسمي، وصـراع سـوفـيـتي-أمريـكي، ولكي يأخذ قـاسـم زمـام المبادرة في إنهـا ء الصـراعـات أو تجميدها لصـالحه اتخذ منهج أسلافه فزج بقوات عـسكرية في كردستان، وألقت الطائرات بأوامر منه مئات الأطنان من القنابل على القـرى الكردية، زاعماً أنه بهذا النهج، وبالأحرى بضـرب الكرد إذا لم ينه الصـراعـات التي تواجـهـه، وفي مقـدمـتـهـا مـسـألة الوحـدة مع الجمهورية العربية المتحدة.. فإنه على الأقل يجمدها ولو لفترة معينة.

وذهب قاسـم وجاء حـزب البعـث العربي الاشتـراكي، فأحرق الأخضـر واليابس، أقام المجازر فـي بغداد وكـبريات مـدن العراق، ضـرب الكرد واليـــار، وحكم البلاد بالحـديد والنار، وانقلب عليـه عبد الســلام عارف، وكـان يحـسب نفـسـه ويتظاهر بأنه فتـى العروبة والوحدة، فتراجع عـن الوحدة مع الجمهورية العربيـة المتحدة متحججـاً بأن الحركة الكردية حجر عثرة في سـبيل قيامـها، ونفخ هو أيضاً في النار، وجاء أخوه من بعده، ولم يـسـتطع أن يحل المعـضلة، فكان بين مطرقـة المزايدات القـوميـة وسـندان الصـراع على الحكم ، فجـاء البـعـث مـرة أخـرى إلى الحكم في ١٧ تموز/ يـوليـو ١٩٦٨م يحـمل في جـرابه عنصـرية متطرفة، ودكتاتورية الحزب القائد.

وإذا كانت الحكومـات الســابقة دأبت عـلى تـسخين الجـبهة الكردية وإشـعال النار فيـها وتلطيف الجبـهات الأخرى أو تجـميدها أو تحـيـيد بعـضها لـفترات.. فـإن هذا النظام اتخذ مـساراً مختلفاً، ونهجاً غير نهج أسـلافه، فهادن الكرد بإصـدار بيان آذار/ ماس ١٩٧٠م وفيـه اعتراف بالحكم الذاتي لكردسـتان، وركز على الجبهـات الأخرى، للتفرغ لتصـفـيات داخل حزب البعث، وتمزيق الأحزاب والقوى السـيـاسـية الأخرى، فخلال أربع سـنوات، وبعد أن تم له ما أراد وخطط، جاء الدور على الجـبهة الكردية، فقد واجهها عـسكرياً بكل ما أوتي من قـوة، وداخلياً بزج عـشـرات الآلاف من المواطنين الكرد في غـيـاهـب السجـون وإعدام الآلاف، وسـيـاسـياً بـتقديم مـختلف التنازلات لشـاه إيران بمـوجب اتفاقيـة ٦ آذار/ مارس ١٩٧٥م كي ينسق معه لـضرب تلك الحركة وتشـديد الخناق عليـها، فأعلنت قـيادة الحركة الكردية آنذاك تخليها عن الثورة وألقت الســلاح.

وكان للاتحاد الوطني الكردستاني شرف المبادرة فوراً لرفع الراية وإرساء أسس نضالية تربط العرب والكرد والأقليات وتحديد الثوابت الوطنية والإقليمية، منها:

١ - الارتباط الجدلي بين الديمقراطية للعراق والحقوق القومية للشعب الكردي داخل الإطار العراقي.

٢- وحدة نضال العرب والكرد والتركمان والآشوريين وسائر أبناء الشعب العراقي من أجل الديمقراطية.

٣- إذا دعت الضرورة إقامة علاقات مع دول الجوار فلا يمكن أن تكون على حساب المصالح العليا للشعب العراقي واستقلال البلاد، كما لا يمكن أن تكون تلك العلاقة على حساب مصالح الشعب الكردي في تلك الدول، وإلحاق الضرر بحركته المناضلة من أجل حقوقه القومية والديمقراطية.

الدول التي تتقاسم كردستان والعلاقات معها:

منذ تشكيل الدولة العراقية وإلى الآن لايزال التنسيق جارياً والتعاون مستمراً بين الدول التي تتقاسم كردستان حول ما يسمى بمخاطر الأكراد على تلك الدول. من ذلك المعاهدة العراقية الإنجليزية التركية الموقعة بين الأطراف الثلاثة في ٥ يونيو/ حزيران ١٩٢٥م فقد خصصت ثماني مواد من الفصل الثاني من هذه المعاهدة للتعاون الأمني ضد الحركات المسلحة في كل من العراق وتركيا.

وجاء في المادة ١٢ منها:

" تتخلى السلطات التركية والعراقية عن جميع العلاقات التي تتم بطابع دبلوماسي أو رسمي مع الزعماء والشيوخ أو مع أفراد العشائر الآخرين من مواطني الدولة الأخرى والقائمين حالياً على أرض الد ولة الأخرى. ولن تقبل بوجود أية منظمات أو دعاية أو اجتماعات ضمن إطار الشريط الحدودي تكون موجهة ضد دولة من الدولتين ". وكان حضور بريطانيا وتوقيعها على تلك الاتفاقيات بصفتها الدولة المنتدبة على العراق والوصية عليها.

وفي ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٦م عقدت في طهران معاهدة الصداقة والتعاون

بين إيران وتركيا. وقد نص البندان الخامس والسادس من هذه المعاهدة على أن الطرفين المتعاقدين يلتزمان بعدم السماح لنشاط أية منظمات أو مجموعات على أراضيها قد تمس الطرف الآخر وسلامته. وجاء فى المعاهدة أنه " لأجل ضمان هدوء سكان المناطق الحدودية وأمنهم سوف يتخذ الطرفان المتعاقدان جميع الإجراءات الضرورية لوضع حد نهائى للأعمال الإجرامية التى يمكن أن تلحق الضرر بسلامة الدولتين والتى تمارسها العشائر فى الأراضى المتاخمة للحدود ".

وفى شهر آذار/ مارس ١٩٢٩م تم التفاهم فى اجتماع عمل مشترك بين ممثلين عن الحكومة الإيرانية والعراقية وبحضور ضباط بريطانيين على التنسيق والتعاون بين الأطراف الثلاثة فى المجالات الأمنية. سواء فى منطقة كردستان أو فى مناطق الأغوار وكان لكل من السفير البريطانى فى طهران والمندوب السامى البريطانى فى العراق دوره فى هذا المجال على ما يقول لونكرك.

علماً بأنه لم تكن آنذاك علاقات دبلوماسية بين الدولتين. فإيران اعترفت بالحكومة العراقية فى نيسان/ إبريل ١٩٤٩م.

وتوالت الاتفاقات والتحالفات بشكل خاص بين الدول الثلاث العراق وإيران وتركيا منها حلف سعد أباد وحلف بغداد المشهورين، واللذين خصصا جانبا من جوانبهما لمواجهة التطلعات الكردية فى الدول الثلاث.

ثم جاءت اتفاقية الجزائر بين إيران والشاه والنظام العراقى، وتنص جميع بنوده على مواجهة الحركة الكردية بموقف واحد بين البلدين والتعاون العسكرى والأمنى بين البلدين لضربها ومحاولة سحقها واتفاقيات أخرى عقد تها الحكومة العراقية الحالية مع تركيا. حيث تسمح كلتا الدولتين بدخول قوات إحداهما فى أراضى الدولة الأخرى لمسافة معينة لملاحقة عناصر الحركة الكردية فى كلا البلدين.

وبعد انسحاب الإدارة المركزية العراقية فى ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١م من محافظات السليمانية وكركوك وأربيل ودهوك أجريت الانتخابات العامة فى ١٩ مايو ١٩٩٢م فقام المجلس الوطنى لكردستان العراق (البرلمان) وتشكلت حكومة محلية وإثر

ذلك اتفقت الدول الثلاث تركيا وسوريا وإيران على عقد اجتماع دولي بين وزراء خارجية تلك الدول كل ثلاثة أشهر. كل مرة في إحدى العواصم الثلاث وجدول العمل هو فقط متابعة الأوضاع في شمال العراق والاتفاق على تحجيم تلك الإدارة المحلية الكردية، وإبراز مخاطر تشكيل هذه الإدارة على الوحدة العراقية والاستقلال العراقي وكأن تقسيم العراق مشروع قيد التنفيذ والكل يعرف ومنهم الدول الثلاث أنه ليس هناك مشروع لإقامة دولة كردية في كردستان العراق لا كردياً ولا إقليمياً ولا دولياً وإنما فزاعة تطلق هنا وهناك من منطلقات مختلفة ولأغراض خاصة لا تتعلق بوحدة العراق واستقلاله. ومما يلفت الانتباه أنه منذ بدأ الاقتتال بين الأطراف الكردية في كردستان العراق تخلت الدول الثلاث عن عقد اجتماعاتها تلك. إذ لم تعد هناك تلك المخاطر المزعومة وفي تلك البقعة الجغرافية المحدودة التي تقع داخل العراق وتحدها إيران وسوريا وتركيا ولا دولة أخرى تلتقي حدودها بالعراق من خلال كردستان، وحيث تواصل الحكومات العراقية حملاتها العسكرية بأسلحتها الفتاكة، وحيث تجد الحكومة العراقية التعاون مع هذه الدولة أو تلك أو كامل التنسيق لملاحقة الحركة الكردية. فالحركة الكردية تضطر للبحث عن علاقة مع إحدى الدول الجارة، وليس ذلك خياراً وإنما أمر مفروض وواقع الحياة وضرورة الدفاع عن النفس فالإرادة العراقية لم تغتصب الحقوق القومية للكرد فقط والديمقراطية لكل العراقيين. بل تعمل لإبادة هذا الشعب. فهنا لا بد من البحث عن ملجأ وعن تسهيلات لمعالجة الجرحى والمرضى وإيواء المعوقين والمسنين والاتصال بالعالم الخارجي. وبكل تأكيد فلهذه العلاقة ثمنها، ولكن المهم ألا يكون الثمن على حساب الثوابت الوطنية وعلى استقلالية القرار.

ولقد عانينا الأمرين نتيجة موقفنا ووقفتنا هذه. ولكن مع ذلك واصلنا النضال ولم نستكن ولم نضعف أمام التهديد مرة والإغراء مرة أخرى ولم نتراجع وأكدنا دوماً على مبدأ عدم التدخل في شئوننا، وبالتالي نحن أيضاً لم نتدخل في شئونهم وقد تكون علاقة الاتحاد الوطني الكردستاني مع تركيا خير مثال لهذا الموقف.

ومن جانبنا نريد إقامة علاقة طيبة وودية مع الجارة تركيا. فهناك مصالح مشتركة كثيرة بين الشعبين العراقي والتركي إلا أنها تخلق المبررات وتفتعل الأزمات للتدخل في شئوننا

وتعمل لتأجيج الخلافات والصراع بين الأحزاب الكردية العراقية لتقديم المساعدة لبعضها ضد البعض الآخر بهدف تحويل كردستان فى النهاية إلى محمية تركية والنيل من العراق مستغلة الظروف الراهنة.

ماذا يريد الكرد فى العراق؟

رغم أن كردستان الجنوبية ألحقت بالدولة الجديدة «العراق» بقرار إنجليزى ودون رضا الشعب الكردى. وتراجعت الدولة الجديدة عن وعودها وعهودها الدولية تجاه حقوق الأكراد، واستخدمت الحكومات العراقية المتعاقبة مختلف الوسائل اللاإنسانية بل أبشعها تجاه هؤلاء المواطنين رغم كل ذلك، وفى كل الظروف وأحلكها لم ترفع الحركة الكردية خلال هذه الفترة شعاراً معادياً للعراق كدولة وكيان وذلك من منطلق الواقعية السياسية بل كان لها شرف الكفاح فى سبيل تحرير العراق من الاستعمار واتخاذ مختلف أشكال النضال من أجل الديمقراطية لكل العراق والدفاع مع الفصائل الوطنية الأخرى عن الجماهير.

ودخلت الحركة الكردية الحوار مع الحكوما ت العراقية المتراجعة عن مواصلة الحوار والالتزام بتنفيذ الاتفاقيات وهى التى التجأت دوماً إلى لغة السلاح بدلاً من لغة الحوار والحل العسكرى بدلاً من الحل السلمى بهدف إبادة الكرد لغة وأدباً وفناً وتاريخاً وإنساناً وأرضاً، وقد تكون مأساة حلبجة وعملية الأنفال سيئة الصيت التى ذهب ضحيتها أكثر من (١٨٠٠٠٠) إنسان وتهجير أكثر من (٤٠٠٠) قرية من أهلها وإسكانهم فى مجمعات قسرية.. أوضح دليل على ذلك.

وخلال مجيء حزب البعث العربى الاشتراكى إلى السلطة جرت ثلاث مفاوضات معه أولها سنة ١٩٧٠م مع الحزب الديمقراطى الكردستانى والثانية مع الاتحاد الوطنى الكردستانى أواخر سنة ١٩٨٣م والثالثة مع الجبهة الكردستانية فى ١٩٩١م.

وفى كل مرة كانت السلطة العراقية هى التى تعرقل سير الحوار وتسد الطريق على الوصول إلى اتفاق كامل. وأتكلم هنا عن تجربتى الشخصية حيث شاركت فى مفاوضات ١٩٨٣م وكذلك فى مفاوضات ١٩٩١م.

وتحدث مسئولون كبار فى الحكومة العراقية بأن الحوار الذى بدأ سنة ١٩٨٣م واستمر لأكثر من عام لم يؤد إلى نتيجة إيجابية. رغم التوقيع على خمسة اتفاقات تفصيلية من قبل الطرفين. توقف نتيجة الضغط التركى على الحكومة العراقية على حد قولهم. كما أن المعلومات التى انكشفت فيما بعد تشير إلى أن حصول العراق على الدعم الخارجى من جهات عديدة فى حربه مع إيران هو الذى جعل الحكومة العراقية مستغنية عن تقوية الجبهة الداخلية والاتفاق مع الاتحاد الوطنى الكردستانى.

وأما حوار ١٩٩١م فلم يكتب له النجاح لتراجع وفد الحكومة العراقية عن وعود قطعتها القيادة العراقية على نفسها فى أول الأمر وإصراره على فصل الأرض عن السكان والتمسك بمبدأ الحزب القائد. ومسائل أخرى هامة لم تستطع الجبهة أن توافق عليها وتقدم تنازلات أكثر مما قدمت.

وقد أكدنا ولانزال نؤكد بأن:

١ - المسألة الكردية تحل فى العراق وليس خارجه.

٢- الحوار أسلوب حضارى لحل جميع المشاكل.

٣- خلال أكثر من قرن لم تستطع.. الدولة العثمانية والاحتلال الإنكليزى والحكومات العراقية المتعاقبة إنهاء الحركة الكردية، بل تتقد جذوتها كلما ووجهت بالعنف والإرهاب.

وفى الوقت نفسه فإن الحركة الكردية غير قادرة على الوصول بقواتها إلى مشارف بغداد وإسقاط النظام فى العاصمة. ولكن بقدر ما دمرت الحكومات العراقية كردستان، وقد تمكنت الحركة الكردية بالمقابل من إضعاف تلك الحكومات سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، وإلحاق أضرار بالغة بها وإضعافها وإنهاكها، فقد زعم المسئولون فى بغداد أنهم باتفاقية الجزائر قضوا على كل التطلعات الكردية. إلا أنه بعد عام واحد على توقيع تلك الاتفاقية انتشرت فصائل الأنصار فى كردستان حاملين أسلحتهم المتواضعة دفاعاً عن قضيتهم واضطرت الحكومة العراقية لتوزيع مئات الآلاف من المسلحين لحماية الطرق ووضع ربايا فى بعض المرتفعا ت وصرف مئات الملايين من الدولارات سنوياً دون أن يحد ذلك من نشاطات البيشمركة، بل زاد حجم الأنصار يوماً بعد يوم وازدادت فعالياتهم.

٤- صراع الكرد مع السلطة المركزية العراقية ليس صراعاً على الحكم. بل من أجل أسلوب الحكم، فالكرد لا يتطلعون إلى أن يحكموا العراق بل يتطلعون ويناضلون من أجل حقوقهم القومية والوطنية داخل العراق.

٥- المسألة الكردية فى العراق هى فى الأصل مرتبطة بالمسألة الديمقراطية، إلا أن السلطة فى العراق فى مفاوضاتها المتعددة مع الجانب الكردى تريد فصل المسألتين. وكأن الكرد غير عراقيين. وبالتالى ليس من حقهم أن يكونوا معنيين بقضية الديمقراطية فى العراق.

الحوار هو الصيغة المثلى والعملية لحل المسألة الكردية فى العراق، ولكنه بحاجة قبل كل شىء إلى توفير الأجواء وتهيئة الأرضية واتخاذ خطوات مشجعة على المستوى العراقى ككل فيما يتعلق بالحريات السياسية والتحولات الديمقراطية، وكذلك بالنسبة لكردستان فالحكومة العراقية، رغم كل الظروف التى مرت بها لم تتحرك إلى الآن نحو هذه المجالات، ولاتزال تردد مفاهيمها المغلقة وتواصل سياستها السابقة تجاه الكرد، وخاصة سياسة التهجير والتغير الديموغرافى فى المنطقة الكردية.

فتهجر من كركوك والمناطق التابعة لها إدارياً، يومياً، عشرات العائلات، فالكردى هناك أمامه فقط خيارات ثلاثة، إما الإقرار الرسمى بتغيير قوميته من القومية الكردية إلى القومية العربية، وفى هذه الحالة له أن يبقى فى مكانه، وإما أن ينقل إلى الجنوب ويأخذ معه أمتعته. وإذا ما اختار إقليم كردستان فيجرد من كل أمتعته وأمواله وتصادر ممتلكاته.

وكذلك صدرت قرارات أخرى جائرة بفصل بعض المناطق الكردية التى بقيت تحت سيطرة السلطة المركزية.. عن محافظات منطقة الحكم الذاتى، وضمها إلى المحافظات الأخرى، وإسكان الفلاحين العرب فيها قسراً.

الفيدرالية:

من خلال تجارب الكرد فى العراق خلال عقود من السنين وتجارب الدول التى تتعايش فيها أكثر من قومية واحدة فإن النظام الفيدرالى هو من أفضل الأشكال الملائمة للتعايش والانسجام بين تلك القوميات، والفيدرالية فى حد ذاتها تعنى التوحيد وليس التقسيم. إذ العلاقة المتكافئة فى الدولة الواحدة تقضى على أسباب الانفصال والتفكك، وإن الذى

يهدد كيان الدولة ذات القوميات المتعددة أو الأديان المختلفة وهو استبداد طرف على الأطراف الأخرى، والحكم الدكتاتورى وفرض أيديولوجية معينة.

فمفهوم الحكم الذاتى فى القانون العراقى لا يعد الوسيلة القانونية المناسبة لحل المسألة الكردية، وذلك بسبب إصرار الحكومة المركزية على احتكار جميع الصلاحيات، فلم يعد مقبولاً أن تقتصر كل الصلاحيات وهيئات الحكم على نفر قليل أو فئة قليلة استأثرت بالسلطة واستولت عليها بالقوة، لأن ذلك يخالف أبسط مبادئ العدل والمساواة.

ومن هنا صدر قرار من المجلس الوطنى الكردستانى (البرلمان) بإجماع الآراء فى ٤/ ١٠/ ١٩٩٢م باختيار الفيدرالية نمطاً لتنظيم العلاقة بين إقليم كردستان والدولة العراقية.

وهذا يتطلب أن يكون النظام العراقى نظاماً اتحادياً على غرار كثير من دول العالم التى اختار ت هذا النمط من النظام.

إذ من الضرورى أن يكون للكرد بجانب حقوقهم القومية التى يحددها هذا النمط.. المشاركة فى قرارات السلطة المركزية، وهذه ستكون خطوة هامة نحو تحقيق الديمقراطية وترسيخها لصالح المجتمع العراقى ولصالح الكرد.

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى الأحداث المؤسفة فى المنطقة الكردية. حيث بدأ القتال بين الاتحاد الوطنى الكردستانى والحزب الديمقراطى الكردستانى يوم الأول من مايو/ أيار ١٩٩٤م وقد اشتد هذا القتال واحتد، وخاصة عند تدخلات عسكرية مباشرة من حكومة العراق أو من دول الجوار، و خف وهدأ فى بعض الأحيان، ولم تحقق الوساطات الكردية والعراقية والإقليمية والدولية النجاح لإنهاء حالة القتال وعودة الأوضاع إلى حالتها الطبيعية فى كردستان العراق.

وقد بادر الأستاذ جلال الطالبانى بمناسبة العام الجديد وشهر رمضان المبارك بتوجيه رسالة خطية إلى السيد مسعود البارزانى يدعوه إلى الدخول فى حوار مباشر وجاد وعلى مستوى المكتب السياسى لحل المشاكل القائمة والخروج من الأزمة التى تهدد التجربة الديمقراطية فى الإقليم، وكان رده إيجابياً، وإثر ذلك بدأت جلسات أسبوعية بين الطرفين

بحضـور الأسـتـاذ عزيز، ويأمل الاتحاد الوطنى الـكردستانى ويعـمل من جانبـه لإنجاح هذا الحوار والخروج من هذه الحـالة غير الطبيـعية التى ألحقت خسـائر فادحة بشـرية واقـتصادية بالمنطقة، إضافة إلى مردوداتها السـلبية السـياسية على مسـتوى كردستان العراق.
ونرجو أن يأخذ هذا الحوار مجراه الجدى، ويؤدى إلى عودة الاستقرار لهذه المنطقة التى لم تشـهـد خلال هذا القرن إلا مختلف ألوان البطش والإرهاب والعذاب والحرمان، ويتفرغ الجميع لخدمة الجماهير، ويكون لنا مـوقف واحد من جميع القضايا التى تهم العراق، وفى ذلك فليتنافس المتنافسـون.

تعقيب الأستاذ/ نبيل زكى

بداية أهنئ مركز ابن خلدون بمرور عشر سنوات على تأسيسه وكل العاملين فيه وعلى رأسـهم الدكتـور سعـد الدين إبراهيـم. وأشكر هذه الظروف لأنها أتاحت لى أن أتحـدث معقبـاً ورغماً عن أننى كنت عضـواً فى اللجنة التحضيرية للـحوار العربى الكردى، ولكن ظروف العـمل اليومى حـالت بينى وبين أن أعقـب هناك وسأعـقب هنا فى هذا المؤتمر، أنا فى الحقيقة مـختلف إلى حد مـا مع منهج الحديث الذى قـيل حتى الآن. لأننى أعتـقد أن الجمـهور فى هذا المركـز وجمهـور هذا الحوار مقـتنعون بأن هناك قـوميـة كردية ويؤيدون النضـال العـادل للأكـراد من أجل حقـوقـهم الكردية، كنت أتمنى أن أسـمع من الأخـوة الأكراد، وخاصة فى هذه المناسـبة التى لا تتكرر إلا فى النادر تقيـماً لتجـربتهم ونقداً ذاتياً. لأن هناك إلى جـانب الإنجازات والنضـالات البطوليـة والتضـحيـات النبيلة هناك أخطاء فادحـة وقعت فيـها قيـادات كردية. ربما منذ بداية القـرن. وأوصلتنا إلى ما نحن فـيه الآن. يعنى مثلاً على سـبيل المثال أذكر مثـالاً حديثاً وليـس من أعمـاق التاريخ، الأخ جوهر نامق تحدث أو أشـار إلى الثورة الخالدة للأكـراد ضد حكم عبـد الكريم قاسم سـنة ١٩٦١م وأنا قرأت وأهدانى كتـبه الأخ مسعود البارزانى، وتشـتـمل فى المقدمة فى كتاب حـركة التحرر الوطنيـة الكردية على نقد ذاتى لاشـتـراكـهم فى انقلاب عبـد الكريم قاسـم الـدموى الذى ثبت بالفـعل أنه من تدبير وتخطيط مـخابرات أجنبـية، وأنه كـان هدفه التخلص من القوة

اليسارية في العراق في ذلك الوقت، كذلك المدعو عبد السلام عارف. ثبت أنهم يدورون في فلك قوة أجنبية وأنهم سخروا لضرب ثورة ١٤ تموز الخالدة بالفعل في التاريخ الوطني للشعب العراقي العربي وأكراده، أيضاً الكلام الذي قيل لم يجب على أسئلة باللغة الدقة والحساسية. لا أقول مطروحة في مركز ابن خلدون أو اللجنة المصرية للتضامن. بل مطروحة في الشارع المصري والعربي بوجه آخر، فقد جاءني شاب طالب في الجامعة يقول إنه أقام معرضاً في كليته في جامعة القاهرة حول معاناة الشعب العراقي الآن، وفوجئ ببعض الطلبة يسألونه أين صور صدام حسين. نريد صور صدام حسين، طبعاً ذلك يدل على بلبلة وخلط في منتهى الخطورة، البعض مازال يتصور خطأً أن صدام يواجه ويتصدى للأمريكان وأنتم تعرفون سمعة أمريكا في هذه المنطقة بسبب تأييدها الكامل لإسرائيل، ويتصورون بأن صدام يقف في مواجهة أمريكا، طبعاً بلبلة وأخطاء نحن جميعاً. أنتم ونحن مسئولون عنها أيضاً، أسئلة كثيرة تشغل الشارع المصري والعربي مثلاً: كيف يمكن مواصلة النضال من أجل الحقوق القومية للشعب الكردي مع المحافظة على وحدة العراق؟ لأنه الآن لأكثر من سبعة سنوات عملياً كردستان العراق منفصلة عن بقية العراق، وهناك خطر أنه مع استمرار الوقت ومرور سنوات تصبح كردستان العراق منفصلة عن بقية العرب، طبعاً أنتم مطالبون بأن تطمئنوهم في هذا، كيف ؟ لا أعرف أنا. ولا توجد عندي إجابة على الأسئلة. ربما عندكم، الفيدرالية هذا الشعار الذي لم يكن مطروحاً من قبل أنتم طرحتموه مؤخراً بعد قرار جماعي للبرلمان في كردستان العراق ولكم الحق في هذا، ولكن هذا الشعار (الفيدرالية) مفاجئ للشارع العربي، لأنه يتصور البعض منهم حتى الآن أن الفيدرالية تعني علاقة بين جهتين منفصلتين أو مستقلتين، وأن هذا الشعار يهدد وحدة العراق وترابه الوطني خاصة أن الشعب الكردي كان حتى عهد قريب يتحدث عن حكم ذاتي موسع، الآن حلت محله فكرة الفيدرالية التي قد تكونون فيها على حق، ولكن أيضاً تحتاجون إلى جهد كبير من جانبكم لإقناع أشقائكم العرب بمضمون الفيدرالية. وسؤال آخر كيف يمكن المحافظة على الوضع في كردستان العراق دون التورط في قتال مع أشقاء لكم، طبعاً لست في حاجة أن أذكركم بأن الأكراد في تركيا أشقاء لكم جزء من الشعب الكردي والجزء الأكبر حسب ما فهمت من زيارتي لكردستان العراق خلال مؤتمر المعارضة العراقية و أحاديثي مع المواطنين الأكراد، قيادة الأكراد هناك يخشون على تجربتهم في

شمال العراق من أن تضرب نتيجة تدخلات من جانب حزب العمال الكردستاني، ولهم الحق فى هذه المخاوف، ولكن الصورة أمام العالم الآن أن أكراداً يقتلون أكراداً. وهذا يسىء إلى صورة النضال الكردى، سؤال آخر: كيف يمكن مواصلة الصراع ضد الدكتاتورية فى بغداد مع وجود سلطة مركزية واحدة فى العراق منذ سنوات، الآن منذ حرب الخليج لا توجد سلطة مركزية فى شمال العراق، أنتم تؤكدونها ونحن معكم فى هذا، وحدة العراق فى نفس الوقت نلاحظ أن صدامكم أو صراعكم ضد الدكتاتورية فى بغداد يلتمس ويتقاطع مع وحدة العراق، والدليل على ذلك هو ما أطرحه فى السؤال التالى.

خلال مناقشات لجنة الصياغة فى الحوار العربى الكردى طرحت أفكار هامة، أنا مثلاً اقترحت أن ينص البيان الختامى على المطالبة برفع الحصار عن العراق، وأنا أزعم أننى من أشد أعداء الدكتاتورية القائمة الآن فى العراق، لاحظت أن الإخوة الأكراد يتخوفون من المطالبة برفع الحصار خشية أن يؤدى رفع الحصار إلى تقوية نظام الحكم الدكتاتورى الصدامى، فى تقديرى أن هذه الإشكالية بالغة الدقة. لأنه أنا فى رأيى يعنى فى اجتهادى الشخصى أنكم فى حاجة إلى دعم كيانى من عرب العراق فى النضال الديمقراطى ضد الدكتاتورية، وأنتم ترددون فى المطالبة الصريحة والحازمة برفع المعاناة عن الشعب العراقى عن طريق المطالبة برفع هذا الحصار، وهنا أسمح لنفسى أن أقول أيضاً اجتهاداً.. أنا فى تقديرى أننى تجولت فى العالم العربى وأشعر أننى مطلع حتى على سيكولوجية المواطن العربى، إن هناك خطأ كبيراً وخطيراً يقع فى الغرب وهو تصوره أن فرض الحصار يشكل وسيلة ضاغطة على الشعب العراقى لإسقاط النظام فى بغداد وهذا غير صحيح وحسابات خاطئة ولم تحقق شيئا كما تعلمون حتى الآن. لأن هذا الحصار من أجل التجويع ـ أى أنت تجوعنى كمواطن عراقى لكى تضغط علىّ لأتحرك ضد نظام الحكم فى العراق، حسابات خاطئة. لأن العكس ما يحدث، أنا كمواطن عراقى أرى الحاكم يتكاتف ضده الأجانب ويقولون نضغط عليك من معدتك الخالية كى تضرب النظام القائم، رد الفعل يكون عكسياً وليس فى نفس الاتجاه، هناك تقديرات أخرى قد تكون خاطئة وقد تكون صائبة، وإنما تستحق منكم الدراسة وهى أن إيقاف الحصار قد يؤدى إلى تقديم زخم جديد من النضال الديمقراطى ضد الدكتاتورية. هذا مجرد افتراض قد يصح وقد يخطئ، سؤال آخر: كيف يمكن الاستمرار فى التصدى للطغيان فى بغداد دون التورط فى علاقات مع

قوة أجنبية لا تريد خيراً للعراق بعربه وأكراده، الدكتور فؤاد معصوم أكد لنا أن الحركة الكردية تضطر للبحث عن علاقة مع دولة أخرى من الجيران، وهذا دفاعاً عن النفس. لأنه لابد من البحث عن ملجأ وعن تسهيلات لمعالجة المرضى والجرحى والمسنين والاتصال بالعالم الخارجي، ولكن تجربتكم انتم الشعب الكردى تتلخص عبر تاريخ قرون بأن القوة الأجنبية استخدمت الأكراد لضرب مصالح الأكراد فى المقام الأول. وخلاصة التاريخ الذى عرضه الأخ نامق والدكتور معصوم البحث عن ملجأ، حسناً ما الذى يمنع الآن أن تقوم تركيا من ناحية وإيران من ناحية بمحاولات استغلال الشعب الكردى لمصالح إقليمية أو دولية.. إلخ كما تعلمون، وهم لا يؤمنون طبعاً ـ ولست فى حاجة لأذكركم ـ بقضية الشعب الكردى، لأن حال اكراد تركيا وحال أكراد إيران كما تعرفون لا تختلف عنكم.

سؤال آخر: كيف يمكن تجنب انفجار الصراع الكردى-الكردى مرة أخرى، طبعاً لا يحل هذا ما ذكر الدكتور فؤاد معصوم عن رسالة بعث بها المناضل جلال الطالبانى إلى المناضل مسعود البارزانى وجلسات ودية، أعتقد أن الخلاف له جذور أعمق من هذا. أنتم تعرفون، وكان يجب أن تطرح بوضوح وصراحة على الأقل كى تعالج علاجاً جذرياً يمنع مثل هذا الاقتتال مرة أخرى لأنه يشكل مأساة للقضية الكردية وقضية الشعب الكردى، كيف نحقق ضمان الحد الأدنى من الوحدة والتنسيق بين أكراد العراق وإيران وتركيا، صحيح أن كل الأكراد. سواء فى العراق أو فى تركيا أو فى إيران لهم ظروف مختلفة وأنظمة مختلفة ومتباينة. لكن فى النهاية فى مصلحة وأخوة مع الشعب الكردى نحن نتفق ودياً جميعاً أن الظروف العالمية غير مواتية إلى تجمع الدولة الكردية التى تجمع بين أكراد إيران وتركيا والعراق وربما فى أماكن أخرى، ولكن الكتلة الأساسية موجودة فى الدول الثلاث الأساسية. ولكن يمكن أن يكون هذا حل للمستقبل، لماذا لا نعمل من الآن على تحقيق الحد الأدنى من وحدة الشعب الكردى فى كل من الدول الثلاث.

سؤال آخر: كيف يمكن توحيد قوة المعارضة العراقية. أقصد العراقية بعربها وأكرادها بينما ـ كما تعلمون ـ تعمل فصائل هذه المعارضة تحت قيادة وتحت مظلة مخابرات أجنبية أو دول أخرى. طبعاً أنتم تعرفون من أقصد بذلك. الذى اعترف صراحة وتسربت تصريحاته إلى كل الصحف اليومية وجاء يوماً هذا الرجل، وعقد أو حاول أن يتزعم مؤتمراً للمعارضة فى بلدة صلاح الدين بكردستان العراق، أنا فى تقديرى أن القوى

الديمقراطية الرئيسية التى تعلق عليها الآمال فى تحقيق الديمقراطية فى العراق، دائماً كانت القوة الديمقراطية من عرب العراق تتحالف مع القوة الكردية من أجل النضال ضد الطغيان فى بغداد، وكانوا ينجحون عندما يتحدون، أنا أخشى الآن من حالة العزلة أو انعزال الشعب الكردى فى الشمال عن عرب العراق. طبعاً هذه مسألة ليس لهم ذنب فيها لأن حتى صدام حسين ـ كما هو معروف ـ قطع عنهم الخدمات ومارس اضطهاده عليهم... إلخ ولكن هذا يشكل قضية تحتاج إلى أن نسمع منكم الرأى فيها، كيف يمكن إضافة القوة الكردية التى تشتمل رغبة فى فرض أوضاع الديمقراطية فى العراق إلى القوة المطلوبة فى بقية أنحاء العراق، أعتقد أن هذه الأسئلة والإشكاليات تحتاج إلى رد. مع التقرير الكامل والتأييد لنضال الشعب الكردى من أجل حقوقهم القومية اعتباراً لما تحدث المتحدث الأول بان الشعب الكردى من أقدم وأعرق شعوب المنطقة، وأيضاً يجب أن أوضح أنه إذا كان الدكتور سعد الدين إبراهيم قد أشار فى كلمته الافتتاحية إلى أن العالم يتقدم ويتطور بينما نحن مازلنا نقف فى أماكننا، طبعاً هذا يلقى علينا مسئولية كبيرة. هى أن نحاول أن نلحق بركب التقدم والأمم التى تحررت ونعترف بحقها فى تقرير مصيرها.



قرية كردية

تعقيب الأستاذ/ رجائى فايد

خالص الشكر والتقدير لمركز ابن خلدون، وخالص تهنئتى لرئيسه الدكتور سعد الدين إبراهيم وللباحثين والعاملين بالمركز بمناسبة مرور عشر سنوات على إنشاء المركز، وأمنيتى القلبية فى أن يستمر عطاء المركز وأن يتطور هذا العطاء من أجل تحقيق الرسالة التى أنشئ من أجلها والتى بذل فى سبيلها الكثير.

إننى أعترف شخصياً أن هذا المركز صاحب فضل على. فقد شاركت فى معظم حوارات المركز. سواء تلك التى تعقد داخل المركز أو خارجه وتعلمت الكثير.. تعلمت كيف يكون الحوار وان الحوار الصحى شئ رائع وعظيم لكنه أيضاً شئ صعب.

فى الحقيقة العرضين المتعين للأستاذ نامق والدكتور معصوم عندما انتهينا من سماعهما تبين لنا أنهما كلمتين مكملتين لبعضهما البعض، وليست وجهتى نظر لحزبين متنافسين، ونعلم جيداً ما بينهما من خلافات واسعة على الأرض الكردية وحضراتكم أدرى جيداً بالمدى الذى وصلت إليه تلك الخلافات فى بعض الأحيان. ويبدو أن تأكيداتنا فى اللجنة التحضيرية للحوار العربى الكردى (والتى التزموا بها التزاماً محموداً) بأن الهدف الأسمى الذى يجب أن نضعه نصب أعيننا هو الوصول بالحوار إلى بر الأمان. لأن مجرد الجلوس والحوار فى مناخ صحى هو نجاح فى حد ذاته.. ويبدو أن التزامهم بتلك التأكيدات ظل حتى بعد هذا المؤتمر وإلى لقائنا هذا. رغم أن هذا اللقاء الأخير يختلف تماماً عن مؤتمر الحوار العربى الكردى. فلقاؤنا الحالى لقاء بحثى فى مركز بحثى.. علينا أن نتحاور ونتكاشف. ننقد الذات وننقد الآخر. لأن مركز ابن خلدون يعتمد مبدأ المكاشفة والشفافية، وأن لا أسرار على الإطلاق لإيمان رئيس وباحثى المركز كما جاء فى كلمة الدكتور سعد الافتتاحية أنه إذا تكاشفنا وتصارحنا فبالإمكان حينئذ أن نصل إلى العلاج وكما قال الأستاذ جلال الطالبانى اليوم إن المريض لا بد أن يصارح الطبيب بكل آلامه حتى يصف العلاج ويتم الشفاء

ما سمعته اليوم مجرد سرد للمشكلة الكردية. أعتقد أن تفصيلاتها غير خافية على

الحضور. كما أن العرضين مكملين لبعضهما البعض. بل أكاد أن أقول إنه لاخلاف على الإطلاق بين ما قاله الأستاذ نامق والأستاذ معصوم إلا إذا تنبه البعض إلى بعض المفردات الصغيرة جداً والتى من ا لممكن أن تمر بشكل عابر.. فمثلاً قوات الأنصار.. تتبع من... فمن الممكن أن يلتقطها واحد ويقول هى تابعة لكذا أو كذا... هى قوات البيشمركة أو قوات الاتحاد أو قوات البارتى (الحزب الديمقراطى الكردستانى).. أو القيادة المؤقتة وما إلى ذلك..

فى نهاية العرض التاريخى الممتع وصل الأستاذ جوهر نامق فى النهاية إلى أنه من الضرورى اعتماد الديمقراطية وصندوق الانتخابات. لكن لم يذكر بالضبط على أى مستوى جغرافى يتحدث.. هل يقصد بذلك المنطقة الكردية العراقية بأكملها أم المناطق الكردية الواقعة تحت نفوذ الحزبين؟.. أم أنه يقصد بذلك الديمقراطية وصندوق الانتخابات للعراق بأسره العرب والأكراد.. لأنه أياً كان شكل العلاقة بين الإقليم وبين بغداد فإن طبيعة نظام الحكم فى بغداد سيؤثر بالضرورة على إقليم كردستان أياً كان شكل هذه العلاقة..

لقد اطلعت على قانون الانتخابات فى إقليم كردستان العراق وبأما نة شديدة حسدتهم على ما توصلوا إليه من قواعد انتخابية أتمنى أن نطبقها لدينا هنا فى مصر.. فعلى سبيل المثال كان الناخب يضع إصبعه فى صبغة لا تزول إلا بعد بضعة أيام ضماناً لعدم تكراره للتصويت، ونحن نعلم أنه فى الانتخابات لدينا فإن بعض الناخبين وضع صوته لسبع أو ثمان مرات.. عندهم وضعوا عقوبات قاسية لمن يجبر ناخباً على التزوير..

وأنتقل إلى الجزء الخاص بالفيدرالية، والذى طرحه الأستاذ جوهر نامق كحل للمشكلة.. لكن إذا تم تطبيق تلك الفيدرالية دون ديمقراطية حقيقية فى بغداد ماذا ستكون النتيجة حينئذ..؟.. من الممكن أن تحدث مغامرة عسكرية جديدة. والمفروض أن الشاب الكردى المجند فى الجيش المركزى عليه أن يشارك فى تلك الحرب [فى الولايات المتحدة وهى دولة فيدرالية كان هناك بعض الشباب يرفض المشاركة فى حرب فيتنام].. الشاب الكردى حينئذ سيكون رد فعله سريعاً سيترك الجيش ويهرب إلى الجبل، والجبل قائم

لاستقبال الجميع.. فإذاً سيكون موقف الحكومة المحلية.. المفروض أنه طبقاً للاتفاقيات مع حكومة بغداد عليها أن تواجه وتطارد هؤلاء، وهنا تنشأ حرب جديدة ومن نوع جديد وأمامنا المثل الواضح تماماً.. حكومة ياسر عرفات ومقاتلي حماس.. حينئذ لن تكون هناك لا فيدرالية ولا يحزنون.. معنى هذا أن الديمقراطية الحقيقية ليس في كردستان وحدها ولكن في العراق بأسره هي الحل الحقيقي.. في حوار سابق لي مع الأستاذ عزيز محمد قال لي بالحرف: أعطني ديمقراطية حقيقية في كل العراق أتخلى فوراً عن كل القضايا.

أنتقل بعد ذلك إلى نقطة أخرى كنت أتمنى أن أستمع من الأخوين العزيزين الأستاذ جوهر نامق والدكتور فؤاد معصوم حديثاً واضحاً شفافاً عن كل الأخطاء التاريخية للحركة والخلافات الكردية الكردية وجذورها بدءاً من مؤتمر ماوت على سبيل المثال والتداعيات التي لحقته. من ا لمهم جداً أن نستمع إلى ذلك ونستمع إلى نقد واضح محدد للذات.. ونختلف كثيراً أو قليلاً لكي نصل في النهاية إلى تصور عقلاني للأمور.

آخر نقطة هي سؤال: ما العمل..؟

ننتظر الديمقراطية وتحقيقها لكل العراق، وإذا لم يتم ذلك خلال مائة عام قادمة أو تزيد هل يظل الجميع في الانتظار في ظل تدهور يومي مستمر للأمور وتهديدات فادحة للأمن الكردي والعراق والعرب..

وإذا تم التوصل إلى علاقة ما مع بغداد. حكم ذاتي موسع. فيدرالية. أياً كانت المسميات والأشكال وفي ظل نفس نظام الحكم القائم أو ما شابهه.. من يضمن لنا استمرار تلك العلاقة في ظل الفرضية التي طرحتها سابقاً..

ما العمل..؟ .. سؤال صعب. وحقيقةً أنا لا أستطيع الإجابة ويبقى أمل..

أن تظل تلك اللقاءات والحوارات.. وأن نناضل سوياً لتستمر. لأن تلك الحوارات في رأيي تسهم في إيقاف التدهور وفي ترسيخ مفهوم هام. وهو أننا نحن العرب والأكراد ما كانت أبداً هناك خصومة بيننا على مر التاريخ، وأن أحداث السنوات الأخيرة هي أمور عابرة في مسيرة طويلة تضرب بجذورها في أعماق التاريخ. علينا أن نسعى لإقناع أخوتنا الأكراد أن مصيرنا واحد، وأن الضرر الذي يقع على هذا الجزء هو ضرر على الجزء الآخر. بهذا الأمر في تصوري وفي ظل معطيات الواقع الأليمة أرى أن هناك بصيصاً من الأمل.

مداخلة د. محمد عثمان
شخصية كردية مستقلة

أنا شخص كردى مستقل، وقضيت أربعين سنة فى الحياة الحزبية. ولكن الآن أنا مستقل لست فى الاتحاد الوطنى أو فى الحزب الديمقراطى، لدينا تجربة كبيرة فى الحركة الكردية وعشنا كل هذه المسائل، حتى أوضح وأعلق على ما تفضل به الإخوة.. المهم لديكم أنكم تريدون أجوبة صحيحة على الأسئلة التى طرحها الأستاذ نبيل زكى وهى أسئلة يطرحها الكردى وغير الكردى.

الكردى بالتأكيد ليس لديه أجوبة كاملة، بعض الأجوبة عند أمريكا وأخرى عند إيران وعند تركيا وعند الدول العربية وعند صدام حسين، المعروف أنه ليس هناك شىء نشرحه فى هذا الشأن. فالأجوبة ليست لدينا. ولكى نوضح بعض الأمور ونأخذ واحدة واحدة، حسب التسلسل. الشعب الكردى وكل الأحزاب الكردية بدون تمييز منذ اليوم الأول لنضالها أمنت على الديمقراطية فى العراق ، والديمقراطية فى العراق لعلمكم فى كل منشورات الأحزاب هى الهدف الأول، بعد ذلك نتكلم عن حكم فيدرالى أو غيره مع قناعتنا بأن الديمقراطية هى المفتاح. بدون وجود وضع ديمقراطى، بدون وجود حرية وكرامة ومساواة وعدالة للعرب والأقليات والأكراد فى العراق لقد عانينا من هذه التجربة. أى أنه كما يقال الأكراد تابعون للأجانب أو الأكراد متآمرون على البلاد، بل العكس الأكراد يعانون من نظام ظالم فى العراق، وخاصة نظام صدام حسين من ثلاثين سنة استخدم ضدنا الأسلحة الكيميائية، مائة وثمانون ألف كردى دفنوا أحياء ولا نعرف قبورهم، وأنا فى الحوار العربى الكردى تكلمت فى هذه الأمور وكل مظاهر الأنفال (تهجير - ذبح - قتل - إلخ..) النقطة الثانية عن الفيدرالية. لماذا الفيدرالية؟ صحيح أن البعض قد يفاجأ بالفيدرالية مع الأسف. بل إن مسألة الشعب الكردى كلها تعتبر مفاجأة، للأسف لا يوجد تفهم للقضية، أمريكا تعارض. قالوا لنا ما هى الفيدرالية؟ حتى روسيا التى لا تمتلك شيئا من أجل الأكراد الموجودين على أراضيهم، لقد طالبنا من قبل بالحكم

الذاتى وقالوا أيضاً حينئذ مفاجأة، لِمَ..؟.

وصلنا للفيدرالية، فى العهد الملكى قبلنا بالمواطنة الكاملة فقط، ولم نأخذ المواطنة، الشعب العراقى والاستعمار الإنجليزى والعهد الملكى حاربونا، أتت ثورة ١٤ تموز فى زمن المرحوم عبد الكريم قاسم، وكان تأييد الشعب الكردى لعبد الكريم قاسم أكبر من التأييد العربى للثورة وذلك لتمسكنا بالمادة الثالثة من الدستور التى تنص بشراكة العرب والأكراد فى الأرض العراقية وقبلنا بتنفيذها فقط وليس غيرها، ولم تنفذ، وعرفتم بعد ذلك حدوث مشاكل وانحرافات وضرب الحزب الشيوعى وبعده الأكراد، ثم جاء البعثيون للحكم وفى سنة ثلاث وستين قبلنا باللامركزية وأوقفنا القتال، ودخلنا فى حوار ولكن لم تكن اللامركزية إلا خطة لاحتواء الحركة الكردية وضربها، وبعد أربعة أشهر استؤنف القتال مرة أخرى ولم يحصل شىء حتى الآن، ثم أتى عارف الثانى والبارزانى ودخلنا فى حوار آخر وأوقفنا القتال وأجرينا حواراً دون أى نتيجة.

دخلنا فى حوار. وطبعاً نحن موجودون.. أنا وسامى عبد الرحمن والأخ فؤاد معصوم ومحسن دوزبى شاركنا بالحوار وكل الحوارات التى حدثت بعد ذلك دون أى فائدة، وبعد احتلال الكويت. وكان الوضع أسوأ بكثير من عام ١٩٧٠م كما تكلمت من قبل - بعد كل هذا أتى البرلمان الكردستانى الذى صار لديه انتخابات وملأ الفراغ الدستورى، انسحبت الحكومة وقرر البرلمان الفيدرالية حتى تصبح هناك ضمانات، لا ضمانات عادية بل ضمانات وحدة كردية وضمانات عراقية هى الديمقراطية، وبدون ديمقراطية لا يمكن وجود أى وحدة وضمانات دولية نحن بحاجة إليها.

أما عن الأخطاء. فبالتأكيد لدينا أخطاء، ولكنها أخطاء تقديرية ومراهنات خاطئة. مرة أمريكا ومرة تركيا. فنحن لا نريد أن نخطئ ولكن الضغوط هى التى حتمت علينا الأخطاء فمن جهة تركيا وإيران الإسلامية، ومن جهة أمريكا ومن جهة العراق، أين أذهب أنا؟ أطير فى الهواء؟

أما عن موضوع المعارضة. إن المعارضة الكردية جزء من الشعب العراقى وجزء من المعارضة العراقية، وتم الاتفاق بينهم حول الفيدرالية، ولكن المعارضة لديها مشاكل كثيرة

ولكن مع هذا دائماً كانت انتصاراتها تفرحنا، وعندما كانت كردستان ضعيفة ومفتتة كانت المعارضة أيضاً كذلك، وكأنها غير موجودة. وبالتأكيد جزء كبير من المعارضة معارضة وطنية، وأخيراً نحن طبعاً نتعاون مع النظيفين منهم، ولكن مع هذا كما أخطأنا هم عندهم مشاكل أكثر، وأنا أعتقد انه مكن أن نتعاون أكثر في المستقبل.

تم بحمد الله

أصداء الحوار فى الصحف
العربية والكردية والعالمية

فى الطريق نحو الحوار العربى ـ الكردى
بعاصمة جمهورية مصر العربية ـ القاهرة ـ ٢٧ مارس
بقلم عباس البدرى ـ نائب رئيس تحرير جريدة (الاتحاد) الكردستانية

فى عـام ١٩٦٢م، أى بعد انـدلاع الشـرارة الأولى لثـورة أيلول الكردية التـحـريرية فى كردسـتان العراق بسنة واحـدة، أبدى زعيم الأمة العـربية ورائدها الراحل، الرئيـس جـمال عـبد الناصـر، رغبـته فى التـعرف على القـضـية الكردية، تاريخـها، ثوراتهـا، رجالاتهـا، وجغـرافية كردسـتان العراق، وذلك من وجـهة نظر عربيـة خالصة، فـقامت مجمـوعة من شخصيات المعارضة العربية ـ العراقية آنذاك، بإعداد تقرير بهذا الصدد، وكان بينهم السـادة: فائق السـامرائى، جابر العمر، فؤاد الركابى، هلال ناجى وغيرهم.

وبعد انقلاب شـباط ـ عام ١٩٦٣م ـ تم تشكيل وفد شـعبى عراقى برئاسة السـيد فائق السـامرائى لزيارة الجـمهورية العربيـة المتحدة آنذاك التى كانت تمثل دولتى الوحـدة العربية: مصر وسوريا، وكان منهاج الزيارة يتضـمن اللقاء بالزعيم الراحل عبد الناصر، وهو اللقاء التاريخى الذى حضره السـيد جلال الطالبانى ممثلا عن الحركة التحررية الكردية.

كان السـيد فؤاد الركابى قد سلم نسـخة من التقرير المذكور إلى السيد الطالبانى، وكانت فقرة منه تحدد جغرافية كردسـتان العراق، وهى تبدأ من جنوبى ـ مندلى ـ وعبر مرتفعات ـ حمرين ـ الجبلية، انتهاء بالحدود السـورية.

وعند الحديث حول هذه النقطة قام مام جلال الطالبـانى، مخاطباً الحاضرين: نحن نقبل بالتخطيط الجغرافى الذى أعده السـادة أصحاب التقرير.. العرب الخلصاء.

ولكن الغريب أن السـادة المذكورين قـالوا، وببـساطة شـديدة: (إن الظروف قد تغـيرت الآن).

وهكذا تم تضـييع فـرصة تاريخـية لم تتكرر قط لـلتوصل إلى الحل المقـبول للمـشـكلة الكردية، وكان يمكن حـقن دماء الآلاف من القتلى، والحـيلولة دون خراب أجزاء واسـعة من الوطن العـراقى، وإهدار مئات المليـارات من الأموال العـراقيـة التى التهمـتهـا حروب

كردستان الطويلة المتعاقبة. إن عبارة: (تغيرت الظروف الآن) هى تخريج دبلوماسى مهذب للعبارة الحقيقية التى لايعلن عنها عادة بشكل صريح، ونعنى بها: (ما دامت آبار البترول لم تجف فى كركوك لحد الآن، فإن أى حديث عن جغرافية كردستان العراق، سابق لأوانه.. أو بالأحرى: لا معنى له، وليس مقبولاً!!) لقد كان السيد أحمد فوزى عبد الجبار فى كتابه: (خناجر وجبال) متقد الأفق والذكاء، وإن كان ظالما فى صياغة عباراته بصدد معضلة البترول المعقدة فى كردستان العراق، عندما قال:

(ما دام العرب يملكون الكثير من البترول، فلنعط الأكراد بترول كركوك، وإلا فهم سوف يصبحون خناجر غدر فى ظهورنا!!).

وبديهى أن الكرد عندما يطالبون بعودة كركوك إلى الخارطة الجغرافية لكردستان العراق.. (ونؤكد: كردستان العراق)، فمن البلاهة العنصرية أن يفهم أحد ما من ذلك أن فى الأمر تجزئة أو تقسيماً أو اقتطاعا لمنطقة عراقية، ورتقها أو ضمها أو رميها خارج الحدود العراقية!.

فلو صدقت، ولو لأول مرة فى التاريخ عبارة: (عودة الفرع إلى الأصل)، لصدقت بعودة كركوك إلى الخارطة الجغرافية لكردستان العراق..، (ونؤكد مرة أخرى: كردستان العراق). وليس ضربا من الخيال العاطفى التأكيد فى كل مرة، أن (زرع) كل بوصة من أراضى كركوك بأجناس أخرى،.. وأن وضع لغم عنصرى تحت كل ذرة تراب من أراضى كركوك لن يغير من المسألة شيئا فى نهاية الأمر.. وعلى الإطلاق!.

لقد كان الزعيم الراحل جمال عبد الناصر يرفض كل الرفض أى وحدة اندماجية قسرية بين الدول العربية، أو نقل شعب هذه الدولة إلى الدولة الأخرى، وكان موقفه مشهودا عندما رفض وبشدة الفكرة الجهنمية للعقيد عبد السلام عارف، الذى كان فى نيته تصفية الزعيم عبد الكريم قاسم بطلقة نارية ثمنها عشرون فلسا، حسب تعبير العقيد عارف، وبعد ذلك يتم إدماج العراق بالجمهورية العربية المتحدة!. وكان موقفه مماثلاً من المحاولة التى قام بها الطيار عارف عبد الرازق، لإسقاط الحكومة العراقية، وإدماج العراق بالجمهورية المذكورة عن طريق الانقلاب العسكرى.

والنجاحات الباهرة التى حققتها (سويسرا) و(المكسيك) و(كندا) و(الهند) فى مجال الرابطة الفيدرالية النظيفة والصحيحة، ما كان لها إلا أن تتحول إلى مصائب وطنية وقومية مفجعة، لو أنها تمت عن طريق الدمج القسرى والعنف والإبادة الجماعية!.

وإذا كانت أعمال مؤتمر الحوار العربى ـ الكردى الذى سيعقد فى عاصمة جمهورية مصر العربية (القاهرة) حافلة، كما تقول المصادر الخبرية، فإن الشكل الدستورى، أو القاعدة الدستورية، للعلاقة بين العرب والكرد على وجه الخصوص، فى الدولة العراقية، حرى به ـ برأينا، أن يكون من أولويات المؤتمر.. ذات الشأن الهام، والجدير بكل الاهتمام.

القاهرة أيضا ملاذ آمن لكل العراقيين!

يعتبر اختيار ـ القاهرة ـ مكاناً لعقد الحوار العربى ـ الكردى، مبادرة طية ومقبولة عربياً وكردياً.

فالقاهرة، عاصمة أرض الكنانة، الفنار الذى انبعث من أضواء الوحدة العربية، والمجابهة النضالية العربية الحقة، وكانت، ومازالت أهم وأوسع وأخطر مكتبة حضارية للآداب والفنون والثقافة فى طول البلاد العربية وعرضها. والقاهرة، عاصمة كفاح وقيادة رائد الأمة العربية الراحل، الصديق الطيب للأمة الكردية، جمال عبد الناصر، وكانت أيضا عاصمة لأول صحفية كردية فى التاريخ المعاصر، وهى صحيفة كردستان، التى صدرت فى الثانى والعشرين من نيسان عام ١٨٩٨م.

وما دام هناك كردى واحد على قيد الحياة، فإن اسم جمال عبد الناصر، ومصر العربية، والقاهرة عصى على النسيان!.

وإذا كان هناك قلق غامض، وهو غير منطقى برأينا، حول مكان عقد الحوار العربى ـ الكردى، فإن دولاً بعينها، كان، وما يزال يشرفها أن تختار القاهرة مكاناً لحل مشاكلها ومنازعاتها، أو الوصول إلى التفاهم، بل ورفد حركات التحرر الوطنية بما يؤمن لها الديمومة والنصر.

فالقاهرة كانت ملاذاً آمنا للقادة الثوريين الجزائريين، والفلسطينيين وثوار إريتريا، والمناضلين من شتى بلدان الوطن العربى، وكذلك العراق بياسيه المعارضين من العرب

والكرد، لقد توصل الصوماليون إلى حل أعقد وأخطر حلقات منازعاتهم الدموية في القاهرة.

احتضنت القاهرة في العام الماضي مكتباً للعلاقات للاتحاد الوطني الكردستاني.

وهذا المكتب يجري اتصالات واسعة النطاق، ويشترك في لقاءات فكرية وسياسية، ويصدر كتباً وإصدارات تعرف بالقضية الكردية، فيما تلقى هذه الاتصالات وهذه النشاطات ترحيباً واضحاً من قبل المثقفين والسياسيين المصريين.

إن الشعب المصري، صاحب الروح الأريحية المسالمة والطيبة ينظر بعطف إلى قضايا صديقه أو بالحرى شقيقه الشعب الكردي.

هناك مصريون قدموا إلى كردستان العراق، وأقاموا فيها وناسبوا الكرد وأنجبوا أطفالاً.

إن أحمد شوقي وعباس محمود العقاد والشيخ محمد عبده وعبد الباسط محمد عبد الصمد، من شجرة العائلة الملكية السابقة، هم من أرومة كردية.

إذا فإن هناك أكثر من آصرة تنسج الكرد والمصريين على نول واحد، وهناك أيضا أكثر من سبب لعقد مؤتمر الحوار العربي ـ الكردي، في القاهرة.

فشخصيات وطنية معروفة بتاريخها السياسي العريق من أبناء الشعب المصري، والذين يعرفهم المصريون جيدا، سوف يرعون ويشاركون بفعالية في أعمال الحوار.

فالسيد ـ أحمد حمروش ـ الضابط المصري الوطني وأحد أبرز ثوار الضباط الأحرار، أوكل إليه الرئيس الراحل جمال عبد الناصر مهمة تحرير الإسكندرية، فجر الثالث والعشرين من يوليو تموز عام ١٩٥٢م، وهي واحدة من أهم حلقات الثورة المصرية.

والسيد ـ رفعت السعيد ـ رئيس حزب التجمع الوطني الديمقراطي المصري، وصديق العراق، والعدو اللدود لأعداء الأمة العربية، وكذلك السيد محمد فائق، وهؤلاء وغيرهم، وطنيون شرفاء لديهم تاريخ حافل في نضالات مصر العربية.

إن من أهم المؤيدين للحوار العربي ـ الكردي، هو السيد عمرو موسى وزير خارجية مصر العربية، وهو كذلك شخصية مرموقة على الصعيدين، العربي والدولي.

يقول مثل شهير: (الحجل على أشكال صخور بلادها) فأي ضير في لقاء عربي ـ كردي

فى دولة عربية، ما دام الجزء العربى من العراق، جزءا من الوطن العربى، وما دامت كردستان العراق جزء من دولة العراق؟!

نحن نعتقد أن ذلك يشكل نقلة نوعية، ضمنية إضافية فى علاقات العرب والكرد الوطيدة الأصيلة، أصلا.

نائب رئيس تحرير الأخبار: جئت إلى كردستان فى لحظة تاريخية!

ليس من نافلة القول، برأينا التأكيد على مسألة الإطلاع الكافى على تاريخ الأمة الكردية، والحركة التحررية الكردية، لفهم واستيعاب هذه القضية، ومن ثم مناقشة جوانبها بروح محايدة وعقلية يسودها المنطق والعقل، من قبل العرب.

من المؤسف أن الكثير من المثقفين العرب يجهلون الفصول الكاملة لهذا التاريخ الطويل.. فيما البعض منهم يتعامل مع القضية الكردية عموماً بطريقة انتقائية تفتقد الاستيعاب المقارن، والحوار الديمقراطى الجاد، للوصول إلى رأى واقعى ـ حيادى حول القضية، وفهمها طبقاً لمحصلة هذا الاستقراء.

باستثناء الآراء العنصرية المؤسفة بصدد القضية الكردية، وهى آراء لها دوافعها الخفية والعلنية، فإن الكثيرين أيضا من المفكرين والمثقفين والسياسيين والفنانين، يستخدمون أسلوباً غامضا وغريبا فى البحث عن أساسيات القضية الكردية كمن يبحث عن عود ثقاب مشتعل وسط ضباب القطب الشمالى!.

هناك مثقفون وسياسيون ومفكرون عرب، فهموا واستوعبوا القضية الكردية، فهمهم واستيعابهم للقضية العربية القومية.

ومما يجعل الكرد سعداء حقا، الموقف التضامنى المتعاطف جداً، والعادل جداً من قبل البعض من هؤلاء الأصدقاء!

الدكتور (فهمى الشناوى) يقول فى كتابه: (الأكردا يتامى الإسلام) يقول (الأكراد هم الذين أنقذوا المسلمين، وساهموا فى إغناء الإسلام) ويقول السيد ـ شفيق الحوت ـ (إنه لشئ محزن أن نجد لدى الكثيرين من العرب حماسة عدائية تجاه الأكراد لايملكون مثلها

تجاه إسرائيل الغازية المعتدية!).

في شهر تشرين الأول عام ١٩٩٢م وعلى هامش المؤتمر الوطني العراقي الموحد، الذي عقد في مصيف - صلاح الدين - بكردستان العراق، التقى كاتب هذه المداخلة بالأستاذ - نبيل زكي: نائب رئيس تحرير صحيفة - الأخبار - القاهرية عضو منظمة التضامن الآسيوي - الأفريقي واتحاد كتاب آسيا وإفريقيا، ومنظمة حقوق الإنسان في مصر، قال الأستاذ نبيل زكي - كنت أزاء لحظة تاريخية، فجئت إلى كردستان!.

لقد سمعت الكثير عن جمال الطبيعة فيها وعن شعبها المقاتل العنيد وتراثها الحضاري والثقافي.

لم تقتصر صولات الكرد وإسهاماتهم التاريخية على الميدان العسكري بل حققت انعطافاً عبقرياً على الصعيد الديني فتم إثراء المكتبة الإسلامية بالغرر الفريدة لمؤلفات كبار الفقهاء الكرد، ومنهم (محمد بن سليمان الكردي) المتوفى عام ١٧٨٠م وهو فقيه شافعي له: الحواشي المدنية على شرح ابن حجر الهيثمي للمقدمة الحضرمية، والفقية الشافعي (محمد أمين الكردي) المتوفى عام ١٩١٣م الذي غلبت عليه النزعة الصوفية، وقد درس في الأزهر، ومن مؤلفاته «تنوير القلوب» وعرب عن الفارسية - خلاصة التصانيف - لأبي حامد الغزالي وهتو كتاب في التصوف.

و«إبن خلكان»، المتوفى عام ١٢٨٢م ولد في أربيل ودرس في حلب ودمشق والقاهرة وأصبح قاضي القضاة، وهو منصب رفيع. ومن مؤلفاته الشهيرة «وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان» وهو معجم تاريخي شهير ومحمد أبو عبد الله البوتاني ٨٥٨ - ٩٢٩ من علماء الفلك صرف معظم حياته في مدينة - الرقة - ومن مؤلفاته الهامة «الزيج الصابي».

أما محمد كرد علي المتوفى عام ١٩٥٣م المؤرخ والأديب الكبير في سوريا من مؤسسي المجمع العلمي ورئيسه أسس جريدة المقتبس عام ١٩٠٨م ومن مؤلفاته خطط الشام - وتاريخ أحمد بن طولون - وفلاسفة الإسلام.

وقد أثرى (إسماعيل باشا بابان) المتوفى عام ١٩٢٠م ذخائر المكتبة الإسلامية بمؤلفه - إيضاح المكنون في الدليل على كشف الظنون.

والمؤلف ينتمي إلى أسرة بابان العريقة بكردستان العراق صاحبة الإمارة الشهيرة باسمها وجعلت من منطقة ـ قلعة ضوالان ـ عاصمة لهم. فيما أسس أحد كبار أفرادها سليمان مدينة السليمانية عام ١٧٨٣م.

هذه أغصان من الشجرة الباسقة بطبيعة الحال، والذين استظلوا بأفيائها من العرب قليلون جداً في عصرنا الراهن، ومن الطريف والحسن في الوقت نفسه أن يكتب الدكتور (صلاح المنجد) مقالاً في صحيفة ـ الحياة ـ في ٨ تشرين الثاني عام ١٩٩٤م جاء فيه «تذكرت (أمس)!.. البطولات التي قدمها الأكراد في تاريخنا فقد أجمع المؤرخون على أن الأتابكة والأيوبيين كانوا مجددي الإسلام والمحافظين عليه».

يتسرب التشويش أحيانا إلى الإذاعات العربية فتنقلب أصول الآية الحقيقية. ولعل الإذاعة أخطر جهاز دعائي ـ إعلامي في العالم بأسره حتى هذه اللحظة.

فمن المستحيل أن يوجد في كل بيت جهاز استقبال فضائي أو حتى جهاز تليفزيون فيما يندر أن يخلو بيت في العالم من جهاز راديو، بثت إذاعة دولة الكويت ليلة ٢٦ ـ ٢٧ / آذار / ١٩٩٨م وضمن برنامج ـ غواص في بحر النغم الذي يعده السيد «عمار الشريعي» أسبوعياً.. بثت معلومة موسيقية ظريفة في ظاهرها، ولكنها مؤسفة في جوهرها تقول: «مقام الكرد هو مقام عربي قام العرب بنقله إلى الأندلس»!!.

والمعروف لدى كل المهتمين بشئون المقامات العريقة ومنها «الكرد» و«حجاز كاركرد» و«همايون» و«راست ئنجطاه» و«الدوطاة» و«الضهارطا».. وعشرات المقامات الأخرى، أنها من تصنيفات أو مشتقة من تصنيفات الأعمال الموسيقية العريقة للموسيقار «باربرد» موسيقي ومغنى الملك الساساني «خسرو ثرويز» وهي المصنفات المعروفة بـ «٣١» لحناً ومنها: نوروز، وشبديز، وسبز أندرسبز ـ وغيرها «باربرد» من أصل كردي لاغبار عليه!.

إن شخصيات مرموقة من العرب العراقيين مثل فائق السامرائي المحامي الشهير ونقيب المحامين، والمؤرخ الأشهر الأستاذ الحسني بلغ بهم حبهم ومودتهم للكرد أنهم سعدوا بالتقاط صور تذكارية وهم يرتدون الزي الكردي التقليدي. وفي تقريره عن القضية الكردية كتب السيد فائق السامرائي «إن كردستان تعني بأوسع معانيها البلاد التي يسكنها

الأكراد كمجموعة موحدة متجانسة من الناس، وتنقسم هذه البلاد ما بين العراق وتركيا وإيران مع بعض الامتداد فى الاتحاد السوفيتى وسوريا.

ويشاطره المحامى (هلال ناجى) الرأى قائلا فى تقريره «نحن والمسألة الكردية»: «إن للأكراد مقوماتهم الواضحة وإنه من صالح القومية العربية أن تعترف للأكراد بحقهم فى تقرير مصيرهم ضمن اتحاد فيدرالى أو كونفيدرالى».

تنحصر مجمل الآراء المماثلة تقريباً فى إطار العراق.. بكتابه ومثقفيه وسياسيه.

صحيح أن هناك تصورات سابقة لوجهة نظر عربية تحفل بالإيجابية بصدد حل (المشكلة الكردية) ونضع العبارة ضمن القوسين الكبيرين. حيث إن العديد من الكتاب العرب يفضلون استخدام هذه العبارة، ويعتبرون القضية القومية الكردية (مشكلة) مزعجة للعرب أو لنقل «للحكام العرب»!، ولكن هذه التصورات تحتاج الآن إلى شئ كثير من التجديد والترميم ضمن تطورات العصر السياسية الراهنة.

يقول الدكتور جمال الأتاسى: أعود هنا إلى التصور الذى طرحه باسم الإخوان الأكراد (جلال الطالبانى) عام ١٩٦٣م فى القاهرة حول حلول أكثر تطوراً «للمشكلة الكردية، فى إطار دولة عربية» إن روسيا عام ١٩٩٨م.. عامنا الحاضر دولة فيدرالية ضمن بانوراما عالمية من الدول الفيدرالية والكونفيدرالية.

كانت روسيا تقود جمهرة سجينة من الأمم والشعوب فى أكبر قفص سياسى منذ فجر التاريخ!.

يذرع السيد - شفيق الحوت - المساحة المتاحة الآن لتثبيت المنحى العادل للقضية، بخطوات عريضة قائلا: «هل من متسع فى النظام الدولى الجديد لإقامة دولة كردية؟! أنا أتمنى ذلك بحيث يقوم كيان سياسى كردى مستقل يتواصل من خلاله جميع أفراد الشعب الكردستانى، وبشكل لايستعدى أى طرف عليه».

بين وجهتى النظر العربيتين تتطرف وجهة نظر أيضا عربية، ولكن بدافع شديد (الخصوصية) حيث يقول السيد - جوزيف سماحة - فى مقالتين بصحيفة الحياة، ٣ و ٤ حزيران عام ١٩٩٣م بحق الكرد ما لم يقله - مالك فى الخمر -!

يصب السيد - سماحة - جام سكره الأخير على الطروحات الواعية للسيد جلال الطالبانى، وبشكل مرصود!.

إن الهجمات الشوفينية لبعض العرب تستهدف السيد الطالبانى. يبدو أنه مدخل سحرى للهجوم على الأمة الكردية جمعاء!! هذا شئ مسل سياسياً ولكنه وبرأينا، مبتذل أخلاقيا يقابله موقف لأمرأة عربية هى المحامية - فائزة حسن العبيد [*] - التى قدمت فى عام ١٩٩٣م بالعاصمة الأردنية عمان، محاضرة مستفيضة حول الكرد والقضية الكردية حضرها جمهور من الأردنيين والسوريين والمصريين والعراقيين. قدمت صديقة الشعب الكردى - فائزة حسن العبيد - الكثير من المعلومات حول الكرد وكردستان وأحقية القضية الكردية العادلة.

سجلت المحاضرة على شريط - كاسيت - صوتى تم تداوله بصورة واسعة فى كردستان العراق.

وألفت كتاباً عن الأكراد بعنوان: (الأكراد والأساطير والثورات والحروب).

قالت فى الكتاب: (السبيل الوحيد لإقرار الحقوق القومية للشعب الكردى، هو إقامة الديمقراطية).

هذه المقتطفات من حديث الأستاذ نبيل زكى جاءت ضمن مقابلة نشرتها صحيفة - الاتحاد - لسان حال الاتحاد الوطنى الكردستانى، العدد ١ - السنة الأولى، وبتاريخ الثلاثين من شهر تشرين الأول عام ١٩٩٢م، وقد أجريت المقابلة فى البهو المركزى لفندق - شقلاوة - السياحى ضمن سفره القصير من - صلاح الدين - إلى - شقلاوة - للاستراحة.

وإذا كان المثقفون العرب المنصفون يتعاطفون حقاً مع أصحاب القضية الكردية، فإن قادة من كبار رجال الدول العربية أعطوا تلك القضية وأصحابها الكثير من حقها أيضا.

فالرئيس الراحل جمال عبد الناصر هو الرائد فى هذا المجال.

والرئيس (حافظ الأسد) رفد وأغنى القضية الكردية بالكثير، من مستلزمات المواصلة على طريق الكفاح القومى الوطنى التحررى. إن البيان التأسيسى للاتحاد الوطنى

(*) توفيت فى القاهرة عام ١٩٩٤م إثر مرض عضال (المؤلف).

الكردستانى أعلن فى (دمشق) عاصمة الجمهورية العربية السورية، فى عام ١٩٧٦م أما الأخ القائد ـ معمر القذافى ـ فمواقفه المساندة، المشهودة للشعب الكردى فى كردستان العراق، وللأمة الكردية المقسمة، تجاوزت حد التصريحات إلى الكرم العربى الأصيل بالإعانات الكفاحية.

ومثل هذه المواقف التاريخية هى بمثابة العزاء العادل للأمة الكردية جمعاء، يطمئنها إلى حقيقة الموقف العربى الذى يستمد أصوله من وقفة الحق، ونكران الباطل.

فمن أغرب الغرائب أن يقول السيد ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين فى تصريحات أدلى بها عند إقامة الملاذ الآمن لملايين الكرد الهاربين الهائمين على وجوههم فى نيسان عام ١٩٩١م.. (لقد أقيم للأكراد مطبخ جاهز، يزودهم بالدجاج الأمريكى الطازج)!.

علماً بأنه يندر أن يخلو ديوان شعر كردى من قصيدة أو أكثر دفاعا عن القضية الفلسطينية منذ الأربعينيات وحتى التسعينيات من القرن الراهن!.

أما مجلة ـ فتح ـ الفلسطينية فقد نشرت مقالا تهكميا، تحت عنوان: (الأكراد شعب الله المختار)!!.

وأدلى السيد ـ غسان الإمام ـ بدلوه فى السخرية من الكرد والتهجم عليهم، فكتب فى صحيفة ـ الشرق الأوسط ـ بتاريخ ٢٥ / ١٢ / ١٩٩٣م مقالا قال فيه:

(وقد لاينتهى التناحر الدموى المسلح فى شمال العراق، إلا بعراق موزع على ثلاث دويلات محمية بارتباطات معادية للمصلحة العربية العليا فى بقاء العراق عربى الوجه واليد واللسان)!.

فى عام ١٩٣١م وأثناء الحركات العسكرية العراقية فى كردستان قال مسئول حكومى عراقى ـ عربى: (حسنا! وماذا نفعل بالجيش العراقى الذى صرف على إعداده وتجهيزه المال الطائل، إذا لم نبعث به إلى طريق ـ رواندوز ـ (ويقصد طريق هاملتون) ليتعلم فنون القتال ويتدرب على حرب يشنها ضد الأكراد؟!) على أن أم الغرائب والعجائب، أن يقتحم عربى ـ عنصرى مجهول، شعبه بأسره فى هذه المعمعة الظالمة، فيضع مثلا عربياً شاعت كلماته المخزية على ألسنة العامة، يقول:

(صلاة الكردى عادة، لا عبادة!!).

فيما لايخلو التراث العربى من شئ من قبيل النظرة العنصرية، حيث يقول (شمس الدين الأنصارى الدمشقى) فى كتابه: ـ نخبة الدهر، وعجائب البر والبحر ـ (ومن الأجيال المنسوبين إلى العرب الملحقين بهم: الأكراد)!.

وهذا برأينا حكم قد يتحمل المداولة والنقاش، وليس فيه الإجحاف المطلق، قياساً إلى ـ المسعودى ـ الذى قال: (الأكراد من صلب الجن والعفاريت)!.

سامحه الله!!.

أرشيف الثقافة الكردية:
مواقف مشهودة دفاعاً عن قضايا العرب

تسكن ـ لبنان ـ أقلية كردية منذ زمن بعيد، وبرزت أسر لبنانية ـ كردية فى الحقل السياسى القيادى مثل عائلة: (جانبو لاد ـ جنبلاط الدرزية) التى تنتمى إلى ـ جانبو لاد الكردى ـ وفقاً للمنجد فى اللغة والإعلام الصادر عن درا الشروق، فى كافة طبعاته.

حالفت الأمير فخر الدين للاستقلال عن تركيا العثمانية، ولعبت أدواراً بارزة فى سبيل استقلال البلاد.

عرف ـ لبنان ـ ازدهاراً وحرية واستقلالا فى عهد الأمير فخر الدين ابن قرقماز الذى خلف أباه وأنشأ جيشاً واستعاد مكانته فى عام ١٥٩١م بعد تحالفه الناجح على جانبو لاد.

احتل الفرنسيون لبنان فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، ثم أصبح جمهورية، واعترفت فرنسا بسيادته واستقلاله تماماً فى عام ١٩٤٣م.

أثناء التظاهرات الجماهيرية العارمة التى اجتاحت لبنان عشية الاستقلال، صعد رجل مجهول إلى شرفة مبنى ـ البرلمان ـ ملوحاً بعلم لبنان فصعدت الهتافات والصيحات إلى عنان السماء، ثم ركز العلم فوق شرفة البرلمان، حيث كانت تهزه الرياح كان ذلك الرجل الشجاع هو ـ عبد الكريم عتريس ـ الكردى ـ اللبنانى!.

من سخرية المفارقات أن ترفض السلطات اللبنانية منح ـ عتريس ـ الجنسية اللبنانية، على نهجها فى معاملة الكرد اللبنانيين. مات ـ عبد الكريم عتريس ـ بعد أن عمل زمناً

طويلاً ـ عتالا ـ أى حمالاً فى أسواق بيروت.

وكادت معاملات دفنه فى المقابر اللبنانية أن تتحول إلى مهزلة ـ تراجيدية.

وبعد ذلك الحادث بأربعين عاماً تقريبا، يكتب رجل من أسرة ـ الصلح ـ اللبنانية العريقة، وهو السيد ـ منح الصلح ـ مقالاً فى صحيفة ـ الحياة اللندنية ـ وبتاريخ ٢٦ / آذار / ١٩٩٣م، يقول فيه: فى اعتقادى أنه لو كان الرئيس جمال عبد الناصر حياً اليوم، وزار العراق، لكان موقفه مماثلاً لموقف الجنرال ـ ديغول ـ حين زار كندا، وقال تلك الحكمة الحاسمة بشأن تقرير المصير للكويبك، ليصبح وجود ـ كويبك ـ حرة، عنوانا من عناوين عظمة الديمقراطية فى كندا.

ويكتب الدكتور مصطفى محمود، الشخصية الفكرية المصرية المرموقة مقالاً فى صحيفة ـ الأهرام ـ فى تموز عام ١٩٩٤م بعد فترة من اندلاع الاقتتال الداخلى فى كردستان العراق، قال فيه: الأكراد شعب مظلوم، تحالف الكل على ضربه وقهره.

لقد رأينا الموت والذبح يطاردهم.

وحيثما حلوا، وحيثما رحلوا، استقبلتهم الرشاشات والمدافع يحلمون بوطن يجمعهم ولا أحد يريد أن يعطيهم موضعاً لقدم.

وعن كارثة الاقتتال الداخلى فى كردستان العراق يقول متسائلا بذهول: (أليس لهؤلاء الناس عقول؟).

تساؤل صائب ومقبول!.

الأرشيف السياسى والثقافى بكردستان العراق يحتفظ بالكثير من المواقف والأعمال المشهودة للشعب والأدباء والشعراء الكرد فى الدفاع عن الشعب المصرى ومساندته أثناء معركته الكبيرة فى عام ١٩٥٦م، والمعروفة بـ (العدوان الثلاثى) الذى اشتركت فيه بريطانيا وفرنسا وإسرائيل.

اجتاحت كردستان العراق التظاهرات والاعتصامات الجماهيرية والاصطدام برجال الشرطة تزامناً مع بغداد والبصرة والكوت والعمارة وغيرها من مدن العراق.

القصائد السياسية الكردية المؤثرة حقا، كتبت دفاعاً عن قضايا العرب، ومنها دفاعاً عن

المناضلتين الجزائريتين أثناء حرب الأستقلال، (جميلة بوحريد) و(جميلة بوباشا).

أما القصائد والمقالات التى كتبت اسناداً وتعاطفاً مع فلسطين والفلسطينيين فقد تمازجت بشكل جوهرى مع أولويات القضية الكردية إلى الحد الذى جعل أجهزة القمع الثقافى فى العراق تمنع نشرها، بحجة أن اسم فلسطين هو قناع ورمز لكردستان.

أما الشاعر الفلسطينى الكبير محمود درويش، فقد كتب قصيدة يتيمة عن كردستان، قال فيها:

(مرى إذا بأرض كردستان،

مرى يا عروبة،

هذا حصار السيف، هلا تبصرين؟

لن تبصرى،

إن كنت من ثقب المدافع تنظرين!)

ولكن الشاعر الفلسطينى ـ العربى الكبير، ولربما فى غفلة عن نفسه، عاد فسحب قصيدته من مجموعة أعماله الكاملة، وكأنها كانت بمثابة ـ لطخة عار ـ فى تاريخه الشعرى الطويل!.

إن الجوهرة الأصيلة لاتفقد قيمتها عندما يعلق بها شئ من الوحل أو الغبار.

فأحيانا كانت القضية الكردية تتراءى للفهم العربى الواسع النطاق، وكأنها مشروع إسرائيل صغيرة، مخبأة بين العباءة الأمريكية والخنجر البريطانى والمؤامرة الفرنسية!! ولعل أروع رد عربى على هذه الفرية المفبركة، ما قاله الدكتور ـ محمود عزمى ـ رئيس تحرير مجلة (الفكر العربى)، وبإنصاف وشجاعة منقطعتى النظير، حيث قال (...، وهناك من يشبه قيام دولة كردية بـ (إسرائيل) وهذا خطأ جسيم. فالأكراد ليسوا جسما غريبا فى المنطقة، إنهم من تاريخ المنطقة، وساهموا فى بناء الحضارة العربية والإسلامية بقوة).

ويعلن الرئيس الجزائرى الأسبق (أحمد بن بيللا) داعية الديمقراطية: (إن قضية الشعب الكردى الذى يكافح من أجل التحرر والتقدم وتقرير مصيره، تستحق من القوى العربية والإسلامية كل عطف وتأييد).

..، نحن الكرد نعتبر هذا المنطق، اتجاها تاريخيا صائبا للفهم العربي ـ الكردي، من خلال الحوار العربي ـ الكردي، الإنجاز الإيجابي الرائع للعرب والكرد في وقتنا الراهن.

مقابلات صحفية

مواجهة بين (العرب) وعدنان المفتي ممثل الاتحاد الوطني الكردستاني في القاهرة نعم نعترف أن وضع الأكراد في العراق أفضل من مثيله في إيران وتركيا.

القذافي هو الزعيم العربي الوحيد الذي يؤيد قيام دولة كردية. والرئيس عبد الناصر كان يؤيد الفيدرالية.

لا نطالب بتقسيم العراق بل ندعو إلى وحدة التراب العراقي.

القاهرة ـ مكتب العرب ـ (جريدة العربي اليومية ـ تصدر في لندن) مايو ١٩٩٨م

خالد رمضان:

أحيانا.. لا أجد مبررا لإعطاء من أخالفهم الرأي الفرصة لكي يصل صوتهم لقراء صحيفة (العرب) ولكن في أحيان أخرى أجد مبرراً أقوى لعرض وجهه نظر هؤلاء. خاصة إذا كان الهدف من وراء ذلك الوقوف على حقيقة نواياهم وتفكيرهم. من هذا المنطلق كان حواري مع (عدنان المفتي) مسئول العلاقات العربية وممثل الاتحاد الوطني الكردستاني في القاهرة، هو يطرح وجهه نظر مغايرة وقراءة لمعطيات سياسية راهنة تكشف لنا من دون مجهود ما يراد بالعراق، لم يكن الحوار الذي امتد ثلاث ساعات حواراً عادياً. فبمرور الوقت تحول إلى مواجهة حقيقية لعلي أنجح ـ ها هنا ـ في إلقاء الضوء على ما يجري. وبدون مقدمات إليكم نص الحوار (المواجهة):

السياق التاريخي للعلاقات مع مصر:

(العرب): ما هي الأجواء والظروف التي أحاطت بتواجدكم في مصر كممثل للاتحاد الوطني الكردستاني؟

عدنان المفتى: نحن من زمن نعرف أن لمصر دوراً كبيراً ومهماً على الساحة السياسية العربية وفى المنطقة وفى العالم والشعب الكردى بشكل عام. وأحزابه السياسية يتطلعون إلى علاقات مع مصر، وهذا ثابت فى التاريخ. ونحن نعرف أن مصر بالنسبة للأكراد كانت ملاذاً للأحرار الكرد فى الأيام الصعبة التى مرت بنضالهم وخاصة فى كردستان تركيا التى شهدت انتفاضات كبيرة وهامة منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى، وبالمناسبة فى الثانى والعشرين من شهر إبريل مرت الذكرى المائة لميلاد الصحافة الكردية. وهذه مناسبة وطنية يحتفل بها الأكراد فى جميع أنحاء العالم. وهذه الصحيفة التى حملت اسم كردستان أصدرها الأمير مقداد بدرخان.. وصدرت منها أعداد فى القاهرة، ثم انتقلت بعد ذلك إلى جنيف لتعود إلى القاهرة مرة أخرى بعد فترة.. والأكراد شأن جميع الشعوب الإسلامية يعتزون بالقائد الكردى الإسلامى الكبير صلاح الدين الأيوبى، ويعرفون أنه أقام الدولة الأيوبية التى شارك فيها آلاف من أبناء الشعب الكردى.. ولذلك نجد أسماء وألقابا كردية كثيرة فى مصر.. وقسم من هؤلاء تمتد جذوره لأيام صلاح الدين، وقسم آخر تمتد جذوره إلى القرنين الماضيين.. ونعرف أن هناك كثيراً من الأكراد هاجروا وأصبحوا مصريين وساهموا فى الحضارة المصرية.. مثل أمير الشعراء أحمد شوقى والمازنى والعقاد.. وحتى محمد على الكبير مؤسس مصر الحديثة فإن جذوره تعود إلى منطقة ديار بكر الكردية.. وهناك وثيقة رسمية تعود إلى عام ١٩٤٩م تثبت هذه الحقيقة، وهى موجودة فى عدد أبريل من مجلة المصور لسنة ١٩٤٩م.. وهناك كثير من الأسماء الكردية اللامعة فى مصر، ومنهم محمد على عونى الذى ترجم كتاب تاريخ كردستان فى الأربعينيات، ومن الأسماء المعروفة حديثا المخرج على بدرخان وكثيره غيره، وعيون الأكراد دائما كانت تتطلع إلى مصر بوصفها مركز إشعاع وتنوير.. وبعد ثورة يوليو ١٩٥٢م حدث اهتمام كبير بالقضية الكردية من خلال الاتصالات التى تمت بعدها.. حيث تم إنشاء أول إذاعة خاصة بالأكراد وتبث من مصر عام ١٩٥٧م وهذه الإذاعة ساهمت بدور كبير وخلقت وعيا بقضيتنا.. ثم بعد ذلك تأتى ـ وقبل كل شئ ـ مواقف الزعيم الراحل جمال عبد الناصر ولقائه مع مصطفى البارزانى لدى عودته من منفاه فى الاتحاد السوفيتى عقب انتصار ثورة ١٨ تموز

١٩٥٨م واستقباله للأخ جلال الطالبانى الأمين العام للاتحاد الوطنى الكردستانى عندما كان فى ذلك الوقت عضوا بالمكتب السياسى للحزب الديمقراطى ورئيس الوفد الكردى إلى مباحثات السلام فى بغداد. حيث حضر وفد عراقى مباحثات الوحدة وكان الطالبانى عضوا بذلك الوفد.. واجتمع مع عبد الناصر وكان له موقف إيجابى جدا من القضية الكردية.. وكان يؤيد فكرة الفيدرالية المطروحة حاليا فى كردستان، وله تصريح أدلى به لصحيفة (لوموند) الفرنسية عام ١٩٦٣م وحول نفس المعنى.. وكذلك كان المرحوم أنور السادات الذى كانت له علاقات ودية مع الحركات الكردية.. ولذلك كنا دائما نريد أن تكون لنا علاقات جيدة مع مصر، وأن تلعب دوراً إيجابياً فى الحفاظ على التوازن الموجود فى العراق.. ومن المهم جداً أن يكون لمصر ولكافة الدول العربية اهتمامات بما يجرى داخل العراق.. وبالتأكيد مفروض مبدئيا وإنسانيا أنهم لايوافقون على أية إجراءات تعسفية لاضطهاد الشعب الكردى إذا كانوا يعتبرونه جزءا من الشعب العراقى.. وإذا كانوا مهتمين ببقاء العراق موحدا.. وبالقطع هم يريدون ذلك، ومن باب أولى أن تكون لمصر علاقات طيبة مع الأحزاب الكردية خاصة بعد حرب الخليج الثانية.. كان العرب كلهم بعيدين عن معرفة حقائق مايجرى هناك إلا من ندر منهم بسبب التعتيم الإعلامى.. وما حدث بعد حرب الخليج الثانية وتزايد أعداد اللاجئين الأكراد باتجاه تركيا وإيران فجر القضية الكردية عالميا وعربيا.. وحدث نوع من الحماية الدولية للسكان، وفى عام ١٩٩١م دخلنا فى مفاوضات مع الحكومة العراقية استمرت خمسة أشهر لم نستطع أن نتوصل لاتفاق معها.. وسحبت الحكومة كل الإدارات التى كانت تابعة لها وامتنعت عن دفع الرواتب وصار هناك فراغ إدارى وحكومى فى المنطقة ولذلك أجرينا انتخابات محلية لتشكيل برلمان كردى وحكومة إقليمية تتولى إدارة شئونها.. نحن لنا ممثلون فى معظم الدول الكبرى والغربية، وكنا نعتقد دائما أنه من أجل المستقبل ونحن لانطالب بالانفصال عن العراق، ولا ندعو لقيام دولة كردية وفقا للمعطيات الراهنة والواقعية فإن علينا أن نكون مع العرب، ولكننا نريد عراقا فيدراليا ديمقراطيا تعدديا، ونعرف الامتداد العرقى العربى، وهنا تأتى دولة كمصر بحجمها ونفوذها ودورها فى المنطقة.

(العـرب): ولكن على الرغم من السـياق التاريخى لعـلاقاتكم مع مصر إلا أنها المرة الأولى التى يصبح فيها لحزب كردى مكتب رسمى فى القاهرة؟!

عـدنان المـفـتى: فى عهـد الرئيـس عبد الناصـر كان لدينا مكتب وممثلون وحـتى عام ١٩٧٥م الذى شهد انهيار الحركة الكردية، وظهـرت صعوبات فى الاتصال مع مصر عقب قـيام الثـورة الكردية فى ذلك الوقت، وبعـدها ظهر توتر فـى العلاقـات بين مصـر والدول العربيـة بعد زيارة السـادات للقـدس مما أدى إلى صعوبة فنيـة فى زيارتنا للقاهرة باعتـبارنا حاملى جـوازات سفر عـراقيـة.. وتلا ذلك الحرب العراقـية الإيرانيـة حيث دعمت مـصر العراق فـيمـا كنا نحن نخوض الحرب ضـد العراق، وعلى الرغم من ذلـك .. فلم يحدث أبدا طيلة الوقت أن تعاملـنا بـسلبية مع مصـر ولـم نتكلم عنها بأى سـوء.. وبالعكـس حملنا دائما لها الحب والود.. وبعـد حرب الخليج الثانية كانت لنا اتصـالات مع الحكومة المصرية وطالبنا بفتح الحوار، وتواجدنا فى القـاهرة من أجل مـستقبل العلاقة ومصلحـتنا المشـتركة.. فلمـصـر رؤية مـحـددة تجـاه العـراق.. ونحن ندعـو إلى وحـدة العـراق على أسـس من الفيـدرالية.. ونحن واقعيـون.. ولا نريد الانفصـال.. أو تقسـيم العراق.. وهكذا فالواقـعية السـياسية تفرض على الجميع التعامل معنا ونحن كذلك.

(العرب): كم مكتب لحركتكم فى العالم العربى؟!

عـدنان المفـتى: لدينا مكتب فى سـوريا.. وفى القاهرة لايوجـد مكـتب بل ممثل، ولنا اتصـالات مع الأردن ولبـنان وليبيا والفلـسطيـنيـين بفصـائلهم المختلفة.. ونعتقد أن مصر مهمة فى هذا الإطار.. ودعنى أنتـهز هذه الفـرصة لكى أعرب عن تـقديرنا لمواقف وتصـريحات العقيـد معمر القـذافى قائد الثورة الليـبية بصفـته الزعيم العربى الوحـيد الذى يطالـب علنا بإقامة دولة كردية والشعب الكردى لاينـسى له هذه المواقف بصراحة.. ونعتز بها ونتمنى أن تخدم من أجل فهم ووعى أكثر لقضية الشعب الكردى.

(العرب): هل وجودكم فى القاهرة يطرح اهتماماً مصـرياً رسـمياً بالقضـية الكردية قد يترجم فيما بعد إلى مبادرة مصرية؟!.

عـدنان المفـتى: مصر مـهـتمة بالتأكيـد بمـستقبل العراق وشـعـبه، وهذا أمر واضـح فى

التصريحات الصحفية التي يدلي بها الرئيس حسني مبارك والسيد عمرو موسى وزير الخارجية.. وهذا الاهتمام والحرص على مستقبل ووحدة العراق.. شئ طبيعي أن ينسحب على الأكراد.. ومثلما تخدم السياسة المصرية من أجل الشعب العراقي بما يحقق مصلحته ومصلحتنا.

(العرب): هل مصر ملتزمة بتقديم دعم مباشر أو غير مباشر لكم؟!

عدنان المفتي: لا.. ليست ملتزمة بأي شئ. فمصر مهتمة بالحوار والاتصالات ومهتمة بتقديم كل ما هو ممكن.

(العرب): هل يسمح لكم بممارسة نشاط سياسي رسمي في القاهرة أم يقتصر الأمر على النشاط الإعلامي؟!

عدنان المفتي: مسموح لنا الإقامة في مصر، وهناك هامش جيد من الحرية لكل الناس ونعرف أن هناك قوانين وأصولا في هذا البلد، ونحن نعمل ضمن هذه الأطر والقوانين.. وواجبنا إبراز جوانب القضية الكردية في الإعلام المصري والعربي.. والقاهرة محطة سياسية مهمة لنا.. وإعلامية كذلك.

(العرب): على الرغم من تأييد القذافي لإقامة دولة كردية إلا أنه ليس لكم تمثيل رسمي في ليبيا.. كيف تفسر هذا التناقض؟!

عدنان المفتي: في فترة من الفترات حدثت بعض المسائل وليست خلافات، وبدون وجود مكتب استمرت اتصالاتنا وزياراتنا إليها.. وكنا شبه متواجدين هناك إنما في نهاية الحرب العراقية ـ الإيرانية كنا نرجو من الحكومة الليبية أن تتخذ موقفا ضد استخدام الأسلحة الكيماوية تجاه الأكراد.. وهذا ليس موجها للقذافي.. فتصريحاته الإيجابية تجعلنا لانطالبه بأكثر من هذا نهائيا.. إنما كنا نطالب ليبيا كحكومة أن يكون لها موقف من استخدام الأسلحة الكيماوية لإبادة الأكراد، وموقفهم السابق خلق نوعاً من الفتور. لكن الآن العلاقات جيدة ونحن على اتصال مستمر مع الإخوة هناك كلما دعت الحاجة.

ونحن نأمل أن تكون علاقاتنا جيدة مع كل الدول العربية وفي المقدمة ليبيا. لأن هناك أرضية سياسية وفهما جيداً للوضع الكردي ونتطلع إلى دول الخليج. فإلى الآن لا توجد

علاقات بل اتصالات.

(العرب): اسمح لى.. من يتولى تمويل تحرككم فى القاهرة؟!

عدنان المفتى: بالنسبة لى فالاتحاد الوطنى الكردستانى الذى أمثله هو الذى يتولى ذلك وتمويلنا من مواردنا الذاتية. ونفس الشئ موجود فى مكاتبنا الأخرى، ولذلك النواحى المالية هى إحدى الصعوبات التى تواجهنا عند الرغبة فى فتح مكاتب أخرى داخل بعض الدول العربية. نحن لسنا دولة ومواردنا محدودة وحسب الأهمية والضرورة نتدبر أمورنا.

(العرب): لعلك تتفق معى فى أن وضع أكراد العراق أفضل من غيرهم. ما هو تقييمك لهذا الوضع مقارنة بالدول الأخرى؟! وما هى نقاط الاتفاق والاختلاف مع الحكومة العراقية؟!

عدنان المفتى: لابد من وجود نظرة تاريخية.. نعم فى العراق الوضع الكردى يختلف عن إيران.. وتركيا.. وحتى فى سوريا.. لأسباب أولها تركيبة الدولة العراقية التى تشكلت بعد الحرب العالمية الأولى من ثلاث ولايات هى الموصل حيث الأكثرية الكردية.. وبغداد.. والبصرة.. والشعب العراقى غير متجانس، ويضم أكرادا وعربا وأقواما أخرى وفيها طوائف متعددة.. ولذلك عندما تم تنصيب الملك فيصل على العراق باعتبار أن الأكراد سيوافقون عليه لأنه من السلالة النبوية.. وكذلك الشيعة بالإضافة إلى كونه سنيا.. وتم استفتاء الأكراد. فالغالبية قالت نعم للانضمام للدولة العراقية شريطة أن تحترم الحكومة العراقية حقوقهم ولا تتدخل فى شئونهم، واحترام اللغة والثقافة الكردية.. وتنصل الحكم الملكى فى الثلاثينيات من هذا الوعد، وقامت ثورات وانتفاضات لم تنته إلا بثورة تموز.. وعندما جاء رجال الثورة أنشأوا دستورا ينص فى مادته الثالثة على أن العرب والأكراد شركاء فى هذا الوطن.. وكان هذا يمثل الأمل للشعب الكردى الذى أيد هذه الثورة بحماس.. ولكن أيضا بعد فترة تراجعت عن هذه الوعود.. وحدثت خلافات بين الحركة الكردية وعبد الكريم قاسم.. وفى عام ١٩٦٣م عندما تولى البعثيون السلطة حدثت أيضا مفاوضات مماثلة، ومثلها فى عام ١٩٧٠م وأقرت الحكومة العراقية بالحكم الذاتى للأكراد.. وحالة العراق مختلفة عن تركيا وعن إيران.. صحيح أن الأكراد فى العراق

حصلوا على بعض الحقوق.. ولكن فى ظل هذه السياسة ماذا نفعل بالحكم الذاتى بينما تم تدمير الشعب وتخريب دياره؟!.

(العـرب): تردد أنكم بصدد تنظيم ندوة حول المشكلة الكردية فى القاهرة.. ما هى خلفيات ذلك؟!

عدنان المفتى: هذه هى المرة الأولى التى تستضيف فيها دولة عربية مؤتمراً يدور حول الأكراد.. ونتمنى عقده قريبا.. وسنسعى لشرح الوضع الراهن فى كردستان العراق وتأكيد حرصنا على وحدة الأراضى العراقية من أجل إيجاد رؤية مشتركة نحو قضايا السلام والاستقرار فى المنطقة.. وسنطرح مشروعنا بشأن الفيدرالية.

(العرب): هل سيحضر زعماء من الأكراد هذه الندوة؟

عدنان المفتى: سيكون هناك حضور أكيد من الحزبين الكرديين الكبيرين.

(العـرب): ألم يكن للسلطات المصرية أى تعقيبات على عقد هذه الندوة أو أى اعتراضات؟

عدنان المفتى: فى إطار عقد الندوة نحن نعمل من خلال اللجنة المصرية للتضامن وهى جهة شبه رسمية. هم الذين اقترحوا وانضموا للجنة التحضيرية برئاسة الأستاذ أحمد حمروش ومحمد فائق والدكتور سعد الدين إبراهيم والدكتور رفعت السعيد وآخرين كثيرين هم يتولون التنظيم.

(العرب): لماذا العمل تحت عباءة اللجنة المصرية للتضامن؟

عدنان المفتى: لأن لها علاقات واسعة مع الحكومة العراقية ومع المعارضة الكردية ومع الأحزاب والشخصيات العراقية المعارضة.. هى الهيئة الأكثر قدرة على التحرك فى هذا الشئ تتصل مع الفعاليات العراقية الموجودة فى الخارج.

(العرب): هل هناك وجود دعوة للجامعة العربية؟

عدنان المفتى: هذا شغل اللجنة بالتأكيد.

(العـرب): الجامعة العربية هى المعبر عن الحد الأدنى للموقف العربى الرسمى تجاه كثير من القضايا المطروحة. هل أنتم راضون عن موقف الجامعة العربية تجاه

القضية الكردية؟

عدنان المفتي: الجامعة العربية أسيرة دستورها. وهذا من المساوئ. وهم أسرى دستورهم.. ومن غير الوارد أن نحاورها إلا بموافقة الحكومة العراقية.. لسنا بديلا للحكومة العراقية.

(العرب): ألم تسعوا لعرض القضية الكردية مثلا على الجامعة العربية؟

عدنان المفتي: عندنا اتصال.. نحن نقدم لهم مذكرات ورسائل عبر الفاكس وخلال لقاءات في أكثر من دولة. سواء كان هنا في مصر أو في الخارج.. لكن كان في فترات ضيقة لكنها أسيرة دستورها لانستطيع أن تتدخل في القضية الكردية إلا بموافقة الحكومة العراقية، وبالصراحة لها سلبياتها، ولكن أنا أتصور في ظل التطورات التي حصلت في العالم في ظل تغير رؤية الأمم المتحدة فإن المطلوب من الجامعة العربية أن ترتب بيتها لحل المشاكل وبالحوار.. فللجامعة العربية دور في تنمية والتشجيع على الحوار.

(العرب): على ذكر مصر هناك تصريح لوزير الخارجية العراقي أعلن خلاله أن هناك مفاوضات واتصال مع مصر لرفع مستوى التمثيل.. الا تتخوفون من أن تكون عودة العلاقات بين العراق ومصر على حساب تواجدكم في القاهرة.

عدنان المفتي: والله لا أعرف.. لكن نحن لسنا بديلا للحكومة العراقية ولا أتصور أنه ستكون هناك مشكلة.

(العرب): إذا لا تتخوفون من عودة العلاقات بين العراق ومصر؟

عدنان المفتي: لا.. لا.. فالقرار هو قرار مصر أولاً نحترمه.. ومصر تحسب حساباتها العربية، ونتصور أنها لن تكون على حسابنا. هذا أمر مختلف. فالوضع الكردي مختلف والعراق من مصلحتها أن تكون لمصر علاقة جيدة مع الحركة الكردية، وعليها أن تشجع ذلك وليس أن تتخوف من ذلك ولا نطالب بقطع العلاقات.

ما بعد الحوار العربي - الكردي
النخب السياسية والمرجعيات الفكرية إلى أين ؟!

الاتحاد.. جريدة الاتحاد الوطني الكردستاني، تصدر في كردستان العراق
الدكتور عبد الحسين شعبان
باحث ومستشار قانوني وصحافي عراقي مقيم في لندن

قبل أسابيع انعقدت فى القاهرة ندوة بعنوان "الحوار العربى-الكردى". وجاءت المبادرة من لجنة التضامن المصرية ورئيسها أحمد حمروش.

وعلى رغم محاولات ثنى مصر عن عقد هذه الندوة أو الضغط لإلغائها أو التشكيك بنواياها أو الهجوم عليها، إلا أنها التأمت فى نهاية المطاف، مع بعض القيود الإجرائية فى الوجهة والمشاركين والإعلام.

الأوساط التى تحفظت أو هاجمت الندوة مختلفة رسمية وغير رسمية، عربية وكردية، وأهدافها هى الأخرى مختلفة بل متناقضة أحياناً. سواء كانت منطلقاتها ذاتية أم موضوعية، لا يختلف فى ذلك إن كانت عراقية أم عربية أم إقليمية.

الندوة التى استوجبت هذا القدر من التطرف فى التقيم والاختلاف فى زاوية النظر لم تكن إذاً ندو ة اعتيادية عابرة مثل العديد من الندوات التى تعقد فى القاهرة. ويعود ذلك إلى موضوع الندوة الذى كان على الدوام موضوعاً إشكالياً ومثيراً للجدل والتناقض. لا على صعيد أوضاع الماضى فحسب، بل على صعيد أوضاع الحاضر والمستقبل أيضاً، خصوصاً راهنية القضية وسخونتها وتعقيداتها، ومن ثم امتداداتها وتأثيراتها على الصعيد العراقى والعربى والإقليمى والدولى، ولذلك استحقت هذه الندوة مثل هذا الاهتمام الكبير الناجم عن أهمية الموضوع المطروح للحوار وهو العلاقة العربية-الكردية.

الكاتب العراقى الكردى سامى شورش وصف الندوة بأنها "حوار طرشا ن" واعتبر "المتحدث الوحيد من وراء الستار لن يكون سوى صدام حسين" ومضى إلى القول أن ذلك "قمة مأساة لا تدعو إلا إلى السخرية" واعتبر هدف الندوة التى نظمها "الناصريون"

هو تمرير مطالبهم لإعادة تأهيل الحكم القائم فى العراق، وكذلك تأجيج مخاوف الأكراد من دور تركيا فى المنطقة، بافتراض أن الندوة وما ستؤول إليه ستكون ذات صلة بتعزيز الأمن القومى العربى خصوصاً بعد تطور العلاقات الإسرائيلية-التركية والاتفاقات العسكرية والأمنية بين الطرفين.

أما الكاتب العراقى العربى عبد الأمير الركابى فقد نعت الندوة بتكريس "نهج الانعزال " وناشد الرئيس المصرى حسنى مبارك بـ "إيقاف ما حدث والإيعاز بإعادة النظر فى كل ما آلت إليه المبادرة". وذهب الركابى بعيداً حين اعتبر القوى الكردية بما تقدمه من مطالب إنما هو "دكتاتورية معكوسة" و "مصادرة للقرار الوطنى العراقى" خصوصاً وأن دعوتها للفيدرالية إنما هى "قصور فى الوعى وعجز فكرى وسياسى"

واعتبرت الحكومة العراقية وبعض القوى القومية العربية والناصرية تحديداً فى مصر الندوة وتوقيتها وفكرة الحوار العربى-الكردى "تدخلاً فى الشئون الداخلية للعراق ومحاولة لن تستفيد منها سوى القوى الخارجية والطامعة، وسيؤثر ذلك سلبياً على المحادثات بين الحكومة المركزية والأكراد" كما ذهب إلى ذلك صلاح المختار رئيس مجلس السلم والتضامن العراقى ورئيس تحرير صحيفة الجمهورية، لذلك رفضت الحكومة المشاركة فى الحوار ودعت إلى إلغائه. بل وهددت بالتعامل بالمثل أو ما يسمى بـ "الضد النوعى" ملوحة بالورقة القبطية، وهو ما ذهب إليه الركابى أيضاً حين تساءل "فماذا مثلاً لو ذهبت السلطات العراقية لدعوة بعض "الأقباط" الموجودين فى الخارج وأقامت لهم ندوة أطلقت عليها اسم "ندوة الحوار العربى-القبطى" أو "ندوة الحوار الإسلامى-القبطى"؟" أما بعض قوى المعارضة العرا قية فقد قابل الندوة بالفتور والغمز والتساؤل وبشىء من عدم الارتياح !!

وإذا كانت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا وتركيا وغيرها من الدول تبحث فى ملف القضية الكردية، فلماذا لا يبحث العرب فى هيئات رسمية وغير رسمية القضية الكردية ضمن إطار الوحدة العراقية والتآخى بين الشعبين العربى والكردى ؟ ولذلك تأتى هذه الندوة فى إطار البحث والنقاش، ومساهمة فى الحوار الدائر حول القضية الكردية

التى تبحث فى العواصم العالمية فى حين تظل العواصم العربية للأسف الشديد، غير مكترثة بذلك. فى الوقت الذى يكثر فيه الحديث عن الأمن ا لقومى العربى والمخاطر الناجمة عن التحالف التركى-الإسرائيلى!.

إن ندوة استهدفت الحوار أثارت مثل هذه التقديرات والتكهنات وردود الأفعال الحادة، تلقى ضوءاً كاشفاً على حقيقة الموقف الفعلى من فكرة الحوار أولاً، ومن ثقافة الحوار وقبول الرأى الآخر وما يستبعه من تحريم وتجريم وتخوين ثانياً. وثالثاً من تعقيد المشكلة الكردية وا قترابها من الخطوط الحمراء أو المحرمات لدى البعض، ورابعاً من تداخل الموضوع العراقى واندماجه بالموضوع العربى والإقليمى. حتى أن حضور إعلاميين من تلفزيون "ميد" التابع لحزب العمال الكردستانى التركى PKK قد حال دون دخول أجهزة الإعلام الأخرى، وحرم الندوة من فرصة تاريخية فى تسجيل وقائعها تلفزيونياً. وهو الأمر الذى تكرر للمرة الثانية. فعند انعقاد الملتقى الفكرى للحوار العربى-الكردى فى لندن فى العام ١٩٩٢م فى إطار المنظمة العربية لحقوق الإنسان، أدى خلاف نشب بين فريق العاملين إلى حرمان العرب والأكراد من الاطلاع على وقائع ندوة مهمة ليومين كاملين. ولعل ذلك بتكراره اقترب من سوء الطالع والحظ العاثر.

وإذا كان الانطباع بأن الندوة وما تركته من اهتمام دوائر مختلفة ونقاش لم ينقطع ولفت نظر، كانت فرصة مناسبة لتسليط الضوء مباشرة على العلاقة العربية-الكردية وعلى الورقة الكردية فى المسألة العراقية، فإن هناك من اعتبرها سابقة سيئة يمكن أن تثير تفسيرات ومواقف تضر تماماً بالعلاقات المصرية-العراقية وبعلاقات مصر بالحركة الوطنية الديمقراطية العراقية، مما قد يضيع على العملية الديمقراطية فرصةً ودعماً محتملين وهامين جداً، مع وجود خطر ضياع المبادرة كلها فى متاهة ردود الأفعال والمهاترات كما يذهب إلى ذلك عبد الأمير الركابى.

ولا أدرى لماذا يثير انعقاد ندوة قيل إنها فكرية، كل تلك الإرهاصات والتداعيات، رغم أنها لم تكن أكثر من خطابات سياسية فى الغالب، وبدرجة أقل تبادل آراء وأفكار كانت بحاجة إلى حوار حقيقى!؟ فلماذا إذاً هى سابقة سيئة!؟ وأين هو الضرر الذى سيلحق

بعلاقات مصر بالعراق وبعلاقاتها بالحركة الوطنية الديمقراطية العراقية وكيف ستضيع العملية الديمقراطية؟ (ثم أين هي!؟) .. أيعقل أن تثير ندوة واحدة للحوار كل ذلك أم للمسألة بعد أخر فكري وسياسي؟.

الحوار حسب قناعتي لم يكن اختياراً فحسب، بل هو اضطرارٌ أيضاً، فإضافة إلى كونه سمة حضارية فهو ضرورة في آن، بعد فشل الحلول العسكرية والعنيفة ووصول القضية إلى طريق مسدود، بل والعودة إلى نقطة الصفر أحياناً، وعلى رغم أن الحوار لا يقدم وصفة جاهزة، ولا يملك عصاً سحرية لإقناع الفرقاء والخصوم بقبول حلول ناجزة وربما منطقية وواقعية، إلا أنه أحد الوسائل والسبل الناجعة للبحث في الإشكالات والتعرف عليها ومناقشة التصورات والتقديرات لحلول مستقبلية أساسها التفاهم والتعايش وقبول الآخر. وتبقى مهمة النخب السياسية الحاكمة وغير الحاكمة قبول أو رفض أو تعديل أو إلغاء المقترحات والحلول كلياً أو جزئياً، ويعتمد ذلك على توازن القوى السياسية واصطفافاتها وتحالفاتها، والحراك الاجتماعي والظرف التاريخي. ولو كان الحوار العربي-الكردي الذي نحن بصدده حواراً فكرياً معرفياً ثقافياً حقوقياً وسياسياً وبمشاركة جميع الفرقاء، لكانت أجندته مختلفة مما قد يساهم في ترميم بعض الجسور لتقريب المسافات واستبعاد أية اشتراطات مسبقة.

لقد أصبح الموضوع الكردي في المسألة العراقية "فرض عين وليس فرض كفاية" كما يقول الاصطلاح القانوني. خصوصاً ما أثاره على صعيد الحكم والنخب السياسية والفكرية والثقافية خارجة من العرب والأكراد والأقليات في العراق، وعلى الصعيد العربي والإقليمي والدولي.

إن مبادرة عقد الندوة انطلقت في أجواء ملبدة بالغيوم من كل حدب وصوب، رغم شمس القاهرة الذهبية، خصوصاً ما وصلت إليه أوضاع العراق في ظل استمرار الحصار الدولي الجائر الذي أخذ يطحن لا عظام العراقيين وحسب، بل آدميتهم وإنسانيتهم على نحو لا مثيل له، وعدم إنجاز مهمات التغيير للنظام الدستوري والسياسي وتحقيق التعددية والمستلزمات الأولية لاحترام إرادة الشعب وصيانة حقوق الإنسان، فضلاً عن عدم التوصل

إلى إيجاد حل سلمى ودائم للقتال الكردى-الكردى، إلا أن عقد الندوة قد أنعش الآمال نسبياً. خصوصاً بالنسبة للأكراد. وكان هذا يعنى انتصار فكرة الحوار، خصوصاً وأن المبادرة جاءت من مصر المركز الحضارى والثقافى المشهود له. وهو يعنى فيما يعنيه ايضاً استعداد القوى الكردية مجدداً لنقل البندقية من الكتف اليمنى إلى الكتف اليسرى، بل تركها فى المشاجب وإطلاق حمامة سلام بدلاً عنها.

وتعنى هذه المبادرة من زاوية أخرى تأصيلاً للعلاقة المصرية والعربية-الكردية. فالقاهرة شهدت صدور أول صحيفة كردية قبل (١٠٠) عام ويصادف هذه السنة مرور (٤٠) عاماً على استقبال الرئيس الزعيم العربى الرئيس المصرى الراحل جمال عبد الناصر للزعيم الكردى الراحل الملا مصطفى البارزانى وذلك بعد عودته من منفاه بالاتحاد السوفييتى متوجهاً إلى بغداد، بعد ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨م.

كما تأتى هذه المبادرة، كمساهمة فى إطفاء نار الاقتتال الكردى-الكردى، فقد اجتمع الوفدان الكرديان الرئيسيان (الحزب الديمقراطى الكردستانى والاتحاد الوطنى الكردستانى) وأظهرا قدراً معقولاً من الإيجابية والتعاطى مع الآخرين، وفقاً للمصلحة الكردية المشتركة، كما بددت خطاباتهما بعض الاتهامات والشكوك التى حاولت إلصاقها بهما ماكينة الدعاية المضادة، وفى الوقت نفسه قدما نقداً ذاتياً جريئاً.

إن هذه المحاولة يمكن اعتبارها بمثابة مقاربة فكرية، وإن كانت فى خطوطها العامة سياسية لبحث القضية الكردية على المستوى العربى، ولا بد لوضع مشكلات الأقليات فى الوطن العربى (الملل والنحل والأعراق) موضع البحث الجدى والمسئول، إذ لم يعد بالإمكان، وليس مقبولاً عدم الاعتراف بها وإخفاؤها أو حجبها. فالحوار الحضارى حول مشكلة التكوينات القومية المختلفة وصولاً إلى الحلول المناسبة والمعالجات السليمة، أمر فى غاية الأهمية واستحقاق يواجهه المثقفون وأصحاب الفكر والنخب السياسية.

لقد وقع سامى شورش فى أخطاء معلوماتية كبيرة، بنى عليها استنتاجاته ـ إن لم يكن قد وضع هذه الاستنتاجات سلفاً. فالندوة لم تدعُ لها "التجمعات الناصرية" بل قاطعتها هذه التجمعات انطلاقاً من مواقفها التقليدية إزاء مشكلة الأقليات القومية، ومنها الكردية

في الوطن العربي، هذه المواقف التي كان عبد الناصر قد تجاوزها منذ ما يزيد عن أربعة عقود وبالتحديد منذ العام ١٩٦٣م، حين استقبل جلال الطالباني في منزله في القاهرة، مؤكداً حرصه على الحل السياسي للقضية الكردية ضمن الوحدة العراقية، ومعارضته أساليب القمع واستخدام القوة العسكرية، ناصحاً الوفد البعثي بضرورة الاستفادة من التجربة السوفيتية في واليوغوسلافية (السابقة) في حل المسألة القومية.

وإذا كان ما يقال حالياً من تبريرات لمواقف بعض قوى التيار القومي العربي من القضية الكردية بوجود تداخلات خارجية وتأثيرات دولية واختراقات معادية، لكن ذلك كله لم يمنع عبد الناصر من أن ينظر إلى القضية ببعدها الإنساني. وإذا كانت مواقف بعض القوى والشخصيات القومية العربية في العراق قد تطورت كثيراً، ووافقت معظمها على الحقوق القومية للشعب الكردي في الحكم الذاتي وقسم منها في الفيدرالية فإن الاتجاه السائد للتيار القومي (على الصعيد العربي) مازال متخندقاً عند أطروحات الماضي، ولم يبلور موقفاً واضحاً من مسألة القوميات في الوطن العربي.

أما دعاوى التدخل بالشئون الداخلية، فتلك ليست سوى هروب إلى الأمام تفادياً لاستحقاقات الحوار وما يفرضه طرح المشكلة الكردية من شفافية والتزامات، وليست الدعوة إلى الفيدرالية أو غيرها من الصيغ المقترحة في إطار الوحدة العراقية تعني تكريس النهج الانفصالي. فالحركة الكردية وأنصار الفيدرالية من العرب وبينهم قوى وحركات وشخصيات ماركسية وديمقراطية وقومية عربية وإسلامية وليبرالية، قد سبق لها أن أيدت حق تقرير المصير للشعب الكردي، وكذلك أعربت عن احترامها لإرادته في خياره.

الفيدرالية تعني اتحاداً بين دولتين أو أكثر أو انضمام مجموعة من الدول في اتحاد فيدرالي، تتخلى فيه الدولة المنضمة عن جزء من سيادتها لصالح سلطة عليا تحكم في القضايا الأساسية، وتترك الشئون الأخرى للدول المنضوية إلى الاتحاد لإدارتها من قبل الحكومات المحلية أو الإقليمية التي تتمتع باستقلالها عن السلطة العليا الفيدرالية. أما الشكل الثاني للفيدرالية فيتكون نتيجة تخلي السلطة المركزية داخل دولة معينة في بلد معين متعدد القوميات أو متلون التراكيب والتشكيلات التاريخية والإدارية، عن جزء من

صلاحياتها لصالح الحكومات المحلية التى ترتبط بالسلطة الفيدرالية العليا بعلاقات محددة حسب الدستور.

ومن سمات الدولة الفيدرالية:

- الوحدة (إقليم واحد وحكومة واحدة وشعب موحد).

- الاستقلال (أى أعضاء يحتفظون بجانب كبير من سيادتهم الداخلية. سواء عن طريق الإدارة والتشريع والقضاء).

- الاشتراك (أى المشاركة بين المركز والولايات أو الحكومات الأعضاء، بمعنى تحديد سلطة الدولة المركزية واختصاصات الأعضاء بموجب الدستور الفيدرالى).

ومن الأمثلة على الاتحاد الفيدرالى القريب من المسألة العراقية هو اتحاد التشيك والسلوفاك بعد أحداث آب (أغسطس) ١٩٦٨م، حيث عقدت تشيكوسلوفاكيا السابقة اتحاداً فيدرالياً فى إطار دستورها (الجديد)، الذى شرعته فى محاولة لمعالجة مشكلة القوميات والحكم معها، حين تخلت الحكومة المركزية عن بعض صلاحياتها للحكومة السلوفاكية المحلية، فيما احتفظت السلطة العليا للدولة الاتحادية بالدفاع والأمن الخارجى والعلاقات الدولية وشئون الموازنة العامة. وقد انفصلت تشيكوسلوفاكيا رسمياً بقرار من البرلمان لتصبح جمهوريتى التشيك والسلوفاك، وذلك فى الأول من كانون الثانى (يناير) ١٩٩٣م، وبطريقة مخملية مثل حركة التغير فيها عام ١٩٨٩م.

إن شكل الاتحاد الفيدرالى المقترح إلى الدولة العراقية هو الأقرب إلى النموذج التشيكوسلوفاكى السابق ونموذجى كندا وسويسرا، خصوصاً إذا تم الاتفاق بين ممثلى الشعبين بطريقة سلمية وفى ظروف طبيعية وبأسلوب طوعى ودون إكراه. فالاتحاد الطوعى يعنى احترام إرادة الشركاء، وفى هذا المعنى يمكن استفتاء أكراد العراق باعتبارهم القومية الثانية (قانوناً) منذ دستور عام ١٩٥٨م وهو ما أكده دستور عام ١٩٧٠م (النافذ) بعد بيان ١١آذار (مارس) ١٩٧٠م وعاد لتأكيده قانون الحكم الذاتى لعام ١٩٧٤م أيضاً.

والآن وقد انعقدت ندوة الحوار العربى-الكردى، فما الذى يمكن عمله للمستقبل؟:

١ - مواصلة الحوار وتأسيس لجنة عربية-كردية دائمة للحوار.

٢- عقد ندوة جديدة للحوار فى مصر أو أى بلد عربى آخر، وطبع وقائع أعمال الندوة المذكورة.

٣- إعطاء الحوار نكهة فكرية وحقوقية، ومن الضرورى الاهتمام بالشخصيات العربية العراقية ذات الإسهام الفكرى والثقافى ودعوتها للمشاركة فى الحوار.

٤- توسيع الحوار ليشمل شخصيات من دول عربية مختلفة. خصوصاً من المغرب العربى ومن السودان وفلسطين ولبنان والخليج، إضافة إلى مصر وسوريا، ليكون حواراً عربياً-كردياً حقيقياً.

٥- السعى لإشراك أكراد من أقطار أخرى كمراقبين، وبخاصة من الدول الإقليمية إضافة إلى شخصيات ثقافية وفكرية من هذه البلدان.

الندوة كانت مقدمة لا بد منها لحوار معمق وستبقى الكرة فى ملعب النخب السياسية والمرجعيات الفكرية...

نشر هذا المقال فى جريدة الحياة اللندنية أيضاً.

على هامش ندوة الحوار العربى،الكردى
العلاقات العربية - الكردية، العمق الاستراتيجى
بسام آل مهنا

مدخل

بادئ ذى بدء.. نستطيع القول، بأن الحوار.. وسيلة لتعبئة حالة الفهم المشترك، لذا فمن البديهى فيما نظن، أن يكون وسيلة تندب لإحداث أثر وتأثير معينين، بغية الوصول إلى مركز دائرة الهدف المتوخى منه انطلاقاً من قطر الاقتراب والتقارب، إلى محيط العمل وما يستدل عليه من نتائج.

من هنا يبدأ استحقاق الإشارة إلى نقطة أعتبر توضيحها على درجة كبيرة من الأهمية، هى أن نأخذ بنظر الاعتبار ما يتقدم حالة الحوار العربى-الكردى، أهى حالة (سكون) أم

(سلبية) ؟ هذه مسألة جوهرية لا ينبغى إغفالها، قبل المباشرة فى تناول أى تشخيص يمكن أن يفضى إلى استنتاج.. قبل المباشرة بالحوار والحكم على نتائجه من محاور مداخلاته الأساسية التى سيتم حصرها فى وسائل وطرق وأطروحات الحوار من جانب، وفى مدى تعاطى كل ذلك مع الوقائع بما هى وقائع، محلياً وخارجياً غير متناسين الإرث الثقيل الذى خلفه غياب الحوار من جانب ثان.

فى سياق هذا التوجه، نرى أن مراجعة جادة وعلمية لوقائع ما قبل الحوار، مطلوبة بلا شك، لمعرفة المعيار الذى يمكن اعتماده.. هذه المراجعة قمينة إذاً، بأن تجعلنا متفقين على وضع ملامح صورة واقعنا الراهن-المشترك، وعدم اتفاقنا على تأبده.

بالإضافة إلى تعيين نقاط الالتقاء الموضوعية دونما اكتفاء بعرض الأفكار ليس إلا، وهذا ما سيؤدى بالتأكيد إلى الولوج من أهم حلقات الحوار وأكثرها فعلاً وتأثيراً للانتقال بالحال إلى سبل الفهم المشترك.

العمق الاستراتيجى

يرمى الخط الاستراتيجى لمتطلبات الحوار العربى-الكردى، عدا عن ضرورته، إلى توخى الصدق والأمانة لمتطلبات الوضع العربى-الكردى، تحقيقاً للانسجام مع حاجات المرحلة الملحة. ومهما يكن من أمر فإن ذلك لا يمكن له أن يتم بمعزل عن العمل المضنى الجاد. وعلى وجه العموم يتعذر هذا الدأب من أولى خطوات هذا التوجه.. تلك التى تتجسد فى التماس سبل التغير من الحالة أو المرحلة الراهنة على أساس الواقع لا محاكاته فحسب.

هنا..يقتضى الموقف، أن نعالج تساؤلاً يثور بالضرورة، من أى عمق يمكن أن نحقق بدايات الحوار أو أن نبدأ به ؟ ألا يتطلب الأمر تمزيق جدار الصد لكل عودة موضوعية وجريئة توضح لنا بجلاء فعل العوامل والظروف السياسية-الفكرية، الاجتماعية-الطبقية-الفئوية، على الصعيدين المحلى والوطنى ؟ ومعرفة عرى ارتباط هذه العوامل مجتمعة ؟ وهل تراها هى ذاتها أسباباً موضوعية يمكن الانطلاق منها لتغذية آصال أرضية جديدة نشيد عليها صرح الفهم المشترك، فيه نتجاوز المحاورات إلى

الصيــاغات وإلى المنهج، ومن ثم النتائج ؟ وهل من الممكن أن نجـعل من (الواقع العراقى) نموذجاً نؤســس قاعـدة الحوار اسـتناداً إليه ؟ فى مـجالى الحركة الاجتـماعية، وحـركة الفرد بتباين اتجاهاتهما المذهبية والقومية المتعددة.

التداخل

قبل أن نبـرى فى إعطاء أيما جـواب، نجد لزاماً عـلينا أن نتقصى آثار تـداخل العوامل الداخلية بدءاً. وينـبغى أن نشـير إلى أننا لعند هذه النقطة نجد أنفـسنا مدفـوعين إلى الغوص المعمق فى البحث عن إجابات دقـيقة وعلمية تـساعد حقاً على تلـمس كل مـساحات واقعنا الراهن، ومنهـا فـقط يـمكن أن نحـدد ممرات السـبل الآمنة لإعـادة (البنـاء) المطلوب بين الشعبين.

يؤدى هذا بنا إلى اعتـبار أساسى هو أن نضع فى اعتـبارنا حقيقة الوضع العربى-الكردى بما فيه من لمحات تفى بالبرهان على حقيقة الوضع المعقد-الصعب فى منطقة الشرق الأوسط، فى الجانـب السـياسى خاصةً، وهناك ما يكفى من المؤشرات علـى هذه الحقيقة، أهمها غياب أو انتفاء دور الأكراد فى شـغل مكان ما فى الهرم السـياسى لكيان الدولة فى العراق، وهكذا أصبحنا نرى تعارضاً واضحاً مع دورهم الفاعل فى كل مـا يتعلق بالعمل المشـترك، ومصير هذا العمل فـى حـساب العـوامل الداخلية والعـربية والدولية، وفى ظـل غياب أو حـضور مصـداقية سياسية وأخلاقيـة من جهة، وفى حـساب الأمن والاسـتقرار فى المنطقة والعالم من جهة أخرى.

فى تقديرنـا أن أبرز العوامل التى حالـت دون تحويل العمل المشـترك إلى آفـاق جديدة تـستشرف المسـتقبل بها، لم تكن من إنتاج إجـماع شـعبى بما فيها الأحـزاب والقوى الوطنية والقومـية والدينيـة. وهذه هى أهم أسبـاب عزلة الحركـة الوطنية، سـلطوية لا شـعبـية. مع الإشارة إلى أن الحركة الوطـنية الكردية تميزت بوجود قيادة سـياسية لها رؤيتهـا وشعاراتها الواضحة، وهذا أمر جد مهم متى ما لعب دوره فى لمّ جهود وتوحيد طاقات الحوار البنـاء. وينطبق كل ذلك على مـا للقضـية الكـردية من تأثيرات بالغـة الأهمـيـة وبعيـدة المدى على الصعيدين (المحلى-الداخلى) فى العراق، و(الخارجى-الدولى) فى المنطقة والوطن العربى

والعالم، فى مجالات أساسية أهمها:

أ- العلاقات العربية-الكردية، على ضوء القضية الكردية.

ب- العلاقات بينهما من جهة، والعالم من جهة أخرى.

العلاقات العربية-الكردية

لا بد من التنويه، بأننا لا يمكننا الجزم بأن قضية الشعب الكردى قد أخذت مكانها فى ضمير وعقول جميع أبناء العروبة إلى درجة الإلمام والفهم والتعاطف المنشود. ولا بد أن نشير أيضاً إلى أثر حالة الانقسام فى الصف والهدف فى كلا الجانبين، إضافة إلى جملة عوامل أخرى لا نستطيع فى هذه العجالة أن نوفيها حقها من الذكر والإشارة.

وبتدقيق النتيجة وجد الشعب الكردى أن قضيته لم تحتل ركناً أساسياً فى ضمير أشقائهم العرب على النحو المطلوب. هذه النتيجة، فى الحقيقة، نتيجة مباشرة للاختلال الخطير فى موازين العلاقات (العربية-الكردية) وهو ما يعنى عملياً خسارة مباشرة للطرفين، الأمر الذى يدعو إلى اتخاذ مواقف مسئولة تتوقع وتتجاوز التقديرات السياسية التى تبنى مواقف خاطئة، وإلى الاستفادة من تجارب الشعبين والتاريخ، وأيضاً إلى إدراك مدى مساهمة الطرفين بوعى أو بدونه فى إلحاق الضرر بالنضال العربى-الكردى، وأسبابه فى تعميق الهوة والانقسام بين كلا الطرفين.

نحن هنا فى الواقع إزاء مراجعة نقدية جريئة لتصحيح المسار التفاهمى أولاً

ولا نظن بأننا سنأتى بجديد إذا ما قلنا، إن نضال الشعب الكردى هو نضال من أجل حقه فى تقرير المصير فى شتى المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

لكننا بحاجة أكثر من أى وقت مضى إلى العلاقات المتينة القائمة على الاعتراف بوجود وتاريخ وهوية الشعب الكردى، لنتمكن فيما بعد من تشكيل بنية التطور والتعاون المتعدد الجوانب. فكل القضايا مهما صغر شأنها، وكل العلاقات مهما اتسع نطاقها، عائدة بلا شك على الشعب الآخر، وهذه حقيقة لا بد من تقييمها أمام التاريخ.

وانطلاقاً من هذا التشخيص فإن استحضار كل أمة يمثل جانباً رئيسياً فى وحدوية النضال والمصير، هذا الجانب مهم فى تطوير التعاون الذى سينجلى عن السلاح الذى يعزز

قوة الشعبين سلماً وتعاوناً واشتراكيةً في الهدف والمصير، فالجوانب التي تعزز وحدة الشعوب تتوفر في المنطقة اجتماعياً وسياسياً وهذه تمثل استجابة لمصالح الشعبين مثلما هي نتيجة جيدة في طريق النضال الوحدوي المشترك.

صفوة القول

إن السبل المؤدية إلى إقامة علاقات جديدة بين الشعبين العربي-الكردي مفتوحة رغم العوائق والترسبات المتوارثة من الأنظمة الحاكمة والسياسات الاستعمارية المتنوعة التي تعرضت لها، متى ما تم التغلب على طابع النفور القومي، الطائفي، والمذهبي، والتقاليد، والأعراف السلبية المزمنة.

أخيراً.. كمثقف عربي أعرب عن أمنيتي أن يكون في هذا الحوار بعض جهد للإمساك بمفاتيح العمل من أجل تجاوز حالة الجمود، والنهوض من ثم للإسهام بشكل فاعل في الجهد المطلوب. وأؤكد أيضاً على الموقف المطلوب في مثل هذه اللقاءات. ألا وهو الإعراب بمختلف الأشكال والأساليب عن التضامن مع أشقائنا الأكراد، والحدود الدنيا لهذا الموقف هي إيقاف التمييز في المواطنة واحترام الحقوق الخاصة التي تنص القوانين الدولية ولائحة حقوق الإنسان عليها استناداً إلى معايير العدالة والقانون. بما فيها الحقوق التي تكفل وتضمن حق تقرير المصير.

المقالات التي لاتشير إلى الصحيفة التي نشرتها تم نشرها في كردستان في الجرائد التي تنشر باللغات العربية والكردية (الاتحاد وكوردستاني نوى).

ما بعد ندوة الحوار العربي - الكردي في القاهرة
إقليم كردستان العراق ورهانات الفيدرالية
يوسف التميمي *

هل سيواجه العراق عاصفة تثيرها القضية الكرد ية بعد هموم ومآسى الحصار الذى دام أكثر من ثمانية أعوام استنفدت فيه كل إمكانياته البشرية والطبيعية وبنيته التحتية وعانى منه الشعب العراقى بكل فئاته وطوائفه التى تتعايش فيه. هذا ما توقعه المحللون المتابعون لملف القضية الكردية العراقية، واستقطبت إن لم نقل دعت ضرورة اهتمامهم ما حدث فى أوسلو (١٩٩٨م) مارس الماضى وانعقاد ندوة كردية طرحت فيها مسألة الفيدرالية، لتتوجه الرغبة والأحزاب ذاتها إلى القاهرة وتشارك فى الحوار العربي-الكردى الذى انعطف نحو ميول الأكراد العراقيين فى جس نبض العرب من مسألة الفيدرالية باعتبارها مفتاح حل أزمتهم المزمنة. واختلفت وجهات النظر فى مدى إمكانية تحقيق هذا المشروع الذى يعتبر الورقة الأخيرة والممكن طرحها على طاولة الوحدة العراقية مع تحقيقهم هدفهم القومى، ضمن خط مواز مع الديمقراطية وحقوق الإنسان. قلنا اختلفت وجهات نظر الزعماء الأكراد فى تحقيق مشروع الفيدرالية زمنياً بعد الحصار أم بعد زوال صدام، بينما أكد السيد جلال الطالبانى على تمسك حزبه بوحدة العراق واعتباره الأكراد جزءاً لا يتجزأ من الشعب العراقى، وأنه لا يسعى لإقامة دولة كردية مستقلة، فلأنه يجد فى الفيدرالية صيغة مناسبة للطرفين فى بناء عراق فيدرالى موحد وجديد. وتجدر الإشارة إلى أن السيد الطالبانى كرر فى أكثر من مناسبة سابقة تمسكه بضرورة وحدة أراضى العراق، وعلى وقوف حزبه فى وجه كل اعتداء أجنبى يمس بالوحدة الوطنية، واعتقد السيد الطالبانى أن الأزمة الكردية يمكنها أن تجد حلها فى الديمقراطية والفيدرالية ولم يفُته التفهم العربى لما مر ويمر به الأكراد معتبراً مسألة الفيدرالية سليمة من ناحية المنطق لأنها لا تؤثر أو تردد أصداءً سيئة لدى دول الجوار، ما دامت هناك وحدة عراقية كاملة ومستقلة. ولم تغفل

(*) كاتب وصحفى عربى يقيم فى كردستان (جريدة الاتحاد ـ السليمانية).

انعكاسات القضية الكردية تركيا، فقد تمكن من وضع إصبعه على موطن الداء والانزعاج التركي في مسألة الفيدرالية أو الحكم الذاتي لما بشكلاته من تأثير عليها وهو ما يدعوها لتكرار دعواتها بضرورة عودة الحكومة المركزية إلى ما كانت عليه قبل أحداث حرب الخليج الثانية.

إناطة مهمة الرئيس المناوب لقيادة قوات التحالف في المنطقة لها، دعاها لأن تكون وسيطاً ثالثاً مضافاً لأمريكا وبريطانيا في المفاوضات الكردية بين (الاتحاد الوطني والبارتي) بعد إلحاحها المتزايد لإشراكها مع الآخرين، والذي لم يكن ذا نتائج إيجابية جاءت بقدر كل ذاك الإلحاح، ولم يكن أكثر من إشارة تمنت أن تكون من قبله ا للعالم بأنها تسعى لإيجاد حل كردي ولتؤكد على انتفاء أي تواجد كردي في دولتها، وهو ما تزعمه دوماً كلما ووجهت بضغوطات دولية تدعوها لإقرار حقوق الإنسان، فيما جعلتها القضية الكردية منبوذة وخارج أسوار الاتحاد الأوربي.

أمريكا المتحرجة دوماً من صعود الجبل الكردي تدرك أن لتركيا أثراً أوسع من الأكراد في سير اتفاقاتها الاستراتيجية، فالمسألة الكردية من وجهة نظرها لا تتجاوز (المرحلة الزمنية المرهونة) ببقاء صدام حسين، أو ورقة ضغط ميسرة الاستعمال لإذعان النظام العراقي لها، وهذا ما يرفضه السيد الطالباني من قبل أمريكا ورؤيتها للقضية الكردية، وإلا فهناك حلول عدة يمكن لأمريكا استغلالها للبت في واقع المصير الكردي، وما نرجحه أنها تحبذ بقاء القضية الكردية على حالها بين مد وجزر لحاجة في نفس إدارتها.

ولا يخفى عن بال المتتبع لإسرائيل صلاحيات. سواء شاءتها المنطقة أو لم تشأها في فرض ما ترتئيه لزاماً، فثقلها وما فيه من مخاطر سياسية وأمنية يحتم عليها دس أنفها في كل شاردة وواردة. وتعتبر مثل هذه الأزمة مدعاة لأن تختم ويذيل ملفها بما تمليه عليها التحالفات الأخيرة مع تركيا صاحبة الـ(لا) في كل شأن كردي. وما أثارته الأزمة في المؤتمرات الدولية أخيراً أكد على حجمها وأسباب عللها، وكيفية حلها التي باتت أبعد مما كانت عليه في سابق عهودها. والسيد الطالباني باعتباره (رجلاً سياسياً متمرساً) يدرك كيف يمسك زمامها بإيجاده سبلاً ترضي العراقيين جميعاً، بصفته عراقياً لا يساوم على

انتمائه والحفاظ على الوحدة العراقية.

ولعلنا لا نجانب الصـواب إذا ما وصفنا هذه المرحلة بأنها مـشكلة حرجة فعـلاً. فالنظام العراقى الـذى لم يذق من الطبق الكردى غيـر حرارة الدمـاء التى أسالهـا لخنق الأصوات المطالبة بحقوقها الإنسـانية، لا يجد فى الفيدرالية مطلباً منـسجماً مع أسـلوبه المعتمد فى إدارة د ولته، ونكاد نجزم بأن كل مفاوضات جـرت بين الطرفين انتهت بقطيعة من دون التوصـل لاتفاق كمـا حصل عامى (١٩٨٤م) و (١٩٩١م) وأسبـاب هذا معلنة غير خـافية من وراء عدم التوصل لأية صيغة يتم فيها غلق الملف الكردى.

وفـود الأحزاب الكردية المشـاركة فى الندوة عـولت على مـوقف عربى إيجـابى. رغم انزعاج النظام العراقى الذى اعتبر إقامة مثل هذه المؤتمرات والحوارات تعد تدخلاً فى شئونه الداخلية ليظهر وبكل وضـوحة كعادته إيمـاناته وقناعاته بالمسـألة ذاتها. والسـؤال الذى حان وقت طرحـه: إلى أى مدى سيـدفع الدعم العـربى للمطلب الكردى (الفيـدرالى) ؟ وهل ستـتدخل الضـغوطات الأمـريكية إضـافة لضـغوطات أطراف أخـرى كبـغداد مثـلاً على القرارات القادمة ؟ وهل سيـتمكن السـيد الطالبانى بخبرته السـياسية مع الأحزاب الكردية الأخرى من ترجـيح الكفة ثانية ؟ هذا باعـتمادنا على الخـبرات من دون النظر فى المواقف السـياسـية المختبئة اتفاقياً لن تـستبق النتائج، ولـسنا متـشائمين لهذا الحد، لكننا نضـع رهاناتنا مع ما ظهـر وبطن فى مصداقـية التوجه الـداعى لحل كردى من قبل أمـريكا وبريطانيا، من خلال دعم الأولى للحكومات غير الديمقراطية بما نفرضـه مصـالحها الأهم فوق كل مطلب إنسـانى.

جريدة الشعب لسان حال حزب العمل المصرى
فى ندوة الحوار العربى-الكردى بالقاهرة..
لماذا بحث مشكلة أكراد العراق دون أكراد تركيا أو إيران أو سوريا ؟
حزبا طالبانى وبارزانى يؤكدان رفضهما تقسيم العراق لحساب الأكراد..

دعا زعماء أكراد وسياسيون ومثقفون مصريون شاركوا فى ندوة الحوار العربى-الكردى التى اختتمت أعمالها الأسبوع الماضى فى القاهرة للإسراع بحل مشكلة أكراد العراق فى إطار العراق الموحد غير المقسم، وأكدوا أن اختيارهم للقاهرة-التى قبلت استضافة الندوة رغم الضغوط العراقية لفضها-لعقد جلسات هذا الحوار جاء فى سياق السعى لحصر القضية فى الإطار العربى، وسد المنافذ أمام تدخل القوى الأجنبية فى حالة عقد الندوة خارج القطر العربى.. ونفى جلال الطالبانى الأمين العام لحزب الاتحاد الوطنى الكردستانى وصف بعض الأصوات عقد هذه الندوة الخاصة ببحث حل مشكلة أكراد العراق بأنها مؤامرة معادية للعراق قائلاً: إنها محاولة لإيجاد حل للمشكلة الكردية وإنقاذ العراق من المشاكل المستعصية التى تهدد وحدته، وتقوية الحوار العربى-الكردى مؤكداً أن الأكراد لا يطالبون بالافتراق والانفصال عن العراق، وأن الأحزاب الكردية الجادة تطالب بالوحدة فى إطار عراق فيدرالى.

أما سامى عبد الرحمن-رئيس وفد الحزب الديمقراطى الكردستانى فقد لام مواقف (القوميين العرب) تجاه الشعب الكردى، وقال إنهم ينكرون على الأكراد حتى الالتجاء إلى القاهرة ليتدارسوا مع إخوانهم الحكوميين العرب فى حوار هادئ وموضوعى تعزيز الوحدة العربية الكردية، وقال: إن معاناة الأكراد لا يمكن أن يقارن بها إلا معاناة الإخوة الفلسطينين، وأكد أن بقاء القضية الكردية بلا حل الحق بالعراق أفدح الأضرار سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

اتهامات متبادلة:

وقد برزت خلال اللجنة التى استضافتها (اللجنة المصرية للتضامن) برئاسة السيد أحمد

حمروش ورأس جلساتها دبلوماسيون مصريون سابقون مثل أحمد توفيق خليل رئيس وفد مصر فى الأمم المتحدة سابقاً ومثقفون أكاديميون، وجهتا نظر متعارضتان تماماً (إحداهما) عبر عنها كل من حزبى الطالبانى والبارزانى وتقول: لأن هناك مشكلة يواجهها أكراد العراق ولا بد من حلها فى إطار العراق الفيدرالى الموحد، و (الثانية) عبر عنها أكاديميون وصحافيون مصريون وأدت لإلهاب جو المناقشات الروتينية خصوصاً خلال الجلسة الثانية من الندوة التى تناولت موضوع (كردستان العراق والمستقبل فى إطار وحدة العراق) وركزت على التساؤل عن السر وراء بحث أكراد العراق وحدهم د ون غيرهم من أكراد تركيا وإيران وسوريا ؟ ولماذا الآن والعراق يواجه الحصار ومحاولات التقسيم ؟ مع تأكيد أن أكراد العراق دون غيرهم من أكراد دول الجوار يتمتعون بمزايا تحافظ على هويتهم من الاندثار.

فقد عرض الصحافى المصرى سيد نصار دراسة بعنوان (القضية الكردية أمس واليوم وغداً) اقترب فيها كثيراً من موقف الحكومة العراقية (ملحوظة: الحكومة العراقية وُجهت لها دعوة رسمية للحضور ولم ترسل أى مبعوث) وقال إنه ليس هناك قضية مثل القضية الكردية اتخذها الأعداء (تحت الطلب) دائماً لخلق المتاعب للدول التى يقيم على أراضيها الأكراد..

إن إثارة قضية أكراد العراق الآن مقصود للضغط على الحكومة العراقية، وقال فى لهجة تساؤل: لماذا يحصرون القضية الآن فى النطاق العراقى وليس فى تركيا أو أذربيجان أو سوريا أو إيران رغم أن عدد أكراد العراق نصف عددهم فى إيران وثلث عددهم فى تركيا وأجاب: الإدارة الأمريكية تساندها بريطانيا، وبعيداً عن المنظمة الدولية تريدها أن تكون بالعراق الآن، ولا بأس من التحضير من الآن لتشمل من مرحلة قريبة أو بعيدة حسب المخطط أو السيناريو الأمريكى فى المنطقة بأسرها عبر عراقها فى حروب أهلية واستضعافها واستنزاف مواردها والسيطرة عليها بعد تحويلها إلى فسيفساء تصبح خلالها إسرائيل بملايينها الخمسة (إمبراطورية عظمى كماً وكيفاً).

وأضاف نصار يعلق على النزاع بين الطالبانى والبارزانى واصفاً إياه بأنه محاولة

لتحقيق هذه الأهداف على الاعتبار أن أى محاولة لإنهاء هذا الصراع إنما هى تعطيل لتنفيذ المخطط المقرر تحقيقه، ولهذا تأتى المعارضة الساخنة من الولايات المتحدة وبريطانيا للعراق عند محاولته إطفاء نار الفتنة فوق أرضه وداخل حدوده!

وقد عقب عدد من المتحدثين الأكراد على كلمة سيد نصار نافين أن يكون غرضهم تقسيم العراق وملمحين أنهم ليسوا أدوات فى يد أمريكا وقام (رجائى فايد) وهو مصرى عاش فى كردستان تسع سنوات ليرد على كلام الصحافى سيد نصار. فكان أبرز ما قاله أن ما ذكره نصار عما حصل عليه أكراد العراق صحيح، ولكن على الورق فقط مؤكداً أن الممارسات التى حدثت لتطبيق الحكم الذاتى للأكراد جاءت مخالفة لروح ونصوص ما تم الاتفاق عليه، وأن البعثين هم الذين كانوا يسيطرون على مجالس الحكم الذاتى.

وقد أثارت كلمتا نصار وفايد جدلاً وتراشقاً بالألفاظ بين الحاضرين. خصوصاً أن المشرفين على الندوة اكتفوا بما قيل (لضيق الوقت) الأمر الذى دفع المعارضين لإثارة القضية الكردية الآن لاعتلائه المنصة -ومنهم الكاتب السورى (منذر الموصلى)- لإدانة ما سمعوه (سماح رئيس اللجنة بالتعرض لبلد عربى يواجه حالياً أزمة حادة) وقال الموصلى: (العراق يعانى حالياً الغطرسة والعدوان الأمريكى والأمة العربية متضامنة معه، بينما يأتى هؤلاء المغرضون لمهاجمته) وقال لماذا يركزون الآن على أكراد العراق-الذين حصلوا على ما لم يحصل عليه أكراد الدول الأخرى-ويتركون أكراد تركيا التى سفكت دماء الآلاف منهم، وما زالت تنتهك سيادة العراق.

جريدة الشرق الأوسط
القاهرة تستضيف ندوة للحوار العربى-الكردى

قالت مصادر مطلعة فى القاهرة أن العراق يقاوم جهود اللجنة المصرية للتضامن، لعقد ندوة للحوار العربى-الكردى فى القاهرة، دعى للمشاركة فيها ممثلون عن الحزبين الكرديين الرئيسيين، الاتحاد الوطنى الكردستانى والحزب الديمقراطى الكردستانى.

وأضافت المصادر أن اللجنة وجهت الدعوات لشخصيات عربية عديدة للمشاركة فى الندوة المقرر عقدها -على مدى يومين- فى فندق شيراتون القاهرة، لكن دبلوماسيين عراقيين طلبوا منهم ومن جهات عربية تلقت دعوات عدم المشاركة. وقالت المصادر إن اللجنة فوجئت بموقف العراق عندما طلب رسمياً إلغاء الندوة، وأكدت أن العر اق طلب بشكل ملح. عن طريق لجنة شعبية عراقية، معروفة باسم (مجلس التضامن العراقى) عدم عقد الندوة، وقالوا إنها تتفق مع التوجه الأمريكى البريطانى بفصل شمال العراق عن بقية أراضيه، لكن اللجنة المصرية (غير الرسمية) أوضحت أن الهدف من الندوة هو احتواء الموقف الكردى عربياً.

وقال الكاتب (أحمد حمروش)، رئيس اللجنة المصرية للتضامن لـ(الشرق الأوسط)، إن الندوة عبارة عن مبادرة من اللجنة التى يترأسها للحوار مع الاتحاد الوطنى الكردستانى والحزب الديمقراطى الكردستانى، وقد دعونا الحزبين، وعن حضور زعيمى الحزبين (جلال الطالبانى ومسعود البارزانى) قال حمروش: مسعود البارزانى أجرى معى اتصالاً هاتفياً، وتمنى التوفيق للحوار، لأن ظروفه لن تسمح له بالحضور، لكن هناك احتمالاً كبيراً فى أن يحضر جلال الطالبانى للمشاركة.

ورداً على سؤال عن تأييد الحكومة المصرية للندوة، قال حمروش: نحن لجنة شعبية، وفى إطار الشرعية هناك دبلوماسية رسمية ودبلوماسية شعبية.

ورفض حمروش ما يقال من أن الحكومة المصرية تطلب من اللجنة تنظيم ندوات معينة. مثل ندوة الحوار العربى- الكردى وقال: نحن ننظم هذه الندوة بمبادرة مشتركة من اللجنة المصرية للتضامن والأحزاب الكردية، لتوضيح حقيقة العلاقة التاريخية بين العرب والأكراد، وأهمية استمرارها على قواعد مشروعة أساسها وحدة العراق، ووحدة الحدود العراقية، وتطبيق الدستور. الذى يقول إن الشعب العرا قى من العرب والأكراد. وإعطاء الأكراد حقوقهم الشرعية والمشروعة. وفى الوقت نفسه إجراء مناقشات حول مستقبل المنطقة، بعيداً عن التدخلات الأجنبية التى تستفيد من أى تناقضات موجودة داخل الأقطار العربية، وفى إجابة عن السؤال عن اعتراض ا لعراق على عقد الندوة، قال حمروش:

دعونا اللجنة المناظرة فى العراق، وهى لجنة مجلس التضامن العراقى للمشاركة، لكنها اعتذرت، لأنهم يعتبرون مشكلة الأكراد مشكلة عراقية داخلية. ووزعت اللجنة المصرية للتضامن دعوات لحضور الندوة، تحت اسم (الجولة الأولى من الحوار العربى-الكردى) وحمل برنامج الندوة اسم (مشروع برنامج الحوار العربى-الكردى ، الجولة الأولى) وتضمن ٤ جلسات على مدى يومى ٢٧ و٢٨ مايو (أيار) الحالى حول موضوعات العلاقات التاريخية بين العرب والأكراد، وكردستان الحاضر والمستقبل فى إطار وحدة العراق، والرؤية العربية-الكردية لقضايا السلام واستقرار المنطقة.

جريدة الحياة اللندنية

الحوار العربى- الكردى فى القاهرة يثير قلقاً فى بغداد

ثار جدل عراقى-مصرى بسبب استضافة القاهرة حواراً عربياً-كردياً (عراقياً) دعت إلى عقده "اللجنة المصرية للتضامن" (منظمة غير حكومية) فى ٢٧ و٢٨ أيار (مايو) الجارى.

وأكد الجانب المصرى تصميمه على الحوار ورفض مصادرة بغداد الحق فى الحوار والتعرف على الحقائق، فيما احتج "مجلس السلم والتضامن العراقى" فى رسالة بعث بها رئيسه صلاح المختار إلى السيد أحمد حمروش رئيس اللجنة، على عقد هذا الحوار، ووصفه بأنه "سلبى يتجاوز جوهر المشكلة الكردية فى إيران وتركيا، وهذا ما تريده الأطراف المعادية للأمة العربية. ووجه انتقادات حادة إلى اللجنة مطالباً بإلغاء الحوار" ورأى أن "توقيت الدعوة إلى الحوار غير مناسب كونه يتزامن مع الاستخدام الأمريكى-البريطانى للورقة الكردية ضد العراق فى مسعى لتقسيم البلد كما ظهر خلال الأزمة الأخيرة فى شباط (فبراير) الماضى"، وزاد أن "الولايات المتحدة تتوكأ على حجة حماية أكراد العراق لإبقاء العزل الإجبارى لشمال العراق ما لم ينفذ التزاماته فى شأن حقوق الأقليات"

واعتبرت رسالة مجلس السلم أن عقد الحوار "يؤثر سلباً على الحوار الدائر بين الحكومة العراقية والأكراد خصوصاً أن العقبة الرئيسية أمام تتويج هذا الحوار باتفاق، هى مواقف

بريطانيا وأمريكا"

وعبر المجلس عن أمله بتراجع اللجنة المصرية عن عقد الحوار.

وعزى حمروش فى تصريحات إلى "الحياة" جعل الحوار الكردى مقتصراً على الحوار مع العراق إلى "عنصر التوقيت، أن تشهد منطقة كردستان الاستراتيجية للأمن القومى العربى تدخلات من جانب تركيا وأطراف أخرى، علاوة على الحصار الذى يعانيه الشعب العراقى"

وزاد: "اهتمامنا بأكراد العراق يرجع أيضاً إلى أنهم وحدهم بين الأكراد فى المنطقة الذين اعترف بهم الدستور العراقى عام ١٩٧١م كقومية إلى جانب العرب يشكلون معاً شعب العراق" وشدد على "رفض أى محاولة لمصادرة الحق فى الحوار أو حق مصر والعالم العربى فى التعرف على حقائق الأمور، والعمل لتحسين العلاقات بين العرب والقوميات الأخرى، لأن أخطار التدخلات الخارجية عبر قضية الأكراد ستصل إلى مصر و سوريا وغيرها من البلدان العربية" معتبراً أن النظر إلى الحوار بوصفه يمس وحدة العراق "تصور خاطئ"

ورأى حمروش أن الحوار جاء متأخراً "لأننا كعرب تعودنا معالجة مشاكل القوميات والأقليات بتقليل أهميتها بدل مناقشتها بصراحة، وتأكيد حق المواطنة لأى إنسان لتثبيت الاستقرار"

ويناقش الحوار العربى-الكردى ثلاثة مواضيع أساسية هى: "العلاقات التاريخية بين العرب والأكراد" و"كردستان الحاضر والمستقبل فى إطار وحدة العراق" و "الرؤية العربية-الكردية لقضايا السلام واستقرار المنطقة"

وسيشارك فى الحوار وفدان (يضم كل منهما ١٣ عضواً) من الحزب الديمقراطى الكردستانى (بزعامة مسعود البارزانى) والاتحاد الوطنى الكردستانى (بزعامة جلال الطالبانى).

واستبعد حمروش مشاركة البارزانى، لكنه توقع حضور الطالبانى، إضافة إلى عدد من السياسيين والمثقفين المصريين وأعضاء لجان التضامن فى دول عربية بينها اليمن والأردن وفلسطين وسوريا والسودان.

حول ندوة الحوار العربي - الكردى

نظمت اللجنة المصرية للتضامن الأفروآسيوى ندوة للحوار العربى الكردى فى القاهرة خلال الفترة ٢٧-٢٨/ ٥/ ١٩٩٨م وقد ناقشت الندوة الشأن الكردى العراقى، حيث شاركت فيها أطراف كردية عراقية، ومن بينها الحزبان الرئيسيان.. الحزب الديمقراطى الكردستانى وحزب الاتحاد الوطنى الكردستانى، وتعرضت الندوة لانتقادات من قبل نظام صدام وتركيا، كما أن مجلس السلم والتضامن العراقى رفض المشاركة فيها ـ على الرغم من الدعوة الموجهة إليه من اللجنة المنظمة، ومع أن لجنة التضامن الأفروآسيوى المصرية هى لجنة غير حكومية إلا أنها لم توجه الدعوة إلى أطراف المعارضة العراقية. لا سيما أن مثل هذا الحوار يعنيها بشكل أو بآخر، وكان الطرف العربى الذى شارك فى الندوة المذكورة ذا غالبية مصرية. وفى ضوء الحوار الذى دار فى الندوة يقول أحمد حمروش رئيس اللجنة المصرية للتضامن الأفروآسيوى التى نظمت الحوار: أبرز الموضوعات التى نوقشت فى الندوة ثلاثة محاور وهى: الناحية التاريخية، ثم توضيح كردستان بين الماضى والحاضر والمستقبل، وأخيراً الرؤية العربية الكردية المشتركة فى قضايا المنطقة والسلام والمستقبل.

وفى ختام الندوة صدر بيان يشير إلى الموضوعات والمحاور التى ناقشتها، وأكد على أن أى حل للمسألة الكردية يجب أن يكون ضمن سيادة العراق ووحدة أراضيه، والمعروف أن فكرة انعقاد الندوة طرحت قبل شهور، وكان من الممكن أن تتسع فى المشاركة والطروحات، إلا أنها واجهت بعض الصعوبات التى حدت من الوصول بها إلى ماديات الطموح، وهذا بطبيعة الحال يعود إلى اجتهاد اللجنة المنظمة، وكذلك إلى العلاقات السائدة بين الأطراف الكردية العراقية. ومثل ما عرفنا أن أحد الأطراف الكردية طرح فى الندوة موضوع الفيدرالية أن تكون خياراً لحل المشكلة الكردية فى شمال العراق، وهذا الطرح يقودنا من جديد إلى مناقشة موضوع الفيدرالية وإشكالياتها، مع التنويه أن الطرح القديم للفيدرالية صاحبه شعارات وخطابات عاطفية وحماسية على النحو التالى "كركوك قدس كردستان وحق تقرير المصير للأمة الكردية"

لقد قدم الشعب الكردى تضحيات جليلة ومتواصلة فى طريق نيل مطالبه من خلال الحصول على الحكم الذاتى الحقيقى ضمن إطار وحدة وسيادة العراق، مما يتطلب من الأطراف الكردية الاتفاق على صيغة واقعية ووضع حد لمعاناة الشعب الكردى، وخاصة أن الشعب العراقى ككل يعانى من الظروف التى وضعه فيها نظام صدام، وهذا الأمر أيضاً يؤخذ فى الاعتبار عندما يتم التطرق إلى أى معاناة نطال هذا الجزء أو ذاك من الشعب العراقى.

إن ارتباط الحركة الكردية بالمعارضة العراقية يجب أن يكون ارتباطاً مصيرياً، وليس هامشياً أو استعراضياً. وعلى هذا الأساس فإن المؤمل من كل اجتماع أو ندوة خدمة صالح مستقبل العراق واستكشاف الرؤية الواقعية له. ولا يقتصر على جانب دون آخر، وصولاً إلى تحقيق ما يرنو إليه الشعب العراقى بدءاً من إسقاط نظام صدام، وانتهاءً بإقامة النظام التداولى الديمقراطى الذى سينعكس إيجابياً على عموم الشعب بمن فيه الشعب الكردى، ومثل هذا التطلع المشروع هو الذى يجعل كل الجهود تنصب على ملامسة الهدف المبدئى، وبعد ذلك فإن التفرعات والتفاصيل تكون سهلة التحقيق والمنال.

لهذا نرى الحوارات -من وجهة نظر شخصية- المراد ترجمتها إلى رؤى وأفكار تمهيدية لمعالجة شأن ما يجب أن تكون مهيأة لاستقبال حدث ما. وعلى سبيل المثال فى حالة سقوط نظام صدام ليس بمقدوره حل هذه المسألة، بل هو يعمل على تعقيدها وجعلها عصية أو إلى حد التعجيز، وبما أن هذه الحوارات تقوم بها لجان أو جهات غير حكومية، فإن أية إحراجات أو تبعات لا تترتب على الجهة المنظمة لمثل هذا الحوار المذكور ولو كان تحت عنوان "ندوة مستقبل العراق والمسألة الكردية" لأخذت محاور الحوار ماديات أوسع وأبلغ، حيث تضفى محاور الحوار على جو الندوة بعداً مهماً وإسهامة مهمة، فى تشخيص وضع العراق فى المسألة الراهنة، وما آل إليه الوضع فيه فى ظل هذا ا لنظام الدكتاتورى. وفيما يخص الجانب الكردى العراقى فمن حقه أن يتحرك على أى جانب يراه مساعداً ومفيداً فى طريق تحقيق مطاليبه وأهدافه، لكننا نرى بعض الأطراف الكردية تتحرك وفق مظهر (أصحاب قضية) وليس بمظهر معارضة النظام القائم الذى ارتكب بحق الأكراد أفظع

الجرائم التى عرفتها الإنسانية، ومن هذا التوصيف وللتوضيح أكثر، فهم بهذا التحرك يضعون قدماً هنا وقدماً هناك، بدليل أنهم مازالوا يتحاورون مع نظام صدام، وأن قنوات الحوار مستمرة إلى يومنا هذا، وقد وصل الأمر فى بعض الأوقات إلى حد التنسيق!.

لقد جرب الأكراد العراقيون الحوا ر مع نظام صدام، لكنهم فى كل حوار معه لم يعودوا بنتيجة تذكر، إذ إن النظام وهم يعرفونه جيداً استخدم معهم أساليب المماطلة واللف والدوران، بل إن النظام عندما حاورهم ويحاورهم كان ينطلق من منطلق تكتيكى، مستهدفاً تحقيق غرضين: الأول كسب الوقت، والثانى دق إسفين بين الحركة الكردية العراقية والمعارضة العراقية. لأنه يدرك خطورة الوضع عليه، إذا ما تحالف الطرفان ميدانياً ضده.

لهذا فإن طرح موضوع الفيدرالية فى هذا الوقت، وعلى أى صعيد عربى أو إقليمى أو دولى، ومن خلال الحوار لا يخدم الرؤية الواقعية لمستقبل العراق تعميماً، والمسألة الكردية تخصيصاً، واختزالاً للموضوع نريد أن يتحاور الكرد العراقيون مع العرب أو مع غيرهم، "ومن منطلق معارضة نظام صدام" من أجل قطع خط الرجعة عليه، إلى المحيط العربى على الأقل.

جريدة الشباب البغدادية
اشتباك بالأيدى فى مؤتمر للأكراد:

وقع اشتباك بالأيدى أثناء افتتاح مؤتمر خاص بالأكراد فى العاصمة المصرية مؤخراً. وقالت مصادر صحفية إن الاجتماع الذى حضرته خمس مجاميع كردية ابتدأ بنقاش حاد تحول إلى عبارات جارحة وألفاظ نابية ثم تطور إلى اشتباك قريب بالأيدى، واستعملت فيه (الأسلحة) المتوفرة من أدوات مكتبية فى قاعة المؤتمر.

ملحوظة : لم يحدث أى شىء مما ذكر..!!

أكراد فى القاهرة، مجلة صباح الخير ٢٥ يونيو ١٩٩٨
بقلم رشدى أبو الحسن

للمرة الأولى فى التاريخ العربى المعاصر يجلس فى عاصمة عربية -القاهرة- حول مائدة حوار ممثلون على أرفع مستوى عن أكراد العراق، مع مثقفين وسياسيين مصريين، فى حوار عربى كردى، هو الأول من نوعه.

أربعة وعشرون مثقفاً وسياسياً من أكراد العراق، وثمانية من عربه الذين يتفهمون أبعاد القضية الكردية، ويعملون على إقرار حل عادل لها، يتحادثون على مدى ثمانى ساعات فى أربع جلسات عن تاريخ القضية، وحركتها التحررية ومعاناتها على يد أنظمة الحكم، وهزائمها، ووضعها الراهن، وأنسب الحلول التى توفق بين حقوق الأقلية الكردية الكبيرة وبين وحدة الوطن العراقى.

ويحاورهم المصريون الذين أتيحت لهم معرفة الشمال العراقى، ومتابعة محنة أبنائه، محنتهم طوال تاريخ العراق، منذ سنة ١٩٢١م، بعد قيام دولة العراق، عقب انهيار الإمبراطورية العثمانية، وتقسيم تركتها.

وكان الوفد الكردى على مستوى رفيع من بين أعضائه رئيس وزراء ورئيس برلمان منطقة الحكم الذاتى، وجلال الطالبانى زعيم الاتحاد الوطنى الكردستانى، أحد الحزبين الرئيسيين هناك، إلى جانب الحزب الديمقراطى، فى كردستان العراق، وسامى عبد الرحمن ممثل مسعود البارزانى زعيم الحزب الديمقراطى، وأعضاء فى المكاتب السياسية للأحزاب الكردية وأساتذة جامعات.

وكان الحوار علنياً، بين أنداد وشركاء، يبحثون عما يحقق مصلحة الجميع وتحت مظلة منظمة مصرية غير حكومية، وهى لجنة التضامن المصرية التى يرأسها ويقود نشاطها أحمد حمروش، وهو صاحب مبادرة إجراء الحوار العربى الكردى.

وأقول حوارا علنيا، لأن هناك اتصالات وحوارات لم تنقطع، ربما بين ممثلى الحكومة فى مصر -فى مختلف العهود- وبين القادة الأكراد. وهى اتصالات لم تكن معروفة، كما

بدا من استطراد المتحدثين، فلأول مرة نعرف أن السادات أمر فى سنة ١٩٧٦م بفتح أبواب القاهرة أمام اللاجئين السياسيين الأكراد، الذين فضلوا البقاء فى الخارج بعد توقيع اتفاقية الجزائر بين صدام حسين وشاه إيران فى ١٩٧٥م، وهى الاتفاقية التى كان هدفها حصار الأكراد وهزيمتهم.

وتكمن أهمية الحوار العربى الكردى، فى إسقاط سور كبير وضعناه نحن العرب بأنفسنا بيننا وبين شعب مسلم، ولكنه ليس عربياً ويعيش معنا منذ الأزل.

وإذا كان الإسلام هو الراية التى كانت تقف تحتها قوميات عديدة أيام الإمبراطورية، فقد تغير الوضع فى عهد بزوغ القوميات والدول الحديثة عقب انهيار الإمبراطورية العثمانية حيث حقق العرب مطالبهم فى إنشاء دول عربية، ولكن الغرب المنتصر فرض الحدود بين هذه الدول الجديدة، ورسم الخريطة التى تحقق مصلحته وسيطرته.

ولم يكن للأكراد مكان فى الخريطة الجديدة، حيث توزعوا بين العراق وتركيا وإيران أساساً، وتعاملت كل دولة من هذه الدول معهم بطريقة معينة، وكانوا دائماً شوكة فى جنب الدولة التى تسيطر عليها القومية الأكبر. وكان ممكناً للعرب أن يتفهموا مطالب الأكراد فى العراق، لأن غالبيتهم لم تكن تطلب الانفصال، وإنما كانت تطالب بحقوقها القومية فى ظل العراق الموحد.

ولكن الذى حدث هو تجاهل المطالب الكردية، لقوم يمثلون من ناحية العدد، القومية الثانية فى العراق، وساد نهج وسياسة ونظرية ترى أن كل الذين يملأون الفضاء العراقى هم من العرب.

ومن هنا كان المجال ضيقاً جداً، لإثارة قضية الأكراد وفهمها، والإصغاء إلى مطامح أبنائها، بل قفل باب الحوار حولها.

وساد جهل عام بحقيقة قائمة لا يمكن تجاهلها.

ولم يكن هذا الموقف وقفاً على العرب البعيدين عن أرض العراق وحسب، ولكن امتد حتى إلى العراقيين أنفسهم. ومن بين الأوراق المقدمة إلى ندوة القاهرة ورقة بعنوان "تجربة ذاتية فى معرفة الشعب الكردى" قدمها الضابط العراقى والسياسى القومى محمد على

السـاهى، روى فيهـا كيف أنه لم يعرف أن هناك شـعباً آخـر فى العراق، له لغتـه وتاريخه وثقافته إلا بعد أن دخل الكلية الحربية وتخرج فيها، حيث رأى انه أحياناً تأتى مجموعة من الجنود، تكون مـشكلتـهم مع المدربيـن أنهم لا يعـرفون العـربيـة وأن المدربين لا يعـرفـون الكردية.

وبـسـبب هذه الندوة أثيـر سؤال هام: لماذا تطرح مصر هذا الموضـوع وما الذى تريده من ورائه، وهو مـوضـوع يـعنى العراق وحـده، بل هو أحـد جروحـه؟ وهى أسـئلة وجيهـة. وإجاباتهـا فى الغالب تتوقف على الموقف السـيـاسى لصاحب الإجابة ودون إطالة، فـمصر فى قلب المنطقـة، يشغـلها مـا يشغل الأطراف جـمـيـعـاً، وهى تصوغ مع الآخـرين حلولاً للمشكلات القديمة والطارئة، وتدلى برأيها فى المواقف التى تمليها المتغيرات المعاصـرة.

وقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسـان والأقليات لم تعد شأناً داخلياً بحتاً وليـس كقضية الأكراد.. قضـية تتجلى فيها هذه المعضلات.

وقد تلقف الأكراد المبادرة المصرية بـسعادة وفرح وارتياح، وقبل شهر من التاريخ المحدد للحوار، كانت صحفهم ووسـائل إعلامهم تشـيد به وتنتظره، وكتبت صحيفة الاتحاد، لسـان حال حزب الاتحاد الوطنى: سـتـستقبل القاهرة فى أواخر هذا الشـهـر حدثاً مميزاً فى التاريخ الحديث للمنطقة هو: الحوار العربى الكردى.

وأهم ما كشـف عنه هذا اللقاء البالغ الفـائدة، هو أننا تأخرنا طويلاً فى القيام به، وكيف تكون هناك مـعـرفة للآخـر دون حـرص على الاسـتـمـاع إليه، والإصـغـاء إلى هواجسـه ومطامحه ومطالبه.

إن كثـيراً من الصور السـائـدة عند العرب عمومـاً، عن أكراد العراق وأهدافـهم ليـست صـوراً حقيـقية، وذلك بـسبب الحرص على الاستماع لصـوت واحد ورأى واحد، وإذا كان هناك درس اسـتخلصـه المرء من حـوارات هذا اللقاء وأوراقـه، فهـو أننا نحن أبناء العـالم الثالث أحـوج ما نكون إلى تعلم فضـيلة تطابق الأقوال مع الأفـعال، فقـد أعلن العراق فى سنة ١٩٧٠م موافقته على الحكم الذاتى للأكراد.

وكان هذا البيـان -كـما قال أحد المتحدثين فى الحـوار- عرسـاً حقيقـياً فى بغداد وسـائر

المدن العراقية في المناطق العربية والكردية على حد سواء.

ولكن التطبيق العملي أفرغ هذا الإعلان من كل مضمون، فقد عينت الحكومة أعضاء المجلس التشريعي من أعضاء حزب البعث في المنطقة الكردية! (أي حزب البعث العربي)، والمراقبون المحايدون يقولون: إن البارزاني أيضاً كان يبيت النية لعدم الالتزام بالاتفاق.

كم من الدماء والأموال والطاقات كان سيتم الحفاظ عليها، لو خلصت النوايا على الالتزام ببنود هذا الاتفاق منذ ما يقرب من ثلاثين عاماً؟

والدرس الآخر الذي يتم استخلاصه أن العراق لا يمكنه النهوض من كبوته، حتى لو رفع عنه الحصار، ما لم تكن لديه الإرادة والنية المخلصة على حل مشكلة الأكراد حلاً مرضياً وحقيقياً ومسئولاً، وإلا فإن الدائرة الجهنمية من التقاتل ستعود من جديد، وكأنه مكتوب علينا ألا نتعلم من تجاربنا ونكساتنا.

ولم يعد الأكراد يرضون بالحكم الذاتي وإنما هم يطرحون شعار الفيدرالية. وسأنقل فقرة من ورقة مركزة ودقيقة للسياسي العراقي الكبير "عزيز محمد" تقول:

إن تحقيق الانعطافة في فهم واستيعاب المسألة الكردية بأبعادها القومية والإنسانية وإحداث تغيير معين في وجهة نظر الغالبية العربية إزاءها على أساس الاعتراف بوجود الكرد ووطنهم كردستان، انطلاقاً من مبادئ حقوق الإنسان وقواعده الديمقراطية، سيؤدي إلى تعزيز أخوة الكرد والعرب، وبما يخدم المساعي المشتركة للأمتين لمواجهة التحديات القائمة، وهنا نشدد على أن الحرص على وحدة العراق وسيادته، يتفاعل بشكل حيوي مع طمأنة الحقوق القومية للشعب الكردي، وهو ما يتجسد في شعار "الفيدرالية ضمن عراق ديمقراطي موحد"

إن مثل هذه الحوارات تنقل لنا طابع عصرنا وروحه وتملؤنا بروح الاستعداد لمواجهة مهمات ثقال.

الأكراد شعب مسلم يبحث عن وطن؛

كانت وما زالت قضية الأكراد من المشاكل المتأزمة فى عالمنا الإسلامى والتى تحتاج إلى حلول جذرية ورغم ذلك فالمشكلة شائكة وتحتاج إلى حلول واعية تدرك المخاطر التى تحيط بها من كل جانب، وتتفهم لنداء المصالح المتضاربة بين أطراف القضية وإحداث توازن بينها وبين المصا لح العليا للأمة.

وفى واقع الأمر فإن مشكلة الأكراد تعد كغيرها من المشاكل المطروحة فى العالم الإسلامى إحدى مخلفات الاستعمار، وفى هذه الحالة لم يترك الاستعمار القضية لتتفاعل طبيعياً بعد أن حمل عصاه ورحل عسكرياً عن بلداننا، وإنما ظل ينفذ فى القضية اللازمة ويزكيها من قريب و من بعيد بأسلوب مباشر وغير مباشر ليستمر الاضطراب فى المنطقة وتضييع جهودها فى التغلب على الخلافات الداخلية على حساب التحديات الخارجية.

فالأكراد موجودون فى تركيا والعراق وسوريا وإيران وكازاخستان وأرمينيا آثرنا أن نطرح القضية من خلال التحاور مع شخصيتين تعبر كل منهما عن قطاع رئيسى بين الأكراد.

الرأى الأردنى

كتبت مقالاً بقلم الأستاذ محمود الريماوى يوم ٢٨/ ٥/ ١٩٩٨م دعا فيه إلى الاهتمام بندوة الحوار العربى-الكردى التى انعقدت فى القاهرة ة متقداً التأخر وعدم نشوء أى حوار عربى-كردى حتى يضع المعلومات والوقائع والحقائق بين أيدى الجمهور، وصولاً إلى تعظيم الجوامع المشتركة والإفادة من التنوع والتعدد الثقافى وأضاف أن عمان تصلح لاستضافة مثل هذه الندوة التى تعقد بعد طول تأخير.

قضايا عربية حول الحوار العربى الكردى،

قبل مائة سنة صدرت أول جريدة كردية فى مصر.. وفى عام ١٩٥٨م استقبل الرئيس الراحل جمال عبد الناصر الزعيم الكردى العشائرى الملا مصطفى البارزانى ومعه عدد من شباب الحزب على رأسهم جلال الطالبانى وإبراهيم أحمد وآخرون، وهم المتنافسون الآن على زعامة الأكراد مع مسعود نجل الملا البارزانى، وكانوا جميعاً عائدون من منفاهم الاختيارى فى موسكو التى منحت الملا مصطفى البارزانى رتبة الجنرال لشجاعته فى مقاومة السلطة المركزية فى بغداد. وكان من بين ما قاله عبد الناصر للبارزانى الأب: إننى وإن كنت أتعاطف مع الحقوق القومية للأكراد.. إلا أننى أحذرك من التمادى فى طموحك للمطالبة بدولة كردية مستقلة فى شمال العراق، فلو وافقنا على ذلك فإن العالم العربى وهو مملوء بالأعراق والطوائف والقوميات سوف يتفتت إلى دويلات.. وأى إضعاف لأمن العراق هو إضعاف للأمن القومى العربى، وهذا ما نرفضه! وخرج البارزانى من هذا اللقاء ليقص من طموحه، ويقبل ما عرضه عليه - فيما بعد - حزب البعث الذى استولى على الحكم فى العراق عام ١٩٦٨م من حكم ذاتى مع تعديل للدستور يعترف بوجود قوميتين عربية وكردية، وأن يكون للأكراد سلطة تشريعية، ويكون واحد من نائبى رئيس الجمهورية كردياً مع توحيد للمناطق ذات الأغلبية الكردية كوحدة حاكمة لذاتها، مع استخدام اللغة الكردية إلى جانب اللغة العربية كلغة رسمية، ومع ذلك دب الخلاف من جديد وتغيرت التحالفات فأصبح الملا البارزانى حليفاً للولايات المتحدة بعد أن عقدت موسكو معاهدة صداقة فى إبريل عام ١٩٧٢م كما اضطرت العراق إلى عقد اتفاق مع شاه إيران عام ١٩٧٥م فى الجزائر بوساطة كويتية امتنعت إيران بموجبه عن مساعدة الأكراد مقابل تسوية حول الحدود المائية بين بغداد وطهران، ويلجأ مصطفى البارزانى ولكن إلى واشنطون ليموت هناك بالسرطان فى بداية عام ١٩٨٩م ويترك أولاده وتلاميذه مختلفين إلى حد القتال الدامى حول من تكون له زعامة الأكراد: هل تكون لنجله مسعود زعيم الحزب الديمقراطى الكردستانى. أم لتلميذه جلال الطالبانى الماركسى الأصل والحليف

الحالى لإيران والولايات المتحدة، ولا تناقض فى تلك، مما أدى إلى حل جيش (البشمركة) (٥٠ ألف) وهو الاسم الرومانى للجيش الكردى الذى أنشأه البارزانى الأب، وأدى ذلك بدوره إلى خلق فراغ فى الشمال دفع بالسلطة المركزية فى بغداد ولها كل الحق للتدخل. خاصة أن مسعود البارزانى قد طلب تدخلها بعد أن عمت الفوضى الشمال عام ١٩٩٦م، وهنا فى القاهرة يحاول كل طرف أن يخفى خلافه مع الآخر إلا أن رائحة خلافاتهما وبخونة الدماء التى سالت بينهما كانت تزكم أنوف الحاضرين، ولأن كلاً منهما اعتقد خطأ أننى ممثل لبغداد فى الندوة أخذ يلقى على مسامعى بعضاً من أسرار الخلاف.

ندوة الحوار العربي-الكردى فى القاهرة تبدأ أعمالها
جريدة الشرق الأوسط. القاهرة: من جمال توفيق السكرى
الطالبانى والبارزانى يحضان على حل للمشكلة الكردية فى إطار العراق

طالب الحزبان الكرديان الرئيسيان فى شمال العراق. بضرورة تمتع الأكراد بحقوقهم والحفاظ على وحدة العراق. وأكد وفداهما المشاركان فى ندوة الحوار العربى-الكردى التى تنظمها اللجنة المصرية للتضامن، وافتتحت فى القاهرة أمس أن العنف الموجه ضد الأكراد أضر بالعراق سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

وأكد جلال الطالبانى الأمين العا م للاتحاد الوطنى الكردستانى وسامى عبد الرحمن رئيس وفد الحزب الديمقراطى الكردستانى بزعامة مسعود البارزانى اتفاق حزبيهما على أن مسعى الحزبين يتركز على إيجاد حل يؤمن حقوق الشعب الكردى داخل وحدة العراق وليس بعيداً عنه.

وقال الطالبانى إنه قدم مشروعات وأفكار للوحدة العربية الكردية منذ الخمسينيات. واعتبر أن الاتجاه إلى القاهرة لإيجاد حل للقضية الكردية ليس مؤامرة معادية للعراق كما يحلو للبعض أن يصورها. لكنه محاولة لإيجاد حل للمشكلة الكردية وإنقاذ العراق من المشاكل المستعصية التى تهدد وحدته تأكيداً للوحدة الوطنية، وحرص مصر على العراق

وكيانه العربى الموحد.

ولام الطالبانى مواقف بعض القوميين العرب تجاه الشعب الكردى. وقال إنهم ينكرون على الأكراد حتى الالتجاء إلى القاهرة ليتدارسوا مع إخوانهم الحكوميين العرب فى حوار هادئ وموضوعى بعيد عن الاتهامات، ومن أجل تعزيز الوحدة العربية-الكردية وسد المنافذ فى وجه الطامعين فى أرض العراق.

وأوضح الطالبانى قائلاً: "يخطئ من يظن أن معاداة هذه الندوة تخدم العراق أو أن معارضة الحوار الكردى الجارى تسهم فى إعادة المارد الكردى إلى القمقم الذى خرج منه. ولو نجحت هذه المحاولات سيبتعد الأكراد عن العرب ويرحل الحوار إلى عواصم أخرى فيها من يكن كل العداء للأمة العربية، ومن الجاد أن يتحاور العرب والكرد مستلهمين روح الماضى الزاخر بالعلاقات الوثيقة بينهما. إن الشعب الكردى لا يطالب بالانفصال عن العراق رغم أنه يملك حقه فى تقرير المصير".

وأضاف الطالبانى: "إنه عندما جرت الانتخابات للمجلس الوطنى الكردستانى عام ١٩٩٢م بعد انسحاب العراق من المدن الكردية ووجود الحماية الدولية، فإن تلك الانتخابات أكدت أن الشعب الكردى يفضل البقاء فى ظل الوحدة مع العراق ، وأن تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الكردى يعتبر تعزيزاً للوحدة العراقية وحلاً صائباً لمشاكلها، وأن الحرب والحملات القمعية لن تحل المشكلة ولن تساعد العراق فى حل مشاكله وتفتح المنافذ أمام التدخلات الأجنبية، ولم نرفض الحوار الجاد على أسس مشروعة مع الشعب العراقى. إن اللجوء للعرب خاصة مصر هو اقتناع بضرورة إبعاد التدخلات الأجنبية عن الشعب الكردى وعلاقاته مع العرب" وقال: "لا يمكن إيجاد سلام حقيقى فى منطقة الشرق الأوسط دون الأخذ فى الحسبان القضية الكردية"

وقال رئيس وفد الحزب الديمقراطى الكردستانى سامى محمود عبد الرحمن: "إن مبادرة تجديد الحوار العربى-الكردى أثارت فى صفوف شعبنا أحاسيس وتطلعات طيبة عميقة وكثيرة، ونعتبر هذا الحوار مسعى صادقاً لمساعدة العراقيين عرباً وكرداً وأقليات فى حل معضلة استعصت على الحل منذ عقود، فما أحوجنا إلى المشورة والعون الصادق

لاكتشاف أساليب وطرائق تفضى إلى حل سلمى لهذه المعضلة الكبيرة والمزمنة"

وأضاف عبد الرحمن: "إن الكرد أمة تعيش منذ فجر التاريخ على أرضها بجانب أمم الشرق الأوسط العريقة الأخرى، وقد تمازجت مع الأمة العربية منذ فجر الإسلام. حيث اعتنق الكرد هذا الدين الحنيف السمح وبقوا متمسكين به مدافعين عنه وانخرطوا إلى جانب إخوتهم العرب فى بناء الحضارة العربية الإسلامية، حتى برز منهم علماء أفذاذ مثل ابن الأثير وابن خلكان وأدباء فطاحل مثل الزهاوى والعقاد وأحمد شوقى. إن الحوار العربى الكردى مستمر عبر التاريخ بأشكال مختلفة وصور شتى ورمزه الخالد هو صلاح الدين الأيوبى. وتجدد الحوار العربى الكردى فى العصر الحديث وبلغ أوجه فى الخمسينات، يؤكد دوماً على حل القضية الكردية فى العراق على أساس الاستجابة لحقوق أحفاد صلاح الدين الأيوبى المشروعة ضمن الوحدة العراقية".

واعتبر عبد الرحمن أنه: "أمر طبيعى أن يتجدد الحوار العربى الكردى فى القاهرة. إن معاناة أخوتكم الكرد قل نظيرها فى العصر الحديث، ولا يمكن أن يقارن بها إلا معاناة الإخوة الفلسطينيين. وبقاء القضية الكردية دون حل قد ألحق أفدح الأضرار بالعراق سياسياً واقتصادياً ومعنوياً وعسكرياً. وفى عصرنا هذا عصر ما بعد تحرير الشعوب وتكوين الأمم، عصر التوجه الديمقراطى وحقوق الإنسان يناضل ا لشعب الكردى بالعراق من أجل التمتع بحقوقه القومية والديمقراطية وإدارة شؤونه الداخلية بنفسه. والكل يقر بأن لهذا الشعب لغته المتميزة، والتراث الحضارى الذى يمتد إلى كافة مناحى الحياة، وهو يعيش على أرضه المعطاءة منذ آلاف السنين. ويلتزم شعبنا بالوقت نفسه بالوحدة العراقية وتعزيزها، وحل المشكلة على أساس الفيدرالية ضمن الدولة العراقية. أى أن هناك حاجة ماسة لإيجاد التوافق بينها وبين ثابتين. ثابت تمتع الكرد بحقوقهم من جهة، وثابت الحفاظ على الوحدة العراقية من جهة أخرى".

وأشار عبد الرحمن إلى العنف الذى استخدم "لقمع الشعب الكردى. وقد رفضنا رفضاً قاطعاً فى كافة مراحل نضالنا أن يكون هذا الصراع صراعاً بين العرب والكرد، بل أكدنا أنه صراع بين الكرد وبين الحكومات المتعاقبة التى كثيراً ما لجأت إلى قمع الشعب العراقى برمته"

وحدد عبد الرحمن أسس حل المشكلة الكردية بأن يشمل إقليم كردستان العراق المناطق المعروفة تأريخياً وجغرافياً بالمناطق الكردية، وكذلك ديموغرافياً قبل محاولات تغيير الواقع الديموغرافي، والتي حصلت في حياة هذا الجيل، وصيغة التمتع بالحقوق القومية، والتوجه نحو الديمقراطية والتعددية وإلى ضمان الحريات الفردية.

وقال مسعود البارزاني في كلمة وجهها إلى الندوة إنه يأمل أن تكون الندوة: "إسهاماً في صياغة جديدة للعلاقة بين العرب والكرد صياغة تبنى على التفاهم المشترك وتعتمد أسساً واقعية رصينة تمد العلاقة وطرفيها بالقوة والمنعة، وتكون عامل خير ينعكس إيجابياً لمصلحة الأمتين والمنطقة بأسرها حاضراً ومستقبلاً"

وشدد البارزاني على أن: "مهمة هذا الحوار صياغة معادلة جديدة كان من الواجب إيجادها منذ أمد بعيد، معادلة لو تمت صياغتها في حينها لوفرت علينا وعلى شعوب المنطقة الكثير من المآسي والويلات والخسائر البشرية والمادية، وكان من شانها أيضاً أن توفر للعراق العديد من المكاسب والخير والسلام والتقدم. وأعني بذلك معادلة تعايش الشعبين العربي والكردي في العراق في محبة ووئام، معادلة تمتع الكرد في كردستان العراق بحقوقهم القومية المشروعة من جهة، وصيانة وترصين الوحدة العراقية على أساس الود والتفاهم والقناعة، لا القسر والقهر والقمع، من جهة أخرى". وأكد أنه: "آن الأوان لرؤية الحقائق والتعامل معها بإيجابية وموضوعية بأسلوب التفاهم والتحاور الأخوي البناء"

ووجه وفدا الحزبين الشكر للرئيس المصري محمد حسني مبارك والزعيم الليبي معمر القذافي على موقفهما تجاه الشعب الكردي.

وكان رئيس اللجنة المصرية للتضامن أحمد حمروش قد افتتح الندوة التي عقدت وسط إجراءات أمنية مشددة بكلمة رحب فيها بأعضاء الحزبين الكرديين. وقال: إن فكرة الحوار العربي الكردي نبتت من الواقع الذي تعيشه المنطقة حيث "عاني الشعب الكردي معاناة شديدة لا تتناسب مع دوره التاريخي الذي وقف فيه إلى جانب الأمة العربية في معاركها ضد الاستعمار العالمي والصهيونية التوسعية" وبعد الجلسة الافتتاحية عقدت جلستان حواريتان اشترك فيها أكاديميون ومتخصصون مصريون، وتعقد جلسة رابعة اليوم يصدر فيها بيان ختامي عن الحوار.

ندوة الحوار العربى-الكردى. الجولة الأولى
محمود صلاح الدين ثابت - السياسة الدولية. يوليو ١٩٩٨م

فى ضوء العلاقات والروابط التاريخية بين الشعبين العربى والكردى بدأت فعاليات ندوة الحوار العربى-الكردى ضمن مختلف التيارات والتنظيمات السياسية الكردية، وعلى رأسها الحزب الديمقراطى الكردستانى والاتحاد الوطنى الكردستانى.

وأكد سامى عبد الرحمن-رئيس وفد الحزب الديمقراطى الكردستانى خلال الكلمة الافتتاحية، أن الحوار العربى الكردى مستمر عبر التاريخ بأشكال مختلفة وصور شتى ورمزه الخالد هو صلاح الدين الأيوبى، وقال إن بقاء القضية الكردية دون حل قد ألحق أفدح الأضرار بالعراق سياسياً واقتصادياً ومعنوياً وعسكرياً، وفى عصرنا هذا ـ عصر ما بعد تحرير الشعوب وتكوين الأمم، عصر التوجه الديمقراطى وحقوق الإنسان يناضل الشعب الكردى بالعراق من أجل التمتع بحقوقه القومية والديمقراطية. وفى إطار الوحدة العربية وتعزيزها، وحل المشكلة على أساس الفيدرالية ضمن إطار الدولة العراقية. وأوجز سامى عبد الرحمن النقاط الخلافية فى الآتى:

١- إقليم كردستان العراق: حيث يرى أنه يجب أن يشمل الإقليم المناطق المعروفة تاريخياً وجغرافياً بالمناطق الكردية، وكذلك ديموغرافياً قبل محاولات تغير الواقع الديموغرافى.

٢- صيغة التمتع بالحقوق القومية: وهى الفيدرالية التى أقرها برلمان كردستان كصيغة مثلى للحكم الكردى فى كردستان.

٣- التوجه الديمقراطى: نحو التعددية الحزبية وضمان الحريات الفردية.

وقد ارتكزت الندوة حول ثلاثة محاور، ودارت جلسة العمل الأولى حول "العلاقات التاريخية بين العرب والأكراد".

وقال جلال الطالبانى-رئيس الاتحاد الوطنى الكردستانى، إن العلاقات العربية الكردية قد امتزجتا منذ دخولهما الإسلام، هذه العلاقة التى عمدت بالدماء المصرية والكردية منذ

عهد صلاح الدين دفاعاً عن الإسلام وحتى عصرنا هذا.

وتناول الطالباني الروابط التاريخية بين الشعبين المصرى والكردى مدللاً على عمق الروابط بينهما، وقد خصص الأزهر الشريف رواقاً منذ عهود تخرج منه الكثير من العلماء كما صدرت أول صحيفة كردية فى مصر عام ١٨٩٨م وقد أولى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر اهتماماً خاصاً بالقضية الكردية حيث أمر بفتح إذاعة كردية فى القاهرة عام ١٩٥٧م.

وأكد الطالباني أن المساندة المصرية للقضية الكردية خلال الفترة السابقة تؤكد أن الاتجاه للقاهرة ليس مؤامرة. بل محاولة قومية لإنقاذ الأخوة العربية الكردية، واختيار المسار الصحيح فى إطار فيدرالى كأصوب حل للعلاقة مع الحكومة المركزية فى العراق. وقد ثبت أن الحملات العسكرية والقمعية لم تنجح فى إنقاذ العراق من مشاكله بل عرضته للمخاطر والتدخلات الأجنبية. وإقرار الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردى هو تعزيز الوحدة العراقية.

وذكر عزيز محمد - أن الحكام المتعاقبين فى العراق قد مارسوا على فترات متعاقبة ولسنوات طويلة سياسة القوة والحرب ضد الشعب الكردى، وفى إطار سياسة إعلامية خاطئة زوروا فيها أصلهم وتاريخهم وثقافتهم، وشوهوا كذلك كفاحهم المشروع.

وقدمت د. درية عونى ورقة بحثية بعنوان "العلاقات العربية الكردية منذ فجر التاريخ إلى اليوم"، تناولت فيها مراحل تشابك العلاقات بين الشعبين العربى والكردى التى قسمتها إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: تمتد منذ السنوات الأولى لهجرة الرسول(صلى الله عليه وسلم) حتى نهاية الدولة الأيوبية.

المرحلة الثانية: قبيل انهيار الإمبراطورية العثمانية، حينما كان العرب والأكراد فى خندق واحد ضد طغيان الباب العالى فى الأستانة.

والمرحلة الثالثة: بعد تفكك الدولة العثمانية حيث تطلع الأكراد إلى تأسيس كيان لهم، وقد نصت بنود اتفاقية سيفر ١٠ أغسطس ١٩٢٠م على تعهد دولى بإعطاء الشعب

الكردى الحكم الذاتي.

وتؤكد د. درية أنه ليس هناك مبرر لهذا الوضع التصادمى وحروب الإبادة التى تمارسها الأنظمة العراقية المتعاقبة ضد الشعب الكردى. لأن ما يجمع بين الشعبين سواء كان تاريخياً أو جيوسياسياً او استراتيجياً يفوق بكثير ما يفرق بينهما.

وارتكزت جلسة العمل الثانية حول محور كردستان الحاضر والمستقبل فى إطار العراق. حيث قدم الأستاذ رجائى فايد ورقة بحثية بعنوان المشكلة الكردية والأمن القومى العربى، أشار أن بقاء المشكلة الكردية بلا حل فى ظل حكومات ونظم عراقية متعاقبة فى توجهاتها أدى إلى حدوث تدخلات خارجية أغلبها من دول الجوار إيران وتركيا، ومن دول أخرى تأتى فى مقدمتها إسرائيل.. كل هذه الدول سعت لاستخدام الورقة الكردية للضغط على الحكومات العراقية المتعاقبة من أجل النيل من قوتها أو التأثير على توجهها القومى والحصول على تنازلات.

وقدمت د. نادية الشاذلى ورقة بحثية بعنوان: "أكراد العراق بين النظام الدولى الجديد" ذكرت فيه

- أنه منذ أن تشكلت الجبهة الكردستانية عام ١٩٨٨م انحصرت المطالب الكردية فى إسقاط النظام العراقى وتمتع الأكراد بحكم ذاتى حقيقى فيدرالى.

- أن إقامة كيان كردى مستقل تعارضه الدول الإقليمية إيران وتركيا وسوريا بسبب تخوفها من انعكاس ذلك وتأثيره على أوضاع الأقلية الكردية فيها.

- ثبت أن الحركة الكردية ضمانة أكيدة لحصول الشعب الكردى على حقوقه.

- أن الحركة القومية الكردية فى العراق جزء من الحركة التحررية الكردية فى المنطقة، وحل هذه القضية يجب أن يرتبط بحل سياسى.

واستطردت د. نادية: أن الأكراد نجحوا بعد انتفاضة مارس ١٩٩١م فى إقامة المؤسسات الشرعية والتمتع بالحريات العامة والسياسية فى حدود تجربة ديمقراطية وليدة نالت إعجاب المجتمع الدولى. إلا أنها سرعان ما تعرضت لهزة نتيجة الممارسات الديمقراطية الخاطئة التى تمثلت فى الأخذ بمبدأ المناصفة فى البرلمان والحكومة بين الحزبين الكبيرين، واتباع

سياسة الكسب الحزبي الضيق لكلا الطرفين المتنافسين على السلطة، وتعطيل المؤسسات الشرعية وخاصة البرلمان، وتشكيل حكومتين. الواحدة في أربيل والأخرى في السليمانية واستمرار حالة اللاحرب واللاسلم بين الحزبين.

وأكدت د. نادية أن استمرار القتال الكردي-الكردي أدى إلى خسران أكراد العراق لقاعدة هامة لقوتين رئيسيتين في مقاومة النظام العراقي.

وأكد سيد نصار في ورقة بحثية بعنوان القضية الكردية أمس واليوم وغداً.. أن المجتمع الدولي بأسره متفق على عدم إقامة دولة كردية يمكن أن تتعارض مع مصالحه في المنطقة. وقال إننا نرى احتلالاً أمريكياً وبريطانياً وفرنسياً بشكل أقل في الشمال العراقي تحت زعم ضرورة إيجاد منطقة أمنية للأكراد.

لحاورنا مع عدنان المفتي عضو قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني والذي يعبر عن اتجاه الطالباني سألناه في البداية:

- هل يمكن أن تعطينا تصوراً إجماليا -من وجة نظركم- عن المشكلة الكردية جذورها وتطورها وأبعادها ؟

- المشكلة تعود إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة.. وتحديداً بعد تعهد الحلفاء في اتفاقية سيفر سنة ١٩٢٠م بالسماح بقيام كيان كردي. ثم تنصلهم من هذه التعهدات وجاءت اتفاقية لوزان سنة ١٩٢٣م لتقسم منطقة كردستان بين تركيا والعراق ضمن خطة تقسيم المنطقة بأكملها.. وبدأت المشكلة.. فقد تعهد العراق بالحفاظ على حقوق الأكراد وخصوصيتهم من لغة وثقافة.. إلخ، وتقدمت عصبة الأمم وقتها كضامن لهذه التعهدات.. إلا أن شيئاً من ذلك لم يتم. خاصة بعد استلام حزب البعث السلطة سنة ١٩٦٨م حيث شهدت منطقة كردستان صدامات عنيفة بسبب سياسات حزب البعث التي سعت لتغيير الواقع الجغرافي وطرد السكان الأكراد من كردستان العراق، وشنت من أجل ذلك حروباً مدمرة ضد الشعب الكردي كله.

- فيما يتعلق بمشكلة أكراد العراق ألا ترى أن الحل الأمثل لهذا يكون في إطار الدولة العراقية نفسها وليس خروجاً عليها ؟

- نعم أعتقد أن الحل الوحيد سيكون فى إطار الدولة العراقية ومن خلالها .. وهو الحل الموضوعى والواقعى فى نفس الوقت. فمن الصعوبة المطالبة بكيان أو دولة كردية مستقلة لذلك فنحن نريد حياة ديمقراطية في العراق وإقامة كيان تعددى واحد بضم كل العرقيات والطوائف العرقية يسمح لنا فيه بحكم ذاتى داخل فيدرالية واحدة مثل ألمانيا وأمريكا.. خاصة وأن العراق به تنوعات عرقية وطائفية وليس متجانساً.. ومن ثم فالتعايش السلمى الديمقراطى لكل العرقيات هو الطريق الوحيد للحفاظ على وحدة العراق وليس كبت أو قهر عرقية أو أخرى.. الديمقراطية فى نظرنا هى التى تحفظ العراق وتضمن له ولاء كل العرقيات وانتمائها.

- ولكن هناك من يرى أن الحكم الذاتى للأكراد فى ظل توزعهم على ثلاث دول متجاورة ربما يكون بداية نحو إقامة دولة موحدة تجمع كل الأكراد فى كيان مستقل.. أو هو ما يمثل تهديدا ً لهذه الدول ؟

- الأكراد موزعون على أكثر من ثلاث دول. هناك العراق وتركيا وإيران ولبنان وسوريا وأرمينيا وأذربيجان..إلخ، ورغم أن عدد الأكراد يربو عن ٤٠ مليون كردى إلا أن الحديث عن كيان كردى مستقل أصبح غير مقبول وغير واقعى. فكل الظروف تقف ضده.. ونحن من جهتنا نتطلع إلى العراق لحل لمشكلتنا فى إطار دولة عراقية واحدة فيدرالية متعددة العرقيات، ونستبعد الانفصال تماماً.

- إذاً كيف نصف العلاقة بينكم (أكراد العراق) وبين حزب العمال الكردستانى الذى يعمل على الانفصال عن تركيا وإقامة دولة كردية مستقلة ؟

- لا ننكر وجود علاقة بيننا، ولكن هذا لا يعنى وجود أى تنسيق عسكرى أو حتى سياسى بيننا. خاصة وأن أعمال هذا الحزب تسببت أكثر من مرة فى اختراقات تركية للحدود العراقية، ونحن لا نرضى بأى ضرر لشعبنا، كما أن لكل منا سياسته الخاصة والمختلفة عن الآخر، وعلى كل طرف أن ينفذ سياسته فى بلده فقط دون أن يتسبب فى ضرر لغيره.. موقفنا ثابت ولا ندعو إلى الانفصال، ولا نريد ضرراً لجيراننا ونحتفظ بعلاقات طيبة مع كل الأطراف أو نحاول ذلك.

- نلاحظ صراعاً بين الفصائل الكردية نفسها حول هذه القضية. أليس الأجدى والأفضل طرح قضيتكم باعتبارها قضية الشعب العراقى كله الذى يعانى أشد المعاناة فى ظل نظام حكم مستبد ؟!

- أتفق معك فى ذلك.. مشكلتنا هى مشكلة الشعب العراقى كله.. شعب يعيش بلا أمان ولا استقرار ولا حقوق سياسية. أفراده معرضون للاعتقال والنفى والتصفية والقتل ومحرومون من التعبير عن الرأى أو العيش فى ظل ديمقراطية أو تعددية. وإن كانت المشكلة الكردية.. فى نظرى أكثر سوءاً.. أما بالنسبة للخلافات الكرد ية الكردية فنحن لا ننكرها، ولكن معظمها يرجع إلى طبيعة النظام العراقى القائم.. فمثلاً أبرز خلافاتنا مع جماعة البارزانى كانت على الأرض، وإذا بحثنا فى أصلها وجدنا أن النظام العراقى انتزع ملكية هذه الأرض من أصحابها الأصليين. سواء نحن أو جماعة البارزانى ثم باعها للطرف الآخر ثم عاد وصادرها ثم باعها مرة أخرى وهكذا.. مما أدخل الفصيلين فى صراعات شتى -كما أن القواعد التى وضعت للانتخابات الكردية ونتائجها لا تسمح بتكوين حكومة الأغلبية. حيث تم اقتسام الأصوات بين الطرفين (الاتحاد الوطنى والحزب الديمقراطى) وهو ما يحول دون اتخاذ قرارات مناسبة وفق الأغلبية الحقيقية التى تعبر عن مطالب الأكراد بل يؤدى دائماً لوقوع صدامات.

- ولكن ظهور حركة إسلامية بين الأكراد، هل يمكن أن يؤدى ذلك إلى توازن فى القوى أو إعادة توزيع لها بين الأكراد ؟

- الحركات الإسلامية موجودة منذ فترة، وإن تنامت مؤخراً، ولكن لا أتوقع أن تشكل بديلاً عن الأحزاب الكردية الموجودة. لأن هذه الأحزاب لا تطرح بديلاً علمانياً يمكن أن تهدده الحركات الإسلامية.

- فى نظرك.. هل تعتقد أن عدم وجود مصالح غربية فى منطقة كردستان يمنع دول التحالف الغربى من التدخل بقوة لحل الأ زمة مثلما حدث فى الكويت ؟

- هناك مصالح أمريكية وأوربية فى المنطقة، ولكنها ليس حيوية مثل الكويت. فالنفط كان الدافع الرئيسى -بلا شك- فى تدخل التحالف الغربى لحل أزمتها، وهو غير موجود

عندنا.. إلا أنه من جانب آخر هناك تشابكات فى القضية الكردية خاصة مع تشعبها فى أكثر من دولة لا تسمح بمثل هذا التدخل.

- وماذا عن الدور الإسرائيلى فى الأزمة الكردية ؟

- الدور الإسرائيلى ثابت، وهو يهدف إلى إضعاف العراق دائماً.. لكن غياب الدور العربى هو أهم الأسباب التى سمحت لإسرائيل بالتمدد فى المنطقة.. العرب تجاهلوا تماماً المشكلة الكردية وهو ما دعا الإسرائيليين للتحرك، وإن كان القرار السياسى إلى الآن بيد الأكراد وحدهم.. من ناحيتنا أنفى تماماً وجود أى مساعدات أو تنسيق مع إسرائيل. وهذا لا يعنى بالطبع إعلان الحرب عليها.. ولكن علاقتنا مع الفلسطينيين جيدة. ندعم مواقفهم ونؤيد حقهم فى إقامة دولة فلسطينية أما تفصيلات الدور الإسرائيلى فى المنطقة الكردية فليس عندى معلومات تفصيلية عنها.

جريدة الأهالى: جلال الطالبانى فى التجمع مطلبنا: عراق ديمقراطى.. فيدرالى تعددى عزل سوريا وإيران هدف التحالف التركى الإسرائيلى

أكد جلال الطالبانى زعيم الاتحاد الوطنى الكردستانى فى لقاء القيادات الكردية مع قيادات التجمع انحياز الأكراد إلى عراق ديمقراطى.. فيدرالى.. تعددى، كما أنكر أية صلة للاتحاد الوطنى بإسرائيل، وقال إن الأكراد لا يريدون تمزيق العراق إلى أشلاء كما تشيع بعض الدوائر، ولكنهم يطالبون بالديمقراطية والحقوق القومية.. وكلما اتسعت مساحة الأولى.. ضاقت الثانية ما دامت الديمقراطية فى جوهرها إقراراً بكل الحقوق واعترافاً بالتعددية.

وكان خالد محيى الدين زعيم التجمع، قد رحب فى بداية اللقاء بطالبانى والوفد المرافق له، وبالتصريحات التى أدلى بها فى ملتقى الحوار العربى- الكردى والتى عكست نفس التوجه السابق.

وتمنى خالد إنهاء الصراع الكردى-الكردى بين الاتحاد الوطنى والحزب الديمقراطى، وقال أن هناك فرصة تاريخية لتقديم نموذج ديمقراطى للإدارة والحكم فى مناطق كردستان..

كما طالب د. رفعت السعيد، الأمين العام للتجمع، بإعادة كل الأشكال الموحدة للعمل الكردستانى حتى تشعر الجماهير أن الحكم الذاتى يعود عليها بنفع أكبر، وحتى لا تتوصل دوائر استنزاف العراق لتشمل كردستان.

الحكم الذاتى:

وطوال حديثه أكد الطالبانى استعداد الأكراد لإبرام اتفاق مع الحكومة العراقية. وقال إنه فى مشاورات سابقة توصلوا إلى اتفاق كامل مع الحكومة عام ١٩٨٤م شمل طبيعة ومناطق وصلاحيات الحكم الذاتى. لكن الحكومة تراجعت يوم التوقيع بادعاء أنها تعرضت لضغط تركى، وذكر أن محاولة أخرى جرت عام ١٩٩١م ولكنها انتهت لنفس النتيجة.

واستبعد الطالبانى حدوث تغير فى العراق عن طريق انقلاب عسكرى، وقال: إن الأمريكان يريدون عراقاً على الخط الأمريكى-التركى-الإسرائيلى.

وأطل الطالبانى على الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، وذكر أن المعارضة الإسلامية تنقسم إلى اتجاهين: حركة سنية ترتبط على الأغلب بالخليج ومؤسسات الإغاثة الإسلامية، وحركة شيعية ميزها الطالبانى باعتبار أن شيعة العراق تاريخياً منبع للقوى التقدمية واليسارية والشيوعية.

وقال إن المعارضة فى الداخل تتوزع بين الأكراد والحركات الإسلامية والشيوعيين والناصريين، وأضاف أن السلطات فى كردستان تتيح حق تكوين الأحزاب وإصدار الصحف، وأن تكون للأحزاب محطات إذاعة وتلفزيون. وقال إن المعارضة الإسلامية فى كردستان ضعيفة ومحدودة ولم تحصل بكل أقسامها، على أكثر من ٤٠ ألف صوت فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة.

التحالف التركى-الإسرائيلى:

وانتقد الطالبانى الاتجاهات العدوانية لسياسة تركيا تجاه الأكراد والعرب، وكشف عن وساطة قام بها لإنهاء القتال بين الجيش التركى وحزب العمال الكردستانى، وذكر أن

الوساطة تمت بطلب من ديميريل، وأدت إلى تحقيق هدفه والتوصل لاتفاق لإنهاء القتال لكن الجيش التركى أجهض الاتفاق، فهو القوة الفاعلة من وراء الستار.

وقال إن لتركيا أهدافاً عديدة. فهى لا تريد تجربة ديمقراطية فى كردستان خشية على أكراد تركيا، كما أنها تلوح دائماً بأن الموصل ولاية تركية اعتماداً على وجود أقلية تركمانية تعترف لها بكل الحقوق، ولكن تركيا -والحديث للطالبانى- تريد فرصة كردستان العراق من خلال الأقلية التركمانية، وأبدى دهشته من هذا الخط التركى بينما يوجد فى تركيا قرابة ٤ مليون من العرب والأكراد والشركس لا يتمتعون بكل حقوق المواطنة.

وأشار الطالبانى إلى أن حزب الرفاه التركى يطالب بحقوق المواطنة الكاملة للأكراد، ولكن ينكر حقوق الأقليات ويجامل الجيش.

وأضاف أن فى تركيا نقابات يسارية وأصوات عالية فى صفوف الطبقة العاملة وحتى بعض أقسام من الرأسمالية تنادى بحل المشاكل الكردية باعتبارها ضرورة للاستقرار الاقتصادى والتنمية. وواضح أن الاتحاد الوطنى الكردستانى لا يوافق على كل سياسات حزب العمال لكنه يعارض خط السلطات التركية فى حل المسألة التركية.

وأوضح الطالبانى أن هدف التحالف التركى-الإسرائيلى عزل سوريا عن إيران وإقامة منطقة عازلة بين الدولتين بالاعتماد على قطبين أحدهما يملك القنبلة النووية والآخر يملك مصادر المياه. فمنابع المياه فى كردستان التركية.

إيران الجديدة:

وتحدث الطالبانى عن التحولات فى إيران، والتى يقودها خاتمى فى اتجاه تطبيع علاقات إيران العربية والخليجية، وتحويل إيران الثورة إلى دولة ترفع مبادئ القانون، وقال: إن الاتحاد الوطنى عارض العدوان العراقى على إيران، والذى أسفر عن حرب دامية، ولكنه عارض أيضاً الغزو الإيرانى لأراضى العراق، كما رفض مطالب إيران بطرد أكرادها من كردستان العراقية.

أبعاد الصراع:

وفى بداية مداخلات قادة التجمع رحب د. على النويجى بالرؤية التى قدمها الطالبانى

لأوضاع المنطقة، واعتبر أن التعامل الديمقراطي الحر بين الأعراق والثقافات المختلفة في المنطقة شرط ضروري لتقدمها وازدهارها، وأوضح د.النويجي أن السياسات الدولية لا ترغب في تفكيك العراق. وهي تفضل عراقاً موحداً ضعيفاً عن عراق مشرذم تنتقل عدوى تفككه إلى الدول الحليفة. وقال إن الإدارة الأمريكية تفضل إدارة اللعبة في منطقة الصراع الثلاثي بتأمين مصالحها عن طريق استغلال التناقضات الإقليمية والمحلية، وأضاف د.النويجي أن الاستجابة الصحيحة للشرق أوسطية الأمريكية تتحد في بلورة شرق أوسط ديمقراطي ينهض على تفاعل الحضارات والأعراق ويحترم إرادة الشعوب في التنمية والتقدم.

الجغرافيا والتاريخ:

وأشار عصام معوض إلى أن الشعب الكردي أكثر شعوب الأرض تعرضاً لاضطهاد الجغرافيا والتاريخ. وأضاف أن هذا الاضطهاد لم يكسر الأكراد بل كان حافزاً لإشعاع ثقافي فكري يلتزم بقضايا الديمقراطية والتقدم، تمنى معوض وحدة كل الفصائل الكردية لتقديم نموذج حضاري لشعب عريق.

وتحدث عاطف مغاوري عن علاقته الحميمة بكردستان، وخشية أن يحرم من زيارتها إذا تفجر الوضع وخلف وراءه مرارات شديدة، وقال: إن العلاقات العربية الكردية لا ينبغي أن تكون علاقات صراع. فالشعب الكردي بتراثه العظيم وحضوره المؤثر في ٤ دول يمكن أن يكون ملتقى للحضارات بدلاً من أن يكون موضعاً للصراع.

وأشار عطية الصيرفي إلى أن ثورة ١٩١٩م في مصر قدمت نموذجاً رائعاً للتآخي والوحدة، وفي إطار النظام الوطني والديمقراطي تحت رايات الهلال والصليب وشعارات الدين لله والوطن للجميع. وقال إن النضال الكردي يقدم نموذجاً آخر لوحدة تقوم على التنوع وتنحاز إلى قضايا الشعب

ورحبت أمينة النقاش بصوت كردي مازال يلح على أن مستقبل البشرية يرتبط بمبادئ الاشتراكية والعدل وتساءلت عما يثار عن العلاقات الكردية-الأمريكية والأنباء التي تتردد عن علاقات أطراف كردية بإسرائيل.

وأعرب بهيج نصار عن دعم حركة السلام للمطالب الديمقراطية للأكراد وحقوق القوميات والأقليات القومية.

وتساءلت ليلى الشال عن وضع المرأة الكردية فى الحياة الاجتماعية والسياسية فى كردستان.

وفى تعقيب ختامى هاجم الطالبانى سياسة إسرائيل العدوانية، وأعرب عن دعم حزبه لنضال الشعب الفلسطينى، وأشار إلى أن المرأة الكردية تتمتع بحقوق المواطنة كاملة مثل الرجل، وقال أنها تشارك فى البناء وتقدم النموذج والمثال.

هل حقق الحوار العربي-الكردي ما كان منتظراً منه ؟
بهاء الدين نوري، جريدة الاتحاد

كان الحوار العربى-الكردى الذى انعقد فى العاصمة المصرية فى يومى ٢٧-٢٨/ ٥/ ١٩٩٨م حدثاً بارزاً فى تاريخ النضال القومى التحررى للشعب الكردى فى العراق. ويعود ذلك - ليس فقط إلى أنه كان الحدث الأول من نوعه - بل كذلك إلى أنه جرى فى أكبر دولة عربية ووسط أكبر عاصمة عربية.. إضافة إلى انه جاء ليعبر عن رغبة متنامية لدى الجماهير فى إقليم كردستان العراق، ولدى أوساط شعبية متزايدة فى العالم العربى فى استبدال لغة العنف والبندقية بلغة الحوار والتفاوض، وهى لغة العصر والحضارة، كوسيلة لحل الصراع الكردى-العربى فى العراق.

لو كانت حكومة بغداد حريصة على مصالح شعبها وبلدها وعلى إحلال السلم والاستقرار فى هذه البلاد لاستجابت دون تردد للدعوة الموجهة إليها بإرسال ممثليها إلى القاهرة ومشاركتهم البناءة فى الحوار المنشود، كما شارك عدد من المثقفين العرب العراقيين (أمثال د. عبد الحسين شعبان و د. جليل العطية و العميد متقاعد محمد على الباهى والسيد محمد الحبوبى وغيرهم) إلى جانب عدد كبير من المثقفين الديمقراطيين المصريين أمثال الأساتذة رئيس اللجنة المصرية للتضامن أحمد حمروش، وسكرتير حزب التجمع

الوحدوى المصرى رفعت السعيد ورئيس مركز ابن خلدون للتنمية د. سعد الدين إبراهيم وغيرهم، لكن النظام العراقى أثبت مرة أخرى، برفضه المشاركة فى الحوار ويبذل قصارى جهده لحمل القاهرة على منع الحوار فيها، أنه لايزال يعيش فى الأوهام، ولايزال يحلم بفرض الحلول ا لعسكرية دون أن يتعظ بدروس الماضى، بعدم جدوى اللجوء إلى هدم القرى واستخدام الأسلحة الكيماوية وعمليات الإبادة الجماعية -الأنفال-. ولحسن الحظ وقفت القاهرة موقفاً مشرفاً ضد ضغوط بغداد وأنقرة، ورغم أن تلك الضغوط قلصت من حجم المشاركين فى الحوار ومن النشاط الإعلامى الرسمى-المصرى-إزاء الحدث.

وأظن أنه هناك تقصير (قد يكون التقصير من اللجنة التحضيرية المؤلفة من ممثلى الأوك والبارتى واللجنة المصرية للتضامن) فى توزيع الدعوات وتشخيص الناس المطلوب حضورهم. كان من المفروض ومن مصلحة الحوار نفسه أن يدعى للمشاركة فيه ممثلون عن المنظمات السياسية الشيعية (كالمجلس الأعلى للثورة الإسلامية فى العراق، وحزب الدعوة ومنظمة العمل الإسلامية إلخ) وعن المنظمات والهيئات ذات النزعة القومية العراقية فى سوريا، وعن الفئات والمنظمات التى حسبت ضمن INC كجماعة د. أحمد الضلبى والوفاق وما إلى ذلك... كان من شأن مشاركة هؤلاء أن يضفى طابعاً أفضل على حوار القاهرة، وأن يجعله أكثر فائدة. فالأسلوب الصحيح للحوار هو أن يجرى بين الأشخاص والجماعات المتباينة الآراء والاتجاهات، وليس بين المؤيدين وحدهم لأمر ما.

على أن حوار القاهرة، أياً كانت نواقصه، جاء فى وقته المناسب، وكان خطوة على الطريق الصحيح. إذ خرج النقاش حول المشكلة الكردية من إطاره العراقى الضيق ليطرحها فى إطار أوسع على الصعيد العربى العريض وهذا بذاته كسب مهم لقضية الشعب الكردى العادلة فى العراق وفى غير العراق، ولقضية الديمقراطية والعدالة والتقدم الحضارى فى العراق وفى الشرق الأوسط.

وقد أحسن السيد جلال الطالبانى عملاً حين توجه للقاهرة للإسهام فى الحوار. وهو عزز بهذه المساهمة دور حزبه (الاتحاد الوطنى الكردستانى) وكان من الأفضل بلا ريب أن

يفعل السيد مسعود البارزاني الشيء نفسه. وأحسن الطرفان عملاً بأن وضعا خلافاتهما جانباً وشاركا ضمن موقف متجانس وتفاهم متبادل. ولنأمل أن يؤثر ذلك إيجاباً على المفاوضات الجارية بينهما داخل كردستان أيضاً.

مسألة أخرى تبعث على السرور، وهي أن ساد التفاؤل جميع المشاركين في الحوار آملين أن يكون اجتماع القاهرة بداية طيبة ستعقبها اجتماعات أخرى في أماكن مختلفة وأوقات متعاقبة، وقد يكون لبنان هو المكان الأفضل لجلسات الحوار القادمة.

كل ما أتمناه أن تحل مشاكلنا الداخلية، الكردية-الكردية، بإرادة موحدة مسألة الحوار الكردي-العربي اللاحق، كما أتمنى أن يكون اختيار من يدعون للمشاركة في الحوارات اللاحقة على وجه أفضل لكي يكونوا من المساهمين الفعالين.

من أجل حوار عربي-كردي يفضي إلى حل ديمقراطي

نوري طالباني*

كتب هذا المقال قبل حوالي خمس سنوات ونشر في جريدة (الحياة) العدد ١١١٥٠ في ٢٤/٨/١٩٩٣م. وبمناسبة الحديث مجدداً عن الحوار العربي-الكردي، وخاصة بعد الندوة التي عقدت في القاهرة في ٢٧-٢٨/ ٥/ ١٩٩٨م ارتأينا نشر المقال في صحيفتنا إتماماً لفائدة القراء.

الاتحاد

تثير المسألة الكردية منذ فترة من الزمن الكثير من التساؤلات لدى المفكرين والساسة العرب المعنيين، على اختلاف اتجاهاتهم وانتماءاتهم الفكرية والسياسية. وعلى رغم التطور الكبير الذي حدث في تفكير الكثيرين منهم إزاء هذه المسألة، خاصة خلال السنوات الأخيرة، فالغموض لا يزال يلف تفكير العديد منهم لعدم إلمامهم بواقع التاريخ الكردي قديمه وحديثه، وهو ما يبعث على الأسف والاستغراب. ونرى بينهم من يتكلم

(*) أستاذ جامعي كردستاني.

لدى تطرقه إلى المسألة ال كردية فى العراق، على الكيان السياسى الذى خلقه الاستعمار البريطانى بعد احتلاله العراق كما لو كان كياناً "مقدساً" لا يمكن المساس به، بل أحياناً يجرى الحديث عن كيفية نشوئه، وهو ما يؤدى بطبيعة الحال إلى اقتراح حلول مبتورة لا تتفق مع وقائع التاريخ. لذلك نرى من الضرورى إجراء حوار عربى-كردى صريح بهدف الوصول إلى حل لهذه المسألة يتفق مع روح العصر ولا يتنافى مع وقائع التاريخ وظروف العيش المشتركة بين الشعبين العربى والكردى فى كيان سياسى واحد، ولكن ضمن أجواء تتيح له البقاء والديمومة والحياة.

لقد كانت كردستان بتقسيمها الشمالى والجنوبى واحدة من البلدان التى تشكل جزءاً من الإمبراطورية العثمانية. وقد حددها بالاسم، مع كل من البلاد العربية وأرمينيا، الرئيس الأمريكى ويلسون فى المشروع الذى تقدم به إلى مؤتمر السلام فى باريس عام ١٩١٩م لإنشاء عصبة الأمم ، مطالباً بوضعها جميعاً تحت الوصاية الدولية. وقد حاول الزعماء الكرد، كالزعماء العرب والأرمن فى حينه، إيصال صوت شعبهم إلى ذلك المؤتمر الذى انعقد لمعالجة المشاكل الناجمة عن الحرب العالمية الأولى، والذى كان بعض المشتركين فيه ينادي ببعض الشعارات البراقة، كحق الشعوب فى تقرير مصيرها بنفسها. وقد قدم الجنرال شريف باشا الذى كان يشغل منصب السفير العثمانى فى السويد واستقال منه ليكرس جهوده لقضية شعبه، باسم الوفد الكردى الذى كان يترأسه، مذكرات عدة إلى قادة المؤتمر المذكور. وتمخضت عن هذا المؤتمر "معاهدة سيزر" التى أبرمت فى ٢٠ آب "أغسطس" ١٩٢٠م والتى خصصت المواد ٦٢-٦٤ منها لحل المسألة الكردية فى الدولة العثمانية. وأقرت تلك النصوص حل المسألة على مرحلتين، فقضت فى البداية بإنشاء كيان كردى فى القسم الشمالى من كردستان (حالياً كردستان تركيا) لينضم إليه فيما بعد القسم الجنوبى الذى كان يشكل القسم الأعظم من ولاية الموصل العثمانية، والتى كانت تعرف سابقاً باسم ولاية شهرزور. ومن الواضح أنه لو قدر للنصوص المتعلقة بالمسألة الكردية فى هذه المعاهدة النفاذ، لكانت هناك الآن دولة كردية تضم القسمين الشمالى والجنوبى من كردستان، أى كردستان العثمانية. ولكن ظهور مصطفى كمال أتاتورك على المسرح

السياسي التركي وسيطرته على أجزاء واسعة من أراضي تركيا الحالية وتراجع الساسة الإنكليز والفرنسيين أمام مطالبه، أدت إلى تجميد نصوص تلك المعاهدة الدولية المتعلقة بمصير الأمة الكردية وإبرام معاهدة أخرى جديدة بين جمهورية تركيا الفتية وممثلي الحلفاء في لوزان، في ٢٤ تموز "يوليو" ١٩٢٣م والتي نسخت بصورة غير مباشرة نصوص معاهدة سيزر بشأن المسألة الكردية. لقد كانت السياسة البريطانية تميل في البداية إلى إقامة كيان كردي في كردستان الجنوبية (حالياً كردستان العراق) تحت الرعاية البريطانية، بناءً على اقتراح من نوئيل الذي تفقد المنطقة الكردية وأوصى بإقامة دولة تمتد شمالاً حتى بحيرة وان، أي بمسافة ١٥٥ كيلو مترا تقريباً عن الحدود الشمالية الحالية للعراق.

ولكن اكتشاف النفط بكميات هائلة في كردستان الجنوبية، فضلاً عن أسباب أخرى لا مجال لسردها هنا، عملت وزارة المستعمرات البريطانية على إلحاقها بالمملكة العراقية التي أنشأتها الوزارة المذكورة، ونصبت الأمير فيصل ابن الشريف حسين ملكاً عليها. وقد جاء في برقية المندوب السامي البريطاني المرقمة ٥٤٣ في ١/ ١٠/ ١٩٢٣م المعنونة إلى وزارة المستعمرات ما يلي: "أرى أننا سنسهل مفاوضات الحدود إلى درجة كبيرة لو كان بوسعنا أن نعطي تركيا مبدئياً تعهداً رسمياً بأننا نظراً لتغير الظروف، فقد نبذنا فكرة منح الاستقلال الذاتي للكرد الذي تضمنته معاهدة "سيزر"، وأن هدفنا هو أن نضع تحت الإدارة العراقية وبأقصى ما في طاقاتنا كل المناطق الكردية التي تقع ضمن ولاية الموصل من الحدود نتيجة المفاوضات"

وقد سبق للسلطات البريطانية أن وقفت مع السلطات التركية موقفاً معادياً للجنرال شريف رئيس الوفد الكردي إلى مؤتمر السلام، حيث طلبت من السلطات الفرنسية مصادرة المضابط التي تخول شريف باشا الكلام باسم الشعب الكردي، وإلقاء القبض في مدينة حلب على الكرديين اللذين يحملان تلك المضابط وكانا في طريقهما إلى باريس، فأعيدا مخفورين إلى بغداد. كما بعث المندوب السامي البريطاني رسالة إلى السلطات الإيرانية لتقوم بمحاسبة رؤساء العشائر الكردية في كردستان إيران الذين ساهموا في التوقيع على تلك المضابط. ولأجل التخفيف من نقمة الشعب الكردي وغضبه تجاه

السياسة البريطانية الجديدة والتى تمثلت فى سلسلة من الانتفاضات المسلحة، عمدت الحكومة البريطانية إلى إصدار بيان مشترك مع الحكومة العراقية بتاريخ ٢٤ كانون الأول "ديسمبر" ١٩٢٢م، والذى أبلغ رسمياً إلى مجلس عصبة الأمم بواسطة الدولة المنتدبة، أكدتا فيه على حق الشعب الكردى فى التمتع بحكم ذاتى سياسى واسع ضمن نطاق الدولة العراقية الجديدة، بل دعوة الكرد لتشكيل هذه الحكومة بأنفسهم وإرسال ممثلين عنهم لتحديد علاقاتها السياسية والاقتصادية مع كل من الحكومتين العراقية والبريطا نية. يعد هذا البيان بمثابة اعتراف رسمى بحق الشعب الكردى فى تشكيل كيان كردى ضمن نطاق الدولة العراقية. وهو يعتبر أيضاً أساساً قانونياً وتاريخياً لمطالبة شعب كردستان العراق بنظام فيدرالى، لأن (تشكيل حكومة كردية وإرسال ممثل عنها للتباحث مع الحكومتين العراقية والبريطانية) لا يمكن أن يفسر إلا بهذا المعنى.

إننا لسنا هنا بصدد الدفاع عن الفيدرالية كنظام سياسى يعتبر من أفضل الأشكال الملائمة للدول ذات القوميات المتعددة، إذا كانت تتخذ من الديمقراطية أسلوباً للحكم، وإن الفيدرالية لا تعنى التقسيم، بل التوحيد، ولكن على أساس العيش المشترك بإرادة حرة، نظراً لما كتب الكثيرون عن ذلك، ولكننا نشير إلى قرار البرلمان الكردستانى الذى انبثق فى أيار (مايو) ١٩٩٢م نتيجة أول عملية انتخابية حرة فى تاريخ كردستان، واتخذ قراره بإجماع الآراء، واختار الفيدرالية نمطاً لتنظيم العلاقة بين إقليم كردستان العراق والدولة العراقية.

وقد كنا نأمل من جميع أطراف المعارضة العراقية الذين يرددون دوماً احترامهم لرأى الشعب الكردى واختياره، القبول بهذه الصيغة أيضاً. ومن المؤسف أن أوساطاً من المعارضة المذكورة أخذت تتذرع بحجج واهية لا يمكن تبريرها فى رفضها قرار البرلمان الكردستانى. فتارة تدعى أن الفيدرالية مقدمة لتقسيم العراق، وأنها تهدد الاستقرار فى المنطقة وتثير دول الجوار، وتارة أن الصيغة اتخذت فى وقت غير مناسب، إذ كان يجب الانتظار لإقرارها من قبل حكومة دستورية وبرلمان عراقى موحد، أو أن إقرارها يستلزم وجود طرف مقابل. لأن الفيدرالية تقوم على فكرة (التعاقد).

إن هذه التبريرات لا تخرج عن كونها جميعاً حججاً لا تستقيم أمام المنطق السليم البعيد عن (عقدة التسلط) التى لا تزال تهيمن بكل أسف على أفكار الكثيرين منهم.

فالفيدرالية أداة توحيد، وليست أداة تقسيم فى عالمنا المعاصر، بدليل أن دولاً مفككة (كجمهورية قبرص فى وضعها الحالى) أو مهددة بالتفكك (كالسودان مثلاً) تستعين بالفيدرالية من أجل توحيد الدولة المفككة أو المهددة بالتفكك.

أما عن انهيار الفيدرالية فى دول أوربا الشرقية، فأسبابه تعود لانعدام الديمقراطية وقيام أنظمة تلك الدول على التسلط والقهر، وليس بسبب وجود عيب فى الفيدرالية القائمة على الديمقراطية. ومن المؤكد أن هذه الدول كانت ستتفكك حتى لو بدت دولاً موحدة ومركزية. فالفيدرالية مرتبطة بالديمقراطية، وانعدام إحداهما يؤدى إلى زوال الأخرى. فلو قبل النظام الدكتاتورى المتسلط فى بغداد بالفيدرالية فى الصيغة التى أقرها البرلمان الكردستانى وفى جميع أرجاء كردستان، فلا يعنى ذلك حل المسألة الكردية حلاً نهائياً لانعدام الركن الآخر - أى (الديمقراطية) لدى النظام. ويصح هذا القول بالنسبة لأى نظام آخر يحل محل النظام الحالى لو انعدم فيه الركن المذكور، حتى لو أقر بجميع المطاليب الكردية.

أما الادعاء أن هذه الصيغة قد أقرت فى وقت غير مناسب فنتساءل متى يكون الوقت مناسباً لتلبية حقوق شعب يتعرض منذ عشرات السنين لإبادة منظمة شاملة، من تهجير جماعى بهدف تغيير تركيب كردستان وطابعها القومى وإزالة الكرد من الوجود باللجوء إلى جميع أنواع الأسلحة الفتاكة، وتدمير أكثر من أربعة آلاف قرية كردستانية وعشرات القصبات والمدن الصغيرة، وقتل أكثر من ١٨٠ ألف كردي وأكثر من سبعة آلاف بارزانى فى عمليات الأنفال السيئة الصيت.. أو هل ينتظرون من شعب تعرض لجميع هذه المآسى على أيدى الأنظمة العراقية المختلفة ابتداءً من النظام الملكى حتى النظام الحالى، وكان معظم (قادة) هذه الأجنحة من المعارضة العراقية مشتركين فيها بصورة أو بأخرى ؟ نقول هل يتوقعون منه الانتظار مرة أخرى لحين مجيء نظام آخر جديد يطالب بـ(مفاوضات) جديدة مع الجانب الكردى ليهيئ نفسه خلالها لجولة أخرى من الحرب والعدوان ؟ أقول

بصراحة الإنسان الكردي: إن ما ذكرته يجول في خواطر جميع الكرد من مثقفيهم إلى بسطائهم.

وأخيراً نقول للإخوة الذين يطلبون وجود (طرف آخر) لإقرار صيغة الفيدرالية، إن هذه الصيغة لم تقرر في جميع الدول وفقاً لنمط واحد. فقد أقرت في دول عدة حسب ظروفها ووفقاً لأنماط أخرى بعيدة عن فكرة (التعاقد). والغريب في الأمر أن هذه الأوساط من المعارضة العراقية حددت مسبقاً جميع الصيغ المستقبلية لعراق ما بعد صدام حسين فلماذا نستثني من ذلك صيغة الفيدرالية بالشكل الذي أقره البرلمان الكردستاني الذي يمثل ما يقارب ثلث الشعب العراقي ؟

والنظام الفيدرالي يستلزم وجود دستور فيدرالي، إلى جانب دساتير إقليمية. نظراً لتمتع المجالس التشريعية في الأقاليم بحق تشريع القوانين الإقليمية، شرط ألا تتعارض نصوصها مع أحكام الدستور الفيدرالي والدستور الإقليمي المعني. ونظراً للظروف الخاصة بكردستان العراق نتيجة سحب الإدارات من قبل السلطة الدكتاتورية من معظم أجزائها في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩١م ونشوء فراغ إداري وتشريعي، وما تبع ذلك من انبثاق البرلمان الكردستاني وحكومة للإقليم، ومن ثم إقرار صيغة الفيدرالية، توجب تحديد الصلاحيات الدستورية للإقليم، وبيان كيفية ممارسات هيئات الإقليم التشريعية منها والتنفيذية والقضائية لاختصاصاتها، لذلك كان من الضروري التفكير بإعداد دستور لكردستان العراق بالسرعة الممكنة. وقد قمت بإعداد مشروع دستور للإقليم خلال العام الفائت، وعلى رغم أن المشروع قد وزع على نطاق محدود (لمحدودية النسخ المطبوعة منه)، فقد استقبلته الأوساط القانونية وأعضاء البرلمان الكردستاني بالتقدير، حيث تلقيت العديد من الرسائل منهم. كما طلب حوالي ثلث أعضاء البرلمان عرضه على المجلس لمناقشته ومن ثم إقراره.

ويمكن تلخيص الخطوط العامة الواردة في مشروع الدستور للإقليم بما يلي:

أولاً: إبراز رغبة شعب كردستان العراق في الدخول في اتحاد اختياري مع الشعب العربي في العراق في إطار جمهورية فيدرالية تضم إقليمين أو أكثر تتمتع بحقوق متساوية يكفلها

الدستور الفيدرالى الذى يشرع من قبل المجالس التشريعية فى الإقليمين (أو الأقاليم) والمجالس التشريعية الفيدرالية بعد انبثاقها.

أعمال التحويل الديموغرافى:

ثانياً: إن كردستان العراق بحدودها الطبيعية والجغرافية الثابتة تاريخياً تشمل محافظات أربيل ودهوك والسليمانية وكركوك (بحدودها الإدارية السابقة لعام ١٩٦٨م) بالإضافة إلى الأقضية والنواحى الكردية فى محافظات الموصل وديالى والكوت.

أما بصدد عقدة (كركوك) حسب تعبير الدكتور حسن الضلعى، فأقول معه "إن المعطيات التاريخية والواقعية والسكانية تؤكد أن كركوك تتكون من الأكراد (وهم الأكثرية) والتركمان ومن ثم العرب. وقد كانت كركوك دو ماً مدينة كردية وتابعة إدارياً لكردستان، ولما جاء صدام حسين-الأصح أن نقول انقلابيو ١٩٦٣م- حاول أن يعرب كركوك عن طريق تهجير الأكراد وإحلال العرب محل أبناء المدينة الأصليين وكذلك فى ضواحيها، والأصح أن نقول فى كثير من قراها. وهذا التعريب هو تعريب قسرى اصطناعى مزيف ومرفوض. لأنه يقوم على التغيير الديموغرافى بالعنف والقوة والإبعاد والتهجير، واستقبال سكان عرب عن طريق الأموال والإغراءات. وكل هذا مرفوض فى القوانين الدولية والدساتير العالمية، ولذلك ينبغى فى أى اتفاق بين المركز وكردستان، تصحيح الأمور وإعادتها إلى الوضع الأولى الطبيعى. ولهذا فمن الحتمى أن تدخل كركوك ضمن إقليم كردستان فى الاتحاد الفيدرالى أو فى أية صيغة أخرى" (حسن الضلعى: العلاقة المتكافئة فى الدولة الواحدة تقضى على أسباب الانفصال، جريدة الحياة العدد ١٠٩٩٩ فى ٢٣/ ٣/ ١٩٩٣م). ويكشف أحد القوميين العرب البارز ين، وهو المحامى هلال ناجى عن حقيقة عملية التعريب بقوله: "إن المناطق التى يستخرج منها النفط فى كركوك هى مناطق كردية بحتة تغمرها قرى كردية لم يكن فيها غيرهم حتى ١٩٦٣م حينما قامت الحكومة آنذاك بتهجير المواطنين الأكراد م قراهم، وجلب العشائر العربية وإسكانها فى هذه القرى على مرأى ومسمع من الرأى العام العالمى" وقد شمل التعريب فى البداية سهل الحويجة الذى كان مرتعاً للمزارعين الكرد من أصحاب المواشى خلال

فصل الربيع، ثم قامت السلطة في العهد الملكي (في بداية الأربعينيات) بإحياء المنطقة بشق ترعة كبيرة من نهر الزاب الصغير (زيى بضوك) بهدف إسكان أبناء عشيرة العبيد العربية فيها والتي كانت في مصادمات دموية مستمرة مع عشيرة العزة في محافظة ديالى ثم جعلت منها (ناحية) حولتها السلطة البعثية إلى (قضاء) ضمن محافظة كركوك. أما في مدينة كركوك فكانت نسبة العرب لم تتجاوز يوماً ٥٠٪ من سكانها معظمهم من عوائل الموظفين من مدنيين وعسكريين الذين استقر الكثيرون منهم فيها على رغم أنهم كانوا في الأصل من أبناء المحافظات الأخرى. ونذكر على سبيل المثال أن عدد الطلاب العرب في ثانوية كركوك-وكانت الثانوية الوحيدة في المحافظة حتى نهاية الخمسينيات-كان يعد بالعشرات فقط. وكان معظمهم من أبناء الموظفين. وجرت العادة في كركوك أن تكون هناك مقابر خاصة بالكرد وأخرى بالتركمان وغيرهم، وعدم وجود مقبرة خاصة بالعرب. دليل آخر على حداثة وجودهم فيها. كل ذلك يؤكد أن عملية الاستيطان والتعريب لم تبدأ إلا حديثاً، وبالذات منذ ١٩٦٣م و ما بعدها. لذلك أقدمت السلطة على إتلاف سجلات النفوس لعام ١٩٥٧م.

ثالثاً: التأكيد بأن شعب كردستان العراق يتكون من الكرد والتركمان والآشوريين والعرب الذين يقطنون كردستان بصفة دائمة. مع بيان الحقوق القومية المشروعة لتلك الأقليات القومية.

رابعاً: اعتبار الإسلام دين الإقليم الرسمي مع ضمان الحرية الدينية بالنسبة للأديان الأخرى.

خامساً: جعل اللغة الكردية لغة رسمية في الإقليم بجانب اللغة العربية في الأمور التي تستوجب التخاطب مع الحكومة الفيدرالية في المركز. كما تكون الدراسة في جميع المراحل الدراسية بوجه عام باللغة الكردية مع البدء بتدريس اللغة العربية وإحدى اللغات الأجنبية الحية في نهاية المرحلة الابتدائية وما تليها على أن يحق للأقليات القومية التدريس بلغاتها أيضاً.

سادساً: لقد جاء في المشروع على سبيل الضمان أنه لا يمكن إلغاء إقليم كردستان

العراق، كما لا يجوز ضم أي جزء منه إلى إقليم آخر إلا بموافقة برلمان الإقليم بأغلبية ثلثي أعضائه، واقتران ذلك بموافقة شعب الإقليم باقتراع عام سري مباشر.

سابعاً: أما في المجالات المالية فيتولى البرلمان الكردستاني تحديد المجالات والأموال التي يمكن فرض ضرائب ورسوم فيدرالية بشأنها في الإقليم وتحديد النسبة الواجب تخصيصها لحكومة الإقليم. كذلك ينبغي تخصيص نسبة محددة من الميزانية العامة الفيدرالية والميزانيات المركزية الأخرى للإقليم.

ثامناً: وبشأن تحديد اختصاصات السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في الإقليم، وتلك التي تتمتع بها السلطة المركزية، اتبعنا الأسلوب الذي تقضي به معظم الدساتير الفيدرالية، وهو تحديد اختصاصات السلطة الفيدرالية، واعتبار الاختصاصات الأخرى من صلاحيات سلطة الإقليم. فأصبحت المسائل المتعلقة بشئون الدفاع والعلاقات الخارجية وإصدار العملة الوطنية وشئون الجنسية والجمارك والمكوس المركزية وإدارة الموانئ والمطارات الدولية والبريد والتليفون المركزية محصورة بالسلطة المركزية، وما عداها فهو من اختصاصات سلطات الإقليم.

تاسعاً: وبغية عدم إفساح المجال أمام السلطة المركزية للتدخل عسكرياً في شؤون الإقليم، أوردنا نصاً جعلنا بموجبه أمر تحريك القوات المسلحة أو دخول قوات مسلحة فيدرالية إلى الإقليم مرهوناً بموافقة حكومة الإقليم. وكما كانت عليه الحال حتى بداية ١٩٦٠م، يؤدي أبناء الإقليم الخدمة العسكرية في الإقليم ذاته. لقد كانت الفرقة الثانية من الجيش العراقي الفرقة الوحيدة الموجودة في كردستان، وكان معظم منتسبيها من جنود وضباط صف وضباط من أبناء الإقليم حتى ١٩٦٠م.

عاشراً: أما الباب الثاني في المشروع، فقد خصصناه لبيان الحقوق والحريات العامة محددين حقوق المواطنين وواجباتهم، مع بيان الحريات العامة التي يتمتعون بها وتنظيمها، كحرية الأديان وحرية التجمع والتظاهر والإضراب والتوقف عن العمل. بالإضافة إلى حرية الفكر والتعبير وحرية الصحافة والطباعة والنشر، وتأسيس الأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات والاتحادات. وقد اقترحنا منع الأحزاب السياسية من العمل السياسي

والحزبى فى القوات المسلحة وقوى الأمن الداخلى (التى ستصبح جزءاً من القوات المسلحة فى الجمهورية) وبين منتسبى القضاء أيضاً.

حادى عشر: أما الباب الثالث من المشروع، فهو مخصص لبيان اختصاصات السلطة التشريعية (البرلمان الكردستانى) والسلطة التنفيذية (رئيس الإقليم ومجلس وزراء الإقليم) والسلطة القضائية. لقد أوردنا نصاً اقترحنا بموجبه منع كل من شارك فى الجرائم التى خططت لها السلطة الدكتاتورية القمعية وارتكبتها، وكل من تعاون معها فى تنفيذ تلك السياسة من ترشيح نفسه لعضوية البرلمان الكردستانى، أو أن يكون عضواً فى مجلس وزراء الإقليم.

إن تشريع دستور لإقليم كردستان العراق يعتبر أمراً ضرورياً لبناء صرح قانونى متين فى الإقليم، والذى يكون أساساً لما سيبنى لعراق الغد: عراق الديمقراطية والفيدرالية والتعددية وضمان حقوق الإنسان.

نحو حوار عربى / كردى
ينهى الصمت العربى حيال القضية الكردية !
عبد المجيد زنكنة، جريدة الاتحاد / كردستان العراق

العلاقات العربية/ الكردية علاقات قديمة تحكمها الروابط الدينية والتاريخية، وقد أكدت حقائق التاريخ دور شعبنا الكردى فى ترسيخ تلك العلاقات عبر إسهامه الفعال فى بناء صرح الحضارة العربية/ الإسلامية، حيث لعب الكرد دوراً فعالاً فى تنوير الفكر العربى/ الإسلامى من خلال علمائه ومفكريه الذين برعوا فى ميادين العلوم والدين والفقه والمنطق واللغة. ولاتزال آثار هؤلاء العلماء شاخصة إلى يومنا هذا   كما دافع شعبنا ومن خلال قادته العظام عن حياض الدولة العربية/ الإسلامية، فعلى يد صلاح الدين الأيوبى تم فتح مدينة القدس ودحر الحملات الصليبية على أبوابها   وهذا يعنى أن فى التاريخ العربى/ الكردى قواسم مشتركة أبرزت بجلاء دور شعبنا الكردى المشرف والوضاء فى

التاريخ العربي/ الإسلامي، وإذا ما طرحنا جانباً التاريخ القديم، وبدأنا بإلقاء الضوء على التاريخ المعاصر، فإنه وبقدر ما يتعلق الأمر بالشعب الكردي في كر دستان العراق، يمكن القول أن شعبنا لعب دوراً فعالاً في تاريخ العراق المعاصر من خلال إسهامه في دعم الحركة الوطنية العراقية، حيث شارك شعبنا الكردي الشعب العربي في العراق في معظم الثورات والانتفاضات والوثبات الوطنية بدءاً من ثورة العشرين التحررية، وانتهاءً بثو رة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨م، ومن الحقائق الساطعة أن شعبنا الكردي شارك الشعب العربي في الضراء وقلما السراء.. إذاً فالعلاقات العربية/ الكردية خلدها التاريخ وجسدتها الروابط الدينية والوطنية، ولكن من المؤسف أن تجحف الحكومات العراقية المتعاقبة على السلطة بحق الكرد وتتنكر لحقوقهم القومية المشروعة. ولا شك في أن الحكومات العراقية أساءت بتنكرها لحقوق شعبنا بالعلاقات التاريخية والوطنية التي تربط الشعبين منذ القدم. فالحكومات العراقية عجزت عن إيجاد حل مشروع للقضية الكردية يوازي تطلعات شعبنا، وكانت تلك الحكومات وللأسف الشديد تعتبر الشعب الكردي وحركته التحررية العادلة خطراً محدقاً بالأمن القومي العربي، لذلك رفضت تلبية المطالب الكردية العادلة. فكلما سيطرت حكومة من تلك الحكومات على مقاليد السلطة في البلاد حتى سارعت إلى رفع شعار الأخوة العربية الكردية كتكتيك مرحلي لاجتياز أز ما تها ومشاكلها، وباجتياز تلك المشاكل سرعان ما كانت تتنكر للحقوق القومية للشعب الكردي وتتنصل من التزاماتها، وتلجأ إلى التعامل مع الشعب الكردي بالحديد والنار، وفي إطار ذلك التفكير غير الحضاري مارست الحكومات العراقية أساليب غير حضارية في التعامل مع القضية الكردية، وقد تركت تلك الأساليب المتبعة من لدن تلك الحكومات آثاراً سلبية على العلاقات بين الشعبين، حيث كانت تزج قسراً بأبناء الشعب العربي في حرب استنزاف ظالمة ضد الشعب الكردي محملة الشعبين مزيدا من الدماء والدموع والمآسي. وفي الوقت الذي لم تكن فيه الحكومات العرا قية ترفع شعار الحوار إلا كتكتيك مرحلي فإن شعبنا الكردي لم يكن يلجأ إلى النضال المسلح إلا كخيار أخير. وقد أكدت أحداث العقود الأخيرة أن أساليب القمع والإرهاب وتدمير القرى وتعريب المناطق الكردية وترحيل

سكانها، واستخدام الأسلحة الكيماوية المحظورة دولياً وتنفيذ عمليات وحشية كعمليات الأنفال ضد الشعب الكردى، ليس باستطاعتها القضاء على تطلعات شعب أكد للعالم وعبر نضاله العادل استعداده لدفع ثمن انعتاقه برحابة صدر. وبالرغم من أن العقود الأخيرة قد شهدت صمتاً عربياً رهيباً حيال القضية الكردية، فإن الساحة العربية لم تكن تخلو من الأصوات المؤيدة لإيجاد حل عادل للقضية الكردية والداعية إلى الحوار العربى/ الكردى فالرئيس المصرى الراحل جمال عبد الناصر وأحمد بن بيللا ومعمر القذافى هم من القادة العرب الذين نطقوا بالحق حيال الشعب الكردى وأيدوا تأمين حقوقه القومية. وكانت تظهر بين آونة و أخرى أقلام عربية مثقفة ومنصفة فى تقييمها للقضية الكردية، لكنها كانت نادرة جداً.

والآن وفى عصر الصحوة القومية ومباراة الشعوب فى معايشة المفاهيم الإنسانية والحضارية. وحيث يشهد العالم تغييرات لصالح الشعوب المضطهدة فإن الحوار العربى/ الكردى يطرح نفسه كوسيلة حضار ية لإيجاد حل حضارى لقضية ملحة كالقضية الكردية التى تتفتح أمامها آفاق رحبة يوماً بعد آخر. فالشعب الكردى طالما تطلع إلى إسهام عربى جاد فى إيجاد حل مشروع لقضيته يوازى أهدافه القومية المشروعة. وإذا كان الحوار أسلوباً حضارياً لحل مشاكل الشعوب والأمم فإن الحوار العربى/ الكردى ضرورة ملحة يحتمها واقع الشعبين فى العراق، ووسيلة فعالة لطرح الأفكار وتبادل الآراء باتجاه التوصل إلى إيجاد حل لإحدى أهم قضايا المنطقة. والاتحاد الوطنى الكردستانى كأحد الأطراف الرئيسية المهمة فى الحركة التحررية الكردية آمن دوماً بالحوار، وكان سباقاً فى الدعوة إلى الحوار العربى/ الكردى. إذاً فإن التوصل إلى مواقف وآراء ورؤى عربية/ كردية مشتركة حيال القضية الكردية، والتحرك صوب تعريف المواطن العربى بعدالة القضية الكردية وأبعادها التاريخية والقومية، سيساهم عاجلاً أم آجلاً فى تقريب وجهات النظر بين الشعبين، وفى ولادة تقييم عربى منصف وجديد، وصولاً إلى الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردى ضمن إطار عراقى موحد، وبذلك يمكن أن يتحقق الاستقرار السياسى فى العراق، ويعود العراق إلى حظيرة المجتمع الدولى كدولة أقرت بحقوق القوميات وسايرت منطق العصر وعايشت مفاهيم التحضر

رأي في ندوة الحوار (العربي - الكردي)

عارف رشدي*

لا زال الغموض يكتنف الموقف على الصعيدين الرسمي والشعبي تجاه القضية الكردية. وإن المعالجات والتصورات التى طرحت لحد الآن وهى (نادرة جداً) كانت سلبية وتفتقر إلى الموضوعية والدقة. بل وتحمل فى ثناياها مغالطات تاريخية مجحفة زادت من عدم واقعية الأوساط الحاكمة فى تصديها لقضية شعبنا.

إن انعقاد الندوة الخاصة بالحوار (العربى-الكردى) والمقرر عقدها فى مدينة القاهرة فى الفترة ما بين (٢٧-٢٨/ ٥/ ١٩٩٨م) تعتبر خطوة إيجابية فى المسار الصحيح نحو إنشاء أرضية ملائمة وصياغة منطلقات فكرية-سياسية، من الضرورى أن تكون واقعية تستند فى رصانتها إلى حقائق التاريخ والجغرافيا فى مضمار البحث عن السبل القويمة لحل المسألة الكردية.

من المهم جداً أن تتضمن الندوة طرح معالجات عربية-كردية-تتناول القضية الكردية من جميع جوانبها وفى ضوء منهج علمى وعملى معاصر، وحيث تتمخض عنها قواسم مشتركة كنواة لمشروع مبادرة واعية تساعد على التحرر من المواقف الشوفينية المتزمتة والسياسات غير الصائبة للحكومات التى تحكم كل منها جزءاً من شعبنا ووطننا.

إن الإقرار بالوجود الكردستانى (قومياً ووطنياً) يجب أن يكون من المسلمات البديهية فى مقررات الندوة، وكذلك دراسة متأنية لمسيرة العلاقات المتشابكة والمتنوعة بين الكرد والعرب على امتداد الحقب الزمنية المختلفة، مما سيساعد على خلق أجواء أرحب لإيجاد معالجة صحيحة بجملة من الأمور التى تعرضت عسفاً إلى التشويه والتعقيد فاستعصى فهمها واستيعابها موضوعياً. ومنذ عهد الرسول الكريم (محمد صلى الله عليه وسلم) مد الكرد بفضل الصحابى الجليل من نسل الكرد (طازان) جسوراً للإخاء والمحبة لأمة العرب والإسلام.

(*) عضو اللجنة القيادية للاتحاد الوطنى الكردستانى/ جريدة الاتحاد

الكرد زكاهم التاريخ كمجتمع يمتاز بالأصالة والحضارة، وإذ تزهو أرجاء وطنهم بمعالم وشواهد ترمز إلى وجود حضاري معرفي لأمة الكرد وغائر في أعماق أحداث التاريخ. وقد أنجبت هذه الأمة نخبة من فلتات الدهر اتصفت بسمة المدارك والترفع عن الصغائر والتفاني في سبيل المبادئ، وتحقيقاً لفكر إنساني نير وعلاقات إنسانية صدوقة بين الأمم المتعايشة في كنف بعضها ومساندتها نحو الانعتاق العقلاني والاندماج بالعدالة وتحقيق الذات ضمن المجموع بعيداً عن روح التعالي والتعنصر.

فهب (صلاح الدين الكردي الأيوبي) لنجدة أهل (الضاد) والإسلام وأنقذ الديار المقدسة من براثن الاحتلال، ولازالت المآثر العلمية والفقهية والأخلاقية لمدا رس (حران وشهرزور والعمادية) تزخر بحيويتها، وتجوب أفكارها على صفحات العشرات من أمهات الكتب والمصادر الموثوقة، ولازالت تعهد الكثير منها أهم وأوثق مواد التدريس في دور العلم والثقافة وخاصة الإسلامية منها، وما مؤلفات (ابن صلاح الشهرزوري) في علم الحديث، لخير مثال على ذلك.

أمة أنجبت فطاحل أمثال (الدينوري وأبي مسلم الخرساني وابن الأثير الجزري والشيخ الخاني وابن خلكان والأميدي وابن صلاح الشهرزوري)، تستحق الاحترام والإنصاف، وليس أن يحجب عنها حق الحياة الحرة وحق التصرف في إدارة شؤونها تبعاً لما تملي عليها مصالحها القومية والوطنية كباقي الأمم التي ما فرق الله تعالى بينها إلا بالتقوى.

إن أعمال هذه الندوة ستكتسب أهميتها وحيويتها إذا ما اعتمدت في مداولاتها (الحوار الديمقراطي الهادف المثمر) بعيداً عن عقد الاستعلاء القومي والمصالح السياسية الضيقة، وانتهاج هذا التوجه بالإضافة إلى تسجيله (نقلة نوعية) في مجال معالجة قضية قومية ووطنية، سيرفد حركة المجتمع العربي بعوامل القوة والعصرنة، ويساعدها في التفوق على الكثير من مطبات التفكير الخاطئ والمنتمي إلى العصبية المقيتة والمهيجة للأزمات.

نحو حل للقضية الكردية فى إطار عربى
بقلم/أحمد نافع. جريدة الأهرام القاهرية

تشكل القضية الكردية فى العراق إحدى أكبر القضايا التى واجهت الدولة العراقية منذ تشكيلها بعد الحرب العالمية الأولى. وعلى مدى العقود الثلاثة الأخيرة، كانت هذه القضية موضع جدل على الساحة العراقية، ولم تنتج المحاولات العديدة التى جرت من الجانبين العراقى والكردى فى التوصل إلى حل عادل يرضى الطموحات المشروعة للأكراد ويحفظ وحدة العراق، وفى نفس الوقت وعلى النقيض شهدت القضية جولات دامية كادت تقضى على كل أمل يلوح فى الأفق للوصول إلى صيغة سياسية ترضى الطرفين، ونظراً إلى وجود عوامل عديدة للتقريب بين الجانبين، فقد بدت صور التعثر والمشاهد الدامية عسيرة على الفهم أو غير مبررة على أقل تقدير ومن هنا يظل الحوار هو الطريق الأفضل لحل القضية. حيث يشير تاريخنا إلى أن الجانبين كانا متفقين فى المبادئ والإطار العام ويفشلان عند الحديث عن التفاصيل، ولأن الشكوك المتبادلة دائماً ما أثيرت فى ظل عدم توافر المناخ السياسى الملائم لجولات الحوار وارتباط ذلك بالتدخل الخارجى بوجه خاص. فإن المصلحة الكردية والعربية تقتضى العمل على توفير عوامل الثقة بين الجانبين الكردى والعراقى من ناحية، وبلورة جهد عربى للتقريب بينهما، من ناحية أخرى. فقد آن الأوان لأن يهتم العرب بالمسألة الكردية وبإعادة الاعتبار لها. لا أن ينتظروا انفجارها بين وقت وآخر تاركين الساحة واسعة للقوى الأجنبية تعبث كيفما تشاء. إن تجديد الاهتمام العربى بهذه القضية يعود فى الواقع إلى أسباب عديدة، وعلينا أن نعترف بأن العرب أهملوا المسألة الكردية تماماً مثلما فعلوا مع بقية المناطق الساخنة على الأطراف. بل ومع دول الجوار نفسها، وربما كان العرب يضعون حسابات عديدة جعلتهم يعزفون عن الاهتمام بمثل هذه القضايا. كانوا ينظرون إليها على أنها شأن داخلى بالدول العربية أو أن هناك أولويات أخرى لاهتماماتهم. ولكن هذه نظرة قاصرة لأن تكامل اعتبارات الأمن القومى العربى يفترض أن تكون مثل هذه القضايا فى سلم الأولويات. خاصة أنها أصبحت قنابل

موقوتة تستطيع القوى الأجنبية إشعالها لعرقلة التطور السياسى فى المنطقة العربية. ولا شك أن عدم الاكتراث العربى عمق بشكل غير مباشر من حدة العوامل السلبية فى جانب أطراف مثل هذه القضايا، ومنهم الأكراد. حيث عزز لديهم مظاهر العزلة والبحث عن بديل غير عربى للمؤازرة مما زاد من تعقيدات المشكلة. وفى حالة الأكراد أيضاً. فإن العلاقات التاريخية بينهم وبين العرب كان من المفترض أن تسهم فى حل قضيتهم ولكن عدم إحياء هذه الروابط القديمة كان بدوره عاملاً لعرقلة الوصول إلى حل يلبى أمانيهم وطموحاتهم وحقوقهم المشروعة. وفى هذا الإطار لن نبتعد عن الحقيقة إذا وصفنا قصة الأكراد فى العراق الحديث بالمأساة أو التراجيديا بالمعنى الإغريقى للكلمة. فالعراق لم ينكر على الأكراد قوميتهم ولغتهم وثقافاتهم منذ بداية استقلاله كذلك بأن أكراد العراق فى غالبيتهم لم يعادوا القومية العربية، ولم يطلبوا الانفصال عن التراب العراقى، لأن كلاً من الجانبين يعترف للآخر بالمشروعية ويريد أن يتعايش معه. كما ربطت بينهما عوامل التفاعل الحضارى والتصاهر الاجتماعى، ويسمح العراق للأكراد بأن يعبروا بطرق شتى عن هويتهم الثقافية ومن هنا يأتى تعبير المأساة. حيث عوامل التقارب قائمة وبرغم ذلك يستمر الصراع إلى حد المواجهة الدموية. ومما يتصل بهذه الزاوية أيضاً أن أكراد العراق بوصفهم يشكلون غالبية الأكراد هم أقرب الشعوب إلى الشعب العربى تاريخياً. وكانت العلاقات العربية-الكردية مزدهرة عبر القرون. وأدى الإسلام دوراً مهماً فى إيجاد هذه العلاقة الوثيقة.

وتحتفظ الذاكرة العربية بتقدير كبير للدور المشهود الذى قام به الأكراد فى الدفاع عن الإسلام ولاتزال السيرة البطولية لصلاح الدين الأيوبى ـ وهو من أبرز الشخصيات التاريخية الكردية ـ حية فى النفوس. والمعروف عنه أنه استطاع أن يوحد مصر والشام والحجاز والعراق فى القرن الثانى عشر الميلادى ويقود حملات مظفرة ضد الصليبيين ودخل بذلك التاريخ العربى والإسلامى بوصفه بطلاً من أبطال الوحدة العربية ـ وهذا التراث من العلاقات جعل تطلعات الأكراد لا تصطدم أو تتناقض مع تطلعات الأمة العربية. بل إن الثقافة الكردية إذا تطورت وتقدمت بدعم من العرب فإنها سوف تخدم

دون شك فى بناء علاقات سليمة وإيجابية.

وإذا عدنا للوضعية السياسية للأكراد فى محاولة لفهم أسباب التعثر فى الحوار على مدى السنوات الماضية فنلاحظ أنهم يتوزعون بين خمس دول هى العراق وسوريا وتركيا وإيران والاتحاد السوفيتى السابق. ولكن قسماً كبيراً منهم يقيمون فى شمال العراق، والأكراد غالبيتهم مسلمون سنيون. ومنهم مسلمون شيعة. ومنذ العشرينيات فإن مطالب أكراد العراق تتركز فى حل قضيتهم ضمن إطار الدولة العراقية وهم حريصون على وحدتها ولا يريدون الانفصال. ليس فقط لحدودهم القومية المرتبطة بالعراق، ولكن لأن فكرة إنشاء دولة كردية عموماً صعبة المنال لأنهم مقسمون على عدة دول كما ذكرنا وليس هناك اتصال جغرافى كامل بينهم، وحتى لغتهم ليست واحدة حيث يتكلمون عدة لهجات كثيراً ما لا يفهمها أبناؤهم أنفسهم، ومنذ عام ١٩٧٤م نجح الجانبان العراقى والكردى فى التوصل إلى خطوات مختلفة لكى يتعايش الأكراد سلمياً داخل العراق تركزت فى صيغة الحكم الذاتى، وبالفعل قامت هذه السلطة فى الشمال والتى أصبح لها برلمان خاص بها وتركت السلطة العراقية الحرية للأكراد فى إدارة معظم شؤونهم. بل إنها كثيراً ما اختارت شخصيات كردية كمسئولين فى حكوماتها المتعاقبة، ولكن هذا الوضع تعرض ولايزال للانتهاك، لأن الخلافات تركزت على التفاصيل أو بالأحرى على كيفية أن يكون الحكم الذاتى حقيقياً بالفعل بما يرضى طموحات الأكراد، ومن الصحيح أن فكرة الفيدرالية راودت بعض الأكراد أو تراودهم من وقت إلى آخر فى اتجاه تجسيد أفضل تعبير سياسياً يرضى طموحاتهم، ولكن معظم جولات الحوار السابقة -وهى كثيرة- تركزت فى خمس نقاط رئيسية، الأولى: حدود منطقة الحكم الذاتى، وهنا يشار إلى أن المنطقة التى أقيمت أقل بكثير من المساحة التى يوجد عليها الأكراد، والثانية: مدى الصلاحيات الإدارية التى سيحصل عليها الأكراد. وهذه بدورها أقل مما يسمح بحكومة إدارية مستقلة عن الحكومة المركزية فى بغداد. والثالثة: وضع مدينة كركوك الغنية بالبترول، حيث لا توافق السلطة العراقية على ضمها لمنطقة الحكم الذاتى للأكراد أو التمتع بثروتها. والرابعة: رفع القيود عن الممارسة الديمقراطية، حيث إنه فى ظل التعددية والسماح للحريات السياسية يمكن

استيعاب كل القوى الحزبية والسياسية الكردية من ناحية، وضمان قيام برلمان آخر لأنها غالباً ما تؤدى إلى وجود قوى أو عناصر مرتبطة بالسلطة المركزية فى بغداد، والخامسة: ضمان مصير أفراد قوات البشمركة الكردية حيث تطلب الحكومة العراقية انضمام هذه القوات فى قمع حركات الاحتجاج ضدها فى مناطق الأكراد. وفى ضوء التعثر فى الاتفاق على تفاصيل عديدة ضمن هذه النقاط الخمس نظر الأكراد لأحداث حرب الخليج الثانية على أنها فرصة للتخلص من سيطرة السلطة المركزية، ونظمت فى أوائل مارس ١٩٩١م انتفاضة كردية فى الشمال، ولكن السلطة العراقية قمعتها بعنف. خاصة أن الأكراد أصيبوا بخيبة أمل لعدم تعاون دول التحالف الغربى معهم فى هذا الموقف، وأدركت القوى السياسية الكردية عقب هذه الأحداث أن لا أحد من الدول الرئيسية فى المنطقة يؤيد أية حركة انفصالية من جانبه عن التراب العراقى. وأن التعاون الدولى وهْم ليس إلا، ولذلك عادت مرة أخرى تتحدث أو تطلب مواصلة الحوار مع بغداد، وقد أصبح الحوار بالنسبة لها ملحاً فى ضوء اعتبارات جديدة لعل فى مقدمتها ذلك الوضع المأساوى الذى يعيشه الأكراد. لأن فى الشمال بعد أن حددت دول التحالف بمعاونة الأمم المتحدة مناطق آمنة لإيواء الملايين منهم الذين كانوا قد فروا من قمع الانتفاضة وفى ظل هذه المناطق وغيرها تسوء الأجواء الاقتصادية إلى حد كبير ويتفشى الجوع والمرض على ساحة كردستان العراق لغياب الدولة العراقية.

ويزيد من صعوبة الموقف على الجانب الكردى. أن الطرفين الرئيسيين فى الزعامة السياسية، وهما الحزبان الديمقراطى الكردستانى بزعامة مسعود البارزانى والاتحاد الوطنى بزعامة جلال الطالبانى دخلا فى صراع سياسى مسلح دفع ثمنه الشعب الكردى نفسه، وقد اتفق الجانبان فى آخر اجتماع لهما الشهر الماضى على ترسيخ وقف إطلاق النار ووضع طرف ثالث للحيلولة دون خرقه أو العمل على تخريب العملية السلمية. وأكد الطرفان أيضاً العمل من أجل التحقيق فى قوائم السجناء المقدمة أملاً فى حل هذه المسألة فى أقرب وقت. بحث الاجتماع تشكيل حكومة انتقالية وتقديم اقتراحاتهما بهذا الصدد فى الاجتماع المقبل. ولكن الطرفين لم يتوصلا حتى الآن إلى حل سلمى وشامل فيما

بينهما مما يعنى أن أجواء التوتر بين الفصائل الكردية مازالت قائمة.

وإذا كان هذا الوضع الاستثنائى الذى يعيشه أكراد العراق يبعث على القلق من النواحى الإنسانية والسياسية، فإن وضع العراق نفسه لا يبتعد كثيراً عن هذه الحالة مما يقتضى وحدة كل عناصره للخروج من المأزق الذى سببته حرب الخليج الثانية على صعيد العراق نفسه. فلا يمكن الحديث عن مساعدة الشعب العراقى وتقديم أوجه العون له فى محنته وإغفال الحركة الكردية التى تعيش بدورها وضعاً بالغ الخطورة وهكذا فإننا فى حاجة إلى نظرة جديدة للقضية الكردية فى ظل المعطيات التى أفرزتها السنوات القليلة الأخيرة.

وتبدأ هذه النظرة بأن هناك حقوقاً للأكراد يتعين الوفاء بها بشكل عادل. وبأن يولى العرب اهتماماً ملحوظاً بقضيتهم بعد هذه السنوات الطويلة من الإهمال. وبالعمل على سد الثغرات التى تستنزف الطاقات بغير مبرر وتفتح الأبواب على مصاريعها للتدخلات الخارجية، والتأكيد على أن الحل الدائم ينبع من داخل العراق وليس من خارجه. وعلينا الإقرار بأنه لا يوجد مشروع عربى شامل لحل القضية الكردية فى العراق. وآن الأوان لتحرك على هذا الصعيد وهنا يصبح الحوار العربى-الكردى ضرورة حيوية لمصالح الأكراد والعراق معاً، ومن هذا المنطلق والواقع فإن اللجنة المصرية للتضامن بما لها من علاقات نضالية مع الشعب العراقى عبر لجنة التضامن العراقية والحزبين الكرديين الرئيسيين، ومع كثير من الشخصيات والفعاليات العراقية والعربية. سعت منذ سنوات من أجل تنظيم ندوة للحوار بين العرب والأكراد تسهم فى إيجاد فهم مشترك بينهما لتضييق شدة الخلافات الطارئة التى وقعت بفعل الممارسات الخاطئة التى لا ينكر أحد أن مسئوليتها تقع على الجانبين الكردى والعراقى نفسيهما. وحيث إن الحوار يشكل السبيل الأفضل لحل المشكلات القائمة.

فعلينا الإعداد بالفعل لحوار يشارك فيه شخصيات كردية وعراقية خاصة من الحزبين الكرديين، وممثلون عن لجنة التضامن العراقية وعدد كبير من لجان التضامن والشخصيات العربية من سوريا ولبنان والسودان وليبيا وفلسطين والبحرين والإمارات والمغرب. وهذا

الحوار الذى سيجرى فى القاهرة أواخر مايو المقبل يهدف إلى تأكيد العلاقة التاريخية بين العرب والأكراد. وبحث الأوضاع الراهنة فى العراق وبغية التوفيق بين الأمانى والحقوق القومية المشروعة للشعب الكردى من ناحية، ووحدة التراب الوطنى العراقى من ناحية أخرى كما يهدف الحوار إلى بلورة الرؤى المشتركة بين العرب والأكراد فى قضايا السلام والاستقرار فى المنطقة، وتكريس حقوق الشعوب بقبول التعددية والممارسة الديمقراطية فى معالجة القضية الكردية.

فى افتتاح ندوة فى القاهرة / جريدة الحياة
الطالبانى: الحوار العربى-الكردى ليس مؤامرة ضد العراق

أكد الأمين العام للاتحاد الوطنى الكردستانى السيد جلال الطالبانى أن لجوء الأكراد إلى القاهرة لإيجاد حل عادل لقضيتهم ليس مؤامرة استعمارية معادية للعراق، كما يردد بعضهم، المحاولة هى محاولة وطنية مخلصة لاختيار المسار العربى لإنقاذ العراق من المشاكل المستعصية التى تستنزف قواه وطاقاته وفى مقدمتها المشكلة الكردية.

ووجه الطالبانى فى كلمة ألقاها أمس خلال الجلسة الافتتاحية لندوة الحوار العربى-الكردى التى بدأت أعمالها فى القاهرة، وتستمر يومين - الشكر للرئيس المصرى حسنى مبارك والحكومة المصرية للسماح لعقد الندوة فى مصر، مشيراً إلى أن ذلك يعبر عن حرص مصر على الحفاظ على وحدة العراق، وندد بمواقف بعض القوميين العرب الذين ينكرون حق الشعب الكردى فى الحوار الحضارى معهم فى القاهرة قلب العروبة، بعيداً عن تبادل الاتهامات، لدراسة سبل تعزيز الوحدة العراقية وحل المشكلة الكردية وسد المنافذ أمام القوى الأجنبية الطامعة فى العراق ووحدته.

واعتبر معارضة الحوار العربى-الكردى لا تخدم مصالح الجانبين. بل تساهم فى توسيع الخلافات العربية-الكردية ودفع الأكراد إلى التحرك فى عواصم غير عربية دفاعاً عن قضيتهم-وشدد الطالبانى على أن أكراد العراق لا يطالبون بالافتراق والانفصال عن

العراق، مشيراً إلى أن الأحزاب الكردية الجادة لم تحمل شعار الانفصال، بل نادت بالوحدة الوطنية، واختارت الفيدرالية كأفضل أسلوب لحل المشكلة، لأن الفيدرالية توحد ولا تفرق، ورأى أن إقرار حقوق الأكراد هو تعزيز للوحدة العراقية وحل دائم لأزمتها، مؤكداً أن الحرب والوسائل القمعية لن تساعد فى حل المشاكل بل تعقد الأمور وتفتح المنافذ للتدخل الأجنبى.

ولفت الأنظار إلى أن لجوء الأكراد إلى العرب ومصر خصوصاً لحل مشكلتهم هو حق واجب ومشروع وإذا كانت القضية تبحث الآن فى المحافل الدولية، وتصدر قرارات بشأنها فإنه من الأفضل أن تكون مصر وحدها المكان المناسب للحوار العربى-الكردى حول هذه القضية المهمة. إن هذا الحوار لا يقتصر على حل القضية الكردية بل يمتد إلى تعزيز التلاحم العربى-الكردى لمواجهة الأعداء المشتركين.

وتحدث فى الجلسة الافتتاحية للندوة التى تنظمها اللجنة المصرية للتضامن برئاسة السيد أحمد حمروش، السيد سامى عبد الرحمن ممثلاً للسيد مسعود البارزانى زعيم الحزب الديمقراطى الكردستانى.

فأكد أهمية الحوار لمساعدة العراقيين عرباً وأكراداً، وأشاد بمواقف الزعيم الليبى العقيد معمر القذافى الثابتة إزاء القضية الكردية.

وقال، إن إبقاء مشكلة أكراد العراق بلا حل ألحقت ضرراً بهذا البلد، سياسياً وعسكرياً واقتصادياً. منبهاً إلى أن المشكلة الكردية فى العراق ليست صراعاً بين العرب والأكراد، بل صراع بين الأكراد والحكومات المتعاقبة فى بغداد، والتى كثيراً ما لجأت إلى قمع الشعب العراقى برمته.

الشرق الأوسط ١٩٩٨/٥/٢٨م
ندوة الحوار العربي - الكردى فى القاهرة تبدأ أعمالها
الطالبانى والبارزانى يحضان على حل المشكلة الكردية فى إطار العراق

طالب الحزبان الكرديان الرئيسيان فى العراق بضرورة تمتع الأكراد بحقوقهم والحفاظ على وحدة العراق، وأكد وفداهما المشاركان فى ندوة الحوار العربى الكردى التى تنظمها اللجنة المصرية للتضامن وافتتحت فى القاهرة أمس أن العنف الموجه ضد الأكراد أضر بالعراق سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وأكد جلال الطالبانى الأمين العام للاتحاد الوطنى الكردستانى ورئيس وفد الحزب الديمقراطى الكردستانى بزعامة مسعود البارزانى، اتفاق حزبيهما على أن مسعى الحزبين يتركز على إيجاد حل يضمن حقوق الشعب الكردى داخل وحدة العراق وليس بعيداً عنه.

وقال الطالبانى أنه قدم مشروعات وأفكاراً للوحدة العربية-الكردية منذ الخمسينيات، واعتبر أن الاتجاه إلى القاهرة لإيجاد حل للقضية الكردية ليس مؤامرة معادية للعراق، كما يحلو للبعض أن يصورها، لكنه محاولة لإيجاد حل للمشكلة الكردية وإنقاذ العراق من المشاكل المستعصية التى تهدد وحدته تأكيداً للوحدة الوطنية، وحرص مصر على العراق وكيانه العربى الموحد، ولام الطالبانى مواقف بعض القوميين العرب تجاه الشعب الكردى وقال إنهم ينكرون على الأكراد حتى الاتجاه إلى القاهرة ليتدارسوا مع إخوانهم الحكوميين العرب بحوار هادئ وموضوعى بعيداً عن الانهامات ومن أجل تعزيز الوحدة العربية-الكردية وسد المنافذ فى وجه الطامعين فى أرض العراق. وأوضح الطالبانى قائلاً: "يخطئ من يظن أن معاداة هذه الندوة تخدم العراق أو أن معارضة الحوار الكردى الجارى تسهم فى إعادة المارد الكردى إلى القمقم الذى خرج منه. ولو نجحت هذه المحاولات سيبتعد الأكراد عن العرب ويرحل الحوار إلى عواصم أخرى فيها من يكن كل العداء للأمة العربية، ومن الجاد أن يتحاور العرب والكرد مستلهمين روح الماضى الزاخر بالعلاقات الوثيقة بينهما. إن الشعب الكردى لا يطالب بالانفصال عن العراق ـ رغم أنه

يملك حقه فى تقرير المصير".

وأضاف الطالباني: "أنه عندما جرت الانتخابات للمجلس الوطنى الكردستانى عام ١٩٩٢م بعد انسحاب العراق من المد ن الكردية ووجود الحماية الدولية، فإن تلك الانتخابات أكدت أن الشعب الكردى بفضل البقاء فى ظل الوحدة مع العراق، وأن تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الكردى يعتبر تعزيزاً للوحدة العراقية وحلاً صائباً لمشاكلها، وأن الحرب والحملات القمعية لن تحل المشكلة ولن تساعد العراق فى حل مشاكله، وتفتح المنافذ أمام التدخلات الأجنبية، ولم نرفض الحوار الجاد على أسس مشروعة مع الشعب العراقى. إن اللجوء للعرب ـ خاصة مصر هو اقتناع بضرورة إبعاد التدخلات الأجنبية عن الشعب الكردى وعلاقاته مع العرب" وقال: "لا يمكن إيجاد سلام حقيقى فى منطقة الشرق الأوسط دون الأخذ فى الحسبان القضية الكردية"

وقال رئيس وفد الحزب الديمقراطى الكردستانى سامى محمود عبد الرحمن: "إن مبادرة تجديد الحوار العربى-الكردى أثارت فى صفوف شعبنا أحاسيس وتطلعات طيبة عميقة وكثيرة، ونعتبر هذا الحوار مسعى صادقاً لمساعدة العراقيين عرباً وكرداً وأقليات فى حل معضلة استعصت على الحل منذ عقود، فما أحوجنا إلى المشورة والعون الصادق لاكتشاف أساليب وطرائق تفضى إلى حل سلمى لهذه المعضلة الكبيرة والمزمنة".

وكان رئيس اللجنة المصرية للتضامن أحمد حمروش قد افتتح الندوة التى عقدت وسط إجراءات أمنية مشددة بكلمة رحب فيها بأعضاء الحزبين الكرديين وقال إن فكرة الحوار العربى الكردى نبتت من الواقع الذى تعيشه المنطقة حيث "عانى الشعب الكردى معاناة شديدة لا تتناسب مع دوره التاريخى الذى وقف فيه إلى جانب الأمة العربية فى معاركها ضد الاستعمار العالمى والصهيونية التوسعية"

وبعد الجلسة الافتتاحية عقدت جلستان حواريتان اشترك فيها أكاديميون ومتخصصون مصريون وتعقد جلسة رابعة اليوم يصدر فيها بيان ختامى عن الحوار.

على هامش الحوار العربي - الكردى
د. وليد محمود عبد الناصر

يمثل الحوار العربى-الكردى الذى استضافته القاهرة فى الأيام الماضية بالإضافة إلى حجم ومستوى المشاركة فيه من الطرفين العربى والكردى، فرصة لمراجعة مجمل تاريخ تطور العلاقات بين الطرفين، وواقع هذه العلاقات. بالإضافة إلى استشراف آفاق هذه العلاقة مستقبلاً.

ومن المهم أن نذكر هنا أن الأكراد هم جار أصيل للعرب وليسوا جاراً دخيلاً كما هو الحال بالنسبة لجماعات عرقية أو قومية أخرى بالمنطقة، وقد امتزج العرب والأكراد فى إطار الدولة الإسلامية، كما أن الأكراد كانوا ضمن الشعوب التى تعرب قطاع كبير منها، بل إن صلاح الدين الأيوبى، الذى يشير إليه القوميون العرب باعتباره بطلاً تاريخياً للعروبة ورمزاً لانتصار العرب على أعدائهم ما هو إلا كردى رفع لواء العروبة والإسلام.

ولا جدال فى أن التاريخ الحديث والمعاصر للمنطقة التى درج على تسميتها بالشرق الأوسط شهد تذبذبات حادة فى نمط العلاقة بين الشعوب التى كانت تمثل مجتمعة "الأمة الإسلامية" إلا أن تردى هذه العلاقة بدأ فعلياً فى ظل الدولة العثمانية، مما بذر بذور الشك المتبادل التى مهدت الأرض للاستعمار الغربى لاحقاً لتمزيق العلاقة فيما بين تلك الشعوب، وعلى الجانب الآخر، كان لصعود بعض الاتجاهات الفكرية والسياسية والقومية المتعصبة فى صفوف العرب و الأتراك والإيرانيين والأكراد أثر بارز فى دفع العلاقة فيما بينها إلى الأسوأ. سواء على مستوى القيادات أو النخب السياسية والثقافية، أو حتى على مستوى الجماهير، وذكرنا تعبير "المتعصبة" هنا عن قصد، وأن الاتجاهات القومية المعتدلة والمنفتحة على الآخر حرصت على إبقاء خطوط الاتصال والحوار مع الأكراد مفتوحة، نذكر هنا الرئيس الراحل عبد الناصر فى مطلع الستينيات وقبل ذلك الدكتور مصدق فى إيران فى مطلع الخمسينيات.

ومن الضرورى لأى حوار عربى-كردى أو أى وساطة عربية بين طرفين كرديين أو

أكثر أن يتصف بعد النظر للمصالح العليا المشتركة للعرب والأكراد بدون الحسابات القطرية الضيقة الأفق، أو الاعتبارات السياسية والحزبية قصيرة المدى. وبالإضافة إلى كون هذا العامل حاسماً في فرض نجاح مثل هذا الحوار أو الوساطة، فإن غيابه سيؤدى إلى توظيف أى محصلة إيجابية تتحقق من وراء هذا الحوار أو الوساطة لخدمة سياسة المحاور عبر اجتذاب طرف مع طرف آخر ضد طرف ثالث مما سيأتى حتماً على حساب الأمن والاستقرار والتعاون والقائمين على أسس التكافؤ والمنفعة المتبادلة ووحدة التاريخ والحضارة والمصير فيما بين الشركاء فى الأرض والمصلحة والثقافة.

ولقاء القاهرة تجاوز هذه القضية لعدد من الاعتبارات، أولها أن مصر ليست طرفاً فى صراع مع الأكراد، كما أنها أبداً لم تستخدم الأكراد كورقة ضغط أو مساومة مع أى طرف عربى أو غير عربى آخر، وثانياً أن مصر -قيادة ومثقفين- تدرك أن حجم التحديات التى تواجه العرب حالياً -وتلك المتوقعة مستقبلاً- تستوجب رأب الصدع ولم الشمل. ليس فقط فيما بين الأطراف العربية، بل بين العرب ومن هم مفترض أنهم حلفاء طبيعيون لهم، وفى مقدمتهم الأكراد.

السبب الثالث أن مصر، بعد أكثر من عقدين من الزمان من بدء تطور تجربتها الديمقراطية هى الأخرى على إدراك أن الحل لقضايا الأكراد فى البلدان التى يعيشون فيها فى المنطقة يأتى فقط عبر المدخل الديمقراطى الشامل والنابع من داخل هذه البلدان. ويؤكد هذا ما قاله قادة أكراد خلال الحوار الأخير بالقاهرة من أن ما تعرض له الأكراد من قمع فى البلدان التى يقيمون بها لم يكن إلا جزءاً لا يتجزأ مما تعرضت له مجمل شعوب هذه البلدان من القمع ذاته.

وتقودنا مسألة الديمقراطية إلى النقطة الموضوعية الأخيرة فى هذا المقال، وأعنى تحديداً دور الأطراف الخارجية -سواء إقليمية أو دولية- وما تمارسه من ضغوط فى إعاقة تقدم الحوار العربى-الكردى، ولا شك أن الأمر أسهل نسبياً فى ما يخص الأطراف الإقليمية غير العربية التى يقيم بها الأكراد. فهذه الأطراف فى حاجة إلى من يقوم بطمأنتها من أن الحوار العربى-الكردى لا يهدف إلى إيجاد محور معاد لهذه الأطراف أو استخدام العرب

للورقة الكردية ضد هذه الأطراف. بل على النقيض من ذلك، فإن هذا الحوار يهدف فى نهاية المطاف إلى إعادة تجميع الأطراف الأصيلة فى المنطقة من خلال رؤى مشتركة لما يواجهون من تحديات -وإن كانت بعض القوى فى هذا البلد أو ذاك لا تحسن العزف على كل أو بعض هذه التحديات فى المرحلة الراهنة إلا أن الخطر الحقيقى يأتى من أطراف إقليمية دخيلة أو أطراف دولية اعتادت منذ فترة بعيدة -وأحياناً اجادت بل ونجحت- فى أن تحدث الوقيعة بين العرب والأكراد وغيرهما من شعوب تعيش فى المنطقة منذ فجر التاريخ، وقد استخدمت تلك الأطراف الأكراد فى الماضى لزعزعة الاستقرار فى هذا البلد أو ذاك، بل وكذريعة للتدخل بحجة حماية الأكراد، وهو ما أثبتت الأحداث خلال العقد الأخير أنه ادعاء كاذب وأن الهدف الحقيقى كان خدمة مصالح لتلك الأطراف الدخيلة أو الخارجية مما يقف دائماً ضد مصالح العرب والأكراد وغيرهما من شعوب المنطقة.

ولا ننكر أن تلك الأطراف استغلت لتحقيق أغراضها الشك وسوء الفهم. بل وأحياناً الصدام بين الأكراد وحكومات الدول التى يعيشون فيها، وهو الأمر الذى يستوجب تفعيل الحوار العربى-الكردى وتوسيع نطاقه، وفى هذا السياق كان من المهم أيضاً أن نسمع من قادة أكراد خلال لقاء القاهرة الأخير تأكيدهم الحرص والالتزام بالسيادة وسلامة الأراضى وو حدة الكيان للدول التى يقيمون بها مع حصول الأكراد على حقوقهم، ومن شأن هذه الصيغة -حال العمل على تطبيقها- أن تحول دون استغلال أطراف دخيلة أو خارجية للأكراد لضرب استقلال ووحدة أراضى دول فى الإقليم.

الأهرام ٧/ ٦/ ١٩٩٨م

فى لقاء صحفى أجرته الأهرام الأسبوعية الصادرة باللغة الإنكليزية ونشرته فى ١٠/٦/١٩٩٨م:
مام جلال الطالبانى:

لقد حرصنا بشدة على ألا نكون ورقة ضغط على العراق عندما تتعامل الولايات المتحدة مع القضية الكردية ضد العراق

أجرى اللقاء: رشا سعد
ترجمة: أحمد الكاظمى
AL Ahram Weekly
4 - 10 / 6 / 1998

تحدث الزعيم الكردى العراقى جلال الطالبانى خلال ندوة الحوار العربى-الكردى فى القاهرة عن التزام الكرد بعراق ديمقراطى فيدرالى موحد.

استضافت القاهرة فى الأسبوع الماضى أول ندوة من نوعها بين السياسيين والمفكرين العرب والكرد حول العلاقات والمشاكل الموجودة بين المجتمعين منذ عقود طويلة. وقد انتقدت الحكومة العراقية هذا الاجتماع الذى سمى بـ(الحوار العربى-الكردى) واعتبرته تدخلاً فى الشئون الداخلية للعراق. وادعى العراق أن الاجتماع أعطى الولايات المتحدة ما تحتاجه بالضبط لتضغط على العراق من خلال تأجيج مسألة سوء المعاملة التى يتلقاها الكرد من بغداد.

وقد رفض أحمد حمروش رئيس لجنة التضامن المصرية، وهى اللجنة المنظمة للحوار، الاتهامات العراقية. وقال حمروش: "لقد كانت مصر دوماً الداعم الأول لوحدة العراق. فكيف يمكن للعراقيين توجيه هذه التهم لنا ؟ وأضاف حمروش أن الاجتماع هدف إلى فتح باب الحوار بين العرب والكرد".

وقد صدر بيان بصفحتين فى نهاية الندوة، دعم الحكم الفيدرالى فى شمال العراق وأكد أن الالتزام بالديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان هو الأسلوب الوحيد لضمان حقوق الكرد فى إطار العراق الموحد.

وقال حمروش: "إن اجتماع "القاهرة" سيعقبه اجتماع آخر بالتأكيد في نهاية هذه السنة"
وكان من المشاركين الرئيسيين في الاجتماع جلال الطالباني زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني (PUK) أحد الفصيلين الرئيسيين المتصارعين في شمال العراق. وفي مقابلة مع صحيفة الأهرام الأسبوعية أكد الطالباني أن الكرد يساندون وحدة العراق، وألقى باللوم على بغداد لفشل المفاوضات بين الطرفين.

- لقد عارض العراق عقد ندوة الحوار العربي-الكردي، واعتبرها تدخلاً في شئونها الداخلية. ما هو تعليقكم ؟.

- إن هذا الحوار جدي وأتى في وقت مناسب، ولا يمكن اعتباره عملاً معادياً للعراق. لقد جاء الحوار لقراءة العلاقة التاريخية بين العرب والكرد ولتعزيز التفاهم المشترك، وبالتالي دعم الوحدة الوطنية للعراق. ولم نتطرق خلال الحوار للحديث ضد العراق وحاولنا تجاوز خلافاتنا، وذلك لكي نخرج بحوار مثمر. ولقد حرصنا وبشدة على ألا نكون ورقة ضغط على العراق عندما تتعامل الولايات المتحدة مع القضية الكردية (ضد العراق).

- لماذا إذاً يخشى العراق من مثل هذا الحوار ؟

- أنا نفسي لا أفهم لماذا. فنحن لم نذهب إلى تل أبيب أو واشنطون، أو أنقرة. لقد جئنا إلى القاهرة، قلب الأمة العربية. لقد كان من الحكمة، لو شارك العراق في الحوار، حتى ولو بوفد غير رسمي، لكي يوضح وجهة نظره. لقد كان هذا الشيء سيغير الحوار إلى حوار عراقي-كردي وكا ن باستطاعتنا استكمال الحوار في بغداد.

كان هذا سيؤدي إلى حوار عراقي-كردي مباشر تحت مظلة عربية. أعتقد أن من أسباب تخوف العراق من تدخل العرب في القضية ا لكردية، لأنهم سيعرفون من المسئول عن إعاقة الحوار.

- كيف تصفون طبيعة علاقاتكم مع العراق ؟

- ليس هناك أية مفاوضات حالية بين الأكراد والعراق، ولكن لدينا بعض الاتصالات بين الحين والآخر حول قضايا جوهرية مثل المياه والتجارة.

إن الاتحاد الوطني الكردستاني يؤمن بالحوار كمبدأ. مع ذلك فإن اتفاق الحكم الذاتي

الذى توصلنا إليه مع حكومة بغداد فى عام ١٩٧٠م لم يتم تنفيذه، مما سبب الكثير من المشاكل، منذ ذلك الحين، ونحن نتفاوض مع الحكومة العراقية، وكلما توصلنا إلى اتفاق انسحبت الحكومة العر اقية منه.

لقد حصل هذا فى عام ١٩٨٤م وكذ لك بعد حرب الخليج ١٩٩١م. ولم يحصل أى تقدم حتى الآن.

- ما هو الوضع الكردى فى العقوبات المفروضة على العراق من قبل الأمم المتحدة ؟

- نحن ندعو لإنهاء معاناة الشعب العراقى من خلال رفع العقوبات. ونطالب أيضاً بتنفيذ كافة القرارات الصادرة من الأمم المتحدة، بما فيهم القرار ٦٨٨ الذى يدعو إلى الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان فى العراق.

- لقد أفقدت الاصطدامات بين الفصيلين الرئيسيين الاتحاد الوطنى الكردستانى والحزب الديمقراطى الكردستانى بقيادة مسعود البارزانى، الأكراد العراقيين بعض التعاطف الذى كانوا يحظون به بين العرب والرأى العام العالمى. هل هناك أية محاولة للمصالحة ؟

- هناك حوار مستمر بين الاتحاد الوطنى الكردستانى والحزب الديمقراطى الكردستانى، وذلك منذ عدة شهور. وهو حوار ناجح ومتطور، وما تطابق آرائنا العامة فى اجتماع القاهرة إلا انعكاس لذلك. وكذلك انعكس على علاقاتنا الحالية فى كردستان من حيث التنقل والتبادل التجارى، وأصبحت أكثر مرونة وطبيعية.

- لكن جهود المصالحة السابقة تبعتها مواجهات عسكرية. هل تعتقدون أنها مختلفة هذه المرة ؟

- إنها مختلفة تماماً هذه المرة. لأن جميع الأحزاب مقتنعة الآن أكثر من أى وقت مضى، بأن مصالح كرد ا لعراق والفصيلين الكرديين تكمن فى المصالحة الوطنية.

وستشهد الجولة القادمة من المفاوضات اجتماعاً رئيسياً لتعزيز عملية المصالحة، ومن المؤمل أن ألتقى بالبارزانى فى القريب العاجل.

- هناك اتهامات حول دعم إيرانى للاتحاد الوطنى الكردستانى. ما هو مدى صحة هذه

الاتهامات ؟

- هذه الاتهامات لا أساس لها من الصحة. الاتحاد الوطنى الكردستانى قوة سياسية مستقلة. مع ذلك فإن سياسته تختلف تماماً عن السياسة الإيرانية.

إلى جانب ذلك، نحن نؤمن بالنظام العلمانى الذى يدعو إلى عراق ديمقراطى موحد. بينما تؤمن الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالإسلام كمبدأ عالمى نحترمهم ويحترموننا. ونحن كذلك على علاقة بالولايات المتحدة وأوربا، بينما تصف إيران الولايات المتحدة بـ(الشيطان الأكبر).

- لكن الأكراد العراقيين متهمون عموماً بالسماح بالتدخل الخارجى فى الشئون العراقية، سواء كان التدخل من تركيا أم أمريكا. حتى أن هناك تقارير حول تدخل إسرائيلى ما هو تعليقكم ؟

- إن هذه الحجج واهية. وأنا أستطيع التحدث بالنيابة عن فصيلى الاتحاد الوطنى الكردستانى فقط. الاتحاد الوطنى الكردستانى ضد التدخل الخارجى.

فلقد قاتلنا بصلابة الغزو العسكرى التركى فى العام الماضى، والاتحاد ا لوطنى الكردستانى يعارض أى تدخل إسرائيلى وموقفه معروف فى مساندة العرب والفلسطينين. إن الحكومة العراقية هى المسئولة عن تدخل الولايات المتحدة والأمم المتحدة من خلال تهجيرها لملايين من الكرد، وبالتالى تعاطف الرأى العام العالمى معهم.

- لقد أصررتم خلال الحوار العربى-الكردى على أن كردستان العراق لن تقبل إلا بعراق فيدرالى.يقول النقاد إن هذا المطلب قد يؤدى إلى تقسيم العراق. ما هو ردكم ؟

- نحن نؤمن بأن النظام الفيدرالى هو الأصح لتوحيد الأقاليم المختلفة. مثال على ذلك، الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وحتى الإمارات العربية المتحدة، جميع هذه الدول فيها نظام حكم فيدرالى.

فالوحدة المستندة إلى القوة لن تستمر. ما يستمر هو الوحدة المستندة إلى الديمقراطية والمساواة.

وفى الوقت ذاته لماذا تتحدثين عن مخاوف البلدان العربية ولا تتحدثين عن مخاوفنا الخاصة (كأكراد) من التهجير والتعرض للإبادة ؟

القبس الكويتي - العدد ٨٩٥٩ - ١٩٩٨/٥/٣١م
الوساطة الأمريكية البريطانية نجحت في إعادتهما للتفاوض

الطالباني لـ(القبس): اتفقنا مع البارزاني على قضية جزئية واختلفنا على أخرى أساسية
ضغوط بغداد قلصت ندوة الحوار العربي - الكردي
البرلمان العراقي لا يمثل الإرادة الحرة للشعب
صدام لا يريد حلاً سياسياً للقضية الكردية
القاهرة سوسن أبو حسين

كشف رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني في حوار مع "القبس" في القاهرة أن الوساطة الأمريكية-البريطانية نجحت في إطلاق الحوار مع الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني، وأكد أن الجانبين توصلا إلى حل قضايا جزئية، ومازالا يختلفان على قضايا أساسية.

وأوضح الطالباني أن الضغوط العراقية ساهمت في تقليص حضور ندوة الحوار العربي-الكردي التي انعقدت في القاهرة وشارك فيها مع ممثلي البارزاني. وأكد عدم وجود برلمان في بغداد يمثل الإرادة الحرة للشعب العراقي ، وأن رفع العقوبات الدولية يتوقف على تنفيذ بغداد القرارات ذات الصلة بحرب تحرير دولة الكويت، ورأى أن الخروج من الأزمة الداخلية في العراق غير ممكن إلا بالسماح بالتعددية الحزبية والحريات.

وأكد زعيم "الاتحاد الوطني" أن هناك فكرة لزيادة تمثيل الأحزاب الكردية الصغيرة في برلمان كردستان العراقية عبر خفض النسبة الدنيا التي تسمح بالتمثيل إلى واحد بالمائة.

وقال إن النظام العراقي يتحمل مسئولية بقاء القضية الكردية بلا حل، وهذا نص الحوار:

- نفيتم في تصريحات صحفية وجود حوار مع البارزاني عن طريق وساطة مصرية، هل الحوار ال قائم بينكم حالياً من دون وساطة ؟ وما أسسه ؟

- يوجد حوار مع مسعود البارزاني من دون وساطة، وهو يجرى منذ أكثر من شهر في داخل الوطن، ويحصل بشكل أسبوعي حيث تعقد الاجتماعات وتبحث كل القضايا

الأساسية والثانوية، حتى الآن تم الاتفاق على جملة قضايا وبقيت قضايا أخرى قيد البحث.

المرور والكهرباء وإطلاق الأسرى

- ما عناصر الاتفاق والاختلاف ؟

- المتفق عليه يشمل قضايا المرور والتجارة فى المنطقتين وتزويد منطقته بالكهرباء من قبلنا. وكذلك توصلنا لموقف موحد من القرار٩٨٦ فيما يتعلق بتوزيع حصة كردستان العراق فى اتفاق النفط مقابل الغذاء، وقضايا أخرى مثل التدريس فى الجامعة والامتحانات المشتركة وإطلاق سراح الأسرى الذين يصل عددهم إلى بضع مئات من الطرفين.

وساطات كثيرة

- هل تدخلت دول للوساطة وتحقيق المصالحة ؟

كانت هناك وساطات أمريكية وبريطانية، وأحياناً وساطات بريطانية ومن أصدقاء الشعب الكردى ومن الحزب الاشتراكى الفرنسى والاشتراكية الدولية وبعض الشخصيات مثل زوجة الرئيس الفرنسى السابق فرانسوا ميتران وشخصيات صديقة أخرى فى أوربا.

- ومع أى الوساطات تجاوبتم ؟

- الحقيقة أن الحوار بدأ مع البارزانى بعد أن بادرت بكتابة رسالة إليه وطلبت منه أن نتحاور ونحل مشاكلنا، فوافق ورد على برسالة إيجابية وتمت اللقاءات بواسطة عزيز محمد، الأمين العام السابق للحزب الشيوعى العراقى.

التأثير لواشنطون ولندن

- لكن ما الوساطة التى كان لها تأثير مباشر فى بدء الحوار ؟

- الوساطة الأمريكية-البريطانية كانت أكثر تأثيراً.

- هل طرحت عليكم أسس للمصالحة ؟

- نعم الأمريكيون منذ ثلاث سنوات يتوسطون وقد قدموا عدة مشاريع للمصالحة بيننا، لكننا لم نتوصل لتطبيق هذه المشاريع.

- هل يمكن أن تذكر لنا بعضها ؟

- كانت كثيرة، تتعلق بتوحيد الإدارة وإجراء انتخابات جديدة وإخلاء أربيل من

المسلحين وتوزيع الواردات على الحكومة "الائتلافية الكردية" وعلى جميع المناطق وإقامة علاقات جيدة مع الجيران... إلخ.

حوار كردي دائم

- متى موعد الجولة المقبلة للحوار ؟

- كل يوم بيننا حوار، فعلى مستوى المكتبين السياسيين نتحاور كل يوم خميس وعلى مستوى اللجان الفرعية كل يوم، مثل لجان التعليم والكهرباء والقرار الدولية واللجنة العليا تجتمع كل أسبوع.

- فيما يتعلق بالانتخابات لماذا انحصرت نتائجها عام ١٩٩٢م في الحزبين الكبيرين وبنسبة ٥٠٪ لكل حزب ؟

- الحقيقة ليست هكذا. فالانتخابات السابقة انتهت بالنسب التالية ٤٤٪ للاتحاد و٤٤٪ للديمقراطي و١٢٪ للأحزاب الأخرى، والخطأ الشائع أنه ٥٠٪-٥٠٪، والآن أقول لك إن هذا الخطأ يعود إلى أن كل حزب كان يطعن في نتائج الانتخابات. فالأحزاب الصغيرة، تقول إنها ظلمت ونحن كنا نقول نحن ظلمنا لأن مناطقنا ظلت من دون صناديق انتخابات كافية، وعشرات الآلاف لم يتيسر لهم الاقتراع... وكانت هناك شكوى من وجود تدخل بالتصويت في المنطقة التي فاز فيها الحزب الديمقراطي.

وفي النتيجة، توصلنا إلى حل المقاعد في البرلمان وعددها مائة، توزع على النحو التالي: ٤٤٪ للاتحاد و٤٤٪ للحزب الديمقراطي و١٢٪ للأحزاب الصغيرة، لكن هذه الأحزاب رفضت النتيجة وطالبت بنسبة ٢٤٪ وادعت أن هناك تزويراً في الانتخابات.

والسبب في هذا الخلط أن كل حزب يرغب في الدخول في البرلمان يجب أن يحظى بـ٧٪ ولم يحصل أحد من الأحزاب الصغيرة على هذه النسبة، وحتى لا تضيع أصوات هذه الأحزاب اقترحنا أن تكفي نسبة ١٪ لدخول البرلمان، وهذا ما سنفعله في الانتخابات المقبلة.

لا برلمان في بغداد

- ماذا عن حقكم في التمثيل في البرلمان العراقي ؟

- لا يوجد برلمان فى العراق، هذه دعاية، ولا توجد حياة برلمانية. فالانتخابات تجرى كالآتى: مرشحون تختارهم الحكومة، فيما المفروض أن كل حزب يختار مرشحيه. أما ترشيح ثلاثة أكراد تابعين لها فلا يعنى وجود انتخابات، ثم إن البرلمان العراقى ليست له صلاحية تشريع القوانين، وتعديل الدستور، ومحاسبة الحكومة، كل هذه الحقوق مسلوبة فى البرلمان العراقى، وكل الأمور فى يد مجلس قيادة الثورة.

- لكن الحكومة العراقية تقول إن الأكراد ممثلون فى البرلمان ؟

- أنا شرحت، لا يوجد برلمان فى العراق والحكومة العراقية اختارت أكراداً تابعين لها وهم (٤٠) عينتهم وليسوا من الأحزاب الكردية، وكلهم من البعثيين المؤيدين للحكومة العراقية.

شخصيات عربية امتنعت

- نعود مرة أخرى لموضوع الحوار العربى-الكردى والندوة التى انعقدت فى القاهرة، وقيل إنها ندوة مصرية-كردية وليست عربية، على أساس أن الجامعة العربية لم تدع ولم تمثل، فما تعليقك ؟

- أولاً. الندوة كان من المفروض أن تكون أوسع وأشمل، وكانت هناك دعوات لشخصيات من البلدان العربية المختلفة، وبعضها كان على استعداد للحضور وبعضها الآخر اعتذر لأسباب خاصة مثلاً د. جمال الأتاسى، وهو شخصية ناصرية معروفة فى سوريا، وعلى ناصر محمد رئيس جمهورية اليمن الجنوبى سابقاً الذى اعتذر بسبب حضوره فى الوقت نفسه مناسبة فى بيروت، والحقيقة أيضاً أن لجنة تحضير الندوة راعت مشاعر العراقيين الذين أصروا فى البداية على ألا تدعى المعارضة العراقية، واللجنة قبلت بذلك حتى لا تكون هناك حساسيات. وأعتقد أن اللجنة دعت الجامعة العربية وأمينها العام عصمت عبد المجيد وكل الأحزاب المصرية.

لكن أعتقد أن الندوة نجحت باعتبار أنها أصدرت بياناً مشتركاً، واستطاعت إجراء حوار موضوعى عقلانى، والموقف الكردى كان موحداً ومتناسقاً.

- هل شارك فى الندوة كل الأحزاب الكردية ؟

- نعم شارك معنا عشرة أحزاب.

الفيدرالية

- يقال أن الندوة روجت لفكرة الفيدرالية ومن ثم التسويق لها ؟

- ليس الأمر كذلك، صحيح أن الكرد طالبوا بالفيدرالية. لكن الندوة لم تتبنّ ذلك وإنما قالت في بيانها الختامي "يرى الجانب الكردي أن الفيدرالية والتعددية والديمقراطية هي خير أساليب الحكم في العراق"

العلاقات المصرية-العراقية

- هل ستؤثر هذه الندوة على العلاقات المصرية العراقية ؟

- لا أعتقد ذلك. لأن العراق ليس في موقع يسمح له بأن يستغني عن الدور المصري، إضافة إلى ذلك فالندوة مرت من دون إدانات من العراق أو اتهامات شديدة، وهذا يهدئ الأجواء.

لا مناقشات مغلقة

- هل لنا أن نعرف ما أثير خلال المناقشات المغلقة ؟

- ليست هناك مناقشات مغلقة. كلها كانت مفتوحة وعلنية، وأنا لم يعجبني منع الصحافيين من المشاركة، وقد دعوت رئيس اللجنة للتدخل والسماح بحضور كل وسائل الإعلام في كل الجلسات.

العراق لا يريد الحوار

- لماذا لا تعقد الندوة المقبلة في العراق ؟

- لو كان العراق يرغب في الحوار وعقد الندوة في بغداد لكان عليه أن يشارك معنا أو يرسل وفده إلى هنا، ويقبل بمبدأ الحوار العربي-الكردي، ويقترح عقد ندوة ثانية في بغداد، وأن يأتي ويقول للأحزاب الكردية أنتم تدعوننا إلى الحوار العربي-الكردي تفضلوا أنا عربي وأنتم أكراد فلنتحاور في العراق.

- هل كان توقيت الندوة غير مناسب ؟

- ليس الموضوع كذلك، لأن العراق يعارض بحث القضية الكردية في النطاق العربي

لأنه يعرف أن مسئولية الفشل ستكون عامة، ونحن فى كردستان العراقية كنا ندعو دائماً إلى الحوار لحل القضية سياسياً، ووصلنا إلى اتفاقات فى مراحل سابقة لكن الحكومة العراقية خرقتها، لذلك تخشى بغداد من وجود شهود عرب.

العلاقات مع تركيا وإيران

- ما هى علاقة الأكراد مع كل من تركيا وإيران ؟

- علاقة حزبنا مع تركيا ليست جيدة مع الأسف الشديد. فهى تتهمنا ظلماً وعدواناً بأننا نساند حزب العمال الكردستانى ضدهم، وبالتالى مواقفها ليست ودية تجاهنا، ومن جانبنا نحن نعارض التدخل العسكرى التركى فى المنطقة.

- أنتم متهمون بأن لكم علاقة مع إسرائيل، ومن هذا المنطلق تساندون حزب العمال!

- لم نتهم أبداً بالعلاقة مع إسرائيل، لسنا نحن المتهمين، ارجعوا إلى المراجع ليس فيها شيء عنا، وحزب العمال الكردستانى يعادى إسرائيل، إنه متهم بعلاقة مع سوريا وليس مع إسرائيل. أما علاقتنا مع إيران فهى جيدة وطبيعية وكذلك مع سوريا والكويت والأردن والسعودية، ونتمنى أن تكون جيدة مع مصر ومع كافة الدول العربية.

- هل التقيت مع مسئولين مصريين أثناء وجودك فى القاهرة ؟

- هذه الزيارة مخصصة للندوة فقط.

- ما هو تصورك لخروج العراق من مأزقه الحالى ؟

- أن يلتزم بالديمقراطية والتعددية وحل المشاكل الداخلية واحترام القرارات الدولية، ونحن نتمنى أن يرفع الحصار فى أقرب وقت.

ولكن لن يرفع الحصار ما لم تنفذ الحكومة العراقية القرارات الدولية.

جلال الطالبانى
الأمين العام للاتحاد الوطنى الكردستانى لـ(الاتحاد) الأسبوعى *

توحيد الرؤية العربية الكردية المشتركة تجاه القضايا الأساسية
مسألة على درجة عالية من الأهمية
من مصلحة العراق أن يحل مشكلاته الداخلية الأساسية
لمواجهة الحصار الاقتصادي بصف موحد
نحن مستعدون لقبول نتائج الانتخابات فى كردستان
سواء أسفرت عن حصولنا على الأغلبية أم عدمه
حاوره فى القاهرة: مجدى السيد

نظراً لكونه أحد اللاعبين الرئيسين فى الساحة العراقية بصفة عامة والكردية على وجه الخصوص، حيث برز اسمه على مسرح الأحداث منذ عام ١٩٦٣م عندما اختير ضمن الوفد العراقى الذى قام بجولة عربية قابل خلالها الرئيس المصرى الراحل جمال عبد الناصر والرئيس الجزائرى أحمد بن بيللا لإيجاد حل للمشكلة الكردية داخل النطاق العربى. ولأنه يستند فى مختلف تحركاته ومواقفه لأيديولوجية فكرية واضحة قام بتطويرها بذكاء لمواجهة التغيرات الدولية والإقليمية والمحلية التى وقعت خلال تلك الفترة، فقد أثار حوله الكثير من علامات الاستفهام فى أغلب تلك المواقف. ومن هنا يكتسب هذا الحوار مع "جلال الطالبانى" رئيس الاتحاد الوطنى الكردستانى أهمية بالغة. خاصة فى ظل الأوضاع الدقيقة الراهنة التى يشهدها العراق بصفة عامة وشمله على وجه الخصوص. وفيما يلى نص الحوار:

- أثيرت تساؤلات عديدة حول أسباب انعقاد ندوة الحوار العربى-الكردى التى شاركتم فى فعالياتها بالقاهرة مؤخراً خاصة فى ظل الظروف الراهنة التى يشهد فيها العراق حصاراً اقتصادياً صارماً منذ عدة سنوات فما هو ردكم على تلك التساؤلات ؟

- أعتقد أن هذا الحوار جاء لتعزيز التفاهم العربى-الكردى وزيادة التشاور وتبادل

(*) تصدر فى الإمارات العربية المتحدة ـ الاتحاد / ٥ حزيران ١٩٩٨م

الآراء والعمل من أجل تعزيز تلاحم الكفاح العربي الكردي، وتعزيز الأخوة العربية الكردية، وبالتالي تعزيز الوحدة الوطنية في العراق أيضاً.

إن توحيد الرؤية العربية الكردية المشتركة تجاه القضايا الأساسية وفي مقدمتها قضايا السلام في المنطقة والأخطار التي تهددها، وأيضاً قضايا مصير العراق، مسألة على درجة عالية من الأهمية، وعليه فالحوار العربي-الكردي أمر طبيعي خاصة وأن الشعبين هما أقرب شعوب منطقة الشرق الأوسط إلى بعضهما البعض.

وأود هنا أن أرد على من يطرح مثل تلك التساؤلات أو بالأحرى الاتهامات، بأن المسألة الكردية تبحث في شتى أنحاء العالم. سواء في أوربا أو الولايات المتحدة أو أنقرة أو طهران، وهنا أرد على هؤلاء متسائلاً: أليس من الأجدر والأولى أن تبحث تلك المسألة في القاهرة باعتبارها قلب العروبة وترتبط بعلاقات تاريخية مع الأكراد. ولذلك نرى أن تلك الندوة كانت ضرورية وجاءت في وقتها المناسب.

- وما هو تفسيركم لوجهة النظر العراقية التي عارضت أيضاً إقامة مثل هذا الحوار، بل وقاطعته. الأمر الذي أثر بالسلب على مشاركة بعض الأطراف العربية ؟

- أعتقد أن الحكومة العراقية ارتكبت خطأ كبيراً، فقد كان من مصلحتها أن تحضر هذه الندوة وأن تدلي بدلوها وتقول رأيها، وبالتالي يكون هناك مجال أوسع للحوار العربي الكردي العراقي في القاهرة.

وإذا كانت الحكومة العراقية تدعي أن مثل هذه الندوة تعتبر تدخلاً في شئون العراق الداخلية، فتلك -حسب وجهة نظري- ذريعة باطلة، حيث أتيت لأول مرة للقاهرة عام ١٩٦٣م ضمن وفد رسمي، فالحكومة العراقية هي التي أحضرتني لمصر، وهي التي طلبت من الرئيس الراحل جمال عبد الناصر أن يتدخل بيننا وبينهم، كما أنهم أخذونا معهم للقاء بن بيللا في الجزائر، وقيادات البعث في دمشق.

ومن هذا المنطلق يتضح أن البعثيين العراقيين كانوا من أشد دعاة تعريب القضية الكردية بحيث يتم بحثها في نطاق عربي، وليس في نطاق آخر، ولذلك أعتقد أنهم أخطأوا خطأ كبيراً برفض الدعوة الموجهة لهم بحضور الندوة.

- ولكنهم أيضاً أثاروا مسألة توقيت الندوة، بمعنى جدوى انعقادها فى ظل ظروف المعاناة القاسية للشعب العراقى بسبب الحصار الاقتصادى.. فما هو رأيكم؟

أجيب على ما أثاره البعض بخصوص توقيت انعقاد الندوة متسائلاً: هل من مصلحة العراق أن يحل مشكلاته الداخلية الأساسية لمواجهة الحصار الاقتصادى بصف موحد أم من مصلحة ا لعراق أن يظل مقسماً وموزعاً بما يتيح فرصا للتدخل الأجنبى المستمر؟

فإذا كانت الحكومة العراقية حريصة بالفعل على رفع معاناة الحصار وحل مشكلاتها كان الأجدر بها أن تأتى إلى هنا وتساعد على إخراج موقف موحد عربياً وكردياً تجاه هذا الأمر.

عامل ثانوى

- فى مداخلاتكم أثناء الندوة طرحتم رؤية معينة تطالبون فيها بحسم الخلافات العربية-العربية حتى يكون هناك حوار عربى كردى مثمر. وأغفلتم فى تلك المداخلة النزاع أو الخلاف الكردى-الكردى، والذى يبدو جلياً الصراع بينكم وبين مسعود البارزانى. فما هو تفسيركم لذلك ؟

- ما طرحته كان يتركز على وضع رؤية عربية كردية مشتركة تجاه قضايا السلام والاستقرار فى المنطقة. فالصراع العربى-العربى هو الذى حطم الاستقرار فى المنطقة. فلولا غزو العراق للكويت لما تفاقمت الأوضاع إلى ذلك الدرك السحيق.

والصراع العربى-العربى كان العامل الرئيسى والحاسم فيما وصلت إليه الأمور من سوء. بينما الصراع الكردى-الكردى هو مجرد عامل ثانوى فى داخل العراق، وهذا الصراع فى طريقه للحل. لأن هناك حواراً متواصلاً بين الحزبين الرئيسيين من أجل حل هذا الصراع. ومن هذا المنطلق أستطيع القول بأن الصراع الكردى-الكردى انتهى بشكل أو بآخر والحوار متواصل بين أطرافه، بينما على الصعيد العربى مازال حتى الحوار منعدماً بين الأطراف العربية، كالكويت والعراق على سبيل المثال.

- اكد أحد مساعدى البارزانى أن خلافك معهم خلاف سياسى وصراع على السلطة فى المقام الأول، وأن قضايا الكرد محل اتفاقكما، وليس هناك أى خلاف بخصوصها... فما هو تعليقكم ؟

- أنا أختلف مع ما قاله فى هذا الصدد. فالأمر لا ينحصر فى إطار الخلاف السياسى فقط، ولكن هناك كذلك اختلاف فى العديد من المواقف، ففيما يتعلق بالموقف من القضية الكردية بشكل عام وقضايا الشعب الكردى فى تركيا على وجه الخصوص تتعارض مواقفنا وتختلف بشكل جذري، حيث إننا نرى أن القضية الكردية في تركيا هى أهم القضايا الكردية فى المنطقة. خاصة وأن القسم الأعظم من الشعب الكردى موجود فى تركيا، وأود أن أشير إلى أن مسألة الصراع على السلطة أمر طبيعي، لأن كل حزب فى العالم أسس لكى يسعى للحكم. فالأحزاب ليست نوادي ثقافية أو رياضية، ولكنها منظمات سياسية لها برامج محددة من أجل الوصول للسلطة. ولكننا نعتقد أن الطريقة المثلى للوصول إلى السلطة هى من خلال الانتخابات وعبر صناديق الاقتراع. كما أن هناك خلافات بين الحزبين على أمور متعددة لا أريد الخوض فيها حالياً.

- هل تعتقدون أن الحوار الجارى بينكم حالياً سينجح فى حل هذه الخلافات؟

- نأمل أن يؤدى الحوار الحالى إلى حلول مشتركة لقضايا أساسية. ولكن لكوننا حزبين مختلفين من حيث الطبيعة ومن حيث الأهداف السياسية. حيث ندعى أننا حزب اشتراكى ديمقراطى. بينما يدعون أنهم حزب وطنى ديمقراطى. ومن ثم فهناك اختلاف فى الرؤية وأيضاً فى طبيعة التركيبة الحزبية. ومع ذلك يمكن أن نجد أرضية مشتركة لكيفية إجراء انتخابات جديدة. ونحن مستعدون لقبول نتائج تلك الانتخابات سواء أسفرت عن حصولنا على الأغلبية من عدمه.

- وبماذا تفسرون عدم حضور البارزانى للمشاركة فى الندوة ؟

- لا أريد التعليق على ذلك.

تحالفات مع دول أخرى

- هناك اتهامات موجهة إليكم وإلى البارزانى بعقد تحالفات مع دول أخرى خارج العراق. الأمر الذى أضر بقضية الشعب الكردى.. فما هو ردكم على تلك الاتهامات ؟

- أتفق معك فى أن استغلال الأطراف الكردية من قبل دول أجنبية أضر بالقضية الكردية وبالشعب الكردى.

وفيما يتعلق بالاتحاد الوطنى الكردستانى الذى أتشرف برئاسته أستطيع أن أؤكد فى هذا السياق أننا قوة مستقلة. ورغم أننا الآن متهمون بتلقى الدعم من إيران إلا أننى أرد على هذا الاتهام بدليل واضح ودامغ متسائلاً عن المكان الذى تعيش فيه المعارضة الكردية الإيرانية، وهل يمكن أن يكون هناك حزب تابع لإيران ويؤوى المعارضة الكردية الإيرانية ؟ نحن نفعل ذلك، فجميع أطراف المعارضة الكردية الإيرانية مقيمة لدينا ونتولى حمايتها فالحزب الديمقراطى الكردستانى الإيرانى والحزب الشيوعى العمالى موجودان فى منطقتنا ولو كنا تابعين لإيران مثلما يروج البعض فهل كان من المعقول أن توافق على حمايتنا للقوى المعارضة لها.. هذا أكبر دليل على أننا غير تابعين لإيران، وأنا هنا لا أنكر أن لنا علاقات مع إيران، ونسعى أن تكون علاقاتنا قوية معها، ولكن على أسس المساواة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية، علاوة على كوننا قوة اشتراكية ديمقراطية قومية بينما ترفض إيران هذه الأفكار. كما أننا نناضل من أجل عراق ديمقراطى تعددى بينما يرون ضرورة أن يكون عراقاً إسلامياً على طريقتهم.

وبالتالى توجد اختلافات أساسية بيننا وبين إيران، ولكننا لسنا فى عراك أو قتال معها، فالعلاقات طبيعية، والحدود تمتد لمئات الكيلومترات فيما بيننا، بالإضافة إلى انه تجمعنا بعض المسائل المشاركة مثل الموقف من الشيعة فى العراق، حيث إننا فى حالة تحالف مع الشيعة فى العراق وعلاقاتنا جيدة معهم.

ومن هذا المنطلق فإننا نمارس سياستنا المستقلة والخاصة بنا، كما كانت لنا علاقات جيدة مع تركيا فى السابق ولكنها تدهورت بسبب رفضنا معاداة أكراد تركيا ومحاربة ثورتهم، وقلنا إن تلك مسائل لا تخصنا.

- رغم أن الآمال والطموحات عريضة إلا أن الواقع داخل العراق يعكس صورة قاتمة.. فهل تعتقدون أن مثل هذا الحوار يؤدى فى النهاية إلى النتيجة التى تطمحون فى الوصول إليها ؟

-نحن لا نعتبر الحوار العربى-الكردى بديلاً عن نضالنا من أجل الديمقراطية والتعددية فى العراق، ولا نعتقد أن القضية الكردية يمكن أن تحل فى ندوة كهذه، ولكنها

مفيدة جداً فى توثيق الروابط بين الشعبين وخلق أرضية مشتركة للتفاهم والتعارف، خاصة وأنه قد خلقت قطيعة مصطنعة بين الكرد والعرب خلال فترة طويلة، وأثناء تلك القطيعة الطويلة لم يتعرف العرب على حقيقة الأفكار والمواقف الكردية، وأيضاً الموقف بالنسبة للكرد، ومن ثم فوجود هذه العلاقة التنويرية والتثقيفية أمر مهم جداً.

- هل يمكنكم إلقاء الضوء على تفاصيل الحوار الجارى حالياً بينكم وبين البارزانى وأهم النتائج التى توصلتم إليها ؟

- اتفقنا فى هذه المفاوضات على برنامج مشترك قدمناه للأمم المتحدة حول كيفية توزيع المساعدات الدولية المقررة لمنطقة كردستان وفقاً لقرار مجلس الأمن ٩٨٦، وهذا اتفاق مهم، لأن إجمالى المخصص لنا يبلغ حوالى مليار ومائة مليون دولار، ومن ثم فتوزيع هذا المبلغ الكبير بشكل صحيح يساعد على بناء البنية التحتية وإعادة التأهيل الزراعى والصناعى لخير الشعب الكردى. كما تم الاتفاق على موضوع الجامعات والدراسات والامتحانات المشتركة، والنقل وتطبيع الأوضاع وإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين.

وهناك قضايا أخرى محل تفاوض وبحث حالياً فى مقدمتها توحيد الإدارة الكردية وتشكيل حكومة انتقالية محلية إقليمية تتولى إجراء انتخابات جديدة لانتخاب مجلس وطنى - أى برلمان كردى جديد. حيث إن المجلس الوطنى الحالى انتهت مدته منذ ثلاث سنوات، ويجب أن تجرى انتخابات جديدة.

ويتم الآن بحث مسألة الواردات الجمركية وتوزيعها بوضعها أولاً فى خزينة الدولة المركزية ثم صرفها فى خدمة المنطقة.

- وهل هناك اتصالات بينكم وبين الحكومة التركية فى الوقت الحاضر ؟

- نعم.. ولدينا مكتب دائم فى أنقرة، ويتولى إجراء اتصالات بالدوائر التركية المختلفة، وتبادل الرأى معها.

العلاقات مع أمريكا

- وماذا عن علاقاتكم مع الولايات المتحدة وإلى أى مدى وصلت فى الوقت الراهن ؟

- لنا علاقـات وثيقـة مع الولايات المتحدة بعـد أحداث غزو الـكويت، ومازالت هذه العلاقة متعددة الجوانب وعلى مختـلف المسـتويات، سـواء مع الكونجرس أو وزارة الخارجية الأمريكية أو البيت الأبيض أو البنتـاجون أو الصحافة ووسائل الإعلام كـما أن لدينا مكتباً نشـطاً في واشنطون، إلا أن لنا اختلافات فى الرؤية مع أمريكا تجاه مسـائل عديدة. وهذا أمر طبيعى جداً.

- ما مـدى صحـة التقـارير التى ذكرت أن هناك عـلاقات وثيـقة بين إسـرائيل وبعض الأطراف الكردية فى شمال العراق ؟

- لم تكن لنا فى الاتحاد الوطنى الكردستانى أية علاقات مع إسرائيل فى يوم من الأيام، وكانت علاقاتنا دائماً وثيقة مع العرب والمنظمـات العربية، ونحن لـسـنا المتهمين بإقامة تلك العلاقة، وإذا رجعت إلى التـقارير التى نشـرت فى إسرائيل عن هذا الموضـوع فلن تجـد فيها أى ذكر عنا، وأعتـقد هنا أنه ليس من مصلحـة الشـعب الكردى إقامة علاقـات مع إسرائيل لأسباب عديدة. فى مقدمتها تحالف إسـرائيل الاستراتيجى مع تركيا وعدم إقرارها لحقوق الكرد، ويخطـئ من يظن أن إسـرائيل تؤيد إقـامـة دولة كـرديـة، ورئيـس وزراء إسـرائيل نتانياهو أكـد فى تصريح علنى للصحف التركية أن بلاده لا تؤيد استـقلال الكرد، أو حتى حـصولهم على الحكم الذاتى، وبالإضـافـة إلى ذلك نرى أن علاقـاتنا التـاريخيـة هى مع العرب ونحن نعيش مـعهم، ويجب أن نراعى مشاعـرهم إلا أننا لا يمكننا أيضاً فى الوقت ذاته أن نكون أكثر عروبة من العرب أنفسـهم.

ندوة القاهرة العربية-الكردية:
فرصة القيادات للتعارف وبث الشكوى والبحث عن حلول
صلاح النصراوي * / جريدة الحياة اللندنية

كان من الطبيعي والمتوقع أن يغتنم القادة الأكراد فرصة الحوار العربي-الكردي في القاهرة الأسبوع الماضي لكي يبثوا بمرارة شجونهم وشكواهم مما رأوه من نسيان وتجاهل وتذكر العرب لهمومهم وقضاياهم عبر عقود طويلة من الزمن، على رغم الوشائج التاريخية والروابط الدينية والثقافية وغير ذلك من علاقات ومصالح سياسية فرضتها عوامل الجوار والحياة المشتركة في إقليم واحد بكل ما يحمله ذلك من تحديات وتطلعات الذين أنصتوا للقادة السياسيين والمفكرين الذين شدوا رحالهم من معاقلهم المعزولة وسط جبال كردستان إلى عاصمة العرب الكبرى أحسوا بالألم وهو ينساب بصدق وعفوية وكبرياء شاكين ما يرونه من ظلم ذوي القربى الذي هو أشد مرارة.

وعبر يومين من الحديث والنقاش الهادئ دائماً والقليل السخونة أحياناً حاول الزعماء الأكراد أن يركزوا على إبطال وتفنيد كل ما يرونه من أراجيف وإشاعات وسوء فهم يحيط بالقضية الكردية عند إخوانهم وجيرانهم العرب، أو بعضهم على أقل تقدير، وتبديد مخاوف الآخرين من نوايا الأكراد ومشاريعهم مركزين دوماً على ما يربط الشعبين من علاقات ومصالح تاريخية وتطلعات حالية ومستقبلية.

وبغض النظر عن المشاركة العربية التي جاءت فاترة ومخيبة للآمال كماً ونوعاً. فمن المؤكد أن المشاركة الكردية التي جاءت على مستوى الصف الأول من القيادات، دلت على حرص كبير منهم لإسماع صوتهم عبر الندوة إلى جميع العرب ولاستعداد عالٍ من جانبهم للحوار وإيصال رؤاهم. وبالتالي تبادل الآراء والتصورات عن أي الحلول هو الأفضل لإزالة المخاوف وسوء الظن.

ولكن، ماذا أفرزت ندوة الحوار العربي-الكردي من إيجابيات (وحتى سلبيات) كي

(*) صحافي عراقي.

تكون جديرة بالانتباه كجهد مخلص على طريق حوار طويل وأشمل بين الشعبين الذى سيبقى مطلوباً من الطرفين ؟ الوضع الكردى الحالى، بقدر ما يتعلق بكردستان العراق الذى انصبت عليه مناقشات الندوة، وهو وضع مقلق لجميع الأطراف المهتمة به عراقياً وإقليمياً ودولياً. وبالتالى هناك احتمالات لتفجره فى أى وقت مع نكسات، خطيرة لهذا الانفجار. الأمر الذى لا يستدعى اليقظة فقط، وإنما الاستعداد لمواجهة الاحتمالات، ومثل هذا الاستنتاج يكشف كم أن الجانب العربى كان، ولربما ولايزال متردداً ولربما لا مبالياً بهذه المشكلة الخطرة على أبوابه.

وبغض النظر عن التغنى بأمجاد الماضى الذى جمع العرب والكرد عبر التاريخ من خلال استدعاء رموزه الكثيرة، وهى الحجج التى حاول المتحاورون البناء عليها لإثبات صلابة علاقتهم التاريخية، فإن الحقيقة التى كشفت عنها الندوة أن الشكوك لاتزال تشكل أرضية الفهم المشترك لحاضرهم ولقضاياهم، وتستدعى النظر إليها من دون تبسيط ووفق قواعد المصالح المشتركة، ولكن أيضاً استناداً إلى مبادئ الحق والعدالة والحقيقة.

ولعل أبرز الاتهامات التى طالما سمعها الأكراد من العرب وكان على قادتهم تفنيدها هو أنهم انفصاليون يحاولون شق وحدة بلد عربى وتقسيم ترابه الوطنى من خلال التعاون مع أعداء العرب التقليديين (أو "تجار الشر" كما أطلق عليهم أحد المساهمين العرب فى الندوة)، وبالتالى الإضرار بالأمن القومى العربى عموماً مما يؤدى إلى تنفيذ للسيناريو السيئ الذكر عن إغراق المنطقة فى الحروب والمشاكل ومن ثم تقسيمها لمصلحة إسرائيل!

ويدرك الأكراد، كما فعل ممثلوهم فى الندوة، أن وراء مثل هذه التهم الشنيعة خصوصاً تلك التى تتعلق بالعامل الإسرائيلى، والتى طالما سمعوها جملة عوامل ومسببات تبدأ من سوء الفهم التقليدى، مروراً بالأخطاء التى يرتكبها الطرفان، وتنتهى بسوء النوايا وذهنية التعصب التى تسود لدى البعض، إلا أنهم يصرون أيضاً كما اتضح من نقاشات الندوة أن من التجنى على شرعية نضالهم وصفهم بالخيانة لمجرد أنهم استجابوا فى تكتيكات الكفاح الشعبى من أجل حقوقهم القومية المشروعة مع الاستراتيجيات الدولية وتعقيدات المنطقة وفق قوانينها وشروطها المراوغة. ولعل ردهم على هذه الاتهامات العربية لم يكن يخلو من

وجاهة ومنطقية عندما تساءلوا عن معنى تعالى الأطراف العربية عن التعامل معهم (مثلما اتضح من مقاطعة بعض الجهات للندوة ذاتها) أو تركهم نهبة لأطماع خصوم العرب وأعدائهم إذا كانوا فعلاً يحسون أن القضية الكردية، أو ليموها ما يشاؤون، عامل مؤثر فى الأمن القومى العربى. ومن المؤكد أن منطق وحجة هذا الطرح تتجلى فى حقيقة إدراكنا أن عصرنا عصر الحوار والاتصال الإنسانى، إضافة إلى أن العرب الذين يتحاورون ويقيمون العلاقات مع تلك الأطراف لا يمكنهم أن يطلبوا من الأكراد أن ينبذوها. ومن الاتهامات الأخرى التى ووجه بها القادة الأكراد فى الحوار قضية الاقتتال الداخلى العبثى الذى رآه البعض ـ ليس فقط غير مفهوم أو مبرر، بل تشويه لنضالهم ولتضحياتهم، وأيضاً عامل آخر لازدياد التدخل الخارجى فى شؤونهم وبالتالى فى شؤون بلد عربى. الأمر الذى يزيد المشكلة تعقيداً ويعرقل فرص حلها السلمية.

قادة الطرفين الرئيسيين فى كردستان العراق جاءوا إلى الحوار وهم يتكلمون بلغة دبلوماسية واحدة، وحاولوا قدر جهدهم أن يعطوا الانطباع أنهم خلفوا وراءهم الصراع الدامى، إلا أن مجرد جلوسهم على طاولتين متقابلتين مع محاربيهم ذكر الجميع بأنهم فى حاجة أولاً لأن يتحاوروا ويتصارحوا ويتفقوا، ولعل الفرصة التى وفرها الحوار ستكون فعلاً دافعاً للقيادات الكردية أن تعى بشجاعة وإيمان درس اكتشاف ما هو مشترك فيما بينهما وقدرتهما على العيش معاً قبل أن تطلب من الآخرين أن يتفهموا قضاياهم ويساندوها.

وبعيداً عن الاتهامات والاتهامات المضادة، فإن أهم محاور النقاش التى تناولتها الندوة، هو موضوع الفيدرالية الذى أكدت القيادات الكردية على طرحه باعتباره ـ كما أصرت ـ على أنه هو الخيار الذى اصطفاه الشعب الكردى فى العراق على أساس طوعى وكحل دائم للمشكلة الكردية فى العراق، لكن الموضوع لم يزل إشكالاً ومثيراً ـ وليس للنقاش فقط، وإنما للعواطف والانفعالات.

الواقع أن موضوع الفيدرالية الذى بدا الهاجس المسيطر على الخطاب الكردى فى الندوة لأسباب مفهومة لم يحظ بقدر وافر من النقاش الجدى والمعمق ـ لا من جانب

منظمى الندوة وضيوفها الذين بدوا غير جاهزين لذلك ـ ولا من قبل المشاركين العرب الذين غابت مساهماتهم الرصينة لأسباب تتعلق إما بعدم دعوتهم أساساً أو مقاطعتهم (غير المفهومة أو غير المبررة) أو تدنى مستوى المشاركة العربية أو عدم الاستعداد الكافى ممن شارك بالقول المفيد بدلاً من الجدال المشحون بالعواطف والانفعالات. مثل هذا الوضع جعل الصوت الكردى هو المدوى مما حرم المشاركين عرباً وكرداً من التفاعل الإيجابى، ومن المؤكد أن القيادات الكردية التى حرصت على حضور الندوة والمشاركة فيها وهى قيادات تاريخية مجربة وذات خبرة طويلة كان يسعدها الإنصات إلى أصوات أخرى غير أصوات الرصاص والقنابل والتهديدات، أو الأصوات التى اعتادت أن تسمع منها دائماً فى ظروف تتصف بالسيولة وعدم الاستقرار. فالأكراد اليوم لهم أصدقاء خلص ومساندون من العراقيين والعرب الذين يشاركونهم التطلع إلى بناء المستقبل الذى هو جوهر ولب العملية الجارية. وهنا على وجه التحديد، أى المستقبل المشترك وكيفية صنعه ينبغى أن يتركز جهد الجميع من خلال صياغة عملية معادلة جديدة والتى قال عنها مسعود البارزانى فى رسالته للندوة "بأنها كان من الواجب إيجادها منذ أمد بعيد، معادلة لو تمت صياغتها فى حينه لوفرت علينا وعلى شعوب المنطقة الكثير من المآسى والويلات والخسائر البشرية والمادية". وعلى أساس هذا الإدراج ينبغى فهم الفيدرالية التى قد تكون حلاً فريداً لا للمسألة الكردية فحسب ولكن لإشكالية الديمقراطية وحقوق الإنسان فى العراق ككل، وقد تكون فعلاً حلاً طوعياً اختاره الشعب الكردى، لكن الأهم أن يكون ممكناً وقابلاً للتحقيق وفق تعقيدات الوضع الكردى إقليمياً ودولياً، وأن لا يكون مجرد سقف تفاوضى مع القيادة العراقية سيصيب عدم تحقيقه الأكراد بالمزيد من خيبات الأمل.

وعموماً وفرت الندوة فرصة مهمة للحوار حول واحدة من أهم قضايانا المعاصرة وأخطارها، ولا بد أن نقر الآن أن القيادات الكردية سلكت المسلك الصحيح حين انخرطت بفاعلية فى أعمال الندوة ـ ليست مدفوعة فقط إلى تسليط الضوء على قضيتها والدفاع عن حقوق الأكراد وإزالة الكثير مما نراه من الشكوك وسوء الظن، ولكن أيضاً للتعبير عن استعدادها للحوار والإيمان به كوسيلة حضارية لحل المشكلات القائمة.

نحو فهم سليم للقضية الكردية..
حسن جهاد أمين / جريدة الاتحاد الكردستانية

إننا هنا لا نحمل الجانب العربي مسئولية عدم الوصول إلى فهم صحيح للحقوق المشروعة للأكراد اعتباطاً، بل لأن ما وصلت إليه العلاقة بين الأكراد (أكراد العراق والحكومات العراقية المتعاقبة) سببها سياسات تلك الحكومات والمنظرين لها. لأنها هى السلطة وصاحبة القرار فى حل تلك المشاكل حلاً جذرياً عادلاً. ولكنها وللأسف كانت حلولها دائماً غير مسئولة ووقتية ولا ديمقراطية، وكانت الاتهامات الفارغة والخيار العسكرى وحرب الإبادة والتدمير سياسة ثابتة ولغة أنظمة الحكم المتعاقبة على العرا ق منذ ما يزيد عن نصف قرن، والتى وصلت فى نهاية الثمانينيات إلى ذروتها فى قصف حلبجة بالأسلحة الكيماوية، وفى عمليات الأنفال التى راح ضحيتها أكثر من مائة ألف كردى ولم يزل مصيرهم مجهولاً ملحقين بذلك أكبر الضرر بالأخوة التاريخية والكفاح المشترك للأكراد والعرب منذ أ يام صلاح الدين الأيوبى إلى بداية هذا القرن وثورة العشرين فى العراق... فى حين كان للأكراد فى أكثر الأحيان مواقف مشرفة ومبدئية تجاه القضايا العربية، وخاصة من مسألة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى... فالحكومات العراقية التى كانت تتهم الأكراد دوماً بالعمالة لإ يران أو أمريكا كانت تقبل وترضى بالتنازل عن أرض وسيادة العراق لتلك الدولة وترفض المساومة والتفاهم والقبول بحق الأكراد... فلماذا يتنازل العراق عن جزء من أرضه ومياهه لدولة مثل إيران الشاه، ويعادى ويرفض المطالب الكردية المشروعة التى كانت يومها لا تزيد عن حكم ذا تى محدود... ولو أقر يومها بتلك الحقوق لما فقد العراق شبراً واحداً من أرضه ولما انتهك أحد سيادته... أما فى السنوات الأخيرة فإن نوع الاتهام تغير إلى اتهامهم بالتعاون مع أمريكا والغرب، وكانت القضية الكردية وليدة حرب الخليج. وهذه نظرة ساذجة ولم ترض أحداً... فعندما يتعرض شعب إلى أقصى أنواع حرب الإبادة وتهجر الملايين من أبنائه مواطنهم خشية من بطش القوات العراقية. هل المنطق يملى عليهم أن يركعوا لتلك القوات ولتلك السياسة (التى

خبـروها من قبل كـثيـرا فى حلبجـة والأنفال ومناسـبات أخـرى) ويقبلوا بهـا أم يواصلوا نضـالهم ويحاولو ا الاستفادة من العلاقات الدولية التى قد يستطيعون من خلالها الحصول على دعم سياسى مؤثر يقيهم شر تلك السياسة الدموية المستمرة. لذلك فإن سياسة العنف المتبعة ضد الأكراد هى الطريق التى عجلت بتدويل القضية الكردية، والتى كان القرار ٦٨٨ وإقامـة منطقة آمنة لهم من نتـائج ذلك التفهم الدولى وقـد ألمح إلى ذلك الأستاذ (غـسان سـلامـة) فى مقـابلة مع إذاعة مـونـت كارلو عنـدما قال (علـى العرب أن يأخـذوا بالقضـيـة الكردية ويعالجوهـا معالجة ديمقـراطية، وإلا فـيعـالجها الآخرون وقد تكـون المعالجة على حـساب العرب)... فالاضطهاد الكردى منذ العام ١٩٨٨م إلى الهـجرة الجماعية فى العام ١٩٩١م نبهت الضـمير العالمى إلى مأساتهم، ولم تبق القضـية الكردية منذ تلك الفترة قضية داخلية مـحضـة. بل أصبحت المحنة الكردية بـسبب تلك السـيـاسـات التعـسـفـية المخطوءة للحكومة العراقـية قضـية مـفهومة على نطاق أوسع دوليـاً... وكذلك يجب ألا يؤخذ على الأكراد تعاملهم مع أمـريكا أو الدول الأوربية الأخرى، فهذه مـسألة طبيعـية وحق مشـروع لأى شعب أو دولة إقـامة مثل تلك العـلاقات وخاصة فى يـومنا هذا... وأن النظام الحالى الذى يدين تعـامل الأكراد مع أمريكا والغـرب هو نفـسـه ومع كل ما حدث ويحدث بينه وبين أمريكا والدول الأوربية الأخـرى يتمنى أن تقبل أمريكا بإعادة فتح العـلاقات معه... وكذلك فإن إقـامة إدارة كردية فى كردستان العـراق ليست نتيجة لمخطط غـربى كما يدعى للأسف كثيـر من العرب ذلك... فالحقـيقة بعيـدة عن ذلك فالأكراد لم ينتفـضـوا لأحد أو بإيعاز من أحـد. بل كانت انتـفاضـتـهم رداً على تلك الانتهـاكات والاعـتداءات والمظالم العميقة التى تعرضوا لها فى السـنوات القليلة التى سبقت انتفاضة عام ١٩٩١م (والتى كان العـرب إما مؤيديـن لها أو ساكـتين عنـها)، وكانت انـتفاضـة شـعـبـيـة بكل معنى الكلـمة -صحـيح أنها جاءت بعـد أحداث حرب الخليج الثـانية وهزيمة العـراق فى تلك الحرب التى كـان العراق هو مـسـببهـا بـسـبب احتـلاله غيـر المعقـول للكويت، ولكن حـتى أثناء الانتفاضـة تلك سمحت أمريكا للقوات العـراقية بالخروج من المنطقة المحاصـرة وسـمحت لطائرات الهليكوبتـر العراقـيـة الطيران مما سهل للعـراق استخـدام تلك القوات والطائرات

لقمع الانتفاضة فى الجنوب أولاً وتشريد الملايين من الأكراد نحو حدود دول الجوار التى راح الآلاف منهم ضحية تلك الهجرة والأيام القاسية. وحتى بعد كل ذلك فاوض الأكراد الحكومة العراقية، ولكن العراق لم يكن مستعداً لحل للقضية فسحب إدارته من كردستان فكان على الأكراد ملؤها بإدارة كردية منتخبة من شعب كردستان...

لذلك على المعنيين بهذه المسألة أن يعرفوا ويقروا الحقيقة التاريخية من أن النضال والحق الكردى نضال مشروع ومستقل ويعبر عن آمال وتطلعات الكرد فى الوصول إلى حق تقرير المصير الذى هو حق لكل الشعوب حسب كل المواثيق والأعراف الدولية والمبادئ الإنسانية النبيلة... وأن توجيه الاتهامات المستمرة التى عفا عليها الزمن ومحاصرة القضية الكردية لن تفيد القضية بل تلحق الضرر بالعلاقات التاريخية بين العرب والكرد، ولن يستفيد منها أحد غير أعداء هذه العلاقة. لذلك فعلى الإخوة العرب أن يدخلوا هذا الحوار برؤية جديدة للأوضاع وأن ينظروا للأكراد كمناصرين لقضاياهم العادلة، لا كما ينظر إليهم عند الكثير من المثقفين العرب كأداة لتمزيق العراق وضرب الأمة العربية، وأن يتخلوا عن ذهنية الاتهام وروحية التعالى والتكبر للقومية السائدة... لأن الأكراد كانوا ومازالوا تواقين إلى التوصل إلى فهم جدى ومبدئى صحيح لقضيتهم من قبل العرب، الذى يجب أن يكونوا بحكم الجيرة التاريخية أكثر الناس فهماً لقضيتهم، ويسدوا بذلك الطريق أمام الأفكار والأقلام والسياسات الشوفينية المتبعة تجاه الأكراد التى أثبتت الأحداث والوقائع أنها لم تستطع تحجيم القضية الكردية ومحاصرتها. بل تكون سبباً فى إحداث شرخ كبير فى تلك العلاقة... وإن الأكراد وممثليهم فى هذا المؤتمر من قادة ومثقفين يتفاءلون خيراً بنتائج هذا الحوار، والذى هم بأمس الحاجة إليه لكى يوضحوا من خلاله إلى إخوانهم العرب مواقفهم ونمط تفكيرهم بشكل واضح ومباشر وليزيلوا عن الطريق الشوائب والتشويهات التى يتعرضون لها بسبب الأسلوب الإعلامى المطروح فى السنوات الماضية على الساحة العربية... لذلك فعلى المحاورين من الطرفين أن يعودوا إلى أجواء أيام الصفاء، وكذلك أجواء أيام القسوة والجفاف ويأخذوا منها الدروس ويثبتوا للعالم أن التفكير الجديد فى منطقتنا آخذ فى النمو والتطور نحو بناء علاقة جديدة مبنية على أسس

التحاور والتفاهم بقبول الآخر بالاعتراف بحقوقه واحترام إرادته... وأخيراً فإن هذا المؤتمر الذى يقام على أرض الحضارة والتاريخ والفكر يجب أن يكون بالمستوى الذى يليق ومكانة مصر، وأن تكون بداية لعهد جديد للعلاقة بين الشعبين الشقيقين، وأن اختيار تسمية (الحوار) لهذا التجمع هو فى حد ذاته دليل التحضر والتطور وإدراك للغة العصر..

وعودة على بدء، فعلى العرب اليوم "وحين أقول العرب، بالتأكيد لا أعنى الشعب، فنتائج التعايش بين الشعبين دللت على وجو د امتزاج تاريخى، دينى، مصيرى. فى الوقت الذى لا تعى الحكومات المتعاقبة فيه أو تتفهم هذا الشعب (الكردى) الذى لا يتطلب غير الممارسات المشروعة لواجبه الإنسانى. بل إن الأكراد أنفسهم لا يطالبون بغير هذه المطالب الإنسانية حفاظاً على اللحمة بيننا إن لم نقل يزيدوننا فضلاً بالاتصاف بنا تحت راية واحدة ". نقول على العرب والأحرى بهم اليوم، وهم أمام تحديات صعبة تتشكل وتتنامى فى ظروف وأزمنة متلاحقة، أن يعوا، وكما أسلفنا ضمناً لحجم الثلمة التى نستطيع أن نعتبرها ثلمة الوفاق العربى الكردى، والممكن استغلالها والعمل من خلالها من قبل أى طرف معاد وفقاً لمآربه وأهدافه. لهذا السبب أو ذاك يجدر أن تبث فى روح هذا الحوار المصداقية والعمل المستمر على تنشيط ودعم التآخى الممتدة جذوره إلى ثلاثة آلاف سنة مضت.

ما يؤسف له حقاً أنه وحتى هذه اللحظة لم ينبر النظام العراقى إلى لم شعثه فى مسألة حقوق الإنسان، مع أن باب الحوار لازال مفتوحاً لو أنه طلب أو وجه مبعوثاً للاشتراك فى هذا الحوار... مع أن عدم مشاركته لا يغير من جوهر المسألة أو يحط من أسباب نجاحها. وكما نعرف فإن النظام العراقى يكاد يكون معزولاً سياسياً منذ غزو الكويت، لولا التقارب الأخير و التعاطف العربى العالمى، الذى حركت عجلته التجاوزات الأمريكية والبريطانية فى حق العراق كشعب يعانى الجوع والمرض والعزلة، وإمعانهما فى زيادة هذه المعاناة.ونعود ونقول... إن عدم مشاركة النظام العراقى، أو توجيه دعوة له فى هذا الحوار، لا يغير من جوهر الحوار... أو يحط من أسباب نجاحه. لكن ماذا لو أوضح النظام دعمه لهذه النقلة الهامة فى العلاقة مع الكرد ؟ أو بين فى القاهرة من دعواته إن كانت صادقة فى

وضع الخطوط التى يمكن أن يحافظ بها على العلاقة العراقية العربية الكردية، وكخطة منه لنسق المخططات التى يعتبرها هو تجزئةً للسيادة، وانتهاكا صارخا من قبل المقررات التى تدعمها أمريكا وبريطانيا. وسبق وأن شجع النظام على لسان أحد مسئوليه من أن نظامه (يشجع على تسوية القضية الكردية العراقية سلماً)، لكن، ماذا لو كانت هذه الدعوات متمثلة أمام حضور أوسع وعمل جاد ومستمد من واقع يحمل بين حيياته شمولية أكبر.

وقد سبقت الإشارة، إلى أن الدعم الكردى يشكل جوهراً فعالاً وحيوياً للعرب وقضاياهم السياسية والأمنية، والتى أخذت خطورتها تتنامى فى الأونة الأخيرة كما ذكرنا، مروراً بالتجاوزات العسكرية التركية لكردستان العراق، وانتهاء بالتحالف العسكرى التركى -الإسرائيلى، والنتيجة الحتمية لهذه السياسة المناهضة للعرب من قبل تركيا فى محاولتها الإقلال من شأنها، والتى لا تتناغم مع الأداء العربى الذى خرج على شكل تنديدات ودعوات رسمية داعية إلى عدم الاستقرار فى مثل هذه التحالفات التى تشكل خطراً وقلقاً للعرب. نعود فنقول إن مثل هذه التحالفات تنطوى على بعد زمنى يحمل فى جوهره مسألة تهديد شاملة للمنطقة برمتها. إن لم نقل إنها تستهدف العرب العدو الأول والأخير لإسرائيل المتحالفة مع تركيا، الحالمة بالتوسع. وهنا يبرز دور الكرد المهم، خصوصاً فى ظل الظروف التى يتزامن معها التضييق على النظام، وغياب الحل الكردى، والتجاوزات العسكرية التركية المتكررة على كردستان العراق. فإذا ما فقد العرب النتيجة الكردية أو لم يكسبوها لصالحهم لشكلت لهم معاناة حرجة، كما لا يغفل هنا دور السياسة الأمريكية المساندة لإسرائيل وتركيا وللأخيرتين كما لا يخفى على أحد رغبتهما المشتركة فى إنشاء تغيير سياسى وجغرافى فى المنطقة، يضاف إلى ذلك أن (العراق، إيران، سورية) يعتبرون مراكز تهديد وقلق مباشر لهما.

ونجد لزاماً علينا نحن العرب أن نسعى إلى ما هو ابعد من مسألة الحوار مع الكرد، بل إن الحكومات العربية لا بد لها أن تعزز من انتهاج السبيل المؤدى إلى جعل الأكراد أكثر التصاقاً بهم لما يمتلكون (أى الكرد) من عامل مهم الا وهو الشعور الوطنى الذى لا يختلف عن شعور أى مواطن عربى تجاه القضايا المصيرية.

فعندما يدور الحديث حول هذا الحوار أو التقارب العربى-الكردى، بديهياً نلتمس نجاح المسعى لوجود أكثر من عامل ينشط هذه الدعوات إذا ما أخضعناه لوحدة الدين التى تلغى الحواجز القومية، وتشجع على احترام بعضنا الآخر، والعمل على تأدية الحقوق للجميع.

واستخلاصاً لكل ما مر... فإن المطالبة الكردية المشروعة.. تدين كل من يرفض طروحاتها ما دامت تتماشى مع المصلحة الوطنية والسيادة العراقية، إن لم نقل المصلحة العربية أيضاً.

حول الحوار العربى-الكردى

فى حقبة السبعينيات دعى أحد السياسيين العراقيين الكبار -والذى أعدم قبل سنوات بتهمة التآمر- أن يحضر اجتماع حول حل القضية الكردية، غضب هذا السياسى من فكرة انعقاد مثل هذه الاجتماعات وقال بالحرف الواحد: "إش صار كل يوم اجتماع حول القضية الكردية، الأكراد يريدون حقهم، اعطوهم" هذا من القلة القليلة بين إخوتنا العرب الذين ينظرون إلى قضية الكرد كقضية عادلة. ولكن بالمقابل هناك من طالب بإبادة الشعب الكردى مثلما حدث فى أواخر الثمانينيات فى عمليات الأنفال ولم يسمع بهذه الكارثة الإنسانية أكبر صحفى ومفكر سياسى فى مصر...! واستغرب عندما سمع عن حدوث مثل هذه الأعمال الشنيعة بحق شعب مسالم لا يطلب غير حق وجوده على أرض آبائه وأجداده، ونحن بدورنا نعطى الحق لهذا المفكر لأن أصوات أبواق أعدائنا وسيولتهم النقدية أعلى وأقوى من صرخاتنا فى عمليات الأنفال والقصف الكيماوى لمدينة حلبجة. رغم أن بعض شعراء العرب الكبار تغنوا بقضية الكرد، لكن بعضهم تراجعوا عن هذه القصائد خوفاً أو مجاملة للحكومات التى تحتل كردستان.

فى أواخر السبعينيات، أيام الدراسة فى بغداد، سألتنى زميلة تقدمية من كربلاء، من أية مدن الشمال أنت ؟.

وأجبتها: من كركوك، وقالت: أأنت تركماني؟! قلت لها: كلا، أنا كردي ومن نفس

مدينـة كركوك أباً عن جـد، فاسـتغـربت هذه الفتـاة التقـدمـيـة من كربلاء وقالـت: وكيف يقولون بأنهـا مدينة (تركية) صـرفة ؟! فأفهـمتها: يـا آنـسـة لقد شوّه تاريخنا. أنت فـتاة من مدينة عراقية لا تعرفين حقيقة قضيتنا فكيف بصحفى من بلد عربى آخر؟!

والمرجو من هذا الحـوار (العربى-الكردى) أن يرفع هذه الغشـاوة عن عيون البـعض حول قضيـتنا ويعلن المتحاورون بأن الكرد أمة كـالأمة العربية لا ينقصـها أى مقوم من مقـوماتها وأن يعلنوا الظروف التى أدت إلى تقسيم كردستان وفلسطين.

غفور صالح عبد الله / جريدة الاتحاد

خواطر سياسية

جريدة الأخبار القاهرية ٣١/٥/١٩٩٨م

ندوة تغضب العراق

أحفاد صلاح الدين الأيوبى فى القاهرة

بقلم: سعد كامل *

لم يكن أحمد حـمروش رئيـس اللجنة المصرية للتضـامن يتوقع أنه يغـضـب أحداً عندما اتفق مع ممثلى حـزبى الأكراد الوطنى والديمـقراطى فى القـاهرة على مـبادرة لعقـد ندوة "الحوار العربى-الكردى " فى القـاهرة.. وكان الطبيعى أن توجه الدعـوة إلى "لجنة التضامن والسلم فى بغـداد "للاشتراك فى هـذه الندوة (٢٧ - ٨ مايو) لأن العـراق طرف أصيل، حـيث تقع أراضى الأكـراد فى إطار الجمـهـورية العـراقيـة، وجـاء الرد غاضـبـاً من (لجنة التضامن) لأنهم يـعتبرون انعقـاد هذه الندوة تدخلاً فى شئون العراق الـداخلية، ولم تيأس اللجنة المصرية وأرسلت إلى لجنة التضامن العراقيـة تطلب السـماح لوفد من أعضاء اللجنة الحضور إلى بغداد والحوار معـهم، ومحاولة إقناعهم بأن هذه الندوة تخدم وحدة الأراضى العراقية، وكـان رد اللجنة العراقية أسـوأ من الأول، قـالوا، نحن مـستعدون لاسـتقبال الوفد

(*) مثقف وسياسى مصرى بارز

المصرى، بشرط ألا يكون هناك حوار وإنما لكى يستمعوا فقط لوجهة النظر العراقية.

ولهذا قاطع نبيل نجم السفير العراقى لدى الجامعة العربية اجتماعات الندوة.

عقد المؤتمر فى قاعة صلاح الدين بفندق شيراتون القاهرة، وقد أطلق على القاعة هذا الاسم تيمناً باسم البطل صلاح الدين الذى حكم مصر فى فترة من فترات الدولة الأيوبية وذهب بجيوشه المصرية والعربية وحرروا القدس من الفرنجة.

كان المفروض أن يكون للأكراد دولة تضمهم جميعا حيث يعيشون على قطعة أرض واحدة على حدود كل من إيران والعراق وسوريا وتركيا ولكن الأنظمة الحاكمة فى هذه البلاد رفضت أن تعترف بهم كقومية واحدة، لها أرض واحدة، ولها لغتها، ويجمعها تاريخ مشترك، وتراث ثقافى واحد. والآن هذه القومية المبعثرة على حدود هذه الدول منذ حاول الأكراد أن يتمتعوا بالحكم الذاتى داخل القومية الكبرى، والغريب أن كل الدول التى يعيش على حدودها الأكراد، قد اتفقوا جميعا على منع أى محاولة لوجود هذه القومية، وساعد على هذا الوضع القبلى الذى لم يتطور والانقسام بين القبائل، لا خلافا على المبادئ العامة ولكن الخلاف شخصى.

وسيقتصر كلامى هنا على أكراد العراق، فبعد اتفاقية (سايكس ـ بيكو) كونت بريطانيا دولة العراق من (قصاقيص) ولايات عثمانية وضمت لها منطقة الأكراد وتكشف الوثائق أنه عندما قام الأكراد بانتفاضة ضد سياسة الأمر الواقع أصدر تشرشل وزير الطيران آنذاك أوامره بإرسال الطائرات لأنها أقل تكلفة من حملة عسكرية وإتاحة الفرصة للطيارين للتدريب على التهديف والأسلحة الحديثة كالنابالم. وصدرت الأوامر ألا يميزوا بين المقاتلين الأكراد والمدنيين بأسلوب عشوائى ووحشى حتى تم قمع الأكراد فى العشرينيات والثلاثينيات، والسبب فى هذه العداوة هو اكتشاف البريطانيين أن فى باطن أرض الأكراد كمية كبيرة من البترول وتقول الدكتورة نادية الشاذلى فى الورقة القيمة التى قدمتها للندوة "إن استراتيجيات ونستون تشرشل، والشاه محمد رضا بهلوى، وريتشارد نكسون، وصدام حسين وإسرائيل كانت متشابهة إلى حد التطابق. فى محاولة تصفية القضية (الكردية) منفردين أحياناً وبالتواطؤ أحيانا أخرى" دار (ماكميلان للنشر).

وفى الندوة أشاد الزعيم الكردى جلال الطالبانى بالتعاون المصرى الكردى على مدى التاريخ، وأشار إلى ما قام به الرئيس عبد الناصر الذى تقابل معه مرتين ثم استمر التعاون مع أنور السادات، الذى كلف أحمد بهاء الدين عندما كان رئيساً لتحرير الأهرام بأن يطلب من الأكراد إرسال وفد على مستوى عال لمقابلتهم ثم من بعده الرئيس مبارك.. وقال الزعيم الطالبانى إنهم احتفلوا منذ أيام بذكرى مرور مائة عام على إصدار أول جريدة لهم طبعت فى مصر واسمها «كردستان» وقال إنه يعتب على القوميين العرب و(الناصريين) لمعاداة هذه الندوة وأنهم لايتذكرون ما شارك به الأكراد للأمة العربية على مدى التاريخ، وفوجئ المشتركون فى الندوة عندما عدد أسماء بعض المصريين الذين يتحدرون من أصول كردية منهم التيمورية ومحمد عبده وعباس العقاد، وأمير الشعراء أحمد شوقى وبدرخان.

وكانت كلمة الدكتور فتحى منصور مفيدة مركزة لم تستغرق سوى خمس دقائق قال فى نهايتها «ولكن هذه الميزة - أى الروح القتالية عند الأكراد تتحول إلى خطيئة حين يتحول القتال إلى كردى ضد كردى».

أهم ما جاء فى البيان الختامى هو التأكيد على أن حل القضية الكردية فى العراق على أساس الديمقراطية والتعددية والفيدرالية. سوف يعزز الوحدة الوطنية فى إطار الدولة العراقية، والإيجابية الهامة هى القرار بأن يعهد للجنة المصرية للتضامن بتشكيل لجنة دائمة للحوار العربى الكردى بالتشاور مع الأطراف الكردية والسعى إلى عقد لقاءات منتظمة أكثر شمولاً بتوسيع دائرته بمزيد من الأطراف العربية. وأن يعقد اللقاء قبل نهاية هذا العام.

من أفضل ما قدم إلى المؤتمر كتيب «الأكراد» من مركز ابن خلدون الذى يشرف عليه د. سعد الدين إبراهيم.

وكالة أنباء الاسوشيد برس. القاهرة
صلاح نصراوى

دعا قادة من المجموعتين الكرديتين اللتين تسيطران على شمال العراق الثلاثاء حكومة صدام حسين إلى منح المنطقة الكردية حكماً ذاتياً أوسع إذا ما أرادت إنهاء حالة الانفصال هناك.

كما دعا القادة الاكراد الذين يجتمعون فى القاهرة لحضور ندوة عن الحوار العربى - الكردى الحكومات العربية إلى إسناد مطالبهم لكيان فيدرالى كردى.

وقال زعيم الاتحاد الوطنى الكردستانى جلال طالبانى «إن شعبنا قد اختار النظام الفيدرالى باعتباره الحل الأنسب لصيانة وحدة الطرق الوطنية».

أما منافسه مسعود بارزانى زعيم الحزب الديمقراطى الكردستانى فقد بعث برسالة إلى المجتمعين قال فيها «أن الحكم الفيدرالى هو الهدف الذى يسعى إليه الأكراد العراقيون».

وهذه هى المرة الأولى التى يدعو فيها القادة الأكراد إلى الحكم الفيدرالى من فوق منبر مهم وفى عاصمة عربية.

كما أن اللقاء كان فرصة للقاء بين قادة الجماعتين المتنازعتين منذ أن بدأ القتال بينهما فى عام ١٩٩٦م فى محاولة للسيطرة على المنطقة الكردية. وكانت القوات العراقية قد فقدت السيطرة على المنطقة الكردية بعد حرب الخليج عام ١٩٩١ عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا بإنشاء منطقة آمنة للأكراد فيها.

وكان العراق قد احتج على مصر لاستضافتها الندوة. كما وصفها بأنها «محاولة سلبية وغير ملائمة» إلا أن أحمد حمروش منظم الندوة من الجانب المصرى ورئيس منظمة التضامن المصرية قال إن الهدف منها هو مساعدة حكومة صدام والأكراد لتحقيق حل سلمى للمشكلة.

المشاركون والحضور في ندوة الحوار العربي الكردي وفي مؤتمر الملل والنحل

.وفد الاتحاد الوطني الكردستاني والتحالف الديمقراطي الكردستاني

١ ـ جلال طالباني

٢ ـ د. فؤاد معصوم

٣ ـ د. إبراهيم صالح

٤ ـ عادل مراد

٥ ـ عثمان محمود

٦ ـ سربست بامرني

٧ ـ اراز طالباني

٨ ـ عدنان المفتي

٩ ـ قادر عزيز

١٠ ـ محمد حاجي محمود

١١ ـ بهاء الدين نوري

١٢ ـ د. عز الدين مصطفى رسول

١٣ ـ طاهر البرزنجي

١٤ ـ د. صلاح الدين الحفيد

.وفد الحزب الديمقراطي الكردستاني والأحزاب المتحالفة معه

١ ـ سامي عبد الرحمن

٢ ـ هوشيار زيباري

٣ ـ جوهر نامق

٤ ـ محسن دزه ئي

٥ ـ عمر بوتاني

٦ ـ أحمد سالار

٧ ـ د. سعدى البرزنجى

٨ ـ عبد الخالق زنكنة

٩ ـ يوسف حنا يوسف

١٠ ـ غفور طاهر سعيد

١١ ـ محمد فرج أحمد عزيز

الشخصيات الكردية المستقلة

١ ـ عزيز محمد

٢ ـ د. محمود عثمان

٣ ـ د.فؤاد حسين

٤ ـ صلاح الطيب

٥ ـ طالب مراد

٦ ـ بكر رسول

٧٧ ـ شير حمية

الشخصيات العربية العراقية

١ ـ نورى عبد الرزاق

٢ ـ أحمد الحبوبى

٣ ـ عرفان وجدى

٤ ـ محمد الحبوبى

٥ ـ فيصل فكرى

٦ ـ د. عبد الحسين شعبان

٧ ـ د. جليل العطية

٨ ـ محمد على السباهى

٩ ـ سليم جزائرى

١٠ ـ على قليدار

١١ ـ كريم العلوجى

١٢ ـ محمد العبيدى

١٣ ـ ثائر الطائى

١٤ ـ صلاح نصراوى

شخصيات من مصر ومن دول عربية أخرى

١ ـ خالد محيى الدين

٢ ـ أحمد حمروش

٣ ـ حلمى الحديدى

٤ ـ د. سعد الدين إبراهيم

٥ ـ د. رفعت السعيد

٦ ـ طلعت مسلم

٧ ـ أحمد توفيق خليل

٨ ـ محمد فائق

٩ ـ د. محمد سيد سعيد

١٠ ـ د. أحمد صبحى منصور

١١ ـ محمد سيد أحمد

١٢ ـ نبيل زكى

١٣ ـ د. محمد نوح

١٤ ـ د. نادية الشاذلى

١٥ ـ سمير العجوز

١٦ ـ محب السمرة

١٧ ـ إنجى رشدى

١٨ ـ درية عونى

١٩ ـ القس إبراهيم السيد
٢٠ ـ عصام عونى
٢١ ـ منذر الموصلى
٢٢ ـ خالد الفيشاوى
٢٣ ـ محمد هاشم
٢٤ ـ بوزان الخليل
٢٥ ـ عزة محيى الدين
٢٦ ـ د. كمال
٢٧ ـ سليمان شفيق
٢٨ ـ عماد السويفى
٢٩ ـ عثمان السويفى
٣٠ ـ شريف أبو الوفا
٣١ ـ ضياء الدين عبد الغفار
٣٢ ـ عبد السلام محمد
٣٣ ـ أحمد كوبانى
٣٤ ـ سنية البهات
٣٥ ـ صلاح عزازى
٣٦ ـ سلوى محيى الدين
٣٧ ـ سيد نصار
٣٨ ـ سميحة سيف النصر
٣٩ ـ بشير زعبية
٤٠ ـ سحر حنفى محمد
٤١ ـ د. نجية عبد الوهاب
٤٢ ـ سمير الفيالى

٤٣ ـ د. حامد محمود عيسى
٤٤ ـ سوسن أبو حسين
٤٥ ـ الهادى السحات محمد عنان
٤٦ ـ إيفيت فايز
٤٧ ـ د. إبراهيم الأمين
٤٨ ـ بثنية حسنين على
٤٩ ـ بهيج نصار
٥٠ ـ أسماء جيه الطوى
٥١ ـ عبد المنعم الراكى
٥٢ ـ د. محمد عبد الرسول
٥٣ ـ أحمد محمد محمود
٥٤ ـ أحمد العودات
٥٥ ـ أدهم عونى
٥٦ ـ إبراهيم ارميا
٥٧ ـ أحمد أبو الخير
٥٨ ـ داليا ناصر
٥٩ ـ حرية أحمد حسين
٦٠ ـ حسن شاه
٦١ ـ حسين عبد الغنى
٦٢ ـ حسين قاسم عاشور
٦٣ ـ جمال الدين السكرى
٦٤ ـ حلمى محمد نجم
٦٥ ـ سامية شاذلى أحمد
٦٦ ـ طه إبراهيم
٦٧ ـ د. كمال رفعت

٦٨ - عبد الفتاح عساكر
٦٩ - نيبال عبد الغنى
٧٠ - حمدى البصير
٧١ - سامح فوزى
٧٢ - عصمت عبد المنعم
٧٣ - يوسف حسن
٧٤ - كريم صبحى
٧٥ - هانى لبيب
٧٦ - مكارى أرمانيوس
٧٧ - نجاح حسن
٧٨ - فريد الخازن
٧٩ - انطوان مسرة
٨٠ - أحمد الموصلى
٨١ - سليمان بخيت
٨٢ - يوسف حسن
٨٣ - الشفيع خضر
٨٤ - سليم رستم
٨٥ - د. يورجين سيمونس
٨٦ - ممثلون عن السفارات البريطانية والهولندية والفرنسية والأمريكية والباكستانية والروسية.

ترتيب الأسماء حسب تسلسلها فى السجل الخاص بالبعثة الإعلامية للاتحاد الوطنى الكردستانى.